





محمود بن محمد الدهلوي الملقب بسعد الدين شرح المناوي في اصول الفقه  
 للعلامة حافظ الدين بكتاب سماه افاضة الانوار في اضاء اصول النوار  
 كانت وفاته سنة احدى وتسعين وثمانمائة عن نحو ثلثين سنة  
 من طبقات الحنفية  
 للتميمي

RAGIP F.  
 Ka. N.

421



ط  
 ١٥

٤٢٩



T.  
 RAGIP F.  
 MUH.  
 327



افاقہ الانوار شرح المنار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والحمد لله رب العالمين  
وإننا نأبى ما مور المعاد وودعنا إلى كتب الفضل والفقاهة ومنها ما غلنا من  
الرهون والسفاهة والصلوة على من بعثه بالحق فارسل إلى كافة ما خلق محمد سيد  
المرسلين خاتم النبيين وعلى آل وصحبه أجمعين وبعد فإن أهل الزمان كتاباً من ذهب  
النفوس مبين على الحكم والناظر مثلاً على طرق الاعتبار بين مدارج النظر منتهية على  
أحوال الفكر قليل إلى كثير الدراريه غطية الشئ قصير الرواية ووارثاً بين الناس مختاراً  
رغب فيه الأكابر فإليها عن الروايد والفضول مكتوماً بالمتانة الأصول مشوباً  
بالإيضاح المأمون قدوة جهور الأنام سالك طرق السلف استاذاً بآية الخاف خافظ الملة والدين  
إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن محمد بن أبي نوري نور الآراء ووضته وطلبه به شبه فقدت أن يخرج  
هذا الكتاب وإن لم يعد في شيء من باب وأرسمه بإفانته الأتوار في أضواء أصول المنار  
مستعين بالله في إيضاح ما التبس راجياً منه الخراج من القسرات الموفق  
للمصوب والمعطي للمصوب أعلم أن أصول الفقيه من الأمور الراضية في أي أصول  
بالنسبة إلى الأحكام فروع بالنظر إلى أصول الكلام إما كونه من أصول أفعالهم لأن الأحكام  
يشتق عليها وإما بيان أنها فروع فلان أصول الفقه الكتب والسنة والاجماع

والعش

والقياس بحجة الاصول الثلاثة اعني السنة والاجماع والقياس انما ثبت بالكتاب  
بقوله وما اتاكم الرسول فخذوه وقوله وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء  
على الناس وقوله فاعلموا باولي الابطسار وكون الكتاب حجة موقوف على كونه منزلا  
في الاصل على رسول وذلك موقوف على ثبوت اقسامه واما موقوف على اثبت الصانع فثبت  
حجة الاربعة على ان ثبت هذه الثلاثة وهذه الثلاثة من مسائل الحكم فنفرد ان اصول  
والاحكام فرع لاصول الكلام ثم لا يدرك معنى اصول الفقه الا بعد معرفة خبره فتقبل الاصل  
اسم لما يتبين عليه غيره والفقه الوقوف على المعنى الخفي ونوع من الفقه بالاصول المجردة  
المخصوصة عبارة عما عن العلم فتابع اوله القواعد الشرعية العلمية واحوالها والفقه  
معرفة الاحكام الشرعية العلمية بالاتقان والعمل بها والامر بالانقائ معرفة الاول بمعرفة  
ومسقط القواعد الكلية بخبرياتها واصول الفقه عبارة عما عن العلم بحقيقته واحواله  
عليها معرفة الاحكام الشرعية العلمية بالاتقان والعمل بها **موس** اعلم ان اصول الشريعة  
ثلاثة الشريعة الاظهرها قال الله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا اى اظهره وبين الامور  
والمراد به المشروع والتسوية في ثلثة بدل المصنف اليه اى ثلثة اشياء **وموس**  
والاصل الاربعة القياس اى القياس المستنبط من هذه الاصول فان قيل لو كان القياس  
اصلا وجب ان يقول ربعة وان لم يكن فلم يسمها به فقلت هو فرع الاصول بالنظر الى ذاته



كونه مستطباً منها وانما الامارة فيه بالنسبة الى امارة الحكم اليه مع انه قد امر فيه بصحة حيث  
 لا ينسب اليه الا ما يقع معناه فاما خبره فلا يدخل فيه فصار مغايراً للامارة في الماهية  
 فلو قال اصول الشريعة اربعة وهو عام بنفسه اتفاق الافراد في الماهية للزم الاتفاق في قيام الدليل  
 على الاخبار وانما انه باطل وبيان انحصار ما على الاربعة ان ما هو الحق في حقنا ان كان  
 في الامه فهو الكتاب وان كان في غيره فان كان ذلك الغير رسولا فهو السنة وان كان غيره فان  
 ائتمت الاراء عليه فهو الاجماع والافواه القبيح وقد اريد به المعروف وصفاً والتميز خبره  
 فقيده به بخبر خبره والمنزل بطلاق على ما انزل على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ما انزل على سائر الانبياء  
 ثم فاحذر من قولك على الرسول عما انزل على غيره وذلك لانه ذكره محلي بالامام باللام وهو تعريف العهد  
 في الاصل والمعهود فيما بيننا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيعرف اليه وما انزل عليه يشمل على ما هو في المصنف  
 وعلى ما ليس فيها فصار ذكر المكتوب ما انما لم يكن فيها والمكتوب يحتمل لما ثبت بالاحاد  
 كقراءة ابي نعيم من ايام اخر متابع فانه مكتوب في نسخة فتعرف المتواتر اذ اذ كانت  
 وقد وسيل المشهور وان كان فيه شبهة تسمى من المتواتر فتفاه بقوله كاشفة ليل اقبل  
 فيه قراءة ابن مسعود في قطعوا ايما نهي فان ذلك ثبت بالمشهور قوله وهو اسم  
 للنظم والمعنى انما انما تشمل على النظم المعنى جميعاً عند العامة غير ان النظم لم يجعل لازماً في حق جواز  
 السلوقة خاصة اما مطلقاً او عند الخبر كما فراد في الايمان وما يتعلق بالحق من وجوب

سجدة  
 السلاوة

سجدة السلاوة وحرمة قراءة على الحائض والجنب بعد تسليم الروايات فذلك يستلزم ما هو الاصل في العبادة  
 والمراد بالنظم عبارات التي تشمل عليها المصنف وبالمعنى ما يدل عليه العبارة قوله  
 وانما تعرف احكام الشريعة اي الاحكام الثابتة بالكتاب بمعرفة ان سبها الى معرفة ان النظم المعنى  
 لان معرفة هذه الاحكام بالكتاب والكتاب منقسم الى قسمين فيكون معرفة الاحكام بمعرفة انهم  
 قوله وذلك اربعة اي ما يتعلق بمعرفة احكام الشريعة من انهم نظم الكتاب ومعرفة  
 اربعة والا فالتسليم بخبره عليه قول الاول في وجود النظم صفة ولفظ المراد بالوجوه  
 الطرق يقال ما وجد بهذا الامر من طريقه واما صفة ولفظ فتعقبيل بما مر او فان وقيل واللفظ  
 على معناه كسب حجة الخصوصية والالة صفة كدلالة ضرب على وقوع معناه في المصنف وهذه  
 الدلالة تختلف باختلاف الصيغ ويجب ما دونه ومن الصناديق والاراء والباء والالة لغوية  
 ومن الاختلاف اذ اللفظ بحسب ما يدل على افعال الالة التاويل في محل فتعقبيل يكون الدلالة  
 الصيغة تنضم الماوية في غير كس وهذا القسم من جنس المقدمات ومما يتعلق به بالنظم  
 قوله والتميز في وجوه البيان ذكره بلفظ الجمع لما ان البيان متنوع فتعقبيل يكون متوزعاً  
 بالعقد وقد لا يكون وقد سقط به احتمال الجواز والتخصيص والتاويل وقد لا سقطه والبيان  
 اظهار المراد الذي طلب وهذا القسم باب المركبات وهو ايضا مما يتعلق بالنظم قوله  
 ولهذه الربعة اربعة نفا بلها اي الافراد القسم الثاني اربعة اخرى نفسا وعما وانما فرادها بها طرماً

للبيان



فان كل فرد من افراد القسم الاول معروف بما معنا ولا يخاص مع العام وكذلك افراد القسم الثالث كالحقبة  
مع الجازم **قوله** الثالث من الثالث باعتبار راسل القسم فاما لو اعتبر ما هو مقابل  
الثاني لصار هذا اربعة وجوه استعمال النظم في طرق استعمال الفاظ النظم في باب البيك معنى  
استعمال استعمال في علم في غيره واستعمل في كذا او كذا به وهذا القسم من جنس المفردات وهو انبعاث  
مما يتعلق بالنظم **قوله** والرابع وهذا القسم في معرفة وجوه الوقوف على احكام النظم وهو  
في باب المركبة فيهما ومما سبق في اربعة اقسام شمل الكل اما متى اربعة اقسام في كل  
قسم من القسمين مطلقا فيكون **قوله** ثانيا في معرفة موافقها من معرفة ما خذ اشتقاق  
منها فيكون معرفة الخصوص والعموم في الخاص والعام **قوله** وترتيبها في معرفة ترتيب  
الانتم عند التعارض بان يعرف المستدل انه راجع على ما عارضته من معرفة عليه او لم يكد  
موجودا بالنسبة اليها واحد هما لا ترجح على الآخر لانه مثل النفس مع الفظاها والمفتر  
والخاص مع العام الذي هو غير مخصوص **قوله** ومعانيها في معرفة حدودها في الفاظ  
الحقبة فانها في الشرع اسم اللفظ اربعة ما وضع اللفظ في اللفظة من عبارة عن الساس  
قوله واحكامها في معرفة الامار الساس في هذا القسم كالفرق والعاجب وغيرهما في القسم الاول  
في وجوه النظم في معرفة قوله ما الخاص في اللفظ في معنى معلوم على الافراد اراد بالمعنى ما وضع له  
اللفظ بحيث كان او غير ذلك بالافراد انفسا من اللفظ بذلك المعنى وانما يقيد بالافراد فيتميز

المشرك

عن المشترك فان وسيل في كل كلمة في خبر سببه في الترتيب فليس في ذكره فائدة وذلك ان كلمة لفظ  
صار عامالا لخصه بما هو عام وهو وضع فنظم جميع الافراد التي مشتق بهذه الصفة والانتظام  
قد يكون على سبيل الاجتماع كما هو في كل جمعة وقد يكون على وجه الافراد كما في كل فلو لم يذكر كلمة كل في  
على التعذر الاول ان يكون الخاص عبارة عن جميع الالفاظ التي وضع كل واحد منها في معنى معلوم على  
الافراد لان كل لفظ منها باللفظ الواحد منها يكون جزء الخاص لا كلمة في كل لفظ  
هذا وسلم ان كل لفظ منها خاص لان كل للملاحظة على سبيل الافراد ومعنى الافراد ان يعتبر كل شئ  
بأنفاده كان ليس في غيره **قوله** هو اما ان يكون خصيص الجنس الخاص قد يكون  
جنسا وان كان كلمة انواع وافراد لانه من الاسماء المنفردة حتى يقع على الواحد عند الاطلاق  
ووقوفه على الكل عند قيام الدليل لا ينفى خصوصية لانه مع انواعه وافراده بمنزلة زمر مع ابعاصه  
واجراءه من حيث انه التعداد لا تعدو حين تعد الاجزاء كما لا يعدو رندا وبعده الا لخاص  
بذلك العام فانه ينظم جميعا والجميع قد يقع على بعض الافراد فتوجد جميعا من جنس تلك الافراد واما  
الجنس مع على الفرد او على الكل ولا يكتمل غيره وموجبه التام هو الكل فيكون ما دونه  
كسبب موجب لا لانه فلما يتصور غيره من جنس **قوله** او خصوص خاص نوع لان  
النوع يستلزم الجنس واللازم خاص فالملزوم اولى **قوله** او خصوص عين فان  
فيل كيف يستعمل جعل الشك في افراد الخاص ودخول الافراد تحت الجنس من شرط



بشرط انما وما في الحقيقة وقد وجدنا الاختلاف بين الاولين والثالث حيث يقع كل واحد  
 من الاولين على الأقل مع احتمال الكل ولم يوجد ذلك في الثالث فلما الاختلاف راجع الى الحكم  
 لا الى الحقيقة فلا يمنع الدخول مولا وحكمه انه ينسأ الى المحض من قطعا ان سأل الموضوع  
 له لاجل ما ارد به بالموضوع له في الحكم على وجه منقطع احتمال العين وهو هذا حكم لا يخلو خاصا  
 عنه في اصل الموضوع وان احتمل ان تستعار في المحض لان ذلك الاحتمال لم يستأمن دليل  
 فلا يوجب به كالمفسر موجب الحكم قطعا وان احتمل الفسخ مولا ولا يجهل البيان هذا مع الاول  
 متلا زمان لان سأل الناقص المحض من قطعا متفق قطعا احتمال البيان وعدم احتمال البيان  
 فيه يستلزم من سأل المحض من قطعا لكن الاول البيان المذهب والثاني في قول البعض فقد  
 قالوا انه يجهل البيان في جوده الزيادة عليه كبحر الواحد والقبيل كونه بيانا مولا  
 كونه بيانا بغير كون الناقص مينا منع النقص فيه بيانا لانه مولى الاختيل الحاصل  
 وكذا موجب من سأل المحض من قطعا لا احتمالا آخر قوله فلا يجوز الحاق التعديل بامر الكوع  
 والسجود بغير ما ثبت بان الناقص لا يجهل البيان كونه بيتا فالحق في الزيادة على حكمة  
 لان يكون بيانا له الزيادة منه فلا يجوز الا بما يصلح ناسخا ثم الكوع هم للميلان من  
 الاستواء بغيره والى الاستواء السجود وضع الجبهة على الارض فيكون كل واحد منهما مينا لما في له  
 فمتا اول قطعا لما ارد به من الحكم وهو الجواز فالحق التعديل بهما فرضا وهو الظاهر

لا يكون

لا يكون بيانا بل سأل فلا يجوز بحر الواحد لكن يلحق به واجبا ليكون عملا باليد مولا وبطل شرط  
 الاول والترتيب والتسمية والنية في آية الموضوع لان الموضوع هو النفس والروح خاص لما في  
 له وهو كماله والاشابة فاشترط الاول كما قلنا ما كان روحا وهو الجسم بين الاختلاف في الظاهر غير عدم اشتغال  
 شيء في خلاف التسمية وهو مذهب الظواهر والترتيب والنية وهو قول الثاني بحيث لا يرد في الحديث بدون  
 هذه الامور يكون منسحق بطل ذلك مولا والظاهرة اس وبطل شرط الظاهرة في الطوبى المرفوض  
 قوله في ويطوفوا الملائكة خاص ومنه لدوران حول البيت فلو توقف الجوار عليه بالبطل الناقص كبحر  
 الواحد وذلك لا يجوز مولا والثاني بل اس وبطل تناوب الاقراء المذكورة في قوله في والمطلقين يتبعين  
 بانفسهم من ثلثة قروا بالاظهار لان الثلثة هم خاص بعد معلوم وحمله على الاظهار موجب  
 استغفار بعد عن الثلثة بغير الاحوال وفيما بطل الناقص مولا وحكمه الزوج الثاني جوا  
 عما قال بعد والثاني ان كلمة حق ومنعت لغو معلوم على الانفراد وهو النافية وهي ما منهن به  
 الشيء فقط وقد دخلت على كاح الزوج الثاني وقوله في فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره  
 وكان غائبة لحرمة المحل والغاية بمنزلة البعض للمنفى وبعض الشيء لا تفصل عن كمال الواحد من  
 فتبلغوا قبله فلا يرفع حكم الطلقة والطلاق وقد جعلتم الزوج الثاني محلا وان ثبت صفه  
 التحليل زيادة عليه وكان نسحا لا محلا به او بيانا له فاجاب عنه بان صفه التحليل للزوج الثاني فيثبت  
 بشارته حديث زيد بعبارة الوطى على الناقص لا جامع لا بقوله في تنكح بل كلمة في حلت على ما وضعت

نحوه في قوله



له وجعل ما دخلت عليه غيبية وحاصل الكلام ما ذكرتم انما لم نسا ان لو كان المراد بالملك الوطى في تفسير التحليل  
 زيادة عليه ما لو كان المراد به العقد واستمر اطلاق الوطى مع صفة التحليل يكون نصلا خيرا لا يلزم ذلك وقد  
 اريد به العقد حيث استند اليه ما اهل ذلك كالحمل بغير الوطى والزيادة عليه عبارة قوله عليه  
 الامر انه رفاعه حين طلقت ثلثا فلو كانت بعد الزمان من الزمان فانه منه بالفتنة انه يدين ان يعود  
 الى رفاعه فالتة ثم قال لا حتى تزدني من غيبته ويذوق من غيبته وبه يثبت الزيادة  
 في لفظ العود بزيادة التحليل لانه عبارة عن الرجوع الى الحالة الاولى وكانت ملكا فكذا العود  
 وقد علق بالذوق فثبت معنى فالله يقول وبطلان العتمة عن المسروق بقوله سكا جزاء  
 لا بقوله فاقطعوا اجوابهما او رده الشافعي ان الواجب بالنفس العتلة وذلك هو الا بانه وقد  
 ابطم العتمة الى الحفظ عن المسروق حتى لا يمتنوه بأكسمة هذا كزيادة عليه فيكون معنى فقال  
 انما بطلان ذلك بقوله سكا جزاء بما كسب لانه ذكر الجرائم مطلق والمطلق منه ما يلزم حلاله سكا جزاء  
 فعل العبد لانه الجائر على الاطلاق ولم يسمه سكا جزاء على ان محل الجنابة حق الله والاداء العتمة  
 فمقتل الله عز وجل قوله وذلك حتى ابتاع العتلاق بعد الحلالان الفاء وصفت لفظا من الوصل والتعقيب  
 وقد دخلت على العتمة بالحق في قوله فمقتل العتلاق بالمراد بالسباغ غير ان ذلك لا يقتضي جازية في التحليل  
 فهو من اجب لما قلنا في قوله فمقتل العتلاق فلو وسل با رجعي كما قال الشافعي  
 لم يكن عملا به **فول** **وجوب** سهر المثل

ما ذكرتم انما لم نسا ان لو كان المراد بالملك الوطى في تفسير التحليل  
 بالمراد بالملك الوطى في تفسير التحليل  
 ما ذكرتم انما لم نسا ان لو كان المراد بالملك الوطى في تفسير التحليل

ما ذكرتم انما لم نسا ان لو كان المراد بالملك الوطى في تفسير التحليل  
 ما ذكرتم انما لم نسا ان لو كان المراد بالملك الوطى في تفسير التحليل  
 ما ذكرتم انما لم نسا ان لو كان المراد بالملك الوطى في تفسير التحليل

سهر المثل سهر العتمة المفوضة وهي التي روجت بتسمية  
 لقوله تعالى ان ينعوا باموالكم فالابغاء لفظ خاص وضع  
 للطلب والطلب يقع بالعقد الصحيح لا بالفساد ولراجاه  
 والمنفعة بدلالة قوله تعالى محصنين غير مسافحين الباء للاتصال  
 فثبت استراط كون المال ملصقا بالعقد اما تسمية او وجوبا  
 فلو تراخي عنه الى الوطى كما قال السافعي حجة لبطلان الخاص بالمراد  
**قوله** وكان المهر مقدرا شرعا غير مضاف الى العبد بقوله تعالى  
 قد علمنا ما فرضنا عليهم والكلام ههنا في موضعين احدهما  
 في تفسير المقدر والسا في المتولي لا يحاب المهر ببيان ان المهر  
 والكناية فيه لفظان خاصان لما وضعه وهو التقدير  
 وازادة المتكلم نفسه فوجب ان يكون المهر مقدرا وان  
 يكون المتولي لا يحاب السابغ ويكون بقدر العبد امثالا  
 بما هو معدر معلوم عند الله تعالى وحيث جعله الشافعي حجة  
 غير مقدرة وجون بما اصطلاح المتعاقدان عليه وقوض لايضا  
 والترك الى لا يها حتى لو نفيها او سكتنا عنه ومات قبل الدخول



لا محسئ فقد ترك لعمد بالخاص **وص** **ل** الامر  
 قوله ومنه امر اي من الخاص لان صيغته وضعت  
 معلوم على امر اضداد وهو طلب الفعل وكان خاصا **قوله**  
 وهو قول القائل لغرض على سبيل الاستعلاء **افعل** **فيتد**  
 بالقول الثلاثي **فعل** النى عليه اللام ولا شارة فانها ليسا  
 بامر وبالاستعلاء اخترازا عن المدعا **و** **ل** التماس فان قوله  
**افعل** اذا كان على وجه الضرر لا يكون امرا وان صدر  
 ممن هو اعلى مرتبة من المأمور واذا كان على وجه الاستعلاء  
 يكون امرا وان صدر ممن هو ادنى رتبة من المأمور **وبالفعل**  
 ليمتاز عما يقول احدكم **د** **ونه** **او** حيث عليك ان تفعل  
**كذا** **او** اطلب منك ان تفعل **كذا** **او** اجت عليك فعل **كذا**  
**فهدا** **كله** **لطلب** **الفعل** **ولس** **بامر** **قوله** **وتختص** **مراده**  
 بصيغة لازمة اي ما هو المراد بالامر بوحدة صيغته فقط  
 سواء كان ذلك اجبا او ندبا او غير **ولهذا** **لا يكون** **الفعل**  
 موجبا لان الوجوب يصلح مرادا بالامر وعند بعض اصحاب

حتى لا يكون  
 الفعل موجبا  
 حلا فالفعل  
 السامع  
 م

مالك والشايعي **د** **هم** **الله** **توجد** **بها** **وبالفعل** **ايضا** **فيكون**  
**ل** **امر** **مستركا** **من** **لقول** **الفعل** **عندهم** **احتجوا** **بصولة**  
**وما** **امر** **فرعون** **برسيد** **اي** **فعله** **ولو لم يكن** **ل** **امر** **فعل** **للماء**  
**بالامر** **ودلك** **لان** **طلاقة** **على** **الفعل** **اما** **ان** **يكون** **بطريق**  
**الحقيقة** **او** **المجاز** **لا وجه** **للمجاز** **لان** **انفا** **شرطه** **وهو** **الاتصال**  
**صوت** **او** **معنى** **فنعين** **الحقيقة** **ويقوله** **عليه** **اللام** **صلوا** **كما**  
**ما** **تمو** **اصلي** **وقد** **جعل** **متابعة** **افعاله** **لازمة** **قوله**  
**للمن** **عن** **الوصال** **وخلع** **النعال** **متصل** **بقوله** **حتى** **لا يكون** **الفعل**  
**موجبا** **وهو** **انه** **عليه** **اللام** **لما** **وصل** **واصل** **اصحابه** **ص** **اعني**  
**انكر** **عليهم** **الموافقة** **وقال** **اني** **لست** **كاحدكم** **اي** **بنت** **عند** **ربي**  
**يطمعني** **ويسقيني** **وحين** **خلع** **نعليه** **الصلوة** **وخلع** **النك**  
**نعالهم** **قال** **منكر** **عليهم** **بعد** **ما** **فرغ** **مالكم** **خلعتهم** **نعالكم** **ولو كان**  
**الفعل** **موجبا** **لشأن** **فمن** **الدليل** **ان** **قوله** **والوجوب** **استفيد**  
**بقوله** **عليه** **اللام** **صلوا** **اي** **لا تسلم** **بانه** **استفيد** **بالفعل**  
**بل** **استفيد** **بالامر** **قوله** **وسمى** **الفعل** **به** **اي** **بالامر**

لانه سببه  
 م

كما ان  
 امر  
 امر  
 امر  
 امر



جواب عن احتجاجهم بقوله تعالى وما امرعون برشيد يعني اياهم  
 لانه سببه اذ لم يردع الى الفعل فكور اطلاق اسم السبب  
 على المستبث وهذا من في الحقيقة ايضا وانما لم تقدمه لما ان  
 لا اول مجرد منه وهذا محتاج الى نوع بيان فكان جوابا من وجه  
 والمنع معدوم على الجواب **قوله** وموجبه الوجوب اعلم  
 ان استعمال صيغة الامر على سبعة اوجه وهي لا يجاب كقولهم  
 اقموا الصلوة والندب كقوله وافعلوا الخيرات والاباحة  
 كقوله فكلوا مما امسكن عليكم ولما ارشاد الى ما هو لروثق  
 كقوله واشهدوا اذا تباعدتم والنقر كقوله واستقر  
 من استطعت منهم بصوتك والنوح كقوله من ساء فليومن  
 ومن ساء فليكفر والسؤال كقوله ربنا تصلي منا ولا خلا  
 ان النقر والنوح والسؤال الاسنوله اسم الامر وكذا  
 لا خلا فانه سناول ما هو للايجاب حقيقة وانما لا خلا  
 الندب والاباحة ولما ارشاد وقيل ان هذه لا تسع امرا  
 حقيقة وقيل ان اسم الامر سناول لكل كلمة واذا عرفت

شبيه  
 ١٤٤

لا الندب والاباحة  
 والتوقف سواء  
 كان بعد الخطر او قبل

من استطعت منهم بصوتك  
 والنوح كقوله من ساء فليومن

الصريح المأمور به المأمور به

هذا فاعلم ان عامة الفقهاء على ان موجبه الوجوب وان  
 كان بعد الخطر خلافا لبعض اصحاب السماع في وجهه انه  
 فانه بعد الخطر لا اباحة عندهم ويستفيض لوجه قولهم  
 وقيل موجبه الندب وقيل لا اباحة وقيل التوقف  
 وجه من قال بالتوقف ان الصيغة لما استعملت لمعاني  
 مختلفة لا تسع شي منها لا بدليل لتحقيق المعارضة  
 في الاحتمال فيجب التوقف حتى يتبين المراد ووجهه لرباه  
 ان الامر يقتضيه حسن المأمور به ومن ضرورته التمكن  
 من الاقدام عليه ووجه الندب ان الامر اطلب المأمور به  
 وذلك ترجح جانب الاقدام وادناه الندب **قوله**  
 لا سفاء الخيرة عن المأمور بالامر بالنص وهو قوله تعالى  
 وما كان لمؤمن من ولا مؤمنة اذا قضوا له ورسوله امر ان يكون  
 لهم الخيرة والندب لا اباحة لا شفاء لها **قوله** واستحقاق  
 الوعيد لشاركه بقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امر  
 ان تصيبهم فنة او تصيبهم عذاب اليم والوعيد لا يلحق



لا يترك الواجب قوله وكذا دلالة الجاه فان لزامه  
 اجتمع على وجوب طاعة الله ورسوله ولا سلك ان ذلك  
 في الامراتان المأمور به فتح عند وجود الامر ان يقوم  
 الدليل على غير قوله والمعقول وهو ان الامر احد  
 تضاريف الفعل وسائرهما من الماضي والمستقبل وغيرهما  
 اذا كان على وجه الصدق يقتضي وجود الفعل لا محالة  
 فكذا هذا واتا من قال ان الامر بعد الحظر لا باحة فقد  
 استدل بقوله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانكشروا على الارض  
 وبقوله واذا احلتم فاصطادوا وهذا لانه لا زالة الحظر  
 ومن ضرورته لا باحة فقط قلنا اباحة البيع بعد الفراغ  
 من الجملة بقوله واحل الله البيع لا بالامر وكذا اباحة الرضا  
 للمجال بقوله فلاحل لكم الطيبات لا بالامر وصيغة الامر  
 ليست لازالة الحظر بل لطلب المأمور به وازالة الحظر  
 من ضروره هذا الطلب قوله لانه بعضه اي اباحة  
 او الذنب بعضا لوجوبه والوجوب منتظما فكان الامر

واذا اريد به لا باحة  
 او الذنب فبذلك  
 حقيقة م

حقيقة لها كما للوجوب مثل المستثنى منه فانه حقيقة لما بقي  
 بالاجماع واللفظ قبل الاستثناء كان حقيقة للكل  
 قوله لانه جاز اصله اي شغل عن اصله وهو الوجوب  
 اذ امر اصله الامر ان يكون للوجوب لما مر فاذا اريد  
 لا باحة او الذنب فقد اريد به عرفا هو امر اصله مجاز  
 اصله قوله ولا يقتضي التكرار وقيل يقتضي حدوث  
 الامر في من جالس رسول الله عليه السلام حين امرهم بالتحج في  
 كل عام ام مرة فقال بل مرة ولو لم يكن قوله حجة بوجوب  
 ذلك لما اسكل على من عرف اللسان ولا يقال لو كان اللفظ  
 بوجوب ذلك لما اشكل عليه ايضا لانه انما اشكل عليه لوقوع  
 التعارض في التكرار فالامر بوجوبه ان فيه حرجا وقول  
 وما جعل عليكم الدين من حرج يعني ذلك فاستتب الامر عليه  
 ولان التكرار في الامر الشرع بالعبادات يدل على ان مطلق  
 للتكرار قوله ولا يحتمله وعند الشافعي حجة الله بحتمله لانه  
 لو لا ذلك لا نكر رسول الله عليه السلام السؤال على اقرع من جالس

او لولا التكرار

وميل م



عما ليس من احتمالات اللفظ ولان صيغة لرامر تفنضي مصدرا  
 منكرا لكونه متيقنا والنكرة في موضع لاثبات توجب لخصوص  
 على احتمال العموم ولهذا يلحقه التفسير يقال طلاق امرأتى  
 بشرا ومرتين ويكون نصبا على التفسير قوله سواء  
 كان معلقا بالشرط مثل قوله على من شهد منكم الشهر فليصمه  
 او مخصصا بالوصف كقوله على ام الصلوة لرد لوك الشمس وعند  
 بعض مشايخنا يتكرر بتكرار الشرط والصفة كما في وامر العبادات  
 والعقوبات **قوله** لان صيغة لرامر مختصم طلب الفعل  
 الباء في المصدر متعلقة بالفعل اي مختصم طلب فعل يذكر  
 هو بلفظ المصدر كقوله اسقني مختصم في فعل فعل السقي  
 والسقي مصدر **قوله** وذلك بالفردية والجنسية اي غاية  
 التخصيص الفاظ الوجدان اما ان يكون بالفردية بان يكون  
 اللفظ فردا حقيقيا فيكون موجبه واحدا او بالجنسية بان يكون  
 اللفظ فردا اعتباريا فيبقى على الواحد عند اطلاقه على  
 الكل عند قيام الدليل على معناه واحدا اما المتني فيقول

اوله يكن م

لكنه يقع على اقل من  
 ويختار كل حي اذا قال  
 لها طلع بفسك بغير  
 الواحد لرا ان ينوي  
 الثلاث ولا تعلم انه  
 المشي لرا ان تكون  
 المتأمنة م

الذي هو ورد بمعنى التوضيح  
 الذي هو في الاصل والاصول

والذي هو في معنى العذر

من الواحد الحقيقي ولرا اعتباري فلا يحتمله اللفظ الفردي فاقبل  
 الصيغة لما اختصرت من مطول هو مشتبه على الجزئين لا يمتفي  
 لرا احتمال عنهما ما لم تنف عن الجزئين فنفي لرا احتمال عن المصدر  
 لا يفنضي خلو الصيغة عنه لحوار ان يكون ذلك الجزاء آخر  
 فلنا لما ثبت بان المصدر وهو المأمور به لا يحتمله سقط اعتبار  
 لرا احتمال الغسل لان ذلك لا يفيد لرا ان يقبله المأمور به وهو  
 لا يقبله لما بينا واما قوله انه يلحقه التفسير فلنا التفسير  
 يقتضي الحكم ولا يغيره وهذا لرا ان يغير مقتضى الصيغة  
 فقوله انت طالق ثلاثا لا يحتمل بشئ ولا التاخير الى وقت  
 ولو قرن به لرا واحدة او الى شهر كان صحيحا فعلم انه مغير  
 ولهذا قلنا ان العدة متى قرن بالطلاق كان الوقوع بلفظ  
 العدد لا بالطلاق لما انه مغير وما كان معبرا لمقتضى صيغة  
 لا يكون من محتملاتها **قوله** وما تكرر من العبادات اي لا يلزم  
 على ما ذكرنا تكرار العبادات لانها انما تكرر تكرارا سائيا  
 حتى لا يتكرر المحل لعدم تكرر سببه وانما سأل لرا قرح من سائس

فاسا بها لا  
 بالاولا وامر وعند  
 الساعي لما احدث  
 الكوار تكرر ان  
 تظلمها بشئ اذا  
 موى الزوج م



لانه استنبه عليه ان هذا ما تنكر سببه فتكرز كالصوم والصلوة  
اولا تنكر سببه فلا تنكر كغير العبادات لا باعتبار  
انه يوجب التكليف **قوله** وكذا اسم الفاعل يدل على  
المصدر ولا يختم المصدر كما يدل عليه امر ولا يختم ذلك  
ولذا قلنا لا يراد بانه السرفه بل سرفه واحدة اذا كان  
ليس بشرط للقطع بالاجماع فتعنت الواحدة بم بالسرفه الواحدة  
لا تقطع بل يراد واحدة وقد عرفت التمني بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه  
وبالاجماع فاستحال ان يقطع اليسر بالآله كما قال الشافعي رحمه الله  
في المزمع الثالثة **قوله** وهو تسليم نفس الواجب بالامر الباء  
في الامر متعلقه بالواجب الباء الباء بالامر وهو افعال الخواص  
لا ما في الزمة قبل الامر فان ذلك سبب آخر وانما لم تذكر  
الى مستحقة وقد ذكره سمس لامة السرحسى رحمه الله لانه  
استفيد بالمدكور اذا الواجب بالامر تسليم نفس الحق الى  
مستحقة كما في الامانات قال الله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا  
الامانات الى اهلها وقد ذكر ان يراد تسليم نفس الواجب

هذا هو الوجه في قوله  
فانما لم تذكر الى مستحقة  
لانه استفيد بالمدكور اذا  
الواجب بالامر تسليم نفس  
الحق الى مستحقة كما في  
الامانات قال الله تعالى  
ان الله يامركم ان تؤدوا  
الامانات الى اهلها وقد  
ذكر ان يراد تسليم نفس  
الواجب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد واله الطاهرين

بالامر تسليم ان يكون عبارة عن تسليم كل الى مستحقة وحيث  
وقع ذكره فذلك للايضاح فان قيل فاذن لاحاطة الى ذكر  
التسليم ايضا قلنا بل له حاجة اذا ثبت بالامر وجوب  
تسليم امر افعال لانفس التسليم الذي هو فعل المكلف فيمكن  
هذا غير ذلك فاحتمل الى ذكر في يراد بالامر وجوب  
لان اطلاق يراد بالامر عليه وطريق التوضيح عندنا **قوله** وتعمل  
احد ما كان يراد بالامر عليه تعالى فاذا قضيت الصلوة اي اديت  
ونقال فلان ادى منه اي قضاء لان الدين وصف شرعي في الذمة  
والمؤد كعين والعين لا يكون نفس الوصف غير ان القضاء لفظ  
متنوع لان معناه الاتمام والالتزام والاحكام والاستقراء ومن  
المعاني موجوده في يراد بالامر فبحون منه القضاء مطلقا اما  
فيستعمل القضاء مقتدا بقربه كما ذكرناه وهذا لان للاداء  
خصوصا بتسليم نفس الواجب **قوله** والقضاء يجب بالاجب  
يراد بالامر وعند بعض مشايخنا يجب بليل آخر لان العبادات هي  
عبادة في قننا وعند فواته لا تعرف عبادة الا بنص آخر

هذا هو الوجه في قوله  
فانما لم تذكر الى مستحقة  
لانه استفيد بالمدكور اذا  
الواجب بالامر تسليم نفس  
الحق الى مستحقة كما في  
الامانات قال الله تعالى  
ان الله يامركم ان تؤدوا  
الامانات الى اهلها وقد  
ذكر ان يراد تسليم نفس  
الواجب

عند المحققين  
حالا فاللبعض  
م



نقول ان الواجب متى ثبت في الزمة لا يسقط لراياداه وان فات  
 فاستقامه بمثل من عند هو حقه كما في حقوق العباد وهذا الحق  
 له مثل عند المفوت من النفل فيضمن به والعبادة معقولة  
 اصلا غير معقولة وصفا فاحتاجت الى الدليل لثبته واستغنى  
 عنه بقاء قول **ولما اذا نذر ان يعتكف شهر رمضان هذا** <sup>فصام</sup>  
 فانور عليه وهو ان يقال ان وجوب القضاء لو كان باجبه لراداه  
 لكان الموجب للقضاء لاداء المنذور وهو امر بالوفاء بالنذر  
 هو الموجب للقضاء فوجب ان يصح مراعاة كف في رمضان الثاني فيما  
 اذا نذر ان يعتكف شهر رمضان فصامه ولم يعتكف لان الثاني مثل  
 لراداه كون الصوم مشروعا مستحقا عليه وجبت له بحمد الله  
 وجب له ليل اخر وهو المفوت لانه فعله فصله موجبا كالنذر  
 والمفوت سبب مطلق عن الوقت فصار كالنذر المطلق عن الوقت  
 وذلك لان نذاري بصوم رمضان فكذا هذا قول **ولما اذا نذر**  
 بصوم مقصود ليعود شرطه الى الكمال لان القضاء وجب بسبب  
 آخر بيان هذا ان النذر ما لا يغتفر به بالصوم لانه شرطه

كالنذر بالصوم نذرا لوضوء لكن الشرط تراعى وجودها في  
 نفسها فاداء هذا الصوم باحباب المشرع وقع الاستعانة عن صوم آخر  
 لمن نذر بالصلاة وهو متوضي لا تجب عليه وضوء آخر ثم اذا انفصل  
 مراعتكاف عن الصوم صار ذلك النذر بعينه موجبا للصوم كما اذا  
 لم تؤد ذلك الصلاة حتى انقض وضوءه <sup>فصام</sup> تجب عليه بذلك لنذر وضوء  
 آخر واذا وجب الصوم لاثنا دى بصوم رمضان آخر لانه عاد الشرط  
 الى الكمال فصار كما اذا نذر مراعاة كف شعبان وذلك لان نذاري بصوم رمضان  
 فكذا هذا وجوب القضاء بالمفوت بان مرضا وانما عليه الشهر كله دليل  
 على ان المفوت ليس بسبب اذ لا فعل منه فيه فضاف الحكم اليه لاجل  
 لغرض سبب السبب السابق واذا ثبت القضاء في المفوت ثبت  
 المفوت قول **ولما اذا نذر اي انواع ثلاثة كاملة وهو اداء**  
 المشرع بصفته مثل الصلاة المكتوبة بالجماعة وقاصره وهو ما  
 يتمكن التقصان بصفته كأداء الصلاة منفردا فانه قاصر لتقصا  
 بصفته لما انه امر بالجماعة وما هو شبيهه بالقضاء كفعل اللاحق بعد  
 فرائع لرايهم فانه اداء من حيث ان الوقت باق حتى ولما انه لا يفتر

كامل وقاصر وما هو  
 سببه بالقضاء كالقضاء  
 بجماعة والصلاة منفردا  
 وقول اللاحق بعد فرائع  
 لرايهم حتى لا يغير  
 بنية لرايهم م



ولا يجزئ له وهو قفسه صلواته بالمحاذاة شبهة بالقضاء باعتبار  
 انه شرأ ذلك ما فاتته من ايام ولهذا لا يغيره منتهى بقائمة  
 قوله ومنها أي ومن انواع ايراد المتأخر من بيان اقسام  
 ايراد في حقوق الله تعالى شرع في بيانها في حقوق العباد فيرد عن  
 المقتضوب الى المالك كما غصب اداء كاملا لانه اداء بصفته كالحق  
 عليه وردة مشغولا بالجنابة أو الدين بسبب كان عند الغاصب  
 اداء قاصرا لانه لم يكن على الوجه الذي استحق عليه اداؤه فاذا  
 هلك في يد المالك قبل اذ دفعه الى ولي الجنابة بركي الغاصب لوجود  
 اصل ايراده واذا دفعه الى ولي الجنابة اوسع في الدين رجع على الغاصب  
 بقيمة لقصوره في الصفه وامرأه عبد غير وتسليمه بعد الشراء  
 اداء شبهة بالصفه اما بيان انه اداء فلا يبين حقها فيلزمه  
 تسليمه اليها وتجب المرأة على القبول واما كونه وصفا فلا ان  
 تبدل المالك وجب تبدل في الصفه لانه ان العن كان حراما لانفاق  
 على المستركي حايث لانفاق للباع ولان قد انعكس امره وتبدل  
 الصفه بتبدل الذات هكذا كما اذا تخلل كان غير لاول فينفذ

رد عن المقتضوب  
 ٢

رد عن المقتضوب  
 ٢

واحد فاذا ثبت له وصفا نفى غيره كما لم يكمل والموزون في بيان  
 ولهذا قال اذا ضام المسافر فرفع من فرض الوقت بكل حال كما في  
 قوله ولا تسترطنه البعيرين أي قصدا ونصا وقال السافعي  
 لا بد منه اذ مع القرية معتبرة لاصل الوصف وكما شرط النبي  
 في اصله لتحقيق معنى العبادة شرطت في الصفه ليصير محتارا فيها  
 ايضا قلنا لما اتحد المشرع بحصول النعيرين كجود النبي  
 بمطلق لراسم ومع الخطا في الوصف كالمعير في المكان لراي المسافر  
 بنوك واجبا آخر عندا في حقيقته رحمة لانه لا يخصص وهو السفر لا السفر  
 بفعل الصوم بخلاف المرخص اذا لم يخصص فحقه وهو العجز عن  
 بالصوم فيلحق بالصحيح اما النفل ففي رواية تقع عن المثلوك  
 لقام المرخص وفي رواية عن الفرض لانه انما رخص قضاء الحق  
 ونقصا عليه فيظن انها فيه ضرورة وذلك هو الواجب لاضرر  
 في النفل فلا يظن ان الترخص في حق قوله او يكون معيارا لأكبر  
 كقضاء رمضان ولهذا لا يحقق قضاء صوم يومين في يوم واحد  
 واما سببه فشهود الشهر قوله وشروطه النعيرين في غير

والسافر لا يخصص  
 ودها بطلان لراسم  
 بنوك واجبا آخر عندا في حقيقته  
 العمل عليه روايات ٢

اعتبار



مشرع فيه **قوله** ولا تحتل الفوات لان الوقت ليس يتعين  
 بخلاف ما رواه ابن ابي الصلوة الموقته وصوم رمضان فانها تحتلان  
 الفوات لتعلقها بوقت معين **قوله** او يكون مشكلا لشيء  
 المعيار والظرف كل واحد ذلك لان احوال فرض الغمر ووقته اشهر من  
 من كل سنة ولا يتصور فيها راحة واحدة فعلى اعتبار ادراك  
 السنة الثانية كان الوقت ظرفا وعلى اعتبار عدم ادراكها كان  
 معيارا **قوله** وبتعين اشهر الحج من العام لراؤك عندى يوم  
 حتى لا يسعه التأخير وياتي لان الخطاب توجه عليه فيها يتعين  
 للاداء اذا نعدم صفه المنع من المزاج وذلك ادراك السنة الثانية  
 ولم يدركها حقيقة وكذا بقدر اذ الموتى هن المدّة غيرنا  
 فلم يوجد المزاج وقال محمدرهم انه لم يتعين السنة لراؤك بل  
 صحة النفل فيها ولانه لو تعين لصار بالتأخير مفقوتا لا موقدا  
**قوله** وشادى مطلق النية مع ان النعيس شرط لان لطلاق  
 تعين به لاله العرف وذلك لان الانسان العادة لا تحتل المشقة  
 العظيمة للنفل وعليه صحة لاسلام اما اذا نوى النفل وقد جازع

خلافا لما روي

اعتماد الضرورة والاداء في غير ذلك

مخالفة فنبطل به الدلالة **قوله** والكفار مخاطبون بالامر بالايمان  
 لانه عليه السلام نعت الى الناس كافة قال تعالى قل يا ايها الناس اتى  
 رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بانه ورسوله فهذا الخطاب  
 منه مساو لهم لا محالة **قوله** وبالمشروع من العقوبات اي مخاطبون  
 بالاخلاق ولهذا تقام على اهل المذمة عند مقتضى اسبابها **قوله**  
 وبالشرع في حكم المواخذة في راحة بالاخلاق اي مخاطبون بها ايضا  
 لان موجب لزام اعتقاد اذ ذلك كفر منهم بمنزلة انكار التوحيد  
 فان صحة التصديق والقرار بالوحي لا يكون مع انكار شيء  
 من الشرائع فيعاقب عليه كراية عاقبة على اصل المكفر  
 قال الله تعالى وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة اي لا يؤقرون بها  
 وقال الله تعالى وما سلككم سقرا قالوا لم نك من المصلين فيلج النكير  
 من المسلمين المعنفين فرضية الصلوة **قوله** فاما في وجوب  
 لاداء في احكام الدنيا فكذلك مساو لهم الخطاب عند العرايين  
 من مشايخنا رحمهم الله لانهم لا يعاقبون على ترك لاداء اذ لم يكن  
 لاداء واجبا عليهم وظاهرا فالتواضع على انهم يعاقبون لراؤك

وبالمعاملات

عند البعض والصحيح ان الخطابين  
 اذا ما عتدوا من الغفلة











الكافر مال المسلم ما لا استيلاء لان ذلك عدوان فحضر فلا يكون مشروعا  
 في نفسه ولا يصلح سببا للحكم مشروع مرغوب **فصل في العام**  
**قوله** واما العام فاما سنا ولا افرادا متفقة الحدود على سبيل التعميم  
 فيد بالانفاق لخرج المشترك فانه سنا ولا افرادا مختلفة الحدود  
 وبالشمول كسلا يظن طان ان المطلق كان مجودا في افراد وسنا ولا  
 لراسم كل واحد منها حقيقة يؤهم انه شارك العام فتعرض للشمول  
 دفعا لهذا التوهم لانه وان احتمل كل واحد من افراد لكن لا سنا ولا  
 على طريق الشمول **قوله** وانه بوجه الحكم فيما سنا وله قطعا وعند  
 البعض حكمه التوفيق الى ان نظرا المراد لاختلاف اعداد الجمع وسنهم  
 من ثبتون مقدار ما ينص الى به الخصوص لكونه ميقنا وتوقعون  
 فيما وراءه والشا معي به جعله موجبا على ما ذكر لكن لا على وجه اليقين  
 لقيام احتمال اعادة الخصوص فلنا ان العموم فيما يرجع الى المقصود والخصوص  
 ولا نقصان في عبارته فيكون في الافادة كالحاق واردة الباطل  
 وليلا لاننا لم نكلف ذلك الفيت فلا يبقى له عبق اصلا ولهذا جونا نسخ  
 ما حدث الغرض في بول ما نكل لجه بقوله عليه السلام استن هو البول فان

قوله عليه السلام استن هو البول

الخاصة بالاول والفصل الثاني

الحلقة الاولى والفصل الثاني

عامة عزاء لقبر منه وهو عام **قوله** وادا اوصى بالخاتم لانسان  
 وبالفصل الاخر كلام مفصول ذكر محمد رحمه الله ان الحلقة الاولى  
 بينهما نصفان وقد احتج في الفصل وصيتان احدهما بايجاب عام والاخر  
 بايجاب خاص ومع ذلك سوى منها ولم يجعل الخاص اولى **قوله** ولا يكون  
 اى سنا على ان العام بوجه الحكم قطعا لا يجوز تخصيص قوله على ولا ناكلوا  
 ما لم نذكر اسم الله عليه بالقياس على المناسي ونجبر الواحد وهو قوله عليه السلام  
 حين سئل عن متروك عامدا كالموت فان تسمية الله به فله كل امر مسلم وكذا لا يكون  
 تخصيص قوله على ومن دخله كان آمنا بالقياس على ما لو حنى الحرم ونجبر  
 الواحد وهو ما روينا ان من حنطه تعلق باستار الكعبة وقال عليه السلام  
 افنلوه **قوله** لانها ليسا بخصيصين اذ الناسي هو اذ اكرهنا لقيام  
 الملة مقام الذكرا للضرورة وكذا قوله على ومن دخله غير مخصوص الذي  
 حتى الحرم اشداء لان النص لم سنا وله **قوله** عملا بشبهه كراكتنا  
 والنسخ اى المخصص شبه الناسج بصيغته لكونه مستقلا واستسنا  
 بحكمه لانه لم يخصص مقارنا مينا فيعمل بالشبه في المجرول اعتبار  
 الصيغة بسقط المخصص واعسا الحكم بوجه الجهرالة في العام فاستبه

الخاصة بالاول والفصل الثاني

الحلقة الاولى والفصل الثاني



لزاماً وفي المعلوم بالنظر إلى الصيغة بقبل التعليل لكن مقدار ما يتعد  
 إليه حكم الخصوص محمول بالنسبة إلى الحكم لا قبل لأن الاستثناء  
 عدم وهو لا تعلل فاستبته أيضاً والعلم عرف محرف موجباً فلا  
 يبطل العمل به للاحتمال وتسقط العلم فإن قيل دليل الخصوص  
 لما شابه الاستثناء والناسخ وهو الانفصال التعليل فكيف هو قبله  
 قلنا إنما نسخ التعليل فيها لأن الاستثناء غير مستعمل والناسخ  
 وإن استقل لكن التعليل فيه يفضي إلى المعارضة بين النص والعلّة  
 وهذا نعوذ في دليل الخصوص **قوله** فصار أي فصار دليل  
 الخصوص نظيره إذا باع من رجل عبدين ألف وشرط الخيارية  
 أحدهما بعينه لنفسه أو للمشتري وسمي ثمنه فإنه جازا البيع في الآخر  
 لأن الخيار لا يمنع الدخول لاجتماعه مع الدخول في الحكم فصار  
 في السبب نظيره دليل المنسخ وفي الحكم نظيره استثناء بخلاف ما إذا  
 لم يسم ثمن كل واحد وسمي لكن لم نعتن المشروط فيه الخيار فإنه لم يجر  
 البيع لحرالة الثمن والجس **قوله** وبيل أنه تسقط لاحتياج  
 معلوماً كان الخصوص ومجرباً وهو مذهب الكرخي رحمه الله لا كل واحد

كما إذا باع عبدين ألفاً بالخيار  
 أحدهما بعينه وسمي ثمنه

كما استثنى المجرب لأن كل واحد منهما لسان  
 بهن واحد وقيل أنه ينبغي كما كان

من الخصوص ولا استثناء لساناً لم يدخل تحت لزوم خبره الخصوص  
 توجب الحرالة فيما بقي كحرالة الاستثناء وإذا كان معلوماً يكون معلوماً  
 طاهراً لكون الخصوص نصاً فاما بنفسه وحسنه لا ندرى إن حكم  
 الخصوص الحاي مقدار تغدي بقي ما ورده محمولاً أيضاً نظير  
 بيع حر وعبد ثمن واحد فإنه لا يجوز لأن أحدهما لم يدخل تحت العقد  
 بقي لآخر وعن كخته أشد **قوله** اعتباراً بالناسخ وهذا  
 لأن كل واحد من الخصوص والناسخ مستعمل بنفسه فإذا كان معلوماً  
 بقي العام وما ورده موجباً قطعاً وكذا إذا كان مجزئاً للمجرب  
 لا يعارض المعلوم بخلاف الاستثناء فإنه بمنزلة الوصف للأول حرالة  
 توجب الحرالة في المستثنى منه فصار كما إذا باع عبدين وهلك  
 أحدهما قبل التسليم بغير العقد صح كما في لآخر لأنها دخلت تحت  
 العقد ثم خرج أحدهما لتعذر التسليم **قوله** كرهال هذا نظير  
 العام بصيغته ومعناه أما بيان عموم صيغة فلا في المواضع  
 هذه الصيغة للجمع تقول رجل ورجلان ورجال وأما معنى فلا  
 شامل لكل ما شأله عند الإطلاق ولهذا يجوز نعتة ثلاثة وأربعة

لا وكل واحد منهما مستعمل بنفسه بخلاف الاستثناء فصار كما إذا باع عبدين  
 وهلك أحدهما قبل التسليم والعموم إنما يكون بالصيغة والمعنى



فيمما فان ضلت على المنكر او حثت بغيره افراد وان ضلت  
على المعصية او حثت اجابة صهي فترقا من قولهم كل ما في  
ما كور وكل اركان ما كور

وغيرها قول وقوم وهو نظير العام بمعنى دوز صيغته  
لان صيغته كزند من حيث الفردية ومعناه الجمع والاعتبار  
بالفاظ للمعاني لا للصور والمباني ولذا يقع على الثلاثة فضلا  
قول واصلا بالعموم اما من فقد قال الله تعالى لم يشهد  
بكم الشهود وقال عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وقال من دخل  
دار ابي سفيان فهو آمن فان قيل انما عمت لانها انصفت بالعموم  
وهو الشهود والقتل والدخول قلنا هذا ضرب اجتهد وبعض  
السامعين لم يكن من اهله ومع ذلك فهو آمن بها العموم فعلم ان  
الاصول فيها العموم واما كذا فكذا قال الله تعالى فاما السموات  
وما فيهن من رزق وما بينهما وما تحت الثرى غير ان كلمة من عام فيض  
يعقل وما فيهما لا يعقل تقول في جواب من الدار زيد وما في  
الدار فرس قول وما تجي بمعنى من قال الله تعالى والسماء وما  
ناها اي ومن بناها قول وتدخل صفات من يعقل تقول  
ما زيد جوابه عالم او عاقل قول وصي صبي لراسا قال الله  
كل نفس اطق الموت ولا يلزم قول على كل اثنه داعي لان

منها وانما لا يعقل  
منها وانما لا يعقل  
منها وانما لا يعقل

منها وانما لا يعقل

صفته حتى لو كان صحيحا كما في الفجر وجب كاملا فاذا اعتزل  
بطلوع الشمس بطل الفرض وان كان فاسدا اسقط الواجب  
كالعصر يستأنف في وقت لا حرار فاذا عرت الشمس وهو فيها  
لم تغتر فلم تفسد وعند زفر رحمه الله اذا قضيت على وجه  
لا يفضل عن لرادا تتعنى السببية فيه لانه سقط خباؤه  
ولا يسعه التاخير بعد فيعتبر حاله فيه قلت انما لا يسعه  
التاخير لانه فوت لان ما بعده لا يصلح لانقال السببية اليه  
قول او الى جملة الوقت اي مضافا لوجوب الجملة الوقت  
ان لم يؤد في الوقت اصلا لروا الضرورة الدارعية عن الكل  
الى الجزء فوجبت بصفة الكمال اذ السبب وهو الوقت كامل  
وان كان منه جزء ناقص فلا نشأى بالناقص اليوم الباقي لان  
لراجزاء الصحيحة منه شافي حوازا الفضا في اوقات المكروه  
والحر والناقص يجوز فلا يجوز بالشك قول ومن حكمه استراط  
نه النعني اما استراط بفسر لنته فلان صرف ما هو حقه  
من المنافع الى ما عليه لا يكون بل بالنته واما التبعين فلان

فلم يأت في هذا  
في قوله الله تعالى



بشيء من مقتضى  
الزمان

المشروع لما تعدد لم ينعين بالاسم المطلق بل عند تعيين الوصف  
لم يسقط لصيق الوقت لانه من موجبات التوسعة وهي اصل  
فلا يسقط هذا الشرط بالعوارض كالنوم والراغاء ولا يقصر  
العباد لان العارض لا يعارض بل اصل قول ولا ينعين بالنعين  
يعني قصدا مان بالاعتدال هذا الجزء فانه لا ينعين حتى كونه لرادا  
بعد لان تعيين السبب المطلق والشرط ضرب تصرف فيه  
وليس للعبد لكل لانه ينعض الى الشركة في وضع المشروعات وانما  
يتعين ضرورة لرادا كالحاث فانه مخير بين الاشياء الثلاثة  
ولو عتق واحدا منها للمكفر لا ينعين بالملك فله قول او يكون  
معيارا اي المقيّد بالوقت اما ان يكون الوقت معيارا له اراد  
بالمعيار الوقت المثبت قدر الفعل كالمكيل فانه مثبت في المكيل  
والصوم قدر بالوقت فيكون الوقت معيارا وهو سبب لانه  
اضيف اليه وراضاف للاختصاص اقوى وجوه الاختصاص  
اضافة المسبب الى السبب لان المسبب حادث به شرعا قول  
ويصير عن منقضا لان الشرع اوجب شغل الوقت بالصوم والصوم

وكذا وجوب الصوم في رمضان

لما ارادوا كمالا

واحد

واذا وصلت بالاول  
عزم برافعال وشيعة  
بواسطه فيهما  
بشيء من مقتضى  
الزمان

النون يدل على المضاف اليه بقدره كل واحد قول بالصدق  
والكذب اي يصدق بل اول وكذب لاني اذ العشر غير ما كوك  
وهذا لانها وضعت للاحاطة فلا بد من اعتبارها فيها وقد  
امكن ذلك التكنيف بانضمام افرادها اليها ولم يمكن بانضمام  
في المعرف فيعتبر كاجزاء قول وكلمة الجمع توجب عموم  
لراجماع دون لافراد وهي تفارق كل ومن اذ كل للاحاطة  
على سبيل افراد ومن للعموم مطلقا من غير تعرض للاجماع  
قول ان له نفلا واحدا لان كلمة الجمع للاحاطة على وجه  
لراجماع وهم سبقوا بالدخول على غيرهم ممن لم يدخل وجعلهم  
النفل الواحد بينهم جميعا قول وفي كلمة كل بان قال كل من  
دخل هذا الحصن او لافله كذا فدخل عشرة معا وجب لكل واحد  
منهم النفل تاما لما قلنا انها للاحاطة على سبيل افراد  
فا عشر كل واحد من الداخلين بانفراده كان ليس معه غيره  
وهو اول حق من تخلف عن الناس ولم يدخل قول وفي كلمة  
عن بان قال من دخل هذا الحصن او لافله كذا فدخل عشرة

بشيء من مقتضى

بطل النفل

بكل واحد منهم النفل



بطل النفل لان كلمة من العموم مع احتمال المخصوص وقد قرن  
 به امر اول وهو محكم في الفرد السابق فحمل المحتمل على المحكم فالحج  
 لراي الواحد متقدم ولم يوجد قول والنيك في موضع النفي نعم  
 سواء اتصل النفي بها كالأصل في الدار وبفعل واقع عليها  
 نحو ما رأيت رجلا لا يلزم الكذب في الخبر بخلاف المعرف مثل  
 ما رأيت رجلا عراقياً فإنه لا يعم في غير هذا الموصوف لانه لو كان  
 راي رجلا غير موصوف بهذا الوصف لا يكون كاذبا في هذا الخبر  
 قول وفي لرايات تخص لان صبيته قد ورد ولم يقتصر بها  
 ما يوجب التعيين قول لانهما مطلقة فتساووا واحدا على  
 احتمال وصف دون وصف وعند السافعي حجة نعم حتى قال  
 في قوله على فتحرر بدوئة انها عاقبة تتناو والمومنة والكافرة  
 والصحيحة والزمنة وقد خص منها الزمنة بالأجلاء فجاز  
 تخصيص الكافرة منها وبما ساء على كفارة القتل اذ هي على  
 وذا منح صرفه الى عدو الله بالزكاة والجواب انها غير مخصوصة  
 لان الربوبية اسم للبنية مطلقا والزمنية هائلة من وجه فلم يتساووا

مطلعا  
 والكامل يكون موجودا  
 في وقت على الكامل

بصفة عامة كقوله  
 واسم الرقيب قول  
 واسم الرقيب قول  
 واسم الرقيب قول

اسم الرقيب قول واذا وُصف أي اذا وصفه السكر في موضع لرايات  
 بصفة عامة نعم كقوله واسم الرقيب قول واسم الرقيب قول  
 نعم جمع رجال كوفه لا تصافه بالعام وهذه النكوة وكذلك  
 لرايها اقرب كما فيه لان اقرب كما وصفه للموم وكونه مقروبا فيه  
 وصف عام في كل يوم قام هذا الوصف يكون مستندي فاذا اقربها  
 في يوم لا يصير مولى بعد لانه محتمل ان يقرب في يوم آخر هو مستند  
 قول ولها اي لاجل ان السكر الموصوفة في لرايات نعم فلنا  
 في قول الرجل لغيره اي عسدي ضربك فهو حري وضربوه انهم يعفون  
 لان كلمة اي نكرة يراد بها جزء ما يضاف اليه قال الله على ايتكم  
 ما نبئ بعرشها ولم يقل ما تونني فعلم انها كلمة وقد اُضيف هنا  
 بصفة عامة وهو الضرب فعمت كسائر النكرات في موضع لرايات  
 قول فما لا احتمال التعريف بمعنى العهد بان لم يكن في جنس تلك  
 السكر معهود نحو قولك فلان تحب الدنيا راي حسنه وهذا لان  
 لام المعرفة للعهد في لراصل وهو ان تذكر شيئا ثم تعادله واذا  
 تعاد معنى العهد حمل على الجنس ليكون تعريفه قول

بصفة عامة كقوله  
 واسم الرقيب قول  
 واسم الرقيب قول  
 واسم الرقيب قول

بصفة عامة كقوله  
 واسم الرقيب قول  
 واسم الرقيب قول  
 واسم الرقيب قول

بصفة عامة كقوله  
 واسم الرقيب قول  
 واسم الرقيب قول  
 واسم الرقيب قول



الواحد فها هو فرد بصيغته او مطلقا كالمائة والنساء  
والثلاثة وما كان جمعا صيغة ومفع

اي بلام المعرفة والجمعية اذ لا اصل للمتعارفين طلب المخلص  
ثم الجمع ثم التجميع ثم التهاثر وهنا وان تؤخذ السبيل الى  
المخلص فقد امكن الجمع بين الدليلين فوجب العمل بما  
بيانه انا اذ ابقيناها جميعا لفا حرف العهد اصلا واذا  
جعلناها جنسا كان حرف العهد معتبرا لانه تعرف هذا  
الجنس المذكور والجنس بنا اول افراد فيكون معنى الجمع  
فيه مراعى ايضا فجعلناه عبارة عن الجنس كما قول كانت  
الثانية عين لاولى قال الله تعالى سولا فعصى فرعون الرسول  
اي هذا الذي ذكرناه ولهذا قال علماء ونازههم الله ممن اقتر  
بصل ثم اقتر به كذلك ان الثاني هو لاول قول واذا  
اعيدت بكرة كانت الثانية غير لاولى لان اسم النكرة بناو  
فردا غير عيني وفي صرف الثاني الى فاشا فله لاول نوع عيني  
فلا يكون بكرة مطلقا قول وما ينهي اليه الخصوص نوعان  
اي العهد الذي ينهي اليه التخصيص ولم يجر التجاوز عنه  
نوعان احدهما الواحد وذلك ما هو فرد بصيغته كالمساة

والمعرفة اذ اعيدت معروفة كانت الثانية  
او مطلقا

او لمحقابه كالنساء لانه باعتبار صيغته عام وانما الحق الفرد  
باعتبار صرف التعريف وبراخر الملائكة وذلك فيما كان عاما  
صيغة ومعنى كمناء وانما جاز التخصيص اليه لبقائه  
موضوع اللفظ بعد اذ الواحد في الجنس والملائكة في  
الجمع حقيقة ولم يجر التجاوز عنه كيلا يطل في كقول  
لان اذ في الجمع ثلاثة نص محمدا رحمه في السير الكبير وقوله  
حجة في اللغة وهذا التعليل يدل على ان اسم الجماعة كالله  
والقوم انتهى خصوصه الى الملائكة وان لم يكن عاما صيغة  
بخلاف الطائفة فانها اسم للواحد فصاعدا قول  
فما فوقها الى آخره جواب عما قال بعض اصحابنا فمعه  
ان اذ في الجمع اثنان محتجا بالحدث وقال ان ذلك محمول  
على الموارد والوصايا لا على بيان اللفظة لانه عليه اللام  
لسان الاحكام لا لسان اللفظة لانه لم يكن كذلك في عموم  
الاحكام ولو كان ذلك من باب الوضع لثبت في حق جميع الاحكام  
وفي الموارد والوصايا لانه حكم الجماعة فحمل على الاول  
سنة

جمعا على الموارد والوصايا  
لانه عليه اللام  
سنة



بعض جوده القول  
بسط الما لينة  
وهو التوفيق  
بالمقابلة للحيث والظهور

تقدم برامام فانه تقدم على الراشدين كما تقدم على السادة **فصل**  
في المسترك قول **هـ** واما المسترك فاما اول افراد مختلفة الحدود  
فتبدل بالاختلاف لخرج العام وبعلي سبيل البدر للاخترازم قبل  
انه سنا ولا افراد مختلفة الحدود على سبيل الشمول **قوله**  
ولا عموم له وهو اختيار ابي الحسن الكرخي رحمه الله وذهب المتأخرين  
من المعتزلة وقال عامة اصحاب الحديث ان له عموما وهو قول قوما  
المعتزلة لان قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم سنا ولا الموطوءة  
والمنكوحة جميعا ولان المسترك ما وضعه قبيلة لمعنى ثم اخرك  
لاخر واستهزئ منهم ورضي كل قبيلة بوضع القبيلة لرافرك  
فصار بمنزلة ما لو وضعوا الراسم جملة في رابنداء لمعنيين ولو كان  
لكذلك لعم فكذا هذا وجه القول لاول ان اهل اللغة وضعوا  
القرء والعرق الجارية لمعنى واحد متعين فمن قال بانه يراد به  
الكل في حالة واحدة فقد خالف وضع ارباب اللغة والنق  
غير سنا ولا الموطوءة والمنكوحة صيغة بدل الما بالصيغة احدا  
واما لرافرك فبدل لآخر اوبالاول لكن بحجة اخرى **قوله**

واما الما قول فما ترجح من المسترك بعض جوده بغالب الراي وكونه  
من المسترك قد وقع اتفاقا وليس يلزم اذا المشكل والخبر  
اذا علم بالراي كان ماقولا ايضا فالخاص ان ما ترجح بغالب  
الراي فهو ماقول وليس ماقول ما ترجح من المسترك بغالب الراي  
وانما حصه بغالب الراي لانه ترجح بالنص كان مفسرا لاما ولا  
فان قيل الما قول مفعول فعل الما قول فانما يتبين منه المراد بالرك  
لكيف يدخله اقسام النظم فلما اشار الراي في اظهار المراد المسترك  
وبعد ذلك الحكم ايضا فالنص لا الى الراي كالمجمل في الحق السالك  
بخبر الواحد نضاف الحكم الى النص المفسر حتى اوجب الحكم قطعاً  
لا الى الخبر ونظير قوله تعالى فمما قتل من النعم فامثل مسترك  
بين المثلصوة وبين المثل معنى وهو الما لينة فترجح محمداً والسائي  
رحمها الله المثلصوة لانه أبعد عن المخالفة التي هي ضد المماثلة  
وابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله رجحا المثل معنى لانه مراد  
فما لا مثله صوة بالاجماع فلما ردد به المثل يلزم تعميم  
المشترك اولا لان الحكم على الصوة يستلزم تخصيص النص



وعلى المعنى نوجب تعممه وحمل النص على محمل نوجب لنعمه أدنى  
 من جملة على ما نوجب التخصيص قوله وحكم العمل على أصل  
 الغلط أي العمل به واجب كالعمل بالخاص غير أن وجوب  
 العمل بالخاص قطعي ووجوب العمل بالماوَل ثابت مع احتمال  
 الغلط بمنزلة العمل بخبر الواحدية فمن وجد ماء فغلب  
 على طئه أنه طاهر بلزومه النوى به على احتمال الغلط حتى إذا  
 ثبت أن الماء نجس يلزمه إعادة الوضوء والصلوة ثم بيان  
 لناخصه أن هذا اللفظ إما أن وضع لمعنى واحداً وأكثر  
 فإن كان لرادك فهو الخاص وإن كان الثاني فمناوَله لرادك  
 أن كان كسب الشمول فهو العام وإن كان كسب البذل فإن لم  
 يترجح بالراي معنى من المعاني فهو المسترك وإن ترجح فهو الماوَل  
**المسألة الثانية** وجوب البيان بذلك لنظم قوله  
 اسم لكلام فهذا يدل على أن هذا القسم متعلق بالمركبات إذ  
 الكلام ما يستعمل على كلمتين فصاعداً قوله ظاهر المراد به  
 للسامع أي تقع معناه اللغوي للسامع الذي هو من أهل

نصيحة

فما الظاهر واسم لكلام

والنص

اللسان مجرد السماع من غير تأمل قوله وجوب العمل به أي قطعاً  
 سواء كان عاماً أو خاصاً قوله فما ازداد وضوحها إلى أن  
 أي قسماً ازداد وضوحها بقربته تقتضي اللفظ من المتكلم  
 لا في الصيغة قوله على أصح ما يدل هو في حيز المجاز أي  
 النص تحت التأويل لكن بطريق المجاز كما يقول حاشي زيد فقولك  
 زيد تحت خبره وكتابه ورسله بطريق المجاز ولم نقل في الظاهر  
 أنه في حيز المجاز لما أن ذلك استفيد بالنص لأن النص لما اضمحل  
 ذلك وهو أوضح من الظاهر فلان محتمل الظاهر أدنى من  
 وأما المفسر فما ازداد وضوحها على النص كمنطلقاً سواء  
 كان بمعنى في النص إن كان مجزئاً فالحق بيان قاطع حتى يستدبر  
 باب التخصيص قوله فما أحكم المراد به عن احتمال النسخ  
 ما خوذ من أحكام يقال سائر محكم أي قائمون لانسفاض لا وهاء  
 فيه ولا ضل مثال الظاهر والنص قوله على إحلاله البيع  
 وحرّم الربوا إن لراية طاهرة في إحلال البيع وحرّم الربوا لأنه  
 ظهر ذلك للسامع بنفس الصيغة من غير قرينة نص في الفرق

فما الظاهر واسم لكلام

على أصل الغلط

على الظاهر من غير تأمل قوله  
 نفس الصيغة وحكمه وجوب العمل  
 بما وصح

الناوِل (وغيره) ما كان عاماً ولم ينفذ به ما

وأما المحكم

في حكمه وجوب العمل به  
 في قوله على إحلاله البيع وحرّم الربوا  
 في قوله على إحلاله البيع وحرّم الربوا  
 في قوله على إحلاله البيع وحرّم الربوا



بينها اذا الكلام سيق لاجله فان الكفار ادعوا المماثلة كما اخبر  
 الله تعالى عنهم بقوله ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربوا  
 فرد دعواهم بقوله اصله البيع وحرم الربوا اراد به الفرق  
 بينهما ومثال المفسر قوله تعالى فسجد للملائكة كلهم اجمعون فان الملائكة  
 عام وهو محتمل للتخصيص فذكر الكل ليقطع ذلك ثم بقي فيه  
 احتمال لنا وبل وهو التفرق فقطعة بقوله اجمعون فصارت  
 مفسرا فان قيل المفسر يقبل النسخ وهذه لرايه لا تقبله  
 فكيف يستقيم ايرادها في نظير قلنا عدم قبول لرايه النسخ  
 ما غلبا وكونه اخبارا لا لانها مفسر وهو انما يحتمل النسخ من  
 حيث انه مفسر مثال المحكم قوله تعالى ان الله بكل شيء عليم فقد  
 علم ان هذا وصف دايم لا محتمل لسقوط بحال قوله  
 ونظر السفاوت عند المعارض يعني هذه لاربعة توجب  
 الحكم قطعاً حتى تثبت الحدود والعقوبات بكل واحد منها  
 واما السفاوت بينها من حيث ازيد الوضوح فانها يظهر اثر  
 ذلك عند المعارض فانه يرجح ما ازداد وضوحاً ويؤخذ به

٢٥  
 وترك العمل بما يقابله اما تعارض الظاهر مع النص فقوله  
 والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين مع قوله وحمله  
 وفصالة بلثون شهراً فالاول نص في الرضاعة والثاني ظاهر  
 فيه اذ سؤقه لبيان منه الوالدة على الولد فلهذا اخذ  
 ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بالاول وابو حنيفة رحمه الله بحمله  
 على استحقاق الرأجة بدلالة ظاهر لرايه والنص يحتمل  
 ذلك فانهم اجمعوا على ان المطلقة اذا طلبت ارجة الرضاع  
 بعد حولين لا تحبر الزوج على ذلك ونظيره حر المسائل  
 ما اذا قال الزوج لامرأته طلقني فبنتك فقالت بنت نفسي  
 طلقه رجعية لان قولها ابنت طاهر في لرايه نص في ارادة  
 ارادة الطلاق اذ سياق كلام الزوج للطلاق وكلامها  
 خرج جواباً لقوله والجواب ينضمنا عادة فافى السؤال وفي  
 السؤال للطلاق صريح وهو رجعي اما تعارض مع المفسر  
 وقوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لكل صلاة مع قوله عليه السلام  
 المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة سيق لراوله لا يجاب الوضوء



لكن صلوة مع كونه محتملا للتاويل اذا اللام تسعار للوقت فكان نصا  
والثاني غير محتمل للتاويل فدرسين لا يجاب الوصو للوقت كل  
صلوة وكان مفسرا فرجنا الثاني على الاول ونظير من المسايك  
اذا تزوج امرأة الى شهران ذلك كان متعة لانكاحا لان قوله تزوج  
الى شهر معشرة المتعة ليس فيه احتمال للنكاح الشرعي فقلنا انه  
متعة واما معارض المفسر مع المحكم بقوله يعلى اشهدوا ذوى  
عقد منكم مع قوله يعلى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا فالاول مفسر بقبول  
شهادة العذول ولا محتمل معنى آخر غير انه كتمل النسخ وقوله ولا تقبلوا  
لهم شهادة ابد غير قابل للنسخ فقلنا لا تقبل شهادة المحدود في  
القذف وان تاب وسيار لراخصا ان عاظم المراد منه للسام  
ان تجرد عن قصد المتكلم بيان ذلك المراد فهو الظاهر وان لم تجرد  
بل هو مقرون به فان احتمال السعي عما علمه من تخصيص ومجاز وماويل  
وهو النص وان لم يحتل ذلك فان قيل النسخ وهو المفسر وان لم يقبل  
وهو المحكم **فصل** اعلم ان هذه لراسامى التي مر ذكرها لكن  
اضدادا وضد الظاهر الخفى وضد النص المشكل وضد المفسر

المجلد وضد المحكم المشابه والضدان صفتان وجوديتان تتعاقدان  
على موضوع واحد ويستحيل اجتماعهما **قوله** يعارض غير الصيغة  
انما تعرض لهذا تحقيقا للمضادة فان الظاهر ظهوره من حيث  
الصيغة فحسب فيكون ضده الحفاء الوارد من غير الصيغة فان قيل  
وجب ان يكون الحفاء في الخفى مرجحة اعتبار الظهور في الظاهر  
من تلك الجهة وهي الصيغة قلنا الظاهر والخفى من راسها اراضا  
كالاب والراين والذى يكون كذلك يستحيل فيه اتحاد الجهة بل لزم  
لراخلافاذ من المحال ان يكون الشخص ابا لآخر بالجهة التي كان بها  
ابنا له ولان الحفاء لو كان مرجحا للصيغة لكان مجحلا وجب ان كان  
الحفاء فيه زائدا من الظهور في الظاهر **قوله** كاية السرقه  
فانها صارت خفية في حق الطرار والنباش يعارض غير الصيغة  
وهو اختصاصها باسم افراد ثغايير راسامى ليل على ثغايير المعاني  
ثم استنبه لرامر ان ذلك لراخصا ليقصان معنى السرقة او الخزينة  
فيه فلا بد من النظر ليعلم انها خلاصت النص ولم يدخلها او افترقا  
فاذا نظرنا فيها وجدنا الطرار د اخلا والنباش غار حافلا

٢٧  
والنظر في راسامى

لاشال لا بالظن وحكم  
النظر في راسامى  
لمزيد او نقصان في الظاهر  
كاية السرقة

في راسامى



لا يوسفدكم انه بيان ذلك ان السرفة اخذ مال الغير على وجه  
المسارقة عن الحافظ الذي قصد حفظه لكن انقطع حفظه  
بعارض والظواهر لقطع السري عن النقطة بضرب عقله تعزيره  
فكون مسارقة الطرار في نهاية الكمال واحصا صفة به لمزية  
اجنابته وحذاقه في فعله والتعدي به مثل هذا لاثبات الحدود  
والعقوبات في غاية الصحة والساد والنباش هو لراخذ الدك  
يسارق عمن من لعله يجمع عليه وهو لذك غير حافظ ولا قاصد  
فكون معنى السرفة فيه قاصدا والتعدي به مثله باطل خصوصاً  
فما يندرك بالشبهات ولان معنى لراسم يرك على خطر الماخوذ  
لانه مستق من السرفة وهي قطعة من الحرير والذى يرك عليه اسم  
النباش في غاية الهمان والقصوراد هو مستق من النبش وهو تحت  
التراب وشرع المزاجر لسر باب العدو ان الذي تميل النفس الى  
ارتكابه غالباً وما تميل النفس اليه غالباً هو المال الخطير لا الكفن  
الحقير والحوادث عما تعلق به ابو يوسف رحمه الله وهو قوله عليه السلام  
سارق امواتنا كسارق احيائنا انه كلام التشبيه لا العموم له يكون

واسم الشك

لراستوار في يداكم واطلاق اسم السارق عليه بطريق المجاز بدليل صحة  
النفي يقال نبش وطسرق قوله فهو الداخل اشكاله اي  
امثاله واشباهه فاحود من قولهم اسكل اي صار ذا اشكال كما يقال  
اجرم اي دخل الحرم وصار ذا حرمة ثم دخول في الاشكال  
قد يكون لغرض المعنى قد يكون لاستعانة بدعوة آتاء الغرض  
في المعنى مثل قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا ان لم يوجب  
تطهير جميع البدن غير ان ما كان باطنا منه صار مستثنى للصرون  
وكذا ما فيه حرج من الظاهر والغم ورا نفطاهران من وجه  
دون وجه فلو كان حكم لرا مستعلقا بما هو ظاهر مطلقا لاكب  
غسلها وان كان تعلقه بما هو ظاهر الجملة يجب غسلها فاشكل  
حكم لرا مرفها لدخولها في الشك لرا اعني الظاهر مطلقا والظاهر  
من وجه وناملنا في معنى النص قلنا بوجوب غسلها في الخبايا لاكان  
تطهيرها من غير حرج وآتاء لاستعانة ومثل قوله على قوادير  
قوارير من فضة انه شكل او اني الجنة لاستحالة اتخاذ القادرون  
من الفضة لرا شكل هي الفضة والزجاج فاذا ناملنا علمنا ان تلك

حكم استعانة الحقيقة فما هو المراد  
من آتاء على الظاهر والظاهر  
وان نبش الجراد



وأيضا المنسوبة لرواهما لا تقطع  
وأيضا المنسوبة لرواهما لا تقطع  
وأيضا المنسوبة لرواهما لا تقطع

لرواها في لا تكون من النجاح ولا من العضة بل لها حظ منها إذا الفارقة  
تستعار للصفا والفضة للباين فكانت لرواها في صفا والفارقة  
وبياض العضة قوله وأما المجل فإزدحت فيه المعاني أي  
يعني يرفع كل واحد منها غير قوله ثم الطلب ثم السائل أي الطلب  
في بيان المسكلم وكذا التامل فيه وهذا إذا لم يكن البيان شافيا أما  
إذا كان قاطعا لا يجب الطلب والتامل مثاله قوله وعلى حرمة الربوا  
فالربوا مجمل لانه عبارة عن الفضل في أصل الوضع وإذا لم يصل  
مراد به إذا البع مشروع ولو جعل هو مراد الاستدبانه لانه  
ما شرع لولا الاسترباح ثبت انه مجمل قوله عليه السلام الحنطة  
بالحنطة الحديث تفسيره لكنه غير قاطع اذ لم يعلم به لاجرم  
فضل خالي عن عوض مشروط في العقد في لاشياء المعروفة  
وبقي الخفاء فيما وراءها فبعد هذا البازصار غير المشكل  
وحكم المشكل الطلب ثم التامل فيطلب المراد في الحديث انه لا  
معنى حرمة الربوا فوجدناه القدر والجنس ثم يامل فيه هل  
هو صالح لتعليق الحكم به وساقى تمام هذا في القياس لسان الله

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

قوله كالصلوة والزكاة فالصلوة في اللغة الدعاء وذلك  
غير مراد وقد بينها النبي عليه السلام بالفعل فتطلب المفعول الذي  
جعلت الصلوة لاجله صلوة أهو التواضع والخشوع أو لو كان  
المعهود ثم تناقل يتعدى إلى صلوة الجارية فيمن حلف أن يصل  
أم لا وأما الزكاة فهي النماء لكنه غير مراد وقد قال عليه السلام  
ليس عليك الذهب سى الحديث ويطلب المفعول الذي وجبت الزكاة  
لأجله أهو ملك نصاب كامل فارغ عن الدين ومشفوع ثم تناقل  
فيه للتعدي قوله قبل لراصابه وأما قال في كل المتسابها  
تكتشف يوم القيامة وأما بقطاع رجاء المعرفة بالحكمة باللغة  
فيه لانه يستحيل لك وبيان لراخصان اللفظ الذي  
خفي المراد منه للسامع لا يخلو أما ان كان الخفاء فيه معنى  
يرجع الى عدم الصيغة أو لغير نزع اليها فان كان لراول فهو  
الخفي وان كان لسانى فاما أمكن ذلك بالتأمل ولا فان  
أمكن وهو المشكل وان لم يكن فان كان مرجوا البيان مره  
المتكلم هو المجل لرا فهو المتسابه

القسم الثالث

وأيضا المنسوبة لرواهما لا تقطع  
وأيضا المنسوبة لرواهما لا تقطع  
وأيضا المنسوبة لرواهما لا تقطع

وهذا كما تقطعات في رواية السور



وذلك ما وجدناه في  
خاصة الكلام

وجوه استعمال ذلك النظم قول **ل** واما الحقيقة فاسم  
لكل لفظ اريد به ما وضع له فالحقيقة فعيلة من حق الشيء  
اذا ثبت بمعنى فاعلة اي حقيق ان مراد به ما وضع له  
او من حقت الشيء اي يقننه وهي فعيلة بمعنى مفعولة  
اي متيقن فيها والتاء فيه معنى براسميتها كما في العلامة  
اللتاسم قول **ل** واما المجاز فاسم لما اريد به غير  
ما وضع له اي المجاز اسم لكل لفظ اريد به معنى لم يوضع له  
اللفظ وهو مفعول من جاز يجوز بمعنى فاعل كالمولى  
بمعنى الوالى اي متعدى عن محل الحقيقة الى محل المجاز بقرينة  
فالحقيقة والمجاز صفتا اللفظ يقال لفظ حقيقة ولفظ مجاز  
قوله **ل** لمناسبة بينهما اي من ما وضع له اللفظ وبين غيره  
الذى اريد به وبه جرح الهمك لان الهمك هو ان مراد  
بالشيء غير ما وضع له بل انما سببه منه ومن وضع له كما راد  
اهمال اللفظ به عن فاده الغرض المطلوب منه فان  
ارادة بطلان اللفظ من اللفظ ارادة غير ما وضع له وغير

في قوله **ل** ما وجدناه في  
استعماله خاصة في الكلام

اعتناقه بل التسليم دون اعتناقها ولو كان العبدان الحياة  
لم يعتنق لهما بالما ذكرنا قول **ل** والفضاء انواع ايضا اي تقسم  
بلاتة اقسام كالاداء قول **ل** مثل معقول كفضاء الصوم للصوم  
والصلوة للصلاة وهذا ظاهر قول **ل** ومثل غير معقول الاداء  
به ما لا تدركه العقل لان تلك العقل باياء لانه من حج الله تعالى  
وحجته لاني اقول ان هوم امارات العجز والسفه على الله ذلك  
ودلك مثل المفدية للصوم في حق الشئ الفاني وهذا لانه لا تعقل  
الماملة من الصوم والمفدية لاصوة ولا معنى اما صوة فظاهر  
واما معنى الصوم امساك والفدية اعطاء وانما جاز بقوله تعالى  
وعلم الذين يطيقونه معناه لا يطيقونه قول **ل** وما هو في موضع ارادة  
كفضاء كبريات العبد الركوع لان موضعها القيام وقد فانت  
عنه فكان فضاء وهو غير قاد على مثل من عنده قربة فكان شفي  
ان لا تقضى لرا ان الركوع يسببه لقيام والقعود انصاب الشئ  
لرأسفل وذلك موجود وكذا كلما لان من ادرك برامم في الركوع  
يصير مذكرا كالتلك الركعة فبالنظر الى هذا يكون اداء من وجه

في قوله **ل** ما وجدناه في  
استعماله خاصة في الكلام



وقد شرع من حسن هذه الكبريات في حاله لا انحطاط وهو كبر  
 الركوع فيوتني بها احتياطاً **قوله** وجوب الفدية في الصلوة  
 للاحتياط حوآب عما يقال ان الفدية لما ثبتت نصاً غير معقول  
 فكيف عدتموها الى الصلوة قياساً وشرطه كون الحكم في <sup>الصوم</sup> لا اصل  
 معقولا فقال انما اوجبت لها للاحتياط لا بالقياس بيانه ان  
 ثبوت الفدية عن الصوم كمثل ان يكون معلولا بعلة العجز  
 والصلوة فطر الصوم بل اهم منه لكونها حسنة في نفسها فانها  
 تنادي بافعال واقوال وضعت للتعظيم والصوم حسن لم  
 النفس براماة ماله سوء كي تترتاض فصير وسيلة الى العبادات  
 ولا سكران المقصود احق بالرعاية والحفظ مما هو وسيلة فتح الفدية  
 في الصلوة على هذا التقدير ويحكم ان لا يكون معلولا فلا تجب  
 فلما احتمل الوجه من رآه بها احتياطاً ثم ان كان واجبا فقد اراه  
 ولا يكون ترايبدا ليس به باس وهذا لا نقول انها جارية عن  
 الصلوة قطعا كما نقول في الصوم وقد قال محمد رحمه الله في الزيادة  
 تجزئه ان شاء الله **قوله** كالنصدق بالقيمة عند فوات ايام

الصلوة



الضحية هذا لرفع راسه واستبعاد وليس بمقيس عليه اي وجوب الفدية  
 للاحتياط بناء على احتمال التعليل فطر النصدق بالقيمة في كونه  
 واحدا للاحتياط بناء على احتمال اتصال برصالة بيانه ان الضحية عباد  
 ماله ولهدا تسترط لها الفناء والمشرع المعهود في ذلك النصدق  
 بالعن كما في الزكاة وغيرها وهذا لان شكر كل نعمة انما يحجبها  
 كشكر سلامة الاعضاء بالخدمة وشكر المال برفع بعضه فاحتمل  
 ان يكون لاصل هو النصدق لكن الحكم انقل الى راقية اياها  
 تطيبا لطعام الضيافة فاذا فوات ذكر عباد الى لاصل ويحكم  
 ان يكون لاصل هو الضحية لان النص ورد بها فيسقط نفقات  
 وقتها لا الى خلفا فلا تعقل وجه القرية فيها فلم تعتبر احتمال  
 لاصالة ايام النحر مقابلة المنصوص المتيقن وعلمنا به  
 اذا فوات المنصوص نفوات وقته احتياطاً في باب العباد  
 وليس بطريق الخلافه اذ لو كان كذلك لعاد الحكم الى الضحية  
 العام القابل لكون لراقية مشروعة فيه نفلا حقاله حيث  
 يتعدل ان طريقه طاذكرنا **قوله** ومنها ضمان المفصوب









فتمت المضمون وقت تحقق سبب الضمان أو من اعتبارها وقت الخصومة  
 وعند محذر رحمه الله يوم لا ينقطع لار الواجب هو المثل إذا انما  
 إلى القيمة للغير عنه وأنه بالانقطاع قولنا المنافع لا تنضم  
 بالانكاف لما من أن المثل المعقول نوعان كامل وقاصر لا بالث لهما  
 وحث لم يوجد واحد منهما امسح لار بحاج لان ضمان العذر ان مقدد  
 بالمثل ولا مماثلة به الغبن والمنفعة صوره وذلك طاهر وكذا مع  
 اذا العن مال متقوم بخلاف المنافع ولا يلزم ورود العقد عليها لانه  
 بناء على قيام الغبن مقام المسفعة للحاجة ولم يتحقق في الغيب  
 الاحمال اذ حق المفوض منه بناخر الى دار الجزاء بخلاف العقد  
 قول والقصاص لم تضمن بعقل القائل كمن وجب عليه القصاص  
 اذا قبل احد لا تضمن الثاني لمن له القصاص سببا عندنا لا لا  
 مثله سقط اعتباره والقصاص وان تقوم في حق من وجب  
 عليه حاجته الى احياء نفسه حتى جاز صلح المريض عنه على جميع المال  
 فغير متقوم في حق غيره فلا يكون المال المتقوم مثله قولنا  
 وبذلك الحكم لا تضمن بغيره اذا شهدوا من وطئ امراته انه طلقها مثالا

بالشهادة بالطلاق  
 بعد الدخول  
 م

م

م

او واحدا ما ثمة رجعوا لم تضمنوا للزوج شيئا عندنا لانهم  
 المماثلة من ما بالقوة وهو ملك النكاح ومن المال اذا الملك  
 تقدر من قامت به على المصترف في الماوك والمال عن  
 متقوم فامسح الضمان لعقد شرطه قولنا ولا يلزم للمامون  
 من صفه الحسن اذا الحسن فانه عاقبه حميدة والمما مودبه اقا  
 واجب تعلق الثواب بفعله والعقاب بتركه او مندوب  
 سعلق الثواب به فقط ولا سلك ان ما تعلق به الثواب يكون  
 له عاقبه حميدة فيكون حسنا ثم هو من قصته حكمة لار امر اذا امر  
 الحكيم لا يخلو عن قضاء صفه مستدعي عاقبه حميدة لا من قصته  
 نفس لار امر لانه قد يرد من السفيفه بالقبيل قولنا وهو اما  
 ان يكون لعنه كركني لار ان الصدوق والقرار قولنا  
 وهو اما ان لا يقبل السقوط او يقبله اي ما حسن لعنه نوعان  
 احدهما لا يقبل سقوط وصف الحسن عنه وراخر يقبله فالك  
 لا يقبله لار ان باسه على وصفاة غير انه دكان تصديق  
 وهو ركن لازم لاحتمال السقوط بحال ولو تبدل صدق يكون

ضرور ان لا امر  
 حكم م



كفر على أي وجه كان واقرا وهو ركن فالحق بالصدق بل كنه  
 كنه المسقوط في بعض الاحوال مع بقاء صفة الحسن فيه  
 حتى انه لو بدله بصدق بعد رركراه لم يكن ذلك كفرا منه  
 وآت الذي يقبله فكما الصلوة فانها حسنة لمعنى وفيها  
 من التعظيم لله تعالى وذلك حسن في نفسه لكن اذا وقع التعظيم  
 في غير حقه بان يكون في اوقات المكروهة او في غير حال التعظيم  
 بان يكون محرثا فقد تشوبه القبح فنسقط صفة الحسن عنه  
 قول او يكون فلحقا بهذا القسم لكنه مشابه لما حسن لمعنى  
 في غير أي يكون فلحقا بما حسن لعينه فعلى هذا صار الحسن  
 لمعنى في عينه ثلاثة اقسام احدها ما حسن لعينه وانه قسمان  
 احدهما ما لا يقبل سقوط وصف الحسن عنه والثاني ما يقبل  
 والثالث ما الحق به وذلك مثل الزكاة وبيان هذا ان الركن  
 تملك المال المقدّر من الفقر على طريق الكفاية بامر الله تعالى  
 وانه خير محض فيكون حسنا لعينه لكن حسنة ليس حسن العباد  
 لا ايصال النفع تستوي فيه الصدقة والربية وسنذكر

التملك من الفقر والغنى فيكون حسن هذا القسم دون حسن  
 القسم لاول فلم يجعل منه لكن الحق به لما ان الزكاة لم تقع زكاة  
 لربنا واسطة الفقر المحتاج فيكون الحسن فيه باعتبار الحاجة  
 في الفقر واحتياج الفقر الى الكفاية بخلافه على اتياء على هذا  
 الصفة لا يصنع باثره الفقر فلا يخرجها من ان يكون حسنة لعينه  
 قول او لغنى بمعنى او يكون المأمور به حسنا لغنى المأمور  
 بالحسن هو الغنى لانفس المأمور به بل المأمور به وسيلة الى ذلك  
 الغنى اما من حيث التسبب كالسعي للجمعة او لكونه شرطا للصحة  
 كما لو ضوئ للصلوة قول وهو اما ان لا تشارك في كل الغنى  
 كما لو ضوئ فانه حسن لمعنى في غيره وهو التمكن من اداء الصلوة  
 لا في نفسه لانه قاطر وهو ليس بعبادة مقصودة ولهذا  
 يصح بذون النية وانما المقصود منه الصلوة وذلك لا تشارك  
 قول او تشارك في كل الجهاد فانه ليس بحسن لعينه لانه تعذيب  
 عباد الله وتخريب البلاد وانما حسن لغنى اعماله كلمة الله تعالى وادار  
 اعدائه وذلك يحصل بنفس المأمور به فصارت

بنفس المأمور به  
 ٢



قوله او يكون حسنا الحسن في شرطه بعد ما كان حسنا المعنى عنه  
 كالصلوة او لمحقابه كالزكوة وهذا الضرب بجح ما حسن المعنى  
 في عنده من ضروره الثلاثه وما حسن المعنى اذ كل واحد من ايمان  
 والصلوة والزكوة والوضوء والجهاد حسن المعنى في شرطه بعد ما  
 حسن المعنى او لغنى ولا نعال بان تحصيله بقوله بعد ما كان  
 حسنا المعنى عينه او لمحقابه تشير الى انه لا ينظم ما حسن المعنى  
 فلا نستقيم القول بانه يحج القسمين لانا نقول ان القسم الثاني  
 وهو الذي حسن لغيره لا يخلو عن احد القسمين الاولين اعني  
 ما حسن لغيره وما الحق به فاقصافه بالحسن يكون بحسن  
 احدهما وذلك لان الحسن في الحقيقة لا يعد والقسمين وهذا  
 ظاهر والقسم الثاني حسن المعنى في غيره وذلك لغير اما  
 ان يكون حسنا لعنه او لمحقابه وذلك بالضروة فاستقام  
 قولنا انه يحج القسمين قوله وهو نوعان اي ذلك الشرط  
 وهو القدرة نوعان احدهما مطلق وهو اذ في ما يمكن به المأمور  
 من اداء ما لزمه بدينه كالزكاة وما لزمه من اداء ما لزمه من اداء

والقدرة الى  
 يمكن بها العبد  
 من ادائها لربه  
 وهي نوعان  
 م

كامل فصار هذا الشرط ثلاثة انواع اما احده نوعي المطلق فبانه  
 يصير الفعل في حيز الجواز عقلا وان كان نادرا عادة كما اذا  
 صار الكافر او الصبي او الحاضر اهلا ولم سبق من الوقت لاداء  
 يسح وبه المحرمه فانه يجب عليهم لاداء عندنا خلافا للفرقة  
 واثرة هذا النوع في لزوم لاداء الملقضا حتى انهم لا ياثرون  
 بترك لاداء واما الثاني فبانه يصير الفعل عالت الوجود  
 واثرة في لزوم لاداء وفي لرا ثم يتركه كما اذا صاروا اهلا وفي  
 الوقت سعة والثالث وهو المسح بالكمال في غير الوقت الواجب  
 فيصير سحاسهلا وتدرجته وجودا وعرفه قوله والشرط  
 توهمة اي شرط وجوب لاداء قوه القدرة وهي التي يصير بها  
 الفعل في حيز الجواز عقلا اذ في لزوم لاداء بدونه حرج  
 لاحقيقته لان ذلك شرط محقق لاداء وحمله ذكر انه شرط  
 لنفس الوجوب السبب والاهلية فقط ولو وجوب لاداء القدرة  
 المتوهمة ولا اداء حقيقة القدرة قوله وكامل وصفه به  
 لانه راد على لاداء بدونه حيث يمكن المكلف من الفعل مع صفته



اليسر قول ودوام هذه القدرة شرط لدوام الواجب لانها  
 لما كانت فيسره غيرت صفة الواجب عن اصله لمكان الى اليسر  
 وفي كل صفة للواجب لا شرط له لانه يوجد بلصل للقدرة بدونها  
 والموصوف بصفة لا يبقى بل بها فشرط دوامها بخلاف الممكنة فانه  
 لا اثر لها في البقاء بل الفعل لا يتصور بدونها فكان شرطاً محققاً  
 فلم تسترط دوامها لبقاء الواجب قول حتى تبطل الزكوة يعني  
 لما شرط دوام هذه القدرة لدوام ما يجب بها تبطل الركن بهلاك  
 التصاب لكونها واجبة بالقدرة الميسرة حيث غلقت بالمال الموصوف  
 وقد هلك وكذا العشر تسقط بهلاك الخراج وكذا الخراج اذا اضمحل  
 الزرع آفة لما بينا قول وهل ثبتت صفة الحواز الى آخر  
 وتكلموا في تفسير الحواز وارجاء والصحة في العبادات فعندنا  
 هو حصول الامثال باثبات المأمور به كما وجب ثم سقوط الاعلاء  
 والمضاه بناء عليه ان لم يؤد به كما وجب حب ورافلا وعندهم  
 تفسير سقوط المضاه عنه وذلك لانعرف بالامر انما يعرف  
 بدليل لا يدل على ان من صاحبه قبل الوقوف لزومه بل امثال بالصفة

في كل صفة للواجب لا شرط له لانه يوجد بلصل للقدرة بدونها  
 والموصوف بصفة لا يبقى بل بها فشرط دوامها بخلاف الممكنة فانه  
 لا اثر لها في البقاء بل الفعل لا يتصور بدونها فكان شرطاً محققاً  
 فلم تسترط دوامها لبقاء الواجب قول حتى تبطل الزكوة يعني

والامر اذا اتى به والعقل المكنون لا يتغير  
 والصحة عند الفقهاء ان يثبت به صفة الواجب

مع ان القضاء لازم عليه فعلم ان بالامثال لا تعرف سقوط المضاه  
 ولان النهي عن الفعل الشرعي لا يدل على الفساد ولهذا لو حصل في  
 لارض المضاه بغيره بقية مجزية واذا كان النهي لا يدل على الفساد  
 قال امر لا يدل على الحواز فلنا لولا الحواز ان على تقدير حصوله اذ كان  
 للزم تكليفه ليس الوسخ اما الحج اذا فسد فقد نعدم امثال  
 فيه لانه لم يؤد به على الوصف الذي امر به واما لزوم المضاه في  
 الفاسد مع انه يلزمه الحج الصحيح في السنة القابلة فيا مريد  
 لما ان الاحرام انعقد لازماً شرعاً فاذا انتم فاسداً يخرج عن  
 عمده هذا الامر ايضا لانه اتى به على الوجه الذي امر به والنهي  
 عن الصلوة في لارض المضاه بغيره متعلق بشغل لارض وهو ليس  
 ولا وصفها فلنا لا تقصد قول واشفاء الكراهة قال  
 ابو بكر الرازي لمر قريتنا ولا هو مكروه شرعاً كاداء العصر  
 آخر الوقت وطواف المحدث فلنا ان الامر الملة في طلب الفعل  
 من لراذن وبالاذن الكراهة فلان ينشئ بالامر وهو اعلى اولى  
 وكراهة العصر والطواف للنسبة بعيد الشمس ولو عصى في

تنشئ



الشيء منه الجواز عندنا خلافاً  
للسامعي

الطائفة وهو الحدث لا للصلوة والطواف **قوله** وإذا غدر  
صفة الوجوب للمأمور به كما في قوله عليه السلام من حلف على يمين  
ورأى غيرهما خيراً منها فليتكفر به ليات بالذي هو خير لا تبقى صفة  
الجواز عندنا وعند السامعي رحمه الله تبقى لأن الوجوب دفع للحرج  
عن الفعل مع اثباته على الترك والجواز دفع للحرج عن الفعل فيكون  
جزء الوجوب فلا يمتنع ما سفا، كذا لا محالة لجواز انقضاء ما سفا  
جزء آخر ولهذا لم ينشئ جواز صوم عاشوراء باقتراح وجوبه  
فلنا ما ثبت ضمننا بطل ما سفا، ما تضمنه وكونه جزءاً ممنوعاً إذ  
هو دفع الحرج عن الفعل والترك ولذا خیر العبد فيه وفي الوجوب  
ثبت الحرج على الترك حتى إنه لم يختبر فيه فيما فيان وجواز صوم  
شاه على أن الصوم مشروع فيه حقاً للعبد كما في سائر الأيام لا بموجب  
ذلك بل أمر **قوله** مطلق عن الوقت أي لم تذكر له وقت **قوله**  
كالزكاة أي كأم الزكاة حذف المضاف إقام المضاف إليه مقامه  
ليعلم أن المقصود من كونه أمراً مطلقاً أو مقيداً معرفة كيفية المأمور  
**قوله** وهو على التراخي معناه أنه يجب مطلقاً عن الوقت والتقدير

حلالاً للكفر لا ليعود  
على موضوعه بالنقض م

وسائر نوعان  
الجمعي

المتضمنة

الله غير أنه لو مات قبل إرادته ما ثم تركه وكان الحسن الكفر في  
رحمه الله بقوله أنه يجب إرادته على الفور لأن إرادته بالشيء تعضي  
تعلق المصلحة المختلفة باختلاف أوقات إرادته بالاداء ومطلق إرادته  
تفيد العلم بذلك في أول أوقات إمكان إرادته ولا يمتنع فيما بعد  
ثم المتعارف بالامرسيان الوجوب والإعتقاد والإعتقاد ثبت  
بمطلق إرادته كذا الوجوب فلنا قول القائل لغيري أفعل الساعة  
مقيد وهو موجب لإرادته على الفور وقوله فعل مطلق فلو اقتضى  
هذا الفور لصار حكمه حكم المقيد فلم يبق المطلق مطلقاً وهذا  
مع قوله لهذا يعود على موضوعه بالنقض **قوله** وهو أي المقيد  
بالوقت إما أن يكون الوقت ظرفاً للمؤدى فيؤدى في بعضه ويطا  
للاداء فيفوت إرادته بفواته وسبباً للوجوب فيختلف الواجب باختلاف  
صفته ونفسه قبل وجوده كوقت الصلوة **قوله** وهو إما أن  
يضاف أي الوجوب إما أن يضاف إلى الجزاء **قوله** لأنه لما جعل  
الوقت سبباً للوجوب مع كونه ظرفاً للاداء أمسه أن يجعل كل سبباً  
لأن اعتبار جانب السببية فيه تعضي بإخيار إرادته عن الظرف واعتبار

تخصيصية



جانب الطرفية مقتضى تقديم الحكم على السبب ليس بعد الكل مقدار  
 معلوم فوجب ان يجعل جزء منه سببا لكونه متيقنا والجزء السابق  
 اولى به لعدم ما يترجمه فاذا الوجوب وصحة لرا داء لا وجوب  
 لرا داء اذ ذلك الخطاب وهذا لان وجوب لرا داء انفصل عن  
 نفس الوجوب كما في من الجس وهو النكاح **قوله** او الى ما لا يشترط  
 الشرع يعني ان لم يؤد بعد ما انقضى الجز لرا داء وانقضى السببية  
 الى الجز الثاني فيضاف الوجوب اليه فان اتصل لرا داء به فقرر  
 ولا تنقل الى الثالث وذلك لان ما اتصل به لرا داء او الى السببية  
 من غير لكونه اقرب الى المقصود ولم يجر بقرينة على ما سبق  
 لرا داء اذ هو مختلف ذاتا ولذا قلنا تحجب الصلوة على من صار  
 اهلا بعد الجز لرا داء ولو تقرر في لرا داء لما وجبت عليه كما اذا  
 صار اهلا بعد دها بالوقت **قوله** او الى الجز الناقص عن وقت  
 الوقت بان لم يؤد قبله فتعين السببية فيه ضرورة اذ لم يبق  
 ما تنقل اليه فيعتبر حال المكلف في الاسلام والبلوغ والعقل  
 والجنون والسفر والقامة والحيز عند ذلك الجز من اعتبار

صحة

ما يصح ارادته ولا كذلك المحاذ فانه وان لم ير فيه ما وضع  
 له اللفظ فقدر ان يد به ما يصلح له اللفظ لمناسبة بينهما  
 معنى وداتا ثم مثال المحاذ من الحقيقة مثال القياس  
 من النص اد الحقيقة لا تعرف لرا داء بالتوقف كالنص  
 ويسترط التامل للمحاذ في محل الحقيقة في المعاني المشهورة  
 اللازمة للحقيقة كما يسترط التامل للقياس من المنصوص  
 عليه المعاني المؤثرة في استدعاء الحكم وكما يفقر  
 القياس الى القياس والمقيس عليه والمقيس والقياس  
 والحكم والعلية كذلك المحاذ يهقر الى المستعبر والمستعبر  
 والمستعار له ولرا استعاره والمستعار وما يقع به الاستعارة  
 لكن المحاذ تعدية اللفظ بالمعاني اللغوية والقياس  
 تعدية الحكم بالمعاني السبعية **قوله** لانه ضروري اذ  
 لا يصار اليه عند امكان العمل بالحقيقة لكونها أصلا  
 اذ المقصود من وضع لرا لفاظ تحصيل لرا غرض المتعلقة  
 بمعانيها وذلك لما حصل اذ اريد باللفظ ما وضع له

المستعبر والمستعبر  
 المستعبر والمستعبر  
 المستعبر والمستعبر



والمجاز نحل به وكانت الحقيقة أصلا وإنما يصار إلى المجاز  
عند تعذر العمل بالأصل كعلا شغل الكلام عن إرفادة  
ومثله لا يتم كالمقتضى فإنه لما ثبت ضرورة تصحيح الكلام  
لا يتم على مذهبه كذا هذا ولهذا احتج بعموم قوله عليه السلام  
لا تبغوا الطعام بالطعام وأبى أن يعارضه النهي عن بيع  
الصاع بالصاعين لما أنه مجاز وبيان المعارضة أن النص  
لأولاهو المحرم على العموم حقيقة وهذا مجاز إذ حقيقة  
الصاع الخشبة المنقورة وهي غير مرادة بالإجماع وإنما أريد  
المصنوع وهو مخصوص بالوصف وتخصيص الشيء بالوصف  
يدل على نفي الحكم عند عدمه على مذهبه **قوله** أن عموم  
الحقيقة لم يكن لكونه حقيقة ومعنى هذا الكلام أن الحقيقة  
قد تم فكذا المجاز إذا العموم للحقيقة ليس باعتبار أنها  
إذ ذلك يقتضي نفي وجود الخاص أصلا ولأن العموم فيها لو  
كان باعتبار كونها حقيقة للزم الجمع بين الحقيقة والمجاز  
حيث يراد باللفظ ما وضع له اللفظ وهو الفرد الواحد

المراد باللفظ ما وضع له اللفظ وهو الفرد الواحد

مع ما لم يوضع له اللفظ وهو العموم وذلك باطل فاعلم أن العموم  
فيه ليس باعتبار كونها حقيقة بل باعتبار دلالة زائدة على  
ذلك كقولهم لا ألف واللام في المنكحة أو التحاق الوصف  
العام بها أو وقوعها في موضع النفي وغيرها فإذا وجدت  
أحدى هذه الدلالات في المجاز تعامل عملها كما في الحقيقة  
بخلاف المقتضى لأنه غير ملفوظ فكيف يتحقق فيه فاهو  
من خصائص اللفظ ولأن المقصود به تصحيح المنطوق **قوله**  
أدنى ما يتحقق به الصحة **قوله** وقد كثرت كتاباته  
كقوله خذوا زينتكم عند كل مسجد وقوله يربوا أن ينقض  
فأقامه وقوله فابس أن يحلها وأسه تعالى على عن أن الحق  
العجز والضرورة ولا يلزم أن المقتضى ضروري ومع ذلك  
يوجد كتاباته على أن ضرورة في حق الكلام دون التكلم  
وذا لا يدل على أن التكلم به يكون ضرورياً فإن وجود المخبر  
شروط لصحة الخبر ولا يدل على كون الخبر ضرورياً ولأن  
المقتضى من باب الاستدلال وكانت الضرورة فيه راجعة

الكلام



الى المستدر اما المجاز فمن قسم استعمال النظم في البسان وهو  
 شغل بالمتكلم وكالات الصرور فيه راجعة الى المتكلم  
 قول ولهمنا جعلنا لفظة الصاع في حديثنا وعمرى الله  
 عاما لوجود دلالة النعيم وهي اقتران اللفظ اللام بصاع  
 نكرة ليس جنسها معهود والذى استعمله اللفظ وهو  
 بالجوهر الصاع قابلا لصفة العموم يعنى قول والحقيقة  
 لا تسقط عن المسمى اى لا تسقط لاسم عن المسمى مادام المسمى  
 ما قيا معنا يستحق تطلاق هذا اللفظ عليه بانه ان الرب  
 اسم للوالد حقيقة وللجد مجازا فمن ثنى اسم لراب عن الوالد  
 وقال انه ليس باب وقد نخطا لان صحة النفي ابطال  
 الوضع اما اذا نفي اسم لراب عن الجد وقال انه جد وليس  
 لا نخطا لانه مستعار فكان للحقيقة والمجاز منزلة الملك العادة  
 قول ومى امكن العمل بها سقط المجاز لان المجاز خلف الحلف  
 لا يوجد وجود لاصل قول فكون العقد لما انعقد  
 دون العزم اى حمل لفظ العقد على ما انعقد اليق وادى

نعم

الاستدلال

لما

من حمله على العزم والقصد اذ العقد في لاصل الشد  
 والربط ثم يستعار للبس وغير لما ان فيه ربطا بربا  
 بالقبول على وجه انعقد احزمها بالآخر فيسمى عقدا ثم  
 يستعار لما يكون سببا لهذا الربط وهي عزيمة القلب  
 واذا عرفت هذا حملنا العقد المذكور في قوله تعالى ولكن  
 توأخذكم بما عقدتم لرا مان على اليمين لان العقد لما انعقد  
 من اليمين اقرب الى الحقيقة لما فيه من ربط المقسم به بالمقسم عليه  
 فكان اولى فلا تحب الكفارة في الغموس اذ هو غير منعقد وقال  
 انه عيانة عن القصد اى بما عرفت وكسبت لانه قال تعالى آية اخرى  
 بما كسبت قلوبكم فعلم ان العقد لآية لرا ولى العزم والكسب  
 ولهذا سميت العزيمة عقيدة فتجب الكفارة في الغموس لوجود  
 العزم قول والنكاح للوطى دون العقد اى لفظ النكاح  
 على الوطى اولى من الحمل على العقد لان النكاح في اصل الوضع  
 الضم وحقيقة الضم في الوطى لا في العقد وسمى العقد به  
 لما انه سبب يتوصل به الى ذلك الضم فكان الوطى احق به لرا

حله



في موضع تعدد حمله عليه فحتمد تحملا على العقد والخضم حمله  
 على العقد حتى لا توجب حرمة المصاهرة بالزنا لعدم العقد  
 قوله يستحيل اجتماعهما مراد من بلفظ بيده مراد من لانه كور  
 اجتماعهما حيث الناول طاهر كالاستيمان على لبناء ابنه ناول  
 الحقيقة والمجاز أي البنين وبنى البنين وانما يستحيل الاجتماع  
 لان الحقيقة ما استقر محله بأصله والمجاز ما انفصل عنه كالحال  
 ان يكون الشيء الواحد مستقرا في محله منتقلا عنه في زمان واحد  
 كما استحال ان يكون الثوب على اللابس ملكا وعارية معا فان قيل  
 اذا استعار الراهن الثوب المرهون ولبسه يكون ملكا وعارية  
 قلنا ذلك ليس بعارية حقيقة اذا العارية تملك المنافع بغير  
 عوض والمرتين غير مالك لها فلا ينصوّر التملك منه قوله  
 نستحق النصف أي نصف الدار وانما استحق النصف لان  
 المبنى له حكم الحظ في الميراث والوصية ولم يستحق النصف  
 الباقي موالى المولى لانهم وان نسبوا اليه ايضا لكن لا بطريق  
 الحقيقة بل بطريق المجاز وهذا لانه لما اعتق لولا فقد

في المحل

في الوصية للمولى لا لبناء ولولا المولى

والجارية مراد فلم يبق لغيره مراد

ابنت فالكيفية لراغنا ق فصار بذلك سببا لا اعتبارا فيهم فنسبوا  
 اليه حكم السببية مجازا قوله ولا تلحق غير الخمر بالخمر  
 أي لا تلحق لراشربة المسكرة بالخمر في الجواب لانه لان  
 النص الوارد في تحريم الخمر والحاي بالحد بشربه لا سببا أول  
 سائر لراشربة المسكرة حتى لا يحل الخمر ما لم تسكر إلا الاسم  
 الذي من ماء العنب المشتد حقيقة وليس سائر لراشربة مجاز  
 قوله ولا يراد بنو نبيه بالوصية لانه أي اذا وصي  
 لا ولاد فلان اولاد لانه وله بنون وبنو بنين ان الوصية  
 لانه دون بنى نبيه قوله ولا يراد المستر باليد أي في حق  
 اسقاض المطهارة لان المجاز وهو الوطى مراد بالاجماع حتى  
 يجوز البيعة للمخت بهذا النص قوله لان الحقيقة فيما  
 سوى لراشربة أي الحقيقة في الفصول الثلاثة وهو الوصية  
 للمولى والخمر والوصية لانه والمجاز فيه أي الخمر وهو  
 المستر باليد مراد فلم يبق لغيره وهو المجاز في الفصول الثلاثة  
 والحقيقة في الفصل الرابع مراد بالاستحالة اجتماعها بلفظ

منها  
 قوله ولا يراد بنو نبيه



على لسان المولى  
بوجه الفروع لأن  
ظاهر اسم صانعها

واحد قول في الاستئمان جوابا لشكك مقدّر وهو ان  
نقال انكم جمعتم من الحقيقة والمجاز فيما اذا اطلب لرامان على  
راسانا والمولى فانه يدخل فيه البنون ونوابين وكذا  
يدخل فيه المولى ومولى المولى وقال اما يدخل الفروع لأن  
ظاهر لاسم صابغة وحقق هذا الكلام ان اسم لراسا  
والمولى كما يقع على لراسا المعنى يقع على ابن لراسا ومعنى  
المعنى ايضا قال الله تعالى ما بنى آدم ونقال هم مولى بنى هاشم  
فكان لراسم مظاهر دليل على دخولهم تحت لرامان لكن يبطل  
العمل بذلك الظاهرية حكم لا يثبت بالشبهة كالوصية وما  
يضاهيها تقدم الحقيقة لانها حقيقة وان مراد بقى ظاهر  
لراسم شبهة لان السببه ما تشبه البات وليس ثبات ومن  
حيث ان هذا مننا واللفظ يشبه البات لكنه ليس  
ادعوى غير مراد باللفظ ولرامان ما يثبت بالشبهات لما فيه  
من حقن الدم ولهذا يثبت بمجرد لراسا وانها صفة  
المسألة لا حقيقة لها واعتبرنا الشبهة في صيانه دما بهم

والحقناهم باصولهم بناء عليها قول بخلاف الاستئمان هذا  
جواب اسكال رد على الجواب وهو انكم تركتم اعتبار هذه  
السببه في الاستئمان على لراسا ولرامات في لراحداد والحداد  
فقال انما ترك ذلك لراحداد والحداد لان ثبوت الحكم  
ما اعتبار السناد والظاهرى يكون بطريق التبعية وذلك  
مليق بالفروع وهم اسان لراسا ومولى المولى دون لراسا  
وهم لراحداد والحداد لان فيه جعل لراسا تشعا والنسب اصلا  
ودلك نقض لراسا وعكس المعقول وان قيل سكل بقوله على  
حرمت عليكم امهاتكم فقد اريد بهذا النص لرام والحداد  
ايضا من انعدام الشعية فلنا ان لرام هي لراسا لغة يقال  
لمكة ام القرى فيمننا والى النص لراسا حقيقة او نقول حرمت  
ثبتت بالاجماع او بدلالة النص وجه ذلك انه لما ثبتت  
العات وهن اخوات لراب ولرا اتصال بينهما اتصال محاذة  
فلان ثبت حرمة ام لراب وبينهما اتصال جرثية بالطريق لراولى  
وكذا هذا في ام لرام قول وانما يقع جواب عما اورد على

على لراسا  
بوجه الفروع  
لأن ظاهر اسم  
صانعها

على لراسا  
بوجه الفروع  
لأن ظاهر اسم  
صانعها











حتى اذا قال استر عبدك ثم تركه الملك  
او قال ان ملكك ثم تركه

المسبب وكذا معنى العلة وهي الموجبة لا توجد في المعلول  
فكون اتصال مرتبة الملازمة والمجاورة وترا اتصال  
مع المشروع كيف شرع كاتصال الميراث بالوصية من حيث  
ان كل واحد منها شرع بعد فراع الميت عن حوائج فطرية  
المعنى قوله وانه يوجب الاستعانة من الطرفين لان العلم  
لم تشرع لذاتها حتى لم تشرع في موضع لا ينصو بالحكم فيه بان  
اضاف البس الى الحر وانما شرعت لحكمها فانفردت اليه والحكم  
لا شئت لرباعته فاستوى لرا اتصال فعمت الاستعانة قوله  
نصدق فيها ديانته لانه استعار العلة للحكم او الحكم للعلة  
وكلامه صحيحان وانما قيد بالديانة ادفعها فيه تخفيف عليه  
وهو ما اذا ذكر السراة واراد الملك لا يصدق قضاء لان  
هذه الصنوة اذا استر ك نصف عبد فباعه ثم استر ك  
النصف لراخر يعنى هذا البصف وفي الملك لا يعنى ما لم يحتم  
الكل ملكه فاد اقال عنيث بالملك السراة وقد علق على نفسه  
فيصدق قضاء وديانة واد اقال عنيث بالسراة الملك فقد

استعانة

خفف عليه فلا يصدق قضاء لان لراصل لرا مخالف ذا الهم  
بشي لا يصدق قضاء العاضى واد ادى الى المحضف ففقد ادى  
حقا لنفسه فكان متهما قوله اتصال السبب الى السبب  
المحض وهو ما يكون مفضيا الى الحكمة الجملة بدون ان يكون  
موضوعا له مثل البس فانه يفيض الى ثبوت ملك المنفعة اذا صاد  
الحوارى الخالية عما يمنح لراستمتاع بهن وان لم يكن موضوعا له  
قوله كاتصال زوال ملك المنفعة زوال ملك الرقبة لان  
زوال ملك الرقبة مفيض الى زوال ملك المنفعة فكان سببا له  
فحاز استعانة الفاظ العتق للطلاق قوله دون عكسه  
امى لا يجوز استعانة المسبب للسبب لان لرا اتصال بينهما انما يكون  
بالنظر الى الحكم لكونه معتقرا الى السبب فاما بالنظر الى السبب  
فلا لاستعنايه عن الحكم كعطف الجملة الناقصة على الكاملة  
فانه يوجب لرا اتصال بينهما ودكلا ونقار الناقصة وترا  
فالكاملة مستغنية عنها فلا يجوز استعانة الطلاق للعتق  
لعدم المجوز وهو لرا اتصال وهذا لان ملك الرقبة مستغن

بهم استعانة السبب



عن ملك المنفعة لوجوده بلا ملك المتعة فكان ملك المتعة في حق  
ملك الربية بمنزلة العدم فجواز استعانة الطلاق للعتق  
يؤدي إلى استعانة المعدوم للموجود وقال السافري رحمه  
كون استعانة الطلاق للعتق في كل واحد منها إسقاط  
بني على السراية والذوم فلنا ما تقع به استعانة من المعنى  
لا بد وان يكون وصفا خاصا اذ استعانة بكل وصف  
يُصير الموجودات مناسبة في أحكام ولا مشابها بينهما  
من هذا الوجه فان الطلاق ربه القيد ومحل النكاح وهو قيد  
لا اثر له في سلب المالكية ولا عناق ابيات القوة السريعة  
ومحل الرق وهو يسقط سلطان المالكية وليس سلب  
القيد لنفع القوة السريعة القائمة عملا وبها ابياتها  
بعد العدم مساهمة **قوله** واداكات الحصة متعذر  
او مذكور المتعذر ما لا يتوصل اليه كرا بالمشقة كاكل  
الخلعة والمأجور ما يتيسر الوصول اليه لكن الناس همجرون  
كوضع القدم وفي كلا الفصلين يُنصّر إلى المجاز لزوال الغمّة

صير المجاز لا جامع اذا احتلف بالكلام من هذه الناحية  
او لا يجمع منه في دار قلنا والمجوز سرعا كما في رعا

واذا اختلف لا يكلم هذا المعنى

الحقيقة **قوله** حتى ينصرف التوكيد بالخصوص إلى الجواب  
مطلقا اذ الخصوص عبارة عن المنفعة والمنفعة حرام لقوله  
ولا تازعوا فنفسثوا فكانت الخصوص مأجورة سرعا والمأجور  
سرعا كما لمأجوز عادة لا العقل والدين بمنعان عن ارتكاب  
ما هو محظور ومأجور شرعا ويُنصّر إلى المجاز وهو الجواب المطلق  
اذ الخصوص جزء الجواب وذكر الجزاء واردة الكل جائز كذا  
ذكر الشيخ رحمه الله ثم مطلق الجواب قد يكون شتم وقد يكون  
بلا **قوله** لم تنقيد برمان صباه معناه ينصرف إلى الذات  
لان الصبا لا يصلح داعيا إلى اليمين شرعا اذ صجران الصبي  
حرام لقوله عليه السلام من لم يرحم صغيرنا ولم يُوقر كبيرنا فليس  
عاق الوعيد ترك الترحم وفي ترك التكلم ترك الترحم فصير إلى  
المجاز وهو الذات لانه جزء المذكور وذكر الكل واردة الجزاء  
شايخ في الكلام فان قيل يشكل بما اذا اختلف لا يكلم صديقا  
حيث تنقيد برمان صباه فلنا ان صفة الصبا صارت  
مقصودا ثم كما في الحلف على الزنا او شرب الخمر انه تنقيد به



وهذا لان اليمين متى عقدت على الذات الموصوف بصفة  
 هي مجعونة وفي الكلام ما يكون أقوى من الصفة في التعريف وله  
 مجاز صالح يصار اليه وان لم يكن كذلك يعمل بالحقيقة ثم في قوله  
 لا يكلم هذا الصبي وجدت لراشاه وهي أقوى من الصفة في  
 التعريف لانها بمنزلة وضع اليد على المرفق في الكلام مجاز صالح  
 وهو الدات فصرنا اليه كانه قال لا اكلم هذا الدات وفي لا يكلم  
 صبتا لم يوجد معرف آخر غير صفة الصبا فاعتبرناها وقيدنا  
 اليمن بها والعقبة فيه ان في المرفق لا اشار دخل الذات  
 ييقن من وال الصفة ان كان ينفي اليمين بقاء الدات ببقية  
 وفي لراخرى عقد يمينه على ما هو المرفق للمحلو فعلم وهو  
 الصبا فلا يكر الفاق لانه حينئذ يبطل بيمينه نظيره الخلف  
 على الدار المرفق المنكر وانما سقت اليمن بالوصف اذ اصل  
 داعيا الى اليمين كالحلف على الرطب تنقيد بالرطوبة وانما  
 اذا لم يصلح كما اذ احلف لا يكلم صاحب هذا الطبلستان لا تنقيد  
 بالصفة والصبا يصلح داعيا الى اليمين لان الصبي لسفاهته

في اى عند ان حنفه رحمه الله

وقلة ادبيه كجعادة قوله وان كانت مستعملة اى غير كونه  
 لا شرعا ولا عادة ولكن قل استعماله بالنسبة الى المجاز والمجاز  
 متعارفا بان كثيرا استعماله فيما بين الناس فالحقيقة اولى عند  
 اى حنفه رحمه الله لان لم يزلوا له للحقيقة باعتبار اوصالة  
 والمجاز باعتبار غلبه استعماله متى تعارض ضربا ترجيح كان  
 رعاية الحقيقة اولى لان لم يزلوا ان قل يستتب الفرع وان جمل  
 وصما اعتبر العرف كما اذ احلف لا ياكل رأسا ننصرف الى ما هو  
 المتعارف في هو رأس الغنم والبقر والغنم خاصته والمحصار  
 الداس عليها ليس بحقيقة ولكن العرف قضى بصرف الكلام اليه  
 قوله كما اذ احلف لا ياكل من هذه الخنطة او لا شرب من الفرات  
 انه يقع على من الخنطة دون ما اتخذ منها وعلى الكرخ عند اى  
 حنفه رحمه الله وعند صما يقع على مضمونها وعلى شرب ماء بجوار  
 الفرات وهذا لان الحقيقة مستعملة لانها تغلى وتوكل في بعض  
 لراوقات وروى ان النبی علیه السلام قال هل عندكم ماء في شئ  
 ولرا كرعنا والمجاز ما قالاه وهو متعارف فحشنا باكل الخنطة

ان كل الخط وضوا وشيئا كرا عاوه هذا الحقيقة



والخبر وشرب الماء كرماء واغترافا قوله وهذا شاعرا على ان  
 الخلفيه في التكلم عنده وعندهما في الحكم اعلم ان احتجنا هنا  
 الى بيان ثلاث مقدمات ليسهل البناء بعد معرفتها وهي معرفة  
 نفس الخلافه وكيفيتها وشرطها اما نفس الخلافه فهو ان المجاز  
 خلف عن الحقيقة وذلك لا اجماع واما كيفيتها فهي ان المجاز خلف  
 عن الحقيقة في حق التكلم عند اى حنفه رحمه الله اى التكلم بلفظ  
 المجاز خلف عن التكلم بلفظ الحقيقة لاثبات الحكم سانه ان التكلم  
 باللفظ اذا اريد به موضوعه لراصله اصل التكلم به اذا اريد  
 غير الموضوع خلف فيكون هذا اللفظ اصلا باعتبار وجوب  
 باعتبار اذ هو الحقيقة والمجاز بعينه لكن بالاضافه الى محلين  
 في زمانين وذلك لان الحقيقة والمجاز وصف اللفظ بالاخلاف  
 فكان اعتبار الخلفيه وراصاله اللفظ اولى على ان المقاني  
 لا تُكسر اتصافها بهما لكونها غير قابلة للنقل من محل المحل  
 وعندهما المجاز خلف عن الحقيقة في حق الحكم اى الحكم الثابت  
 بمجاز هذا اللفظ خلف عن الحكم الثابت بحقيقته وذلك بان

هو ان يري ويرتفع في قوله لعين وهو البكر  
 ويظهر الخلاف في قوله لعين وهو البكر

شعر حكم الحقيقة بعارض فصار الى المجاز لاثبات حكم حكم  
 الحقيقة لان المقصود هو الحكم فجعله خلفا فانه هو المقصود  
 اولى واما شرطها فهو ان يما صارا للمجاز خلفا عنه لا بد  
 وان يكون متصورا الوجود حتى يصح المجاز وهذا ايضا بالاطلاع  
 لكن لما صار المجاز خلفا عن الحقيقة في الحكم عند تنسب شرط صحته  
 في حق الحكم حتى يصير المجاز مجازا عنه وعندهما لما صار خلفا  
 من حيث الحكم بشرط توهم حكم الحقيقة حتى يصير المجاز مجازا  
 عن الحقيقة في الحكم ويظهر هذا فانه اذا قال لعين وهو  
 اكبر سنا منه هذا ابني انه يفتق عند اى حنفه رحمه الله  
 لان الخلفيه في حق التكلم فستطره صحة لفه بان يكون مشددا  
 وخبر امثلا وقد وجد غير انه امتنع فوجب لراصله وهو  
 البتة فجعل مجازا عن الحرته فصار قوله هذا ابني مجازا  
 عن لازم قوله هذا ابني من غير نظر الى انه صاع الحكم لراصله  
 الم لان المجاز وهو قوله هذا ابني لاثبات لعين خلف عن  
 قول هذا ابني في هذا المجلد التكلم فستطره الحقيقة في صحة



التكلم فقط وعندنا لا نعتل ان قوله هذا اني لم نعتقد لما  
 وضع له وهو ابيات البتة وهو الحكم لراصل في فصار لغوا لما ذكرنا  
 ان لراصل عندنا هو حكم هذا التكلم وهو سبحيل فلم نعتقد  
 هذا اللفظ مجازا لاثبات حكم الحكم وادعوت هذه المقدمات  
 فالبنا طاهر وذلك لانه لما كانت الخلفية في الحكم عندنا  
 فاللفظ اذا كان له حقيقة مستعملة ومجاز متعارف كما اذا  
 حلف لا ياكل من هذه الخطة او لا شرب من الفرات كانت  
 الحقيقة المستعملة اولى لكونها اصلا وعندنا لما كانت الخلفية  
 من الحكمين وفما يرجع الى الحكم لا رجحان للحقيقة على المجاز  
 بل المجاز راجح لاستعماله على حكم الحقيقة او للعرف كان المجاز  
 اولى قوله اذا كان الحكم ممتنعاً يعني اذا امتنع ابيات  
 حكم الحقيقة مجازا بعدما تعذر العمل بالحقيقة وذلك لان  
 المقصود من الكلام اما معناه او الحكم الذي يتعلق بمعناه  
 فبطل اذا استحال كل واحد منهما قوله حتى لا تقع الحرمة بذلك  
 ابد وفيه خلاف للنشاف في معناه اما باعتبار الحقيقة فظاهر

لما كان الحكم مستعملاً  
 في اللفظ المجازي  
 فبطل اذا استحال كل واحد منهما  
 حتى لا تقع الحرمة بذلك

لا نذكر بالصلوة والجمعة

لان استهارة ثبوت النسب من غير منحه ثبوت منه بطريق الحقيقة  
 واما باعتبار المجاز فلان حكم الحقيقة اشفاء المحلته والحرمة  
 الموتد فيكون منافيا وجود النكاح فلو استعير اللفظ  
 لتغير حكم الحقيقة لان الحرمة الثابتة بتفريق الزوج تعذر  
 صحة النكاح وجوده واشترى استعارة في تغير اللفظ دون  
 الحكم فامتنعت اذا افضت اليه قوله والحقيقة ترك  
 بدلالة العادة لان الكلام موضوع لاستعمال الناس وحلجهم  
 وبصر المجاز استعمالهم كالحقيقة مثل النذر بالصلوة والجمعة  
 فالصلوة في اللغة الدعاء ثم صارت مجازا عن عبادة معلومة  
 لما انها شرعت للذكر والجمعة هو القصد وصار اسما للعبادة  
 المعلومة مجازا لما فيها من قوة الحرمة والقصد بقطع  
 المسافة قوله وبدلالة اللفظ في نفسه بيان ان اللفظ  
 الموضوع لم يستعمل اذا كان منبئا عن كمال صفة في معناه لغيره وفي  
 بعض افراد ذلك المستعمل نوع قصور لم يبنوا واللفظ ذلك  
 القاصر عند إطلاق كالحكم لا يبنوا ولا السك لان الحكم يبنى عن

لما كان الحكم مستعملاً  
 في اللفظ المجازي  
 فبطل اذا استحال كل واحد منهما  
 حتى لا تقع الحرمة بذلك



الشد يقال التعم الحربى استند واستداده بالدم يكون فما  
 لادم له قاصر من وجه فكان لراسم كاملا والمسمع قاصرا  
 ولو كان على العكس بان كان اللفظ متبعا عن القصور في مشاه  
 لغة وفي بعض افراد ذلك المسمع نوع كالأوجه اصاله فاللفظ  
 عند إطلاق لا يتناول ذلك الكامل كما اذا صلف لا يكلفا  
 انه لا يثبت باكل الرمان والرطب والعنق عندى حنفه رحمه الله  
 لانها تصلح للغذاء والدواء كما تصلح للتفكه والفاكهة اسم  
 للتابع فيكون لراسم قاصرا والمسمع كاملا واذا ترك عموم اللفظ  
 صار مخصوصا والمخصوص شبه بالمجان قول **انه** ان كنت رجلا  
 انه لم يكن توكيلا وكذا اذا قال اصنع في ما لي ما شئت ان كنت  
 رجلا لم يكن توكيلا ولو قال لغنى لي عليك الف درهم فقال الآخر  
 لك على الف درهم ما بعدك لم يكن اقرا واصارا الكلام للوجه  
 بدلالة سياق النظم قول **كما** في بين الفورك امره قامت للخرج  
 وقال لها زوجها ان خرجت فانت طالق انه يقع على الفور  
 حتى لو خرجت بعد ذلك اليوم لا تطلق قول **كفو** علم

في قوله

وبدلالة محال الكلام

وبدلالة المعنى كوجه الى المتكلم

ووجه الى المتكلم  
 والنسب والاعتبار  
 كالمعاد والغير

براعمال بالنيات لان المحل لا يتحمل من قبل العمل بوجد حقيقة  
 بدون الله وحقيقة الكلام تقتضى ان لا يوجد بدونها  
 لما ان الباء للصاق وكذلك عين الخطا غير مرفوعة حقيقة  
 فصار ذكر العمل الخطا محازا عن موجبته وموجبته نوعا واحدا  
 الثواب على العمل الذي هو عباده ولما تم بها العمل الذي هو محرم والمجاز  
 الجواز والفساد وهما مختلفان فالاول يتعلق بالادكان والشرايط  
 والى ثنى على صحة العزيمة فصار لاسم بعد صيرورته مجازا  
 مستركا فسقط العمل به حتى يقوم الدليل على احد الوجهين فيصير  
 ما ولا قول **حققة** عندنا وقال البعض ان ذلك مجاز  
 اذا التحريم من صفات الفعل لان الحريات مما يتلى بها العباد  
 والعباد انما يتلون بتحصيل الافعال ولا يتلونها عنها لا تحصيل  
 للجسام اذ ليس وسعهم ذلك ولنا ان التحريم اذا اضيف الى  
 العن كان مارة لزومه وتحققه واذا كانت الحرمة لازمة لا تكون  
 محازا اذا الفارق من الحقيقة والمجاز ان تكون الحقيقة لازمة  
 والمجاز لا **فصل** في جرد المعاني قول وتنصل بما

في قوله







هذه هي الجملة  
التي هي في الكلام  
والتي هي في الكلام  
والتي هي في الكلام

كما لمعاد في المناقصة فتعلق كل بطلية بالدخول بلا واسطة  
وعند الدخول في جملة كما لو كرر الشرط قوله واذا قال الغير  
الموطوء الى آخر تعي الاسكان الواو للترتيب استدلالا بهذه  
المسئلة لا نأقول ان الواو في قبل التكلم بالساني لما لم يكن الكلام  
نصا على المقارنة ولم يتوقف على التكلم بالساني فسقطت لايته  
لقوات محل النصرف للخلل العيان قوله واذا زوج  
امتن اي لا يترك هذا على الواو للترتيب لا يمتنع ان يترك  
محله الوقف في حق السانية لقوله عليه السلام لا تنكح المرأة على  
الحرة وكما لا تنكح نكاح المرأة مع الحرة لا يتوقف نكاحها  
مع نكاح الحرة لان ما كان راجعا الى المحال فالابناء والبقاء  
فيه سواء وبطلان الثاني قبل التكلم بعنقرها قوله واذا زوج  
رجل اخن اي لا يقال ان الواو للمقارنة في هذه المسئلة  
لان اول الكلام انما يتوقف على آخر اذا كان في آخر ما  
تغير اوله بيانه ان الكلام المستند على الجملة المعطوفة بعضها  
على بعض انما يتوقف اوله على آخره اذا كان آخر ما تغير

انما هو في الكلام  
والتي هي في الكلام  
والتي هي في الكلام

كان في ح  
مفقا بطلان الساني لان الواو للترتيب استدلالا بهذه  
المسئلة لا نأقول ان الواو في قبل التكلم بالساني لما لم يكن الكلام  
نصا على المقارنة ولم يتوقف على التكلم بالساني فسقطت لايته  
لقوات محل النصرف للخلل العيان قوله واذا زوج  
امتن اي لا يترك هذا على الواو للترتيب لا يمتنع ان يترك  
محله الوقف في حق السانية لقوله عليه السلام لا تنكح المرأة على  
الحرة وكما لا تنكح نكاح المرأة مع الحرة لا يتوقف نكاحها  
مع نكاح الحرة لان ما كان راجعا الى المحال فالابناء والبقاء  
فيه سواء وبطلان الثاني قبل التكلم بعنقرها قوله واذا زوج  
رجل اخن اي لا يقال ان الواو للمقارنة في هذه المسئلة  
لان اول الكلام انما يتوقف على آخر اذا كان في آخر ما  
تغير اوله بيانه ان الكلام المستند على الجملة المعطوفة بعضها  
على بعض انما يتوقف اوله على آخره اذا كان آخر ما تغير

اوله كما في الشرط ولا استثناء في قول الرجل انت طالق ان شاء الله  
فاما اذا لم يكن فلا يتوقف وفيما نحن بصدد نكاح السانية  
توجب بطلان نكاح الاول لانه لا يصح نكاحها معا فثبت  
اول الكلام على آخر فصا وكانه قال اجزت نكاحها بخلاف  
مسئلة الاولتين فان عتق الثانية لا يغير عتق الاولى  
فلا يتوقف صدرا الكلام على آخر فتعني قوله في قبل اعتناق  
السانية فلم يبق نكاح الثانية موقوفا قوله وقد تكون الواو  
للمحال لان الحال تجامع ذا الحال وهذا مع نكاح الواو  
لانها لم تطلق العطف ودل على احتمال اجتماع كما في احتمال المذهب  
والدراخي قال الله تعالى حتى اذا جاءوها فتي ابوابها اي  
اذا جاءوها وها وها وها وها مفتوحة فلا يعنى قوله العتق  
اذ الى الفا واست حرا بالاداء لانه جعل الحرة حال  
للاداء فلا تثبت سابقا عليه اذ الحال لا تسبق في الحال  
لانه صفة لذلك الحال قوله وقد تكون لعطف الجملة  
اي لعطف الجملة السامة بخبرها على الجملة التامة وتسمى بعض

انما هو في الكلام  
والتي هي في الكلام  
والتي هي في الكلام

ولا يحسن المسألة  
هذه طالعها وها وها وها وها  
في قولها طلقني وكل الفصحى  
كتب سى وقال انها للحال  
بطلان بطلان







وان لم تولد لان قوله فاستحز لبيان العلة اي لانه قد صرت  
 حرا وصفه الحرية مما يمتد قوله ويجي بمعنى الواو كما في قوله  
 علي درهم فدرهم انه يلزم درهمان لانها للمعطوف والمعطوف  
 غير المعطوف عليه وقال السامعي رحمه الله يلزم درهم واحد لان  
 ما هو موجب لفاء وهو المعطوف مع الترتيب لا يتحقق هنا اذ لا  
 ترتيب في اربعين فتكون صلة للتاكيد فكانه قال درهم فدرهم  
 درهم ولنا ان لراضا لنصح ما وقع النصيص عليه لا الفايه  
 وراضا هنا يوجب ترك الحقيقة والحقيقة احق ما امكن انما  
 الترتيب فيصرف الى الوجوب دون الواجب قوله بمنزلة  
 ما لو سكت ثم استأنف فولا بكمال التراخي اذ التكلم سبب وقوع  
 الطلاق حكم ولو لم يجعل التراخي في التكلم لم يثبت التراخي الكافي  
 في الحكم لانه غير مترسخ بالنظر الى السبب وعندنا التراخي  
 في الحكم مع الوصل في التكلم لان الكلام متصل ببعضه بالبدن حقيقة  
 وكان حكم الكلام متصلا ايضا فتعلق الحكم في فصل التعليق  
 لمراعاة معنى العطف لكن الطلقات يترسخ بعضها عن بعض

وقوله وان لم تولد لان قوله فاستحز لبيان العلة اي لانه قد صرت حرا وصفه الحرية مما يمتد قوله ويجي بمعنى الواو كما في قوله علي درهم فدرهم انه يلزم درهمان لانها للمعطوف والمعطوف غير المعطوف عليه وقال السامعي رحمه الله يلزم درهم واحد لان ما هو موجب لفاء وهو المعطوف مع الترتيب لا يتحقق هنا اذ لا ترتيب في اربعين فتكون صلة للتاكيد فكانه قال درهم فدرهم درهم ولنا ان لراضا لنصح ما وقع النصيص عليه لا الفايه وراضا هنا يوجب ترك الحقيقة والحقيقة احق ما امكن انما الترتيب فيصرف الى الوجوب دون الواجب قوله بمنزلة ما لو سكت ثم استأنف فولا بكمال التراخي اذ التكلم سبب وقوع الطلاق حكم ولو لم يجعل التراخي في التكلم لم يثبت التراخي الكافي في الحكم لانه غير مترسخ بالنظر الى السبب وعندنا التراخي في الحكم مع الوصل في التكلم لان الكلام متصل ببعضه بالبدن حقيقة وكان حكم الكلام متصلا ايضا فتعلق الحكم في فصل التعليق لمراعاة معنى العطف لكن الطلقات يترسخ بعضها عن بعض

مالتراخي

انها لا لا الحال في الخبر الشرطي

في الوقوع قوله ولو قدم الشرط تعلق الاول في وقع الثاني  
 وانما وقع الثاني لان قوله ثم طالق خبر في الحال والخبر يقتصر  
 الى المبتدأ ليصير مفيدا فاضمرا بت دلالة الحال عليه كانه  
 قال ثم است طالق فان قيل كما انه يقتصر الى المبتدأ يقتصر  
 الى الشرط لتعلق الثاني والثالث كالاول قلنا لراضا باعجاب  
 الحاجة واحتياجه الخبر الى الشرط ليس كاحتياجه الى المبتدأ اذ  
 لو لم يضم المبتدأ بلغوا المذكور اصلا بخلاف الشرط فان الكلام  
 يفيد مدونه قوله عملا بالرواية لراخرى وهو قوله عليه السلام  
 من حلف على من فرأى غيرها خيرا منها فليأت بالذي هو خير ثم ليكفر  
 بمينه فان حرف ثم في هذه الرواية مجرر على حقيقة وهذا  
 مانع من ان مجرر ذلك على الحقيقة قوله واجراء الامر على  
 حقيقة أي كراية قوله فليكفر منه ثم ليات اذ صيغة كراية  
 للايجاب وانما يحل الكفر بعد الحنث لا قبله ولو اجرى ثم على  
 حقيقة لا يكون الامر للايجاب اذ الكفر قبل الحنث غير واجب  
 بالانفاق وتعمل على الواو لمراعاة حقيقة الصيغة فيها هو المقصود  
 وهو لراجمار

ولم يأت في الخبر الشرطي

وهو قوله عليه السلام فليأت بالذي هو خير ثم ليكفر بمينه



وَحَلَّتْ عَلَى الْحَاجِزِ أَوَّلِيَّ مَرَجَلٍ لَمْ يَرِ عَلَى الْحَاجِزِ وَهُوَ لَمْ يَبْهَتِ بِأَدْنَى  
 فِيهِ لَا يَكُنِ الْعَمَلُ بِالْحَاجِزِ مُطْلَقًا فَإِنَّ الْكَفَرَ بِالصُّومِ قَبْلَ الْخَبَرِ  
 غَيْرُ حَاجِزٍ بِالْإِجْمَاعِ وَبِالْحَمَلِ عَلَى الْعَكْسِ يَكُنِ الْعَمَلُ بِالْحَاجِزِ مُطْلَقًا  
 فَوَجِبَتْ لَكَ إِذَا خَرَجْتَ عَلَى الْوَادِ وَهُوَ كَحَتْمِ الْمَرْبِ فِي تَبْيِثِ عَمَلٍ  
 بِقَوْلِهِ فَلَيَاتَ لَدَيْ هُوَ حَبِيرٌ لِيُكَفِّرَ مِنْهُ قَوْلُهُ عَلَى سَبِيلِ التَّوَادُّكِ  
 أَيْ تَوَادُّكِ الْغُلَاطِ سِوَاكَ كَانَ لَكُمُ النِّفْيُ وَفِي تَرَاثُتِ تَقُولُ  
 مَا جَانِي زَيْدٍ لَمْ يَمُرَّ وَهَانِي بِكَرْبَلَا خَالِدٍ وَهَذَا إِنَّمَا تُنْصَرِفُهُ  
 لِأَخْبَارَاتٍ كَقَوْلِكَ سِنِي سِتُونَ يَلْسَعُونَ لِي سَبْعُونَ زِيَادَةً  
 عَشْرًا عَلَى الْوَادِ لِأَنَّ الْخَبَرَ يَحْتَمِلُ الْمَصْدُوقَ وَالْكَذِبَ فَيُمْكِنُ تَوَادُّكَ  
 بِالصِّدْقِ وَنَفْيُ الْكَذِبِ وَلِهَذَا إِذَا قَالَتْ كُنْتُ طَلَقْتُ أَمْسِي أَمْرًا  
 وَاحِدَةً لَمْ تَنْفَسْ وَقَعْتَ مَتَانًا أَمَّا تَرَاثُتُ فَلَا يَحْتَمِلُ تَوَادُّكَ  
 الْغُلَاطِ لِأَنَّهُ إِخْرَاجٌ عَنِ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ وَلَا تُنْصَرِفُهُ تَوَادُّكَ الْغُلَاطِ  
 لِأَنَّهُ عَدَمٌ مَا بَيَّنَّ لَا يَكُنُ فِيهِ فَلِذَا يَقَعُ الْمَلَاثُ فِي مَسَلَةِ الْكِتَابِ  
 قَوْلُهُ بِخِلَافِ قَوْلِهِ عَلَى أَلْفٍ دَرَاهِمٍ بِأَلْفَانِ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ أَلْفَانِ  
 لِأَنَّهُ مَقْصُودُهُ تَوَادُّكَ الْغُلَاطِ بِأَثْبَاتِ الزِّيَادَةِ الَّتِي فِيهَا هِيَ فِي الْكَلَامِ

فَنُطْلَقُ بِهَا إِذَا كَانَ الْأَمْرُ بِالْمَوْطُوعَةِ أَيْ تَطَانٍ وَاحِدٍ  
 بِمَنْ تَنْتَبِهُ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُطَالَى بِأَوَّلِهِ وَيَقَعُ عَنِ

وَالْوَادِ حَتَّى تَقُولَ لِي أَمَّا إِذَا تَوَادَّدْتَ بَعْضًا مِنْ جَوَاهِرِهَا بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُتَوَادِّيًا  
 الْكَلَامُ وَالْكَوْنُ جَوَاهِرُهَا وَتَحْسِنُ أَنْ هِيَ فَتَحْجِزُ الْمُنَاجَاجَ وَتَجْعَلُ لَكُمُ مِثْلَ مَا

لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَتَحْجِزُ الْمُنَاجَاجَ وَتَجْعَلُ لَكُمُ مِثْلَ مَا  
 قَالَتْ لَمْ يَكُنْ تَوَادُّكَ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ  
 لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ  
 فَلَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ  
 زَيْدٌ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ  
 الْوَضْعُ أَبَاتٌ مَا بَعْدَهَا فَمَا تَنْفِي مَا قَبْلَهَا وَأَمَّا تَبْيِثُ لَيْلِهِ وَهُوَ  
 حَرْفُ النِّفْيِ بِخِلَافِ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ  
 لِأَنَّ السَّامِعَ إِذَا سَمِعَ هَذَا الْكَلَامَ تَوَهَّمَ أَنَّهُ كَلَامُ بَعْضٍ زَيْدٍ لَمْ يَكُنْ  
 عَمْرٍو فَقَطَّعَ وَهِيَ بِقَوْلِهِ لَكُنْ عَمْرٍو وَالْمَقِيدُ بِالنِّفْيِ أَنَا  
 تُفِيدُ عَطْفًا مُفْرَدًا عَلَى الْمَفْرُودِ فَمَا تَنْفِي عَطْفَ الْجُمْلَةِ  
 عَلَى الْجُمْلَةِ فَتَجِيءُ بَعْدَ لَمْ يَكُنْ بِأَجَابٍ يَضَاكُ قَوْلُكَ هَانِي لَكُنْ عَمْرٍو  
 لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ  
 الْكَلَامُ أَيْ عِنْدَ أَنْطَاغِهِ وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يَكُونُ مُتَصِلًا وَلَا يَكُونُ  
 فِي آخِرِهِ مَا تَنْفِي وَضَلَّ قَوْلُهُ كَمَا لَمْ يَقْرَأْهُ بِالْعَبْدِ يَقُولُ مَا كَانَ  
 قَطَّعَ لَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ

زَيْدٌ



أكثر ما قيل في هذا الكلام

على المقترع قول لان هذا نفي فعل واشباهه بعينه أي نفي النكاح  
وابتائه بعينه فلم يتسق الكلام ولا عبرة للنفائير من حيث المال  
لانه تبع للنكاح قول واحد المذكورين لا للمشكك لان  
الشك ليس بقصود لتوضيح له كلمة وحيث لفضه الى الشك فذلك  
باعتبار محل الكلام وهو الخبر لا باعتبار هذه الكلمة كما في قوله  
ها زيدا وعمروا انه منا ولا حدصا غير عن لان الخبر وضع  
للدلالة على امر كان وسيكون من غير ان تضاعف كينونته الى  
الخبر وقد ترددت الدلالة بين ان يكون جاء زيدا وعمرو  
فافضى الى الشك حتى انه اذا استعمل لرائسا لا تحتما السك  
ولو كان للسك لا فاد ذلك انما استعمل قول وهذا الكلام  
اشارة تحتما الخبر لانه خبر حقيقة ولكنه جعل انشاء شرعا  
فاوجب كلمة او فما ذكر في المتن للخبر على احتمال ان اخبار  
بيان في الخبر باعتبار انشاء والبيان باعتبار الخبر  
مما يانه يكون انشاء من وجه اظها را من وجه حتى لو مات احد  
العبدن لا يملك المولى بعين الميت وهذا شعر يكونه انشاء

في قوله  
فانما ذكر في المتن  
لخبر على احتمال ان  
اخبار بيان في الخبر  
باعتبار انشاء والبيان  
باعتبار الخبر مما يانه  
يكون انشاء من وجه  
اظها را من وجه حتى لو  
مات احد العبدن لا يملك  
المولى بعين الميت وهذا  
شعر يكونه انشاء

ولو كانا حينئذ نجبر المولى على التعتين وهذا يؤذن بكونه  
اظهارا اذا قل لا نجبر على انشاء قول واذا دخلت  
في الوكالة بان قال وكلفت فلانا او فلانا ببيع هذا العبد  
يصح استحسانا وايتها باعة صح كما اذا قال وكلفت به احد  
هذين قول محلا وبيع وبراءة تعني اذا دخلت كلمة  
او في المبيع او الممن فالبس فاسد للمجتهلة لان موجب الكلمة  
الخير ومن له الخيار منها غير معلوم اما اذا كان معلوما  
جائزا لرائس والبلالة استحسانا ولم يخرج الزيادة على  
ذلك لبقاء الخطر بعد تعين من له الخيار ولكن اليسير من الخطر  
لا يمنع حوار العقد والفا حشر منه منه قول وفي المهر  
كذلك عند ما ان صح الخير وذلك بان يكون مفيدا كما اذا  
قال لامرأة تزوجتك على لف حالية او الفين الى سنة او تزوجك  
على الف درهم او مائة دينار للمزوح ان يعطى اي المهر من  
سائر اما اذا لم ينفذ مثل الف الفين لزمه لراقل لان الجنس  
متحد فلا فائدة في الخير من القليل والكثير وهذا ان النكاح

في قوله  
واذا دخلت  
في الوكالة  
بان قال  
وكلفت  
فلانا او  
فلانا ببيع  
هذا العبد  
يصح استحسانا  
وايتها باعة  
صح كما اذا  
قال وكلفت  
به احد هذين  
قول محلا وبيع  
وبراءة تعني  
اذا دخلت كلمة  
او في المبيع  
او الممن فالبس  
فاسد للمجتهلة  
لان موجب الكلمة  
الخير ومن له  
الخيار منها غير  
معلوم اما اذا  
كان معلوما  
جائزا لرائس  
والبلالة استحسانا  
ولم يخرج الزيادة  
على ذلك لبقاء  
الخطر بعد تعين  
من له الخيار  
ولكن اليسير من  
الخطر لا يمنع  
حوار العقد والفا  
حشر منه منه قول  
وفي المهر كذلك  
عند ما ان صح  
الخير وذلك بان  
يكون مفيدا كما  
اذا قال لامرأة  
تزوجتك على لف  
حالية او الفين الى  
سنة او تزوجك على  
الف درهم او مائة  
دينار للمزوح ان  
يعطى اي المهر من  
سائر اما اذا لم  
ينفذ مثل الف الفين  
لزمه لراقل لان  
الجنس متحد فلا  
فائدة في الخير من  
القليل والكثير  
وهذا ان النكاح

وفي قوله  
واذا دخلت  
في الوكالة  
بان قال  
وكلفت  
فلانا او  
فلانا ببيع  
هذا العبد  
يصح استحسانا  
وايتها باعة  
صح كما اذا  
قال وكلفت  
به احد هذين  
قول محلا وبيع  
وبراءة تعني  
اذا دخلت كلمة  
او في المبيع  
او الممن فالبس  
فاسد للمجتهلة  
لان موجب الكلمة  
الخير ومن له  
الخيار منها غير  
معلوم اما اذا  
كان معلوما  
جائزا لرائس  
والبلالة استحسانا  
ولم يخرج الزيادة  
على ذلك لبقاء  
الخطر بعد تعين  
من له الخيار  
ولكن اليسير من  
الخطر لا يمنع  
حوار العقد والفا  
حشر منه منه قول  
وفي المهر كذلك  
عند ما ان صح  
الخير وذلك بان  
يكون مفيدا كما  
اذا قال لامرأة  
تزوجتك على لف  
حالية او الفين الى  
سنة او تزوجك على  
الف درهم او مائة  
دينار للمزوح ان  
يعطى اي المهر من  
سائر اما اذا لم  
ينفذ مثل الف الفين  
لزمه لراقل لان  
الجنس متحد فلا  
فائدة في الخير من  
القليل والكثير  
وهذا ان النكاح



لما لم يقتض الى التسمية كانت التسمية فيه امرانا يدا فوجب المال  
عند التسمية يكون مع لراشدا بمنزلة لراقرار بالمال الوصية  
والخلع والضلع عزم العمد على مال فانما ثبت لراقل لكونه  
متيقنا به وعند ابي حنيفة رحمه الله يصار الى مهر المثل لان  
التخير الذي هو حكم هذه الكلمة بمنع كون المسمى معلوما قطعاً  
والموجب لراصلي في النكاح مهر المثل انما ينبغي له عند تسميته  
معلومة قطعاً فاذا انعدم ذلك بحرف او وجب المصير الى  
الموجب لراصلي بخلاف ذلك لصور لانه لا يعارضها موجب  
متعين لانه جاء بغير عوض <sup>اي صورة او اوله</sup> قول خلافاً للبعض فعند  
الواجب هو الكل اذ كل واحد محتمل ان يكون واجباً على كل  
البدل فاذا فعل المكل وليس احدهما اولى بما سواه بقى الكل  
واجباً <sup>اي صورة او اوله</sup> قول للتخير عند مالك رحمه الله تعني به ان لراام  
قطاع الطريق مختير من القتل والصلب بين قطع لرايدك  
ولرا رجل من خلاف ومن النفي لان موجب الكلمة للتخير  
والكلام محمول على حقيقة حتى يقوم دليل المحاز قول <sup>اي صورة او اوله</sup> وعندنا

انما يقتض الى التسمية  
عند التسمية يكون مع لراشدا  
بمنزلة لراقرار بالمال  
الوصية والخلع والضلع  
عزم العمد على مال  
فانما ثبت لراقل لكونه  
متيقنا به وعند ابي حنيفة  
رحمه الله يصار الى مهر  
المثل لان التخير الذي هو  
حكم هذه الكلمة بمنع كون  
المسمى معلوما قطعاً  
والموجب لراصلي في النكاح  
مهر المثل انما ينبغي له  
عند تسميته معلومة قطعاً  
فاذا انعدم ذلك بحرف او  
وجب المصير الى الموجب  
لراصلي بخلاف ذلك لصور  
لانه لا يعارضها موجب  
متعين لانه جاء بغير  
عوض اي صورة او اوله  
قول خلافاً للبعض فعند  
الواجب هو الكل اذ كل  
واحد محتمل ان يكون  
واجباً على كل البدل  
فاذا فعل المكل وليس  
احدهما اولى بما سواه  
بقى الكل واجباً اي  
صورة او اوله قول  
للتخير عند مالك  
رحمه الله تعني به  
ان لراام قطاع  
الطريق مختير من  
القتل والصلب بين  
قطع لرايدك ولرا  
رجل من خلاف ومن  
النفي لان موجب  
الكلمة للتخير  
والكلام محمول  
على حقيقة حتى  
يقوم دليل المحاز  
قول وعندنا

بمعنى بل كما في قوله يعافى كالحاج او اشد قسوة اي لا اشد  
قسوة فكون معناه بل يصلحوا المتن لان لراجزية دكت  
على سبيل المقابلة بالمحاربة والمجارية معلومة بانواعها  
عادة بالخوف واخذ مال وقتل وقتل واخذ مال فاستغنى  
عن بيانها واكتفى بدلالة نوح الجزاء فصارت انواع الجزاء  
مقابلة بانواع المحاربة فتقسم لراجزية على ضربين حول الجناية  
فكون كل جزاء مقابلاً بفعل لا يجوز التعدي عنه لان مقابلة  
الجملة بالجملة تفنضي انقسام لراحاد بالاحاد على ما بينه في صفة  
ان ساء الله على رقد ورد بيانه على هذا الوجه في حديث  
عليه السلام حين نزل على اصحابه في برقة على التفصيل قول  
وذلك غير محمل للفتق فصارت بمنزلة قوله احدهما حر لان محمل  
لرا احباب احدهما بغير عمنه ثم اذا لم يكن احدا العنن محلاً للاحا  
للا احباب بغير المعنن منها لا يكون صالحاً ايضاً وبدون صلاحه  
المحل لا يصح لرا احباب اصلاً قول وعندنا كذا على احتمال  
التعنين بغير هو اسم لاحدهما غير عمن لكنه محتمل لاهدا العنن  
اي كلام المنكح  
بقوله هذا هو هذا

ووجه التفسير

٥٣

٥٤



حتى لزومه النفي في مسلة العبد من ولو لم يكن محتملا لما وجب  
 التعيين والمراد لا يجبر على بيان شيء لم يكن محتملا والعمل  
 بالمختار أولى من إلهاءه بجعله ما وضع لتحقيقه محازا عما تخلفه  
 وأن ستحالته حقيقة كما هو أصله في العمل بالمجان وإن تعذر  
 العمل بالحقيقة لعدم صلاحية المحل وصلاحيته إن لم يستعاره عند  
 استحالة الحكم لما ذكرنا أن المجاز حلف عن الحقيقة في الحكم عند  
 فإذا لم يكن المحل صالحا للحكم حقيقة تسقط اعتبار المجاز  
 قول فيصير معنى واو العطف لا عينه بمعنى من حيث أن كل  
 واحد منها مراد تشبه واو العطف ومن حيث أن كل واحد  
 منها مراد على أنفراد لا يكون عين الواو فيكون معنى كلمة او  
 فيه مرعيا أيضا من وجه قال الله تعالى أرسلناه إلى قومه الف  
 يزيدون قوله إذا كانت في موضع النفي كقوله تعالى لا تطع  
 منهم اثما وكمورا أي لا هذا ولا هذا أو في موضع إيجاب كقوله  
 تعالى إنا ما حملت ظهورها أو الحوايا أو ما اختلط بعظم فالاكتمال  
 من التحريم إباحة وهي بابتة في جميع هذه الأشياء قول حتى إذا

والمعنى لا يجبر على بيان شيء لم يكن محتملا لما وجب التعيين والمراد لا يجبر على بيان شيء لم يكن محتملا لما وجب التعيين

كقوله والله لا أعلم إلا ما أو فلا

وكل ما لم يكن محتملا  
 ولو لم يكن محتملا لما وجب  
 التعيين والمراد لا يجبر على بيان شيء لم يكن محتملا لما وجب التعيين

كلمة أحدهما بحث لأن كلمة أو لما سئلت أحد المذكورين كان ذلك  
 نكرة وقد قامت فيهما دلالة العموم وهو النفي فتعذر أنما وجب  
 العموم على أفراد لما أن أفراد أصلها فبحث إذا كلم أحدا  
 قول قال الله تعالى وتوب عليهم أي حتى توب عليهم أو لا  
 أن بعض أفرادها لا لأنه لم يحسن العطف هنا إذ هو عطف  
 فعل على اسم أن عطف على آخر الكلام أو عطف مستقبل على  
 ماضى أن عطف على قوله وكلاما غير حسن فاستعير لما تخلفه  
 ومعنى الغاية لأنها لما سئلت أحد المذكورين كان احتمال  
 كل واحد منها مشاهيا بوجود صاحبه فشابه الغاية والكلام  
 تحتل الغاية لأنه نفى بأنه مما ندوم قوله وتعمل المعطف  
 مع تمام معنى الغاية لما بينهما من التعاقب فإن المعطوف يعقب  
 المعطوف عليه ويحتج معه وكذا الغاية تذكير بعد المضي ويحتمل أن  
 فاستعيرت للمعطف وذلك لما يكون إذا كان ما دخل عليه حتى  
 أفضل من الأول وأردف كقولهم استنتت الفصال حتى القرى  
 فالاستئناس للعدو فشا طوا هذا لا يتوقع من القرى لما يتصل به

كقوله استنتت الفصال حتى القرى

والمعنى لا يجبر على بيان شيء لم يكن محتملا لما وجب التعيين

القرى الذي به



من المرقع وهو الدرا فكان رد من لفصال قول ومواضعها  
 في لرا فعال اي ومواضع حتى في لرا فعال ان يجعل غاية معنى  
 الي كما في قوله تعالى حتى تعتسلوا او غاية في جملة مبتدئة  
 لقوله تعالى حتى يقول الرسول قراءة من دفعه اي حتى الرسول  
 لقوله ذلك ولا يكون فعلهم سببا له ويكون سببا له قول  
 وعلامة الغاية ان يحتمل لصدور الامتداد ليكون الصدد غيا  
 وراخر غاية لقوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره  
 وعدم الحل مما يمتد قول على لرايتها اي انتها الصدد  
 كنكاح الزوج الثاني فانه يصلح منها للحرمة الفلظة قول  
 فان لم نستع اي فان لم نستع ما قلنا اما بعد ما بان لا يكون  
 الصدد ممتدا ولا يكون براخر ليل على لرايتها او بعد ما  
 فللمجاز اذ كان صدر الكلام يصلح سببا لما بعده وما بعده يصلح  
 له لان جزاء السبب غاية لسببه قول وعلى هذا اي على ما ذكرنا  
 ان حتى لغاية او للمجاز او للعطف المحض سببا للزادات قول  
 والصباح غاية حتى اذا قل قبل الصباح بحث لان الضرب بطريق الكراه

من المرقع وهو الدرا فكان رد من لفصال قول ومواضعها  
 في لرا فعال اي ومواضع حتى في لرا فعال ان يجعل غاية معنى  
 الي كما في قوله تعالى حتى تعتسلوا او غاية في جملة مبتدئة  
 لقوله تعالى حتى يقول الرسول قراءة من دفعه اي حتى الرسول  
 لقوله ذلك ولا يكون فعلهم سببا له ويكون سببا له قول  
 وعلامة الغاية ان يحتمل لصدور الامتداد ليكون الصدد غيا  
 وراخر غاية لقوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره  
 وعدم الحل مما يمتد قول على لرايتها اي انتها الصدد  
 كنكاح الزوج الثاني فانه يصلح منها للحرمة الفلظة قول  
 فان لم نستع اي فان لم نستع ما قلنا اما بعد ما بان لا يكون  
 الصدد ممتدا ولا يكون براخر ليل على لرايتها او بعد ما  
 فللمجاز اذ كان صدر الكلام يصلح سببا لما بعده وما بعده يصلح  
 له لان جزاء السبب غاية لسببه قول وعلى هذا اي على ما ذكرنا  
 ان حتى لغاية او للمجاز او للعطف المحض سببا للزادات قول  
 والصباح غاية حتى اذا قل قبل الصباح بحث لان الضرب بطريق الكراه

الاصول

بحتم الامتداد والصباح يصلح منها فاجعل غاية حقيقة قول ان  
 لم اتك حتى تغدني اي انها للمجازا بمعنى لام كي حتى اذا اتا فلم تغد  
 لم بحث لان الغد لا يصلح دليلا على لرايتها بل هو داعي الى  
 زادة لرايتان فتعذر معنى الغاية لكن لرايتان يصلح سببا للغد  
 يصلح جزاء فحمل عليه فصار شرط برن فعل لرايتان على وجه يصلح  
 سببا للجزاء وقد وجد قول ان لم اتك حتى اتغدي عندك كان  
 هذا للعطف المحض لان هذا الفعل احسان فلا يصلح غاية لرايتان  
 ولا يصلح اتيانه سببا لفعله ولا قوله جزاء لانيان نفسه فاذا كان  
 كذلك حمل على العطف المحض وهذه استعانة بدعوة اقترعها اصحابنا  
 وهم انه قول ومنها حرف الجزاء اي من حرف المعاني فالبيان للصاق  
 في اصل الوضع هو الحقيقة وعليه دل استعمال العرب ولرا الصاق  
 يقتضي الملتصق والملصق به يقول الرجل كبت بالقلم فالملتصق  
 الكتابة والملصق به القلم قول وتصحب لرايتان لانها لما كانت  
 في الوضع للالصاق كان الملتصق اصلا والملتصق به تبعا ولرا اصل  
 البسج هو الميسج اما الثمن فمنزله النسخ فصحة حرف لرا الصاق قول

حروف  
 الجزاء



فصح لراستبدال<sup>كلمة</sup> أي فصح لراستبدال بالكثرة قبل البعض لانه من  
خاصية لراشأن خلاف ما اذا اضاف العقد الى الكثرة فقال استرت  
منك كثر حنطه ووصفها بهذا العبدانية نصير سلما حتى لا يجوز  
لرا موجلا ولا يصح لراستبدال به قبل البعض **قوله** يقع على الحق  
أي على الصدق لان صاحبه الباء لا يصلح مفعول الخبر لكونه مسغولا  
بالباء ولكن مفعول الخبر محذوف قد دل عليه حرف الباء كقول  
القائل سم اسم أي يدات به يكون معناه ان اخبرني خبرا ملصقا  
بقدم فلان والقدم اسم لفعل موجود **قوله** بخلاف قوله ان  
اخبرني أن فلانا قدم فانه سناول الكذب ايضا لانه غير مسغول بالباء  
فصلح مفعولا وكلمة أن مع ما بعدها مصدر فيكون معناه ان اخبرني  
قدومه فصار المفعول الثاني النكلم بقدمه لان فعل القدرم والنكلم  
بالقدم يدل على القدرم ولا يوجد عند القدم لا محالة **قوله**  
سترط تكرار الاذن اذا الباء تفضي ملصقا به لغته وهو الخروج فصار  
تقدير الكلام لراخر وجا ملصقا ما ذني فكان شرط بين الخروج والملصق  
بالاذن فيسترط ان يكون جمع الخربات ملصقة بالاذن لان خروجها

نكرة وصفت بصفة عامة وهو لراذن بخلاف قوله لرا ان اذن لك فانه  
على لراذن مرة واحدة لانه **قوله** فتدني نفسه وذلك غير مستقيم  
الاتفاق شرط لراستبدال وهو المجانسة فصار مجازا عن الغاية لرا استبدال  
تأنيث الغاية من حيث ان كل واحد منها متصل بالاول ومخالفة الحكم  
**قوله** بمعنى الشرط اذ لرا الصاق تؤدي معنى الشرط فالملصق متصل  
بالمصق به كالمشروط متصل بالشرط ثم هذا الشرط مالا يوقف عليه فلا  
يقع الطلاق **قوله** للبعيض اذ الكل غير مراد بالاتفاق ولان  
قوله القائل مسحت يري المنديل يقتضيه مسح اليد بعض المنديل فكذلك  
**قوله** انها صلة لان المسح فعل متعدي فادخلت الباء فيه تأكيد  
لتعديته كقوله ثبتت بالدهن أي تبيس الدهن **قوله** وليس كذلك  
أي ليس الباء للبعيض لالصلة لان البعيض لا اصل له في اللغة  
والصلة تؤدي الى معنى لرا الفاء بل هي للاتصاق باعتبار اصل الوضع  
**قوله** واداد حلت في محل المسح بقى الفعل متعديا الى لرا لانه فلا  
تفضي استيعاب الراس فان قيل ما ذكرتم منقوض بقوله يعلى فاحسوا  
بجوهركم وايدكم فان الباء دخلت في المحل ومع ذلك انضى استيعاب



المحل فلما ذكر مجموع على رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله بعد  
التسليم ان كان ذلك ثبت بالسنة المشهورة وهو ما روي عن النبي  
قال فيه ضربتان ضرب به للوجه وضربه للذراعين **قوله** وذلك  
لاستوعف لكل عادة لان وضع كلاً ليدانها متعدياً ومنعته  
وما مستفان فصا والمراد اكثر الابد والاصل في الابدان هو الاصابع  
ولهذا يجب تمام الذية بقطع جميع الاصابع والسلاسة اكثرها فيكتفي  
بوضعها **قوله** وعلى للالزام لانها في اللغة للتعلق والارتفاع  
وهذا المعنى موجود في الواجب لان الواجب علامة لزمه وجوب  
عليه جعلت في الشرع للالزام وقوله له على الف يكون دينا  
لان حقيقة اللزوم في الدين اذا الودعية لا تكون عليه كل واحد  
لرا ان يصل بكلامه ودعته لان على تحملها من حيث لزوم الحفظ  
**قوله** فان دخلت في المعاوضات المحضه بان قال بعسك  
هذا الشيء على الف درهم او اجر تكل شهر على الف درهم كان  
بمعنى الباء لانه تعذر حملها على حقيقة الما فيها من معنى الشرط  
والمعاوضات لا تحتل التعلق بالشرط لكن اللزوم مناسب

برالصاق واستعمله تصحيحا للكلام **قوله** وكذا اذا استعملت  
الطلاق بان قالت امراء لزوجها طلقني ثلاثا على الف درهم  
فطلقها واحدة يجب ثلث لراف عند ما وعند لا شيء عليها  
ويكون الواقع رجعيًا لان الطلاق وان دخله المال تحتها العلوية  
بالشرط ولهذا كان بمنزلة اليمن حتى لا يملك الرجوع عنه قبل  
قبولها وحقيقة الكلمة للشرط فاذا استعملت فيها تحتل معنى الشرط  
تحتل عليه ومن المحاذر على اعتبار ذلك لا يلزمها شيء لانها شرطت  
ابقاع الثلاث لئتم رضاها بالترام المال والشرط نقابل بالشرط  
جملة ولا نقابل اجزاء **قوله** لرا واحد منهم لانه جمع من كلمة  
العموم والتبعض فصا لرا من مسا ولا بعضا عما فاد اقصر  
عن الكل بواحد كان عملا بهما وهذا حقيقة التبعض لانه اذا كان  
العبد عشرة مثلا ودر كان له ولاية اعاق التسعة كان هذا  
عملا بهما لان التسعة بعض العشرة وعند ما له ان يقتصر جميعا  
لان كلمة من تعيم العبد ومن لتمييز هذا الجنس من غير مثل  
قوله على فاحتبوا الحسن لرا واثان **قوله** والى لانه

منه لرا لوقا له درهم  
منه لرا لوقا له درهم



الغاية أي ما دخلت عليه انتهى به حكم صدر الكلام ولهذا يستعمل  
 في أجال الدون قال الله تعالى إلى أجل مسمى **قوله** فإن كانت غاية  
 بنفسها أي لا تنفقر وجودها واستحقاقها واسمها إلى محل آخر  
 لا يدخل العائنان وهو لا يصل لأن الغاية حد المعنى والحد لا  
 يدخل في المحدود والحدود الدار وإن لم تكن عامة بنفسها على  
 هذا التفسير فإن كان صدر الكلام مناسبا ولا للغاية كما في المراتف  
 لما ان اسم اليد عند إطلاقه سنا والجارحة إلى الرباط كان  
 ذكر الغاية لا يخرج ما وراءها فتدخل الغاية تحت حكم المعنى  
 وإن كان صدر الكلام لا سنا ولا الغاية كما في قوله تعالى ثم أتتوا  
 الصيام إلى الليل لأن الصوم عبادة عن برامساك ومطلقة لا سنا  
 لا ساعة أو كان فيه شكل كما في برأجال وبرأجارات إذا أطلق  
 لا تعضي التنايد وفي باخر المطالبة وتمليك المنفعة موضع  
 الغاية سكل لا تدخل الغاية فإن قيل اللد فابم بنفسه لأنه  
 لا ينفقر وجوده إلى غن ولهذا أورد في برأسلام رحمه الله  
 في القسم الذي هو قائم بنفسه فكيف يستقيم ذكره في القسم

هو غير قائم بنفسه قلنا أنه ينفقر استحقاق اسمه إلى محل  
 آخر فلا يكون قائما بنفسه ولهذا ذكر سمس برأسمه المرحومة  
 في القسم الذي هو غير قائم بنفسه **قوله** لكنهم اختلفوا في  
 حذفه وإبائه في ظروف الزمان وهو أن يقول أنت طالق غدا  
 أو في غير ذلك بويوسف ومحرمهما الله مما سوا لأن الظرف  
 هو الغد في الحقيقة فلا يختلف حذف حرفه وإبائه كقولهم  
 دخلت الدار وفي الدار وفرق بوحسنه رحمه الله من الحذف  
 والربايات فقال إن حرف الظرف إذا سقط اتصل لطلاق  
 بالقدم لا واسطة فيكون جميع الغد مفعولا وإذا لم يسقط  
 يكون المفعول جزء الغد وذلك مبهم فالجواب التبعين لأن الربايات  
 جاء من قبله فيصدق القاضى برأانه إذا لم يكن له بية بقية  
 في الجزء كراول من الغد لعدم المزاجم واستدل بقوله تعالى  
 أنا لنصرف شئنا والذين آمنوا مع في الحيوى الدنيا ولعم  
 يقوم برأشهاد فانه لا استيعاب فيما فيه الحرف وهو ثابت  
 فيما لا حرف فيه **قوله** وإذا اضيف إلى مكان مثل أن تقول  
 الطلاق



انت طالق الدار اذ في المكنة يقع للمحال حيثما تكون لان المكان  
لا يصلح طرفا للطلاق والواقع في مكان واقع في المكنة كلها  
وهي اذا انصفت بالطلاق كان نصف به في المكنة كلها  
قول يصير معنى الشرط المناسب بين الطرفين الشرط حيث  
المقارنة او مر حيث تعلق الجواب بالشرط بمنزلة قوام المظروف  
بالطرف قول ومع المقارنة اي حقيقة وان كان يرتفع  
بمعنى بعد فالله تعالى فان مع العسر يسرا وعلى اعتبار الحقيقة  
قلنا اذا قال لامرأة انت طالق واحدة مع واحدة او معها  
واحدة نطلق مشن دخل بها او لم يدخل قول وقبل للنقد  
حتى لو قال لامرأة انت طالق قبل دخولك للدار نطلق للمحال  
ولو قال لغیر المدخول بها انت طالق واحدة قبل واحدة نطلق  
واحدة ولو قال قبلها واحدة نطلق مشن قول في الطلاق  
صحة حكم قبل فادأ قال لغیر المدخول بها انت طالق واحدة بعد  
واحدة تطلق مشن ولو قال بعدها واحدة نطلق واحدة  
لان الطرفين اذا قيد بالكتابة كان صفة لما بعد واذا لم يقيد

فاذا قال اني اطلقك بابت  
طلاقك انما نطق

كان صفة لما قبله قول وعند المحضة ولهذا اذا قال لامرأة  
انت طالق عند كل يوم تطلق كل يوم واحدة حتى تنس ثلاث  
وكذا لو قال كل يوم اومع كل يوم ولو قال انت طالق كل يوم طلق  
واحدة وكذا لو قال انت علي كظي سرامي عند كل يوم اومع كل يوم  
او في كل يوم بتجدد الظهار بحج كل يوم ولو قال كل يوم فزوجها  
واحدة وهذا لانه اذا جدد اسم الطرف كان الكل طرفا واحدا واذا  
اثبت صار كل فرد بانفراد طرفا قول ومنها حروف الشرط  
اي كلمات الشرط لان فيها اسما وانما ستمها حروفا لان حرف  
وهو اصلها اذ ليس معنى آخر سوى الشرط وغير ملحق به لما ذكر  
لمعنى آخر قول ليس بكاي لا محالة بل حاز ان يوجد وحاز  
ان لا يوجد تقول ان زنتي اكر متك ولا يجوز ان جاء عند الرجل  
لانه للمنع وذلك انما يتحقق المعدوم الذي هو على الخطر اما الذي  
كاي لا محالة لا يتصور منعه لانه في حكم البات ومنه الثابت محال  
وحكم الشرط امتناع ثبوت الحكم بالعلامة اصلا لما يبطل التعليق  
وجود الشرط قول حتى يموت احدهما اذ عدم النطق لا يمتنع

وانما حاز ان يوجد وحاز



والا عند كذا الشرط  
تصلح للوقت والشرط  
على السواء

فرا يقرب موت لصومها قول **ف** فجازي بها مرة ولا يجازي بها اخرى  
تعي تستعمل للشرط مرة ولا تستعمل له اخرى واما قال بجازي بها  
لان الجزاء لازم للشرط ولان المقصود من الشرط جزاء فسمع  
استعمال الشرط باسم ما يقصد به قول **و** وقد تستعمل للشرط  
من غير سقوط الوقت عنها ولا يقال فيه جمع بين الحقيقة والمجان  
لان المانع من الجمع انها هو المنافاة والمنافاة بين الشرط والوقت  
لان الوقت جاز ان يكون شرطا مثل متى فانه للوقت والشرط  
بالاجماع قول **ا** اذا لم اطلقك فانت طالق الى آخره وهذا الخلاف  
فما اذا لم يكن للزوج نية اما اذا نوى الوقت يقع في الحال  
ولو نوى الشرط يقع في آخر الخبر لان اللفظ يحتملها قول **و**  
انه ايقاع لانه لا يستقيم حملها على السوال عن الحال لما ان الحرة  
ليس لها حال بل هي حكم شرعي ثبت بدون الوصف فلا يتعلق  
بمشتية قول **و** وبقي الفضل في الوصف والقدر من اليقونة  
وزيادته العدد مفوضا اليها لانه بمنزلة الحال حيث انه زيادة  
على اصله وموقع الواحد ان تشكل الواحد ويجعل الموضع مكانا

وعند نجاء  
المصري للوقت

انحر كيوست

في الاطلاق  
الواحد

فادا كان الزوج مالكا لذلك صح نفوضه اليها ولكن بشرط نية الزوج  
لانه فوض اليها حالا وهو مسترک من القدر والوصف ولا شغل  
احدهما بدون الثانيه قول **هـ** ما لا يقبل لراشادة بان يكون حكما  
شرعيا كالنكاح والطلاق محالة ووصفه بمنزلة اصله لان اصله  
لا يعرف بنفسه لكونه غير محسوس وقوعا وانما يعرف بوصفه  
واثارة فان الطلاق انما وجد فاما ان يكون متعقبا للرجعة  
او غير متعقب وكلامه وصف وقد تعلق الوصف بمشتيتها  
فتعلق لاصلها ايضا قول **ل** لم تطلقك لم تشاك لان الزوج  
فوض اليها امي عود سات ولا تطلقك لم تشا واد اقامت من  
المجلس بطل وان ردت لمركان ردا قول **و** ومتوقف بمشتيتها  
على المجلس لانه ليس فيها معنى الوقت ليعم لراوقات كلها بخلاف  
اذا سبقت وحتى سبت قول **هـ** الجهم المذكور بعلاقة الذكور  
واما ذكره قسم الحروف لان الكلام في علامته وذلك خروف  
قول **هـ** سناول المذكور ولرانات وعند بعض اصحاب الشافعي  
رحمه الله لا سناول لرانات اذا دل الدليل لان كل علامة

اطالوكم سبت



تخص بفرق وضعها والكلام عند الإطلاق محمول على حقيقة  
ولولا ذلك لكانت أيضا للزم الجمع من الحقيقة والمجاز قلت  
بغلب علامة الزكور عند الاحتياط من عادة أهل اللسان  
وما فيه عرف طاهر وهو بمنزلة الحقيقة فلا يكون هرا جمعاً بين  
الحقيقة والمجاز في كلام واحد **فصل** في الصريح والكناية  
ما ظهر المراد به **قوله** طر هو رأيتنا أي تنبأنا مضام كثر لئلا يستعمل اليم بحسب  
نسب مراده إلى أفهام السامعين سواء أضيف إلى المحل بطريق  
النداء أو الوصف أو الخبر مثل طالق وانت طالق وطلقك  
وهذا القيد امتناع عن الطاهر والنص والمفسر والحكم  
**قوله** وحكمه تعلق الحكم بعين الكلام أي من غير احتياج إلى  
النته أو قرينة تترك على المراد وقيامه مقام معناه أي قيام  
الكلام مقام معناه في إنبات المراد من غير أن ينظر إلى معناه  
اللغوي هل وجد فيه أم لا كما أقيم السفر مقام المسقة في إنبات  
الرحضة ولم يكتف إلى المسقة بل المنظور إليه نفس السفر  
**قوله** مثل الفاظ الضمير كها المفاينة وأنا وانت وكوها

والفرق بين الكناية والمجاز أنه لا يجوز للمجاز بدون الاتصال  
بخلاف الكناية فإن العرب تكفي عن المجس بآي البضاضة والضمير  
بآي البضاضة وليس بينهما اتصال ولأن الحقيقة مرادة في موضع  
الكناية معاً كني له ولا يجوز إرادته الحقيقة في صورة المجاز  
وأما الفرق بين الكناية والخفي فإن الخفي ما خفي مراده  
بعارض غير الصيغة فاما اللفظ فمعلوم المراد وأما اللفظ  
الكناية فغير معلوم المراد أشد ما لم ينضم إليه قرينة ولا يدل  
بالتمام فيه بخلاف الخفي والمشكل **قوله** وحكمه أن لا يجب  
العمل بها بل بالنسبة لانه المراد بلفظ الكناية مع التردد  
فلا تكون موحية للحكم عالم يترك ذلك التردد بالنسبة أو بدلالة  
الحال كما عتد في حال من أكره الطلاق **قوله** وكما كانت  
الطلاق سميت مجازاً مع إطلاق اسم الكناية على هذه الألفاظ  
بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة لأن الكناية ما يراد بها غير  
يقال فلان كثر الرماذ يكتفى بها عن فليزوه وهو الجود لأن  
عنده بكثرة عليه براضياف ويكثر الطبع وبه يكثر الرقاد



فصار كثره الرماذ لا دعة الجود وهذه لفظا مملوفا فحفايقها  
ولهذا قوبح المينونه وصرح الطلاق لا يوجب كل فلو كانت  
التسمية بطريق الحقيقة لكان الواجب بها رجوعا وان قيل  
فعلى ما ذكرتم ينبغي ان يقع الطلاق بغیر النية فكذلك انما يقع  
بغیر النية لئلا يراجع جهات المينونه المحل قوله لا اعنذرك  
فانه يقع به الرضى لان حصة الحساب ولا اثنية قطع الكلام  
وهو محتمل ان يراد به ما تعد من غير لاقراء فاذا اوى لاقراء وجب  
بها الطلاق بعد الدخول اقضاء تصحيحا للامر بالاعتداد  
اذا اعتداد لاقراء غير واجب عليها ومطلق لمرامر للوجوب  
فوجب صرفه الى حاله يجب عليها اعتداد لاقراء فيها وذلك بعد  
وقوع الطلاق وقبل الدخول فجعل مستعانا محضا عن الطلاق  
لانه سببه فاستعان الحكم لسببه فجعل اعتدى مستعانا عن قوله  
كوني طائفا وان قيل ان الطلاق قبل الدخول ليس للعدن  
فانعدم معناه استعان فلنا الطلاق على ما علمه لاصل وجب  
للعدن والطلاق قبل الدخول من العواضد وهو غير داخل في القوا



وليس قال سلمنا انه سبب لكن استعان الحكم للسبب غير جائز لما مر  
فلنا انما لا يكون ذلك اذا كان الحكم اسبابا اما اذا كان له سبب واحد  
يكون الحكم مختصا به فيصير بمنزلة العلة من حيث انه لم يشرع الا  
لهذا الحكم فجاز استعانة الحكم له قوله استنبرك رجل انما اظلم  
براءة رجل من كل وجه وهو محتمل ان يكون ذلك للوطى او للمتن  
من البرزخ بزوج آخر او للصلوة فاذا اوى الطلاق يقع بها  
اما اقتضاء او مجازا كما ذكرنا قوله وابت واحد انه محتمل  
نعنا للطلقة المحذوفة معنا ابت طالق بطلقة واحدة  
وكتما صفة للمرأة اى ابت واحدة عند قومك ومنفرد بغيره  
ليس معك غيرك ومنفرد في الجمال فاذا زال برأها من بالنية كان  
دلالة على الصريح اذ ذكر الصفة دليل على ذكر الموصوف كعاملا  
بموجبه وهو التواجد لانه لا ينبي عن الوقوع وان قيل لم جعله  
موصوفا صريح الطلاق لم تجعلوا باننا فلنا لان لاصل  
في الكلام الصريح وحمل الكلام على لاصل اولى قوله ولاصل  
في الكلام الصريح لان الكلام لا يفهم وفي الكناية ضرب في ضمود





لشوقه على الله قوله وطهر هذا الفاء وتبينها بالشبه  
 فلا يجب حذف القذف بل يصح الزيادة ان من قذف رجلا فقال  
 له آخر صدقت لم تحم المصدق وكذلك اذا قال لست بذاني  
 يريد التعريض بالمخاطب بخلاف من قذف رجلا بالزنا فقال آخر  
 هو كما قلت فانه تحذف هذا الرصل لانه بمنزلة الصريح وبيان انحصار  
 ان اللفظ الذي استعمله المتكلم لا يخلو اما ان كان مستترا المراد اولا  
 فان كان فهو الكتاب وان لم يكن فان كثرا استعماله فهو الصريح وان  
 بكثرة ان تجاوز عن موضوعه بل يصلي فهو المحاذ ولما هو الحقيقة  
**الفسر الرابع** في معرفة وجوب الوقوف على المراد  
 اعلم بان الاستدلال بالنصوص على وجهي صحاح وفاسد  
 فالصحيح الاستدلال بالعبارة والاشارة والدلالة والواقضا  
 وما سوى ذلك فهو فاسد قوله واما الاستدلال بعبارة النص  
 العيان في النظم المعنوي المسوق له الكلام سميت عبارة لان  
 المستدل يعبر عن النظم الى المعنى والمكلم المعنى الى النظم فكأن  
 هي موضع العبور واذا عمل بحسب الكلام من امر والنهي سمى

هذا هو الوجه  
 في قوله  
 لا يجب حذف  
 القذف بل  
 يصح الزيادة  
 ان من قذف  
 رجلا فقال  
 له آخر صدقت  
 لم تحم المصدق  
 وكذلك اذا  
 قال لست بذاني  
 يريد التعريض  
 بالمخاطب بخلاف  
 من قذف رجلا  
 بالزنا فقال آخر  
 هو كما قلت  
 فانه تحذف  
 هذا الرصل  
 لانه بمنزلة  
 الصريح وبيان  
 انحصار ان اللفظ  
 الذي استعمله  
 المتكلم لا يخلو  
 اما ان كان  
 مستترا المراد  
 اولا فان كان  
 فهو الكتاب  
 وان لم يكن  
 فان كثرا  
 استعماله  
 فهو الصريح  
 وان بكثرة  
 ان تجاوز  
 عن موضوعه  
 بل يصلي  
 فهو المحاذ  
 ولما هو  
 الحقيقة

والاستدلال  
 بالنصوص  
 على وجهي  
 صحاح وفاسد  
 فالصحيح  
 الاستدلال  
 بالعبارة  
 والاشارة  
 والدلالة  
 والواقضا  
 وما سوى  
 ذلك فهو  
 فاسد قوله  
 واما  
 الاستدلال  
 بعبارة  
 النص  
 العيان  
 في النظم  
 المعنوي  
 المسوق  
 له الكلام  
 سميت  
 عبارة  
 لان  
 المستدل  
 يعبر  
 عن  
 النظم  
 الى  
 المعنى  
 والمكلم  
 المعنى  
 الى  
 النظم  
 فكأن  
 هي  
 موضع  
 العبور  
 واذا  
 عمل  
 بحسب  
 الكلام  
 من  
 امر  
 والنهي  
 سمى

استدلالا بعبارة النص قوله وليس بظاهر من كل وجه حتى تحتاج  
 فيه الى ضرب بامل قوله وفيه اسارة الى ان النسب الى ارباب الاله  
 نسب اليه بل ان الملك فليعلم ان يكون مخصوصا به قوله بل ان  
 لم ازل احق عند النصارى لكونه مقصودا بنظر النصارى من بين  
 قوله وعلى وصل عليهم ان صلواتكم سكن لهم سبق الكلام لبيان ان  
 صلوة الجنان في حق اربابنا على العموم وقوله وعلى والتحسن  
 الدين فنلوا في سبيل الله امواتا ملاحيا يشتر الى انه لا يصلي على  
 الشهداء لا راسه على سماهم احياء ولا يصلي على الحي فرحنا العباد  
 فان قيل ما الفرق بين العباد والصور وما استمركا في السوق  
 ومن لراشاه والظاهر وهما استنوا في عدم السوق فليست  
 ان النص والظاهر اسام النظم والعبارة ولا اسام في  
 المعنى قوله واما البابت بدلالة النص فابيت معنى النص  
 لغة لا اجتهدا او معنى قوله لغة اي تعرفه كل من يعرف هذا اللسان  
 بمجرد سماع اللفظ من غير تامل حتى استوى فيه الحقيقة وعين كالنص  
 فان له معنى لغويا وهو استعمال الاله التاديب في محله هذا

وعلى المولى  
 ورفيق  
 سبق  
 اللفظ  
 وها هو  
 الحكم  
 سواء في  
 الحار



المعنى يفيض الى البراءة الذي هو المقصود من الضرب فيكون البراءة  
مستفاداً من المعنى اللغوي **قوله** كالنهي عن المأفوق توقف  
على حرمة الضرب بدون مراجعتها لان المأفوق اسم لفعل بصورته  
معقوله ومعنى مقصود لاجل تثبت الحرمة وهو كراذى حتى ان  
من لا تعرف هذا المعنى من هذا اللفظ او كان من قوم هذا في لغتهم  
الكرام لم تثبت الحرمة واذا عرف ان النهي عن المأفوق عابراً براءى  
توقف به على حرمة سائر البراءات التي فيها كراذى كالضرب وغيره  
بدون مراجعتها **قوله** براء عند التعارض لان الاشارة بالنظم  
والمعنى اللغوي في الدلالة المعنى اللغوي فقط وترجحت اشارة  
بالنظم واماً بيان التعارض من اشارة والدلالة فكما قال الشافعي  
رحمه الله **صحة** في صدقة الفطر ان هذه من الواجبات المالية  
فلا تشترط فيها التناكح في الكفاية لان صدقة الفطر تجب بالقدر  
الممكنة والكفاية تجب بالميسرة فلما لم تسترط العنا في الكفاية فلان  
لا تشترط في القطن بالطريق براءى في علم هذا ان دلالة النص في  
فكفارة اطعام عشرة مساكين دللت على عدم استراط النص

والثابت به  
كالبات بالاساءة

2 صدقة الفطر **قوله** ولنا ان عيان قوله عليه السلام اغنوه عن الكفاية  
في مثل هذا اليوم توجب براءاً في يوم العيد والبات باسائه  
انها لا تخرى براءاً على المعنى لان براءاً انما يتحقق من الغنى والقنا  
السري مقدراً لكل النصاب والثابت بالاشارة اولى من البات  
بالدلالة **قوله** ولهذا صح ابيات الحدود والكفارات مثلاً  
الحديث ما روى ان ما عذر ارضى الله عنه زنى وهو محصن فزحم فرحمه بابت  
بالنصر والموجب للرحم في حقه هو لربنا بعد كراحصان وذلك نعمة  
وعنى فيلحق الغيرة بدلالة النص ومثال الكفارة ما روى  
ان النبي عليه السلام اوجب الكفارة على الراعى باعنا حنائنه في يوم  
رمضان فبح على غيره بدلالة النص **قوله** دور القياس لا يات  
بمعنى مستند بالراى فطرّاً لا لفتح احتضار القياس الفقهاء  
واستوى هل الملفة كلهم في دلالات الكلام **قوله** لا يمتثل  
التخصيص لا يستدعى سبق العموم ولا العموم في الدلالة اذا العموم  
مراوصاف للفظ ولا لفظ في الدلالة **قوله** واما البات بقضاء  
النصر الى آخره اي ما البات بطلان النص وشي لم يعمل النص بدون

بدلالة النص

والبات به بالدلالة



نقدم ذكر الشيء على النص فان ذلك امر اضاه النص ليكون  
منا ولا صحاحا وصار منا ولا النص مضافا الى النص بواسطة  
المقتضى اذا لم نكر المقتضى لما صح ما ثنا وله النص واذا  
لم يصح لا يكون مضافا الى النص فكان كالثابت بالنص اي  
فكان المقتضى كالسبب بالنص قول **والثابت به كالبات**  
بدلالة النص عند المعارضه فيعمل بدلالة النص نظرا  
ما اذا باع الرجل عبدا من آخر بالف درهم ولم ينقد المشتري النص  
حتى قال الباع للمشتري اعني عبدك هذا عني بالف درهم  
فاعتقه فبدلالة النص الذي ورد في حق زيد من ارقم حين  
جاءت امرأة الى عايشة رضي الله عنها وقالت اني استريت من  
زيد من ارقم جاريتا ثمان مائة درهم الى اصل ثم بعثها عنه بثمان  
مهاالت عايشة رضي الله عنها بمس ما استريت وثمان مائة  
ابلغي زيد من ارقم ان الله على ابطال جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان لم يتب يفض عدم جواز البيع لان نصيب زيد من ارقم  
باختيار وجود سراما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن

وهذا المانع موجود في غيره فيباحق به والمقتضى يفض الجواز  
اذا البيع في مثله حايث اقتضاء بالاجماع فتعارضنا  
بدلالة النص قول **ولا عموم له عندنا** وقال السامعي رحمه  
للمقتضى عموم لان المقتضى بمنزلة المنصوص في ثبوت الحكم به  
حتى كان الثابت به كالسبب بالنص لا بالقياس فكذلك ابا  
صفة العموم فيه فيجعل كالمندصوص فكنا انه مات ضرور  
صحة المقتضى فلا يظهر سبوتة فيما وراء المقتضى لان الثابت  
بالضرور سقد بدورها كاكل الميتة في حاله المتخصة فاذا  
قال ان اكلت فعبدى حر ونوى طعاما دون طعام لا يصدق  
عندنا لان المفعول ثبت اقتضاء اذا الفعل صرفا لم يكن  
من امكن الى الوجوب وهذا لا يدل على المفعول بل اذا  
كان الفعل متعديا ثبت المفعول مقتضى من حيث العقل لانه  
لا تصور بدون محل ينفعل فيه الفعل وكان ضروريا وانا  
عم الحكم الطعام لان الفرد الثابت بطريق الضرور وقع في صرح  
النفي وعم الحكم بدلالة الضرور ومثل هذا لا يقبل التخصيص



حي اذ افلا اكلت  
وعدي و نو  
طعاما و طعام  
لنصدق عندنا

خلاف قوله طلقت  
نفسك وانت يا

وانما الصابغة العوم البات للفظ قوله وكذا اذا قال است  
طالق لانه بعث فرد لا احتمال للعدد وانما يقع الطلاق به ضمنا  
لصحة اللفظ والنصيح يحصل بواحد فلا يقع الاكثر وكذلك  
قوله طلقنك لانه في اللغة اخبار عن امر سابق فيفني طلاقا سابقا  
ليصح اللفظ فتضمن وقوع الطلاق شرعا ليصح اللفظ والنية  
انما تعمل في الملفوظ لا فيما ثبت ضمنا لنصيح الكلام قوله على اختلاف  
الخرج اما في الاول فلان المصدر بابتاعه لان امر فعل تنعبد  
وضع لطلب الفعل فكان مختصرا من الكلام على نحو سائر افعال  
فصار مذكورا لغة فاحتمل الكل ويراقد كسائر اسما افعال  
واما في الثاني فلان اليدونة تنصل بالمرأة للحال والاتصال بها  
انقطاع برص الى الملك وانقطاع جع الى الحمل فتعذر المفتض  
بتعذر المفتض على ابراهن الفصح تعيينه وبيان ابراهيم  
ان ما تمسكه المختهد لا يخلو اما ان كان منظوقا ولا فان كان  
فان سبق له الكلام فهو العيان وان لم يسبق فهو لراشاه وان  
لم تكن منظوقا فاما ان دل عليه المنطوق لغة او عقلا وشرعا

لقد علم الله ان الامم لا تدين بالادب  
لقد علم الله ان الامم لا تدين بالادب

فالاول هو الدلالة والثاني هو المفتض **فصل** في الامم  
الفاصل قوله في التخصيص على السبب باسم العلم بذكر علم  
المخصوص عند البعض وهم اصحاب الحديث معناه ان النص  
اذا ثبت حكما في مسعى باسم الذات يكون نفيا للحكم عما عداه  
بعض اهل اصول مفر من اللقب وذلك قوله عليه السلام  
الما من الماء الى الغسل من المني فقد فرم ابراهيم رضى الله عنه  
التخصيص من ذلك حتى استدلوا به على نفي وجوب اغتسال  
وهو لراي اللاح من غير انزال فلولا بذكر على المخصوص لما فهموا ذلك  
وهم كانوا من اهل اللسان وهذا لان الشارع لما نص على بعض  
الراعيان وخصه بالذكر لا بد من فائدة وليس كذلك  
ذلك الحكم بالمنصوص قوله وعندنا لا يقتضيه سواء كان  
مقرنا بالعدد كقوله عليه السلام في حشر ابراهيم اولم يكن خيرا  
الربوا وذلك لان النص لم يناوله فلا يوجب نفيا واشتاتا  
ولانه لا يجاب الحكم المستحق فكيف يوجب نفيا وهو ضد  
اما امر بالشئ فانما يكون نهيا عن ضد يتحقق المأمور به

او لم يكن الا بالصور  
نفي او اثبات او استدلال  
بما يستدل به لا يتم بحج  
بما يستدل به لا يتم بحج  
بما يستدل به لا يتم بحج  
بما يستدل به لا يتم بحج







تعلق المطلق والعناق بالملك لان التعلق لما كان سببا في الحال عند  
 والمحل زمان صيرورة اللفظ سببا شرط بالاجماع ولا يخفى ليست  
 بمحل في الحال لا يتعقد العلة بدون اتصال بالمحل كما لا يتعقد  
 بدون انضمام شرطها في قوله است بدون قوله طالق فيلغو الكلام  
 وجوز الكفر بالمال قبل الحنث لان الكفار في الممن ناسه بمنزلة الجزاء  
 في الممن بغير الله بذكر شرط وجزاء وهو التعليق حيث يلزم كل  
 واحد منهما عند الحنث واحدا الممن هو التعليق سبب للجزاء  
 قبل الحنث عند فكذا لا يراه بصير سببا للكفارة جواز قبل الحنث  
 وانما يجوز ذلك المالى لا في البدن لان المالى مع الفعل شقاه ان  
 فجاز ان ينصف المالى لوجوبه لا ثبت الفعل وهو وجوب لراد  
 كما في حقوق لعباد اما البدن فلا تحت الفصل من وجوبه وجوب  
 لراد لان الفعل اذا وجب وجب لراد واذا لم يجب الفعل  
 لا يجب لراد فلما تأخر وجوب لراد الى ما بعد الحنث بالاجماع تأخر  
 نفس الوجوب ايضا ضرورة اتحادها وصار كان الممن لم يتم سببا  
 فالكفارة قبل الحنث في تلك الصوة قبل نفس الوجوب لا يجوز قوله

وعندنا المعلق  
 بالشرط لا انعقاد

لان لراى اب لا يوجد لراى بركنه كشرط البيع لا يوجب شيئا لانعدام  
 تمام الركن ولا ثبت لراى في محله كبيع الحرف فانه باطل لكونه مضافا  
 الى غير محله وقد وجد ههنا ما يمنع اتصال لراى ب المحل وهو  
 الشرط فبقى لراى ب غير مضاف الى المحل بدون اتصال بالمحل  
 لا يتعقد سببا اذا غلب النضر في الشرع بسلالة اسيا بالاهلية والمحلية  
 واتصال النضر بالمحل عند انعدام لراى اهلية والمحلية لا يصير اللفظ  
 سببا فكذا اذا وجدنا لكن الشرط حال من اللفظ والمحل لان السبب  
 ما يكون طريقا الى حكمه والسبب المعلق بمن يتعقدت على البس والعقد  
 على البس لا يصلح سببا لما يلزم عند فواته فكان الشرط داخلا  
 السبب منعه من ان يتعقد سببا وانما يتعقد التعليق سببا عند وجود  
 الشرط بخلاف خيار الشرط فانه داخل على الحكم وذلك السبب لان  
 البيع لا يثبت له كمالا انه يؤدى الى تعليق المليك بالخطر وذلك  
 قرار واذا ثبت ان التعليق لم يتعقد سببا في الحال بطل استراط  
 محل الجزاء وقت التعليق فصم تعليق في العناق بالملك لانه يمين  
 ومحل دقة الخالف واستعتا ضافة عدم الحكم الى عدم الشرط

المحل  
 نسعى سقا

ولا تثبت لراى محله وههنا الشرط حال  
 يمينه ومن المحل يمينه غير مضاف اليه  
 وبدون اتصال المحل لا يتعقد سببا

الطاهر



وهو قوله  
والله اعلم  
بما لا يعلمون

فما زكاح لرامة الكنايته عند طول الحرقة لصلام الولد وبطل  
التكفير بالمال قبل الخنث لكونه سابقا على السبب فرقه في المالى  
والبدن ساقط لان حق الله تعالى في المالى فعل لراداه والمال الله  
وانما تعتبر نفس المالى في حقوق العباد لا انتفاعهم بذلك قوله  
والمطلق محمول على المقيد لانه استحالة ان يكون السى الواحد مطلقا  
كفارة القتل وسائر ومقيدا فلا بد وان محمول احد صاعدا لآخر والمطلق محمول على المقيد  
للكفارات لان قيد  
سرايا رايده وصف محمول فوجب حمل المختار على المحكم مثل نصوص الزكوة فان البطلان المطلق  
بجركى الشرط  
فيوجب النفي عند  
عدمه في المنصوص  
وفي نظره الكفارة  
لانها جنس واحد  
بها في استراط العدالة في الشهادات هذا اذا وردا في حادثة  
واحدة مثل قوله عليه السلام في خمس لا يلد شاه مع قوله عليه السلام  
في خمس لا يلد السابعة شاه وكذلك ان وردا في حادثة مثل  
كفارة القتل وسائر الكفارات لان قيد لربا من كفارة القتل  
زيادة وصف محمول على الشرط على ما مر انه الحق الوصف بالشرط  
مشعلق الحكم به فيوجب التعليق النفي عند عدم الشرط المنصوص

واركانا في حادش  
عند الساقط  
كفارة القتل وسائر  
للكفارات لان قيد  
سرايا رايده وصف  
بجركى الشرط  
فيوجب النفي عند  
عدمه في المنصوص  
وفي نظره الكفارة  
لانها جنس واحد

لان الطهارة باتت بالاسم العلم  
وهو لا يوجد

وفي نظره من المكفارات لانها جنس واحد كما في الطهارة فان قيد  
لرايدى بالمرافقة الوضوء جعل يقيد في نظره وهو اليتيم  
لان كل واحد منها طهارة قوله والطعام في اليمين لم يثبت  
في القتل اى لا يقال لم لا يلحق كفارة القتل بكفارة اليمين استرط  
الطعام وهي نظرها لان الفرق باتت من حيث انه نصيب بالاسم  
العلم وذلك لا يوجب التخصيص وفي الحكم على عدا وهذا مالا  
نزاع فيه انما الكلام في النصيب بالصفة التي تحركى الشرط  
قوله ولا يلزم ان المطلق كفارة اليمين لم محمول على المقيد بالشاب  
ان يجرى  
فصوم كفارة الطهارة والقتل من ان ذلك نصيب على المسموع وصف  
خاص لان لراصول ثمة متعارضة ففي صوم المتعة الشرط هو الحق  
بقوله تعالى وبسوء ادبهم وفي الطهارة والقتل الشرط الشاه فلا  
يكون حملة على احدهما اولى من حملة على لآخر قوله لا مكان العمل  
بها لان الكلام فيما اذا استملت الحادثة على الحكمين والحكم مثل  
هذا بوجوب القاء المطلق مع وجوب العمل به وذلك غير حايث  
اما سان ان فيه لالغاء وظاهره وانما الوجوب لان الدليل

لان يكون حكم واحد من صوم متعارض  
وهو الصوم لا يفسد حكمه  
وانما انما يفسد حكمه  
كفارة اليمين

وعندنا لا  
محمل على المقيد  
وان كانا في حادش  
م



السرعي منها امكن العمل به بحسب العمل به بالاخلاف وقد امكن العمل  
 بالمطلق هنا لكون الحكم متعديا وترك الواجب غيرهما من الاجماع  
 قوله وفي صدقة الفطر الى آخره آسان الى الفرق بين كفارة  
 اليمين وصدقة الفطر عما يقال ان امرأة امي مسعورة رضي الله عنها  
 فصيام ثلاثه ايام مثابعات كالنصر المطلق الذي هو مشهور فلماذا  
 لم يتجر كل واحد منها على كسبه كما اجرى المطلق والمقيد صدقة  
 الفطر وجه لفرق ان احدا النصين جعل الراس المطلق يساوي النص  
 في آخر جعل راس المسلم سببا فجعلنا كل واحد سببا على حد ما  
 النصان والحكم واحد واما في صوم كفارة اليمين لجعلنا احدا  
 النصين مثبنا صوما والآخر صوما آخر بلزم جسد عليه صوم سنة  
 ايام ثلاثه مثابعات وثلاثه مطلقة وليس يلزم ذلك بالاجماع  
 فقل ان حكم احدا النصين ينصرف الى ما ينصرف اليه حكم النص الاخر  
 وقد ثبت بقيد في احدا النصين فلم يبق مطلقا ضرره قوله  
 ولا نسلم ان القيد معنى الشرط وهذا المنع بناء على ان الشرط  
 اذا كان شرطا دلالة لا صريحا لا بد وان يكون معرفا وكفوق

ورد النصان  
 في السبع والاربع  
 في امرائنا وجوب  
 الجمع

فصل في بيان حكم النصين  
 في صوم كفارة اليمين

هذا الكلام ان الشرط على نوعين شرط صريحا وهو مدخل على  
 المعرف والمنكر كقوله هذه المرأة ان تزوجتها وقوله  
 ان تزوجت امرأة وشرط دلالة وهو مدخل على المنكر  
 دون المعرف كقوله المرأة التي تزوج طالق فانه معنى  
 الشرط لو توقع الوصف في النكحة لكون المرأة غير معينة  
 ولو وقع في العن ان قال هذه المرأة التي تزوج لا يكون  
 شرطا لم لو جعل القيد شرطا لكان شرطا دلالة لانه غير  
 صريح واذا جعل شرطا دلالة وجب ان يكون معرفا والقيد  
 قد لا يكون معرفا كما في قوله تعالى من نساكم فان النساء معرفة  
 بالاضافة النافلا يكون القيد معرفا لجعل شرطا فامش  
 ان يكون القيد معنى الشرط لا محالة قوله وليس كان فلا  
 انه يوجب السفي اى سلمنا ان القيد المذكور بمنزلة الشرط  
 ولكن لان لم بان الشرط يوجب السفي عند عدم بناء على ما  
 ذكرنا من امشاع اضافة عدم الحكم الى عدم الشرط قوله  
 وليس كان فانما يصح الاستدلال به اى سلمنا بان القيد

الشرط على نوعين

على غير ان لو صحت  
 المماثلة وليس كذلك  
 فان القيد اعظم التباين



بمعنى الشرط والشرط توجب نفى الحكم عند عدمه لكن لم يستقم  
 لاستدلال به على غيره لرا اذا كانا مختلفين ومجرد اسم الكفار  
 لا تثبت المماثلة على اننا نبتن انه لا مماثلة بينهما لان القتل اعظم  
 الكبائر حتى قرن بالكفر قوله تعالى والذين لا يدعون مع الله الها  
 اخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله وقال عليه السلام خمس الكبائر  
 وعد منها القتل ولا كذا كذا الممن والطهار وادامت انه  
 لا مماثلة منها امشح ان يجعل ما يدل على نفى الحكم في كفارة القتل  
 ولما على النفي كفارة الممن واما قياسه على التيمم لانه  
 لا نال فستطر التيمم الى المرافق باعتبار حمل المطلق على المقيد  
 وانما عرفنا ذلك بالحدث المشهور قوله فاما قد لا يسه  
 والعدالة فلم توجب النفي عما يقال انكم جعلتم قيدا لاسانه  
 قوله عليه السلام في خمس لا يملك شاه نافية لوجوب الزكاة  
 في غير السابية وكذلك اعتبرتم قيد العدالة النص المقتد  
 بها ما نعالق قول سهاد غير العدل اذ لو لم يكن كذلك لوجب الزكاة  
 في غير السابية بالنص المطلق عنها ولقبيلت الشهادة بالنصوص

ولا حرجا في ذلك في كتاب الناسخ  
 او غير ذلك من اطلاق

فالنسخة التي هي على الصبي لا يقر بها  
 بالصلوة واعتبروا بالجملة الناقصة

المطلقة عن العدالة وحسب نفية الحكم لان القيد مانع عنكم  
 قوله لكن السبب المعروفه ابطال الركوة عن العواملا حيث  
 نسخ لاطلاق ما كانها امشح الحكم غير السابية بالسبب المعروفه  
 وهي قوله عليه السلام لا زكوة في العواملا لا ما عينا وان قيد لاسانه  
 يوجب النفي وكذا الرامر بالثبوت في بناء الفاسق قوله تعالى  
 ان هاركم فاسق نبيا فقتلوا اوجب نسخ اطلاق خصوصها  
 الشهادة لا ان قيد العدالة يوجب النفي قوله ان القرآن  
 بالنسخة التي هي على الصبي لا يقر بها  
 بالصلوة واعتبروا بالجملة الناقصة



يشاد كل براد في خبره في العول بالشركة مطلقا لرا عند التعداد  
 وقد اعترضتم ذلك في قوله تعالى فاجلدهم بما نزلت ولا تعذبوا  
 اهل بيوتهم ابداءا وعلتم رد الشهادة مشاركا للجلد كونه  
 جزاء مع ان كل واحد منها جملة نامة **قوله** لا يوجب الشركة لان  
 لراصله كل كلام تام بحكمه ولا يشاد كل براد لان ايات الشركة  
 جعل الكلام من كلاما واحدا وانه خلاف الحقيقة فلا يصار اليه لرا  
 عند الضرورة لرا مكي والمعطف في قوله تعالى محمد رسول الله والذين  
 آمنوا معه اشتراء على الكفار لا يوجب الشركة في الرسالة وهذا  
 اكثر كتابه يعلم ان محض **قوله** لا الشركة انما وجبت في  
 معناه ان الموجب للشركة هو لرا فقار لا المعطف حتى وجبت الجملة  
 الناقصة لرا حتى لرا فقار واشتقت عن الكاملة لا اشعار لرا فقار  
 فتكون داية مع وجود او عدم **قوله** وما يفتقر اليه كما  
 في قول الرجل ان دخلت الدار فانت طالق وعبدك حر فالعق  
 متعلق بالسرط لانه في حق التعلق فاصرف ان قيل يشك في  
 ان دخلت الدار فانت طالق وعمر طالق فانه لا يتعلق طلاق

وقلنا  
 ان عطف الجملة  
 على الجملة  
 في  
 ٩

وان كان  
 في  
 ٩

عمة بالسرط وهو في حق التعلق فاصرف قلنا انما لا يتعلق لرا  
 الدليل على ان المتكلم لم يقصد التعلق اذ لو قصد لرا فصل لا فصل  
 على قوله وعمر لصلحية خبر لرا ولا خبر الثاني وحيث لم يقصر  
 بل افرد بالخبر دل ان مقصوده التجز فاما في مسلمانا فليجرب  
 لرا ولا يصلح خبر للماني ولذا علقنا العلق بالدخول **قوله**  
 والعام اذا خرج مخرج الجزاء الى آخره اعلم ان هذا على اربعة  
 اقسام لان العام اما ان ينقل معه سببه ام لا فالذي ينقل معه  
 سببه فهو قسم واحد والذي لم ينقل معه سببه فهو ثلاثة اقسام  
 فكان اربعة اما الاول فما خرج مخرج الجزاء كما روي في  
 ما عر فرجهم وسهى رسول الله فسجد فهذا يخص بالسبب  
 حتى لم يجب الرحم بدون الرنا ولا السجدة بدون السرط العموم فيه  
 باعتبار اسباب وراحوال لانه عام حقيقة لان قوله فرجهم  
 لو لم يذكر سببه معناه لاحتل عموم لرا اسباب فانه نعم لردة  
 نعود باسمه من ذلك او قتل غير حق وسعي بفساد او غير ذلك  
 وكذا قوله فسجد عام بحمل السرط والثلث والزيادة على

في  
 ٩



الصلوة وانما يختص بالسبب لانه اذا انقل مع سببه صار العام  
 حكما لذلك السبب حكم العلة مخصوص بها وكما امتنع الحكم  
 اشتداد بدون علته استحالة ان يبقى بدونها مضافا اليها  
 بل البقاء بدونها مضاف الى علة اخرى واما الثاني  
 فما خرج مخرج الجواب ليس فيه زيادة على الجواب مثلا ان يقول  
 انك تعتسل الليلة في هذه الدار من الجنابة فقال ان اعتسلت  
 فعبدى عز فهذا ايضا يختص بما تقدم حتى اذا اعتسل  
 لا عن جنابه لم تعتق عيبه لان هذا العام وان استقل بنفسه  
 انه لما خرج جوابا عن رد اول صار بمنزلة الحكم للعلة وبعض  
 الكلام من الجملة فصار مفضيا اعادة ما في السؤال كانه  
 قال ان اعتسلت عن ذلك السبب الذي قلت فعبدى عز  
 وبيان انه عام ان تقدر ان اعتسلت غسلا وهو كذا  
 في موضع النفي نعم واما الثالث فما خرج جوابا ايضا لكنه  
 غير مستقل بنفسه مثل قولك لاخر ليس عليك كذا فيقول  
 او تقول كان كذا فيقول نعم فهذا ايضا يختص بالسبب

لما انه وقع في موضع النظم والمكان في موضع النفي

يجعل ذلك قادرا لانه لما لم يستقل بنفسه حتى يرتبط بما قبله صار  
 كبعض الكلام من جملة فلا يجوز تفصيله للعمل به وعموم الكثير  
 طاهر وهذه الثلاثة مما لا نزاع فيها واما الرابع وهو  
 الذي اختلف فيه فما خرج جوابا وهو مستقل بنفسه لكن فيه  
 زيادة على ما يقع به الجواب وهذا عندنا لا يختص بالسبب بل يحفل  
 كلاما مستترا وعند البعض يختص به وصورة المسئلة ما ذكرني  
 الميزان ان الحادثة اذا وقعت لواحد من الناس في زمن النبي  
 عليه السلام فنزل نص عام في تلك الحادثة سنا ولا صاحبها  
 وغيره فان هذا النص عام في حق صاحب الحادثة وغيره ولا  
 يختص به بسبب وقوع الحادثة وعند بعض اصحاب السافرية  
 يختص بصاحب الحادثة واريد باللفظ العام الواحد مجازا  
 ولما ثبت الحكم في حق غير صاحب الحادثة بنحو آخر وبالقياس  
 وكذا اذا خرج كلام الرسول عليه السلام جوابا على العموم لسؤال  
 السائل لا يختص بخبره عن الغاء الزيادة وعندهم يختص اعتبارا  
 للحال لكننا نقول ان التخصيص بوجوب الغاء الزيادة مع اعمال



الحال جعله كلاما مبتدئا توجب الغاء الحال مع افعال الزيادة  
 و افعال الكلام وهو ناطق مع الغاء الحال هو ساكت اولى من  
 العكس وذلك مثله ان يقول لواحد انك تعتسل الليلة في هذه  
 الدار عن حنانه فقال ان اعتسلت الليلة فعدت حنانه لا يخص  
 بالسبب عندنا بل يكون عاما حتى نفقنا به سبب اعتسل واما  
 ما نعموه فقدم قولنا وقيل الكلام المذكور للمدح والذم  
 لا عموم له اذ العام عندهم يخص ما يعلم من غرض المتكلم لان  
 الكلام لاظهار الغرض بحيث ساء الكلام في العموم والخصوص  
 والحقيقة والمجاز على ما يعلم من غرض المتكلم ويجعل ذلك الغرض  
 كما لمذكور واد اخص العام بالغرض عندهم قالوا الكلام المذكور  
 للمدح والذم والثناء والراستثناء لا يكون له عموم لانا نعلم  
 انه لم يكن غرض المتكلم به العموم وعندنا هذا فاسد لانه ترك  
 موجب الصيغة نوع افعال لان الغرض مسكوت عنه ومثله لا يجوز  
 ترك العمل بحقيقة الكلام بل العمل بحقيقة الصيغة عندنا مكان العمل  
 بها واجب فاما ما ذكرنا ذلك لا استعمال الصيغة للمدح العام والذم العام

وعندنا هذا  
 فاسد

من عباد اهل اللسان وكذا النساء ولا استثناء قولنا وقيل  
 الجمع المضاف الى جماعة مثل قوله واهل لكم ما ورا ذلكم حكمه حكم  
 الجماعة في حق كل واحد ممن اختلف لهم وزعموا ان حقيقة الكلام  
 هذا وذلك لان اضافة لو حصلت بصيغة الفرد تثبت في كل  
 واحد منهم فكذلك اذا حصلت بصيغة الجماعة وعندنا يقتض معاملة  
 لراحاد بالاحاد لانه هو المعلوم من مخاطبات الناس فان الرجل  
 يقول ليس بالقوم ثيابهم وخلقوا رؤسهم وركبوا دوابهم واما  
 يفهم من ذلك ان كل واحد ليس ثوبه وخلق رأسه وركب دابة  
 والدليل عليه قول الشاعر وانا نرك اقدامنا في نعالهم  
 وافسنا بسنن الحصى والحواجب والمراد ما قلنا بوريد ما ذكرنا  
 قوله تعالى جعلوا اصنافا لغيرهم واستغشوا ثيابهم اي  
 كل واحد منهم جعل اصنفه في اذنه واستغشى ثوبه وما زعموا  
 فاسد لان المنصوص عليه الصيغة مع اضافة الى الجماعة ومع  
 اضافة الى الجماعة موجب للصيغة حقيقة ليس ما ادعوا بل موجب  
 ما قلنا لان ما ادعوا ثبت بدون اضافة الى الجماعة قولنا وقيل الامر

في اد اقال الامر انما اذا دللتها ولديها طلقنا  
 حكم حقيقة الجماعة في حق كل واحد وعندنا يقتضي مقابلة لراحاد بالاحاد







والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

لانه غير مقصود بالتمهي اي هذا الحكم وهو حرمة السجود على مكان نجس  
مقصود بالتمهي الذي استفيد بالامر بالسجود اقتضاء وانما المأمور به  
فعل السجود على مكان ظاهر فقط وهذا الحكم لا يفوت بمباشرة الضد  
على مكان نجس ولا يكون مفسدا للصلوة فاذا اعادها على مكان ظاهر جازع  
**قوله** بمنزلة الحامل له لان تادى السجود لما كان باعتبار المكان فليكون  
صفة للمكان الذي تودى الفرض عليه بمنزلة الصفة له حكما فيصير هو  
الحامل للنجاسة اذا سجد على مكان نجس والكف عن حمل النجاسة مأمور  
بجميع الصلوة فيفوت لكن السجود على مكان نجس كما في الصوم فان الكف  
عن اقتضاء السهوة لما كان مأمورا به في جميع قر الصوم تحقق الفوات  
في جزء من الوقت فيه **وصل** في المشروعات اعلم ان احكام  
اقسام الكتاب على نوعين عمرية وخصية فالعمرية في اللغة عبارة  
عن ارادة المولى والى الله على ولم يجعله عزما اي لم يكن له قصد مؤكدا  
في العصيان ولما جعل العزم في قول الرجل اعزم ان افعل كذا يمين  
وسميت بالاحكام الساتية ابتداء عمرية لانها من حيث كانت اصولا كانت  
في نهاية التوكيد وفي السرعة اسم لما هو اصل المشروعات غير متعلق

وقال الساجد  
على النجس

المشروعات  
الاحكام الساتية

والله اعلم بالصواب

بالعوارض **قوله** فرضه فالفرض اللغة عبارة عن التقدير والقطع  
فان الله تعالى سوة ازلناها وفرضناها اي قد رتبناها وقطعنا لزام  
فيها قطعاً والفرضية الشرع مقدرة لا تحتل زيادة ولا نقصاناً  
مقطوعة بمقتضى دليل موجب للعلم قطعاً من الكتاب والسنة المتواترة  
او لاجماع مثل الامان والرازكان لاربعة وهي الصلوة والزكوة والصوم  
والحج **قوله** وحكمه لزوم علما وتصديقا بالقلب وعملا باليد فمن  
امور ثلاثة وليس العلم والتصديق امر واحد ان التصديق هو السلام  
والانقياد وهذا لا يوجد بنفس العلم **قوله** حتى يكفر جاحداً ونفسق  
تاركه بلا عذر وانما تكفر جاحداً الفرض لتبدل الاعتقاد عما يكره اعتقاداً  
على ذلك بخلاف تجرد الواجب حيث لم يوجب الكفر لان الاعتقاد منه غير  
لازم فلم يتبدل الاعتقاد ونفسق تاركه لما انه موجب للعمل بالبدن  
والعمل بالبدن طاعة فكون تركه معصية والمعصية فسق لا انفسق  
هو الخروج من الفاسق لخروجه عن طاعة ربه **قوله** وواجب وهو  
ما خذ من الوجوب وهو السقوط ومنع السقوط فيه اما باعتبار انه  
سقط لزوم الاعتقاد عن المكلف ولانه لما لم يقدر ليله العلم لزوم

والله اعلم بالصواب



حكمه حتى العاصر حكم ذلك الدليل كما لسا قطعه ادا و غير  
تخل قول وحكمه اللزوم عملا بمنزلة الفرض لا على اليقين  
لما في دليله من السببه فيفسق ثارده ولا يفسد حاجده وانكر السالك  
هذا القسم والحقه بالفرض فقلنا ان انكر لراسم فلا منع له بعد افاقة  
الدليل على انه مخالف لاسم الفرضه وان انكر الحكم بطل انكاره ايضا  
لان الدليل نوعان بالاكبهه فيمن الكتاب السنه وما فيه سببه وهذا  
امر لا شك واذا انفا وت الدليل لم تنكر تفا وت الحكم قول كونه وهي  
ما خوزه من السنن وهو الطريق ومن قول القايل سن الماء اذا صبته  
حتى حركه فطريقه والمراد به شرعا ما سنه رسول الله صلى الله عليه واله  
بعد عندهما وقال السامعي رحمه الله مطلق السنه مناو كنه رسول الله  
وهذا لانه لا يرى بقليل الصحا ويحول القياس معتم على قول الصحا  
واما تتبع حجه لا فعله وقوله بمنزلة من بعد الصحا به فانه تتبع حجتهم  
لا مجرد فعلهم قولهم ادا لم يسلقوا احد ارجاع وعندنا هي مطلقه  
للقيد فيها فلا نقيده بل ادا ليل وكان السلف يقولون سنه الغرضين  
قول وهو نوعان اي السنن نوعان سنه الهندي وتاركها يستوجب

السنه الهندي

اساءة كالحاجه والمراد ان ويرا قامة وصلوق العيد حتى لو تركها قوم  
استوجبوا العتاب ولو تركها اهل بلدة واصروا على ذلك قوتلوا اليها  
بها وزوايد وتاركها لا يستوجب لمسارة الى اخره وعلى القسمين  
تشرح لمر الفاظ المذكور في باب برادان فقولك نكره او اساء السنه  
الهندي وقوله لا باس به للزوايد وحيث قال يعيد فذلك من حكم  
الوجوب مثل قوله ولكن ان يؤذن وهو حجب وان صلى اهل المصير  
جماعه بغير اذان ولا اقامه فمدا ساوا ولا باس بان يؤذن احد وتقام احد  
ولو اذرن قبل الوقت فيعاد في الوقت قول ونفل وهو اسم للزيادة في اللغة  
حتى سميت القنيمه نفلا لانها زيادة عما هو المقصود من الجهاد شرعا  
وسمى ولذا الولد نافله لذلك فالنوافل من العبادات زوايد مشروكه  
لنا لاعلنا وانما جعل النفل من الغرام لما انه لم يتعلق بعذر لمرانه  
شرح دابها ودلك لازم الحرج لان مراعاة اركانها على التمام شأ  
شرعيته على المدوام هرحا يتنا فلذا رخصه وصفه حتى يؤدك  
قائما وقاعدا وراكبا فكان عرمة اصلا ورخصه وصفا قول  
والمراد على الركعتين بطل لهذا وهو انه يباب المر على فعله ولا يباب



ما لا ينافي

على تركه **قوله** لما نزع النفل على هذا الوصف وهو شرعيته على الدوام  
 وأن ثباته على فعله ولا تعاتب على تركه ويجوز بقى كذلك لأن آخر  
 من جنس اوله نفل فكما انه مخير لا يشترط ان يشرع وبسبب الاسترخاء  
 لكونه نفلا فكذا يكون مخيرا في تركها، وإذا تركها تمام فانما ترك  
 أداء النفل وذلك لا يلزم كما في المطنون **قوله** وجب  
 صيانه اذا لم يدرى صار به تعالى مسلما اليه ولها الوعائ في  
 هذه الحالة كان مشابها على ذلك فوجب التحرز عن ابطاله  
 مراعاة لحق صاحب الحق لا يسبيل المصيانة لا بالانتهاء **قوله**  
 لتمام ضرورة وكونه مسلما لاننا في ابطاله كالصدق المسلمة  
 تبطل باليمن والراذى وكذا العبادات البدنية تبطل بالشفقة  
 والرياء فان قيل العبادات انما تتم قربة باخبرها لما انما  
 لا تخرجى فاذا اتوفى الجزاء روى على لآخر ليصرف قربة  
 لم يحكم ابطال ما صنع ويدان تتم قربة فلنا ان بالشرع  
 حصل ما يقترب الى الله تعالى وهو القيام والكفر عن المستهيات  
 في الصلوة والصوم وذلك فعل وانما المعدوم ما يسبح صلوة

وقلنا ان  
 ما اذا

وصوما فحكم ابطاله **قوله** وهو كالنذر صار به على تسمية الله  
 قصد العباد بالندور وقصد العباد عباد كما وردت التسمية  
 من هم بحسنه فله اجر واحد ثم وجب لصيانته نذره وهو القول  
 ابتداء الفعل اي ابتداء المنذور وهو الصلوة والصوم فلان  
 يجب لصيانته ابتداء الفعل وهو شريعة الصلوة والصوم بمقاي  
 اولى وهذا لان معنى العباد في الافعال كثر بالنسبة الى الاقوال  
**قوله** ورخصته وهي اللغة عبارة عن اليسر والسهولة يقال رخص  
 السعر اذا تبسرت لاصابته لكثرة وجود الاشكال وقلة الغياب  
 فيها وفي الشريعة اسم لما ينشئ على اعداء العباد **قوله** ولا يشترط  
 مع قيام المحترم وقيام حكمه اي اعطى له حكم لراباهة لا ان تثبت حقيقة  
 لراباهة اذ لو ثبت به لراباهة والحكمة بانه كان جمعا بين الضدين  
 وانه محال وهو كما يمكن على اجراء كلمة الكفر فانه رخص له اجراءها  
 والعزيمة في الصبر حتى تقتل لان حرمة الكفر قابضة لوجوب حق  
 الله تعالى لربها من الوجوب يستعقلا وما كان عقليا لا يتبدل  
 اصلا وانما رخص لانه لا يمنع حتى تقتل لنفسه صوره **قوله**

اما الحق نوعي  
 الحقيقة

انما لا يشترط



وباجراء الكلمة لا يفوت ما هو الواجب معه فان التصديق باق في ولا يفوت  
صوت من كل وجه لان اداء الامان قد صرح وليس التكرار بركن لرا ان  
المجاهد اهتلك حرمة حق الله على صوته وفي الامناع رعائته صوته  
ومنع فكان الامناع عزيمة وانتاحرمة افطار المكروه في كتمان  
واللاف مال الغير وغير ذلك وان كانت تحت السقوط لرا ان المنطق  
لم يوجد فوخص له لرا قدام على ما فيه دفع الهلاك عن نفسه وحكم  
هذا القسم ان لراخذنا العزيمة اولى لان حرمة هذه الاشياء  
باقية قول والساني ما استبعد في سام السبب المحرم موجب الحكم  
لكن الحكم وهو وجوب لرا اداء متراخي عن السبب الى ذلك وقت العذر  
قول لكال كونه هو شهود الشهور فان قوله يعلم من شهر منكم الشهر  
فليضمنه عام منا والكل قول وترد في الرخصة معنا ان  
التأخير انما ثبت رخصة لليسر واليسر فيه متعارض فالصوم شغل عليه  
من وجه سبب السفر لما انه قطعة من السقر وخفف عليه من وجه لواقفة  
المسلمين وقد عرض الشافعي رحمه الله عن ذلك جعل الرخصة اولى  
اعتبارا بظاهر تراخي العزيمة قول لرا ان تضعف الصوم فليس

وهو

ان لراخذنا العزيمة اولى

والنوع الرابع  
ما سقط عن العباد

ان ناخذ بالعزيمة لانه لو صام فمات كان قتيلا الصوم وهو المباشر  
لفعل الصوم فيكون قاتلا بنفسه وعلى المهر ان يتحرز عن قتل نفسه  
بخلاف ما اذا اكرهه ظالم على الفطر فلم يفطر حتى قتله لرا القتل هنا  
مضاف الى فعل الظالم فاما هو لرا امتناع عن الفطر مستدرك للعبادة  
خطر للطاعة من نفسه في العمل به وعلى ذلك عمل المجاهد قول  
فما وضع عننا من لرا صر ولرا عدل لرا صر الحمل الثقيل ولرا غلال  
الغل وكلاهما عيان عن لرا مود الشاقة التي كانت على لرا ام الماضية  
مثل وجوب التوبة بقتل النفس وجوب قطع موضع النجاسة اذا  
اصابته وغير ذلك من لرا احكام وانها رفعت عن هذه لرا امة اصلا  
فكان اطلاق اسم الرخصة عليها مجازا لان الرخصة الحقيقية كانت  
العزيمة ثابتة في مقابلة لرا انه يصار الى الرخصة لغرض في المكلف  
العزيمة لما لم تكن مشروعة في حقنا اصلا لا يكون وضعها رخصة بل  
تكون عزيمة حقيقية ولكن لما كان الوضع عننا للتخفيف سميت رخصة مجازا  
قول لرا كونه مشروعا في الجملة فمن حيث انه سقط اصلا كان مجازا  
ومن حيث انه بقي مشروعا في الجملة كان سببها حقيقية الرخصة فكان دون

واما انتم نوحى المجاز

والنوع الرابع  
ما سقط عن العباد



القسم الثالث كقصر الصلوة في السفر أنه رخصة إسقاط مع كون  
 مشروعاً في حاله لراقامة وعند الشافعي رحمه الله هو رخصة بخير كما لا يطأ  
 لأن الرفق وإن تعثر في راقله لا أن سله هذا جاز كما في المعبد المأذون  
 بأداء الجمعة ونحن استدللنا على ما قلنا بدليل ومفناها إنا الدليل  
 روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال انقص الصلوة ونحن آمنون فقال عليه السلام  
 هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته سما صدقة والنصف  
 بما لا يحتمل التملك إسقاط محض لا يحتمل الرد كالغفوة عن القصاص وأما  
 المانع فلا أن الرخصة لطلب الرفق والرفق منعت في القصر فسقط  
 لراكال ولأن اختيار سن السنين من غير أن يفيد رفقا في كل واحد  
 منها اختيار كامل لا يلدن بالعبودية بل يلدن بالربوبية لأنه  
 متعالى عن أن يكون له رفق مما يختار قال الله تعالى وربك مخلوقا  
 نشاء ويختار بل لراختيار السات للعبد لا منفك عن معنى الرفق  
 ولا رفق لراكال فيطلب لراختيار بخلاف العبد المأذون بالجمعة  
 حيث يجوز له أداء الظاهر لأن الجمعة غير الظاهر حتى لا يجوز  
 بناء أحد على الآخر وعند المغيرة يفيد الخير ما ظهر

الرخصة

عن لا قدام

المسافر والمقيم فواحد فخلا عن فائدة الخبر **قوله** وسقوط  
 حرمة الحرم والميتة في حق المضطر والمكره فإنه لا يسع  
 لرا مناع عن لرا دما حتى إذا صبر صار أثرا لأن الحرمة ثابتة  
 لرا صيانة لعقله عن لرا حلالا أو الفساد لشرب الخمر ونفسه  
 عن ضرر الميتة فإذا خاف به قوات نفسه لم تستم صيانته  
 البعض بقوات لكل فسقط المحرم في الصبر لم يكن مقبها حق  
 الله بل مضت عادته فيا ثم كان رخصة مجازا لرا أن حرمة  
 هذه لرا شيا ومشروع في الجملة **قوله** وسقوط غسل  
 الرجل مدة المسح مع أنه مشروع في حال عدم التخفيف لأن  
 الحف بمسح سرابه الحدث إلى المقدم حكما فسقط وجوب الغسل  
 لانعدام الحدث لأن الغسل يتأدى بالمسح ولهذا شرط  
 أن يكون اللبس على طهارة في الرجلين وأن يكون الحدث بعد  
 اللبس طهارة على طهارة كاملة فلو كان الغسل يتأدى بالمسح  
 لما اختلف الحكم في اللبس على الطهارة وعدم الطهارة كما في  
 مسح الخبث وثبت أن الحف مباح فكان رخصة مجازا



**فصل** بيان اسباب السراية اعلم ان المراد بالذي  
 مع جميع اسماها الطلب للاحكام المشروعة لما مر ان معنى  
 الوجوب بالسبب وجوب الاداء بالخطاب وهي حقيقة فان  
 اذ بالاول سميت الشغل وبالساني المصلحة واثر الاول على طريق  
 الجبر حيث لم يتوقف على الفهم والعقل واثر الساني على طريق  
 الاختيار فلذلك توقف على قيام الفهم والعقل **قوله**  
 ولها اي ولللاحكام اسباب شرعية تضاف اليها وان كان  
 الموجب في الحقيقة هو الله لا ياتى للاسباب نفسها عندنا  
 خلافا للمعتزلة فنكون لاسباب امارات حقيقة **قوله** ان  
 لما كان غيبا عنا جعلها اسبابا تيسر الامر على العباد  
 لتتوسل الى معرفة الاحكام بمعرفة لاسباب لطاها  
 فلا بد من بيان لاسباب **قوله** من حدث العالم الى قوله وانا  
 نعرف السبب فيه رعاية صنعة اللغز والنشر فسبب  
 وجوب بيان حدث العالم والمراد به ان حدوث العالم  
 سبب الوجوب لنصدق الذي هو فعل العبد لا ان يكون سببا

لله تعالى

لوجوب الله تعالى وسبب وجوب الصلوة الوقت لانها نسبت  
 اليه فالله اسم الصلوة لولوك الشمس والنسبة باللام اقوى  
 وجوه الدلالة لتعلقها بالوقت وكذا يقال صلوة العجر والظهر  
 وكذا يتكرر الوجوب تكرار الوقت ويبطل براداه قبل الوقت  
 ويصح بعد مجزئته وسبب وجوب الزكاة فلكل المال بصفة  
 ان يكون فصا باناميا لانه اضيق عليه وتنضاف مضاعف  
 النصاب وقت واحد لكن الوجوب بواسطة الغنا فالله  
 لا صدقة لراعي طرغنا والغنا لا يحصل بامتنان وذلك هو  
 النصاب والوجوب بصفة اليسر لا يتم لرا ان يكون النصاب  
 ناميا وسبب وجوب الصوم ايام شهر رمضان قال الله تعالى  
 من شهد منكم الشهر فليصمه اي فليصم في ايامه والوقت  
 متى جعل سببا كان طرفا صالحا للاداء والحد لا يصلح للاداء  
 ولا يجوز ان يجعل سببا وقال سمس لامة السرخسي رحمه الله  
 السبب سرور والشهد والشهر اسم حرز الزمان يستعمل على  
 ايام والليالي استدل بها اذا افاق المجنون في جهر من



رمضان فانه يجب عليه قضاء جميع الشهر سواء كان ليلا او نهارا  
 وسبب وجوب صدقة الفطر الرأس الذي يكونه ويلي عليه  
 ومؤنه السي ما يكون سببا لبقاء ذلك السي يقال فانه اى قاته  
 فكما ان القوت سبب للبقاء فكذلك المؤنه وكذا يقال انه على  
 مؤنه فلان ومؤنه على فلان ورايه ان يحتاج اليه  
 بقائه من الطعام واللباس من فلان على فلان والدليل على  
 انه سبب مؤنه عليه اللام ادوا عن مؤنون بيانه ان كلفه عن  
 لا تراعى الشئ في ذلك على احد الوجهين وهو اما ان يكون  
 سببا في شئ الحكم عنه او مجالا للحق عليه فيؤدى عنه وقد  
 امسح الثاني لامناع الوجوب على العبد والكافر والفقير  
 فتعين الاول لهذا ايضا عطف مضاعف الروس اما وقت  
 الفطر فشرطه وانما نسب اليه مجازا وسبب وجوب الحج  
 البيت لانه نسب اليه قال الله تعالى والله على الناس حج البيت  
 ولهذا لا يتكرر بتكرار وقت لرا دار لان ما هو السبب غير  
 متكرر غير ان لرا دار ستم على اركان بعضها تختص بوقت

٨٥  
 ومكان وبعضها لا فا احتصن شئ لا يجوز في غيره وما لم يختص  
 فجاز في جميع وقت الحج وراستطاعة شرط لا في الحج عبادة  
 بدنية فلا يصلح المال سبب له وسبب وجوب العشر لارض  
 النامية بالخارج تحققا لان العشر ينسب الى ارض يقال  
 عشر لارض وانما تكرر العشر لتمام السبب لان الوصف الذي  
 لاجل صار لارض سببا وهو النماء متجدد كلما فصار كالركن  
 وصدق الفطر وسبب وجوب الخراج لارض النامية بالخارج  
 فقد رانا للمكن من الزراعة يقال خراج لارض وسبب وجوب  
 الطهارة الصلوة لانها تنسب اليها وتقوم بها اعني تدور معها  
 وجوبا وسقوطا والحدث شرطه وسبب المعاملات بقاء  
 المقدور وبغاطيتها والبقاء متعلق بالنسب الكفاية وشرطها  
 اسباب سرعية موضوعية للملك وراحتصاص واما اسباب العقوبات  
 والحدود والكفارات فانسبت اليه كالقتل فانه سبب للعقوبات  
 والزنا سبب للحد والسرقة سبب للقطع واليمين المنقضية بالحنث  
 سبب للكفارة لما ان الكفارة داية من العبادات والعقوبة

فصار السبب داية



فانها تنادي بالصوم وهو عباد بدنية وفيها معنى العقوبة ايضا  
 لانها تقه زاجر عن الجناية واد اكان كذلك لا بد وان يكون  
 السبب ابرأ من الخطر ولا ما به لسكون المحذور سببا للعقوبة والمباح  
 سببا للعبادة وقد وجد هذا في اليمين المنقضة بالحنث فان لم ينقذ  
 مباح مستعمل على توطين الله تعالى ونقضه بالحنث محذور فلذلك جعلت  
 سببا لها **قوله** بنسبه الحكم اليه لان لم يصلح اضافة الشيء  
 الى الشيء ان يكون سببا له حادثا به لان لم اضافة للاختصاص وادرك  
 وجوه لم اختصاصا وما قلنا **قوله** وتعلقه به بمعنى الحكم  
 اذا كان لازما لشيء على وجه تكرر الحكم تكرر كل الشيء كالصوم  
 والصلوة فذلك على ذلك الحكم يكون حكما لذلك الشيء  
**باب اقسام السنة**  
 السنة تنطلق على اقوال وبرا فعل والحدث كتحقق بالقول  
**قوله** لم اقسام التي سبق ذكرها وهي امر والنهي الخاص العام  
 والمستترك المأول وغيرها فانها بابتها في السنة وكانت السنة  
 فرعا للكتاب بيان كل لم اقسام فلا نعيدها وانما هذا الباب

بيان

بيان ما يخص به السنة ودلالة اقسام لم اولا كيفية اتصال  
 بنام رسول الله عليه السلام والساني لم انقطاع والثالث بيان  
 محل الخبر والرابع في بيان نفس الخبر القسم لم اولا كيفية اتصال  
 بنام رسول الله عليه السلام وانما يخص كيفية اتصال بالسنة  
 لانها تنصل بطرق ثلاثة بالاحاد وبالشهرة وبالتواتر اما الكنا  
 وطريق لم اتصال فيه واحد وهو التواتر **قوله** والتواتر  
 تواترهم على الكذب في توافقهم لكثرةهم وعدالتهم وبيان انهم  
**قوله** كالعيان علم ضروريا ومن الناس من انكر العلم بطريق  
 الخبر اصلا وهذا رجل سفيه لم تعرف نفسه لان كونه مخلوقا من  
 مهيمن يمت بالخبر ولا دينه لان طريقه عرفانه الخبر ولا دنياه لان  
 العلم بالبلدان الذي لم نعاينها لا يحصل لم الخبر ولا اتمه ولا ابا  
 لانه لا تعرفها بدون الخبر وقال قوم يوجب علم طائفة ومعنى  
 الطائفة عندهم ان تتالحه شكل او تعريه وهم لان المتواتر صار  
 جمعا بالاحاد وخبر كل واحد ما يفرد محتمل نفسه لا يوجب  
 العلم فعند اجتماع لا نزول للاحتمال والاحتجاج كحكم التواتر

وهو الخبر الذي  
 رواه قوم لا  
 يحصى عددهم



فلما ان العلم موجود البلدان الناييه والملك للملصيه ثابت  
 بطريق التواتر من غير عيار ومشاهد على وجه لو اراد احد  
 ان تشكل نفسه في ذلك لا تتسلك كذا العلم للاولاد بالآباء  
 ولراقرات ثابت قطعا بالخبر المتواتر لا طريق لهم سواء ولا ان  
 الناس خلقوا على طباع مختلفة وهم متفاوتة لا يكاد يقع امر  
 لمختلفة فلما وقع الاتفاق كان ذلك لراعي اليه وهو سماع  
 واختراع وبطل الاختراع لان ثبات ما كنهم وخر وجههم عن  
 لراحصاء مع العدا لا يقطع لاختراع فتعفن الوجه لراخذ  
 قول فيه شبهة صورة كالمسهور لانه من حيث لم ينصل  
 الله عليه السلام قطعا لما انه كان من لراحد في لراصل الى القرن  
 لراول تمكنت السببه فيه ومن حيث لقيه لراقة بالقبول لا تكون  
 فيه شبهة معني قول وانه بوجب علم طمانينه لما انه لا ينسخ  
 به الكتاب ولو كان موجبا علما قطعا لكان في المتواتر كذا  
 الزيادة في الكتاب لانه ليس ينسخ من كل وجه وكذا روى عن  
 عيسى بن ابيان انه نضل لراحد ولا تكفر ولو كان قطعا لوجب

او يكون اتصالا

اكفار جحدن وقال عاصه مشايخنا رحمهم الله انه بوجب علما قطعا  
 لان المسهور ما تلقته العلماء بالقبول فوجد اجماع اهل العصر  
 على قبوله فيكون حكمه بجماع واما بوجب العلم قطعا فكذا هذا  
 حتى قال لبعض انه تكفر جحدن قول بعد ان يكون ذلك المشهور  
 والمتواتر وذلك ان ترديه في القرن لراولك الثاني من شوم تواتر  
 على الكذب فبعد ذلك لا يخرج عن كونه خبر الواحد وان كثرت رواة  
 قول بالكتاب السنة اما الكتاب بقوله على واذا خذ الله  
 الذر وتوا الكتاب لتبينه للناس وكل واحدنا مخاطب بما في  
 وعه فلو لم يكن خبر حجة لما امر ببيان العلم واما السنة فقد صح  
 عن رسول الله عليه السلام قبوله خبر الواحد كخبر مريم في الهيئه وجر  
 سلمان الهيئه والصدقة ومشهور عنه نعت لرافراد الى لرافا  
 مثل علي ومعاذ ورجيه وعقاب وغيرهم رضي الله عنهم قول في لراحد  
 عز علم لقوله تعالى لا تقف ما ليس لك به علم اي لا تنس فكأن العلم لازما  
 للعلماء قال بعض هؤلاء انه لا بوجب العلم لما فيه من الشبهه صورة  
 لانه لم ينصل رسول الله عليه السلام وطعا ومعني لانه لم يتلقته العلماء

حرفه  
 كما العاصه ووجد  
 روى العاصه ووجد  
 صاعدا ولا غير



بالقول فلا يوجب العمل لا شفاء لازم وهو العلم وقال بعضهم  
 انه يوجب العمل لما حذر من الكتاب السنة ويوجب العلم لقبول المذموم  
 وهو العمل بالعبادة اما كسير عبدل لان من العرب من يقول عبد  
 عبدك وفي زيد يترك واجمع العبد وضعها كالتساق للثمة  
 كذا في بر قلند وهم عبد الله مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر  
 رضي الله عنهم **قوله** خلافا لما لا يرضى الله عنه فانه يقدم العباس  
 على خبر الواحد لما ان القياس من جهة باجماع السلف من الصحابة رضي الله عنهم  
 ولراجماع اقوى من خبر الواحد فكذا ما يكون بابتها بالاجماع وقلنا  
 ان الخبر يقين باصله وانما الشبهة في نقله والراي محتمل باصله  
 في كل وقت **الخصيص** فكان براحة الراي اصلا وفي الحديث عارضا  
**قوله** دور الفقه اي بالنسبة الى فقهاء زمانه كالحلفاء الراشدون  
 والعبادة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابي موسى الاشعري  
 وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم ممن استسبح بالفقه ولراجمع  
**قوله** وان خالفه لا يترك لراي بالضرورة ومعناه ان خبر غير الفقيه  
 من الصحابة اذا كان مخالفا للقياس لا يترك الخبر اذ رايهم ومعاد الله  
 ذلك

كان حديثه  
 حجة في تركه  
 القياس

وان غرضه العرالة

ان وافق حديثه  
 القياس عمل به

فهم نحوهم الهدي غير انهم كانوا ينهلون بالمعنى والوقوف على ما اراد  
 رسول الله عليه السلام بكلامه امر عظيم فقد اوتي حوامع الكلم والتاقل  
 بالمعنى انما شغل بقدر فهمه من العبارة فاذا قصر فهمه لا يؤمن عليه  
 من ان يفوته بعض المراد فقلنا اذا روي حديثا ينبغي كونه القياس  
 حجة في ترك الحديث لضرورة ان سرد ادب الراءي بخلاف ما اذا كان  
 موافقا للقياس ومخالفا للقياس اخر فانه لا يترك احدا المخالف مطلقا  
 مثل حديث ابي هريرة رضي الله عنه في المصطرة وهو مروي عليه السلام لا يضر  
 لرايل والغنم من اشاعها بعد ذلك وهو بخير النظمين بعد ان تحلبها  
 ان رضيعها امسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر وقصيرها  
 ان ترد سبيح الناقة او الشاة فتحقق اللبن اي يجمع في صدرها  
 اتياما لا تحتلبها لتزكى منها كثرة اللبن فالامر برده صاع من التمر  
 مكان اللبن قل اللبن او كثر مخالفا للقياس الصحيح من كل وجه لان  
 الشئ انما يضمن اما بالمثل او بالثمن وبالقيمة والتمر ليس مثل  
 ولا يضمن ولا بقيمة لان القيمة انما تكون بالذراهم والدنانير  
 والقياس الصحيح حجة بالكتاب السنة المشهورة فاما مخالفا للقياس



فان روى  
عنه السلف

الصحيح فذا كان النظر الى المعنى يكون ناسخا للكتاب السني فتنسد  
باب الرأى بخلاف اذا كان الراوى فقيها لان المراد لا يخفى عليه  
لحق فهمه وزيادة ضبطه قوله او اختلفوا فيه مثل حديث  
معقل بن سنان اني محمد بن اسحق بن عيسى بن روح بن نبت واشق لاسمعيه  
انه مات عنها هلاكين مرة ولم يكن في فضلها ولا دخل بها فقضى لها  
رسول الله عليه السلام مهر مثل نفسها فقبل ابن مسعود رضي الله عنه  
لانه وافق قياسه فانه قاسه بما اذا وقعت الفرقه بعد الدخول ولم  
يكن سمى لها مهرا وهذا لان الموت بمنزلة الدخول بدليل وجوب العدة  
وغبرها ورد على رضي الله عنه لمخالفة قياسه فانه لا يجب مهر المثل  
عند قياسه ما اذا وقعت الفرقه بالطلاق قبل الدخول ولم يسم  
لها مهرا ولم يعمل السامعي رحمه الله بهذا القسم لانه خالف القياس عند  
وعندنا هو جهة لانه وافق القياس وانما ترك اذا خالف القياس قوله  
بحوز العمل لانه لا المعدالة اصل ذلك الزمان ولا يجب العمل لان  
وجوب العمل منقرا الى العدالة التفصيلية لان العدالة الظاهر  
عارضها الهوى فاذا صار الهوى مغلوبا يجب العمل بقوله وانما يعرف

بعدالة التفصيل

العقل وهو بعد

ضيرورته مغلوبا بالعدالة التفصيلية قوله يضي به اي يضيح  
بالعقل طريق مبتدأ يستلوك لكل الطريق عند انتهائها وذلك الحواس  
فيبتدئ اي يظهر المطلوب للقلب فيذكره القلب بشامله بتوفيق  
الله تعالى حتى فالو ابدانه المعقولات بها به المحسوسات فالعقل بمنزلة  
السراج للعين الباصرة فكما ان العين الباصرة تبصر عند السراج  
كذلك العقل سراج لغير القلب بصر طريق الاستدلال عند ذلك من  
نظر الى اصابع اليد وراى لبراهم في جانب وراى في جانب ثم رآى لبراهم  
متفاوتة في الطول والقصر وراى لبراهم قصيرا ذاقوه هذا مشهري  
ذلك الحواس ثم يبتدئ العقل بادراك غائب عن حسه فيذكر كانه  
لو كان كلها في جانب لما حصلت فوق البطش من حصولها بالآن  
وكذا لو لم يكن متفاوتة لما صارت قصعة عند اعراف الخ غير ذلك  
من الحكم الدبانية فيها وهذا انما يتناقض في الاله صوة محسوسة فاما فيما  
ليس بمحسوس فانما يبتدأ طريق العلم به من حيث يوجد كالعلم مثلا  
فانه غير محسوس ويحتاج فيه الى ان العلم معنى راجع الى ذات العالم  
او الى غير وكذا هذا في كل ما اختص به المعنى وانما شرط العقل



لان الكلام المعبر شرعا ما يكون عموما متميزا ولا يتميز لربا بالعقل قول  
 والشرط الكامل منه وهو عقل البالغ السالم عن آفة والقاصر عقل  
 الصبي والمعتوه والمطلق من كل شيء يقع على الكامل بشرطنا لوجوب  
 الحكم وقيام الحجة كمال العقل فقلنا ان خبر الصبي ليس بحجة لان الرضا  
 لما لم يجعل وليا في امر دنياه ففي امر الدين اولى وكذلك المعقوف قول  
 وشرط الضبط وهو عيان عن براخذ الجزم وتفسير في ايجاب  
 سماع الكلام كما تحق سماعه لان بروز السماع لا ينصتوا لفهم ثم فهمه  
 بمعناه الذي اراد به لانه اذا سمع ولم يفهم معنى الكلام لم يكن ذلك سماعا  
 مطلقا بل يكون ذلك سماع صوت لا سماع كلام هو خبر ثم حفظه ببدله  
 المجزوء لانه اذا فهم المعنى فقد تم التجهل وذلك لانه لو ادا كما تحل  
 ولا شأني ذلك بل يحفظه ثم الثبات على ذلك لانه لا يامن من ان ينسا  
 وان حفظه فلا بد من الثبات عليه بحافظه حدوده اى احكامه السريعة  
 ثم الضبط نوعان ضبط المتن بصيغته ومعناه لغة والى ان يضم  
 الى هذه الجملة ضبط معناه فقها وشرعية وهذا الكلام والمطلوب  
 ينسأول الكامل وانا شرط الضبط لقبول الخبر لان قبول الخبر باعتبار

معنى الصدق فيه ولا يتحقق ذلك بل بحسن ضبط الراوى من حيث  
 الى ان يروى قول والعدالة وهي نوعان كاملة وهي ما لا تعرف  
 لربا بالنظر معاملات المرء وهذا النوع هو المعتمد قبول الخبر  
 لكن لما تعذر الوقوف على زهاه ذلك لانها بتقديره تعالى  
 وتضييع حدود الشريعة وهو ربحان جبه الدين والعقل على  
 طريق الهوى والسهو دون القاصر اى ولم تعتبر النوع القاصر  
 من العدالة وهي التي ثبت بظاهر اسلام والعقل على من ان  
 فهو عدل ظاهر لكونها محمداً على استقامه لانه لا يفارقه هوى فضله  
 وانا شرطت العدالة لان الصدق خبر من هو غير معصوم عن الكذب  
 لا ثبت ضرورة بل بالاستدلال ذلك بالعدالة قول وراسلام وهو  
 نوعان ظاهر وباطن فالظاهر يكون بالميلاد بين المسلمين والنسب على  
 طريقهم شهادة وعبادة والباطن ان يستوصف فيصفاً له على كراهه  
 بصفاته واسماه ويقترب كماله وكتبه ورسله والبعث بعد الموت  
 والقدر خير وشره من الله تعالى ويقبل الحكامه وشرائعه والمطلوب منه  
 على هذا النوع لما انه كامل بل ان هذا كماك يتعذر شرطه لان معرفة

من حيث هو  
 من حيث هو  
 من حيث هو



الخلق ما وصافه على المفسر مفاوته فشرط الكمال ما لا يخرج فيه  
 وهو ان ثبت الصدق والقرار ما قلنا اجالا ثم لا سلام ليس شرط لثبوت  
 الصدق لان الكفر لا ينافي الصدق لكن لا امر لما كان مراتب الدين والكافر  
 ساعى لهدم الدين الحق ما دخال ما ليس فيه اوجب الكفر سببه وجب  
 بهار رخصه قوله فلماذا اى فلاجل ما ذكرنا من المراتب لا تقبل خبر  
 الكافر لانه لا اسلام فيه ولا خبر الفاسق لقوات العدالة ولا خبر  
 الصبي والمعتق لعدم العقل ولا خبر الذي استدرت عقلته خلقه  
 او مسامحة لفقد الضبط القسم الثاني لا يقطع قوله  
 فالمرسل من الخبر لا رسال لا اطلاق يقال لمرسل البعير اى اطلقه  
 والمرسل الحديث هو ما ليس فيه اسناد بان اطلق الرواية وقال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ان كان من الصحابي يقبل  
 بالاجماع وهذا لان من الصحابة مركان من القتيان قلت صحته وكان  
 يروى عن غير من الصحابة فاذا اطلق الرواية وقال قال رسول  
 كان ذلك منه مقبولا وان احتمل لارسال لازم ثبت صحته  
 لم يحكم حديثه لا على سماعه بنفسه لانه ان يصح بالرواية عن غيره

اما الظاهر

ومن القرن الثاني والثالث كذلك اي يقبل ويجعل محض عندنا  
 وقال الشافعي رحمه الله لا يكون حجة لولا اذا تأتت بآية  
 او سنة مشهورة او اشهر العمل به من السلف واتصل مروه  
 آخر قال وللهذا قبلت من اسيل سعيد بن المستبان في حديثها  
 مساندة وهذا لان الجهل بالرواية جهل بصفاته التي بها  
 تصح روايته قلنا المعتاد من المرسل ان العقل لا يمتنع  
 له امر نسبة الى من سمعه ليحتمل ما يحتمل عنه وحيث طوى  
 المرسل على انه وضع له الطريق فان قيل المرسل ان قد  
 يكون عدل عند انسان ولا يكون عدل عند غيره بان يقف منه على  
 ما كان لا يخفى عليه فلا بد من لسان لينكشف الحال قلنا  
 ان الراوى اذا عرف عدالة فسقط عن السامع النظر في عدالة  
 من اخبر عنه الراوى ولهذا لو اتنى على من اسند اليه خبر اولم  
 يعرفه ما يقع لنا العلم به صحت روايته فكل ذلك هذا وقال  
 عيسى بن ابيان المرسل فوق من المسند لما ذكرنا لانا اخرنا  
 مع هذا عن المشهور لان هذا ضرب من رتبة بآية الاجتهاد فلم يحز  
 النسب بمثله ولا الزيادة به على كتاب الله لان فيه شبهة الزيادة

واستنبط من الاستدلال

لعله ما تحمله عنه



على كتابه بالاجتهاد ودلك لا يجوز قول<sup>ه</sup> وارسال<sup>ه</sup> مردود  
هو لا كدلك عند الكرخي رحمه الله فعندنا نقبل ارسال كل عدل لما  
ذكرنا من المعنى وعندنا بان رحمه الله لا نقبل لان الزمان  
زمان فسق فلا بد من البيان لان يرد في القات مرسله كما روى  
مسند<sup>ه</sup> فنقبل مثل ارسال محمد بن الحسن وامثاله لان نقل  
النيات عنه تعدل منهم اياه قول<sup>ه</sup> ارسل من وجه وابعد من  
وجه اختلف اصحاب الحديث فيه فمنهم من قال سقط اعتبار الراجح  
فيه بالانقطاع من وجه آخر كان هذا القائل جعل لانقطاع لسكو  
راوى<sup>ه</sup> لفرع من تسميه راوى<sup>ه</sup> لاصل دليل الخرج فيه واذا اسود  
الموجب للعدالة والموجب للخرج تغلب الخرج وعامة<sup>ه</sup> على ان  
لانقطاع يجعل عفو<sup>ه</sup> بالانقطاع من وجه آخر لان كل الطريق ساكت  
عن الراوى وجا<sup>ه</sup> الى اصلا<sup>ه</sup> في الطريق المنصلي بيان<sup>ه</sup> ولا معارضة  
بين الساكت والناطق قول<sup>ه</sup> واما الباطن اى لانقطاع الباطن  
وهو نوعان احدهما لنقصان الناقل كخبر الفاسق والصبي<sup>ه</sup> والامثاله  
على عامر<sup>ه</sup> والى الثانى بالعرض على لوصول ودلك اما ان خالف الكتاب  
ما حدث فاطمة بنت قيس ان لا نفقه للمبتوتة انه يخالف الكتاب

والذى  
بهذا الوجه

وهو قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم كمناف  
وانفقوا عليهم من وجدكم لان لراثة وردت في المطلق  
او السنة المعروفة مثل حديث الشاهد واليمين فانه  
يخالف المشهود وهو قوله عليه السلام البينة على المدعى  
واليمين على من انكر او الحادثة بان ورد فيما استشهد  
من الحوادث وعنه به البلوك مثل حديث الجسد بالتسمية  
او انكر من عنه لراثة من اصحاب النبى عليه السلام مثل قوله علم  
استغوا في اموال السامى خيرا كيلا تاكلها الزكوة وقد اختلفوا  
في زكوة الصبي ولم يهرجوا الى هذا الحديث فكل خبر خالف  
احدهن لاربعة كان مردودا منقطعاً لان الكتاب يات  
باليقين فلا تترك بما فيه شبهة وكذا السنة المشهورة فوق  
الخبر الواحد فلا يكون ان يفسخ به واذا استشهدت الحادثة  
استحال ان يخفى عليهم ما ثبت به حكم الحادثة فكان الخفاء  
دلالة على الشهوة واعراض لراثة عن الاحتجاج به مع مساس  
الحاجة اليه<sup>ه</sup> دلك على انقطاعه او امتناعه والله الهادى

اصح



## القسم الثالث في بيان ما جعل الخبر حجة

قوله فان كان من حقوق الله تعالى مثل عامة شرائع العبادات وما شاكلها من بناء الرباط ووضع القنطرة فخير الواحد الغلحجة لا يجاب العلم من غير استراط عدد ولا لفظ لان العلم رضي الله عنهم كانوا يقبلون في مثل هذا خبر الواحد لا يجاب العلم من غير استراط زيادة العدد قوله خلافا للكرخي في العقوبات في رد ذي عري الى يوسف رحمه الله انه يجوز اثبات العقوبات بالاحاد وهو اختيار الجصاص لان المعتمد في خبر الواحد ليكون حجة ترجح جانب المصدق وعند ذلك يكون العلم به واجبا فيما سدرى بالسببهات فيما ثبت بالشبهات كما في التينات ولو كان مجرد لراحتال فانما العلم فيما سدرى بالشبهات لم يجز العلم فيه بالبينه ووجه قول الكرخي ان ما سدرى بالشبهات لا يكون ابياته بما فيه شبهة ولهذا لا يثبت بالقياس وانما جوزنا اثباته بالشهادة بالنقص وما ثبت بالنقص بخلاف القياس لا يلحق به ما ليس معناه من كل وجه وخبر الواحد

فيها

ليس معنى الشهادة من كل وجه لانه تسترط فيها لفظ السها والعدد ولا تسترط في الخبر شي من ذلك قوله وان كان من حقوق العباد مما فيه الزام محض تسترط فيه شرائط لراخبار من العقل والعدالة والضبط ولا سلام مع العدد ولفظ الشهادة والولاية بالحرية فلا يثبت عندك لرا مكان لرا لفظ الشهادة والعدد وعند عدم لرا مكان وذلك فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه مثل البكارة وغيرها ثقل شهادة النساء وهذا لان الخصومات تماقع باعتبار الاسم المختلفة للناس والمصير الى المتزويين ولا يستعال بالحيث فيها ظاهر يجعل الشرع حجة بشرط زيادة العدد وتعيين لفظ الشهادة نقليلا لمعنى الحيك والتنوين فيها بحسب وسع القضية وذلك مثل اليسوع ولا شريية ولا ملاك المرسلة والشهادة بهلاك الفطر من هذا القسم لان لفظ منفعة لهم لكن يكرههم الكف البينة فيكون الزام محضا قوله وان كان لا الزام فيه اصلا مثل الوكالات والمضاربات والرسالات في الهرايا والراون



في التمارين ببيت باخا والاحاد بشرط التميز دون العدالة فيقبل  
 فيه خبر الصبي والكافر وذلك لو هب من احد ما عجم الضروة  
 الداعية الى سقوط شرط العدالة والساني ان الخبر غير ملزم فلم  
 يستلزم شرط الزام قول وان كان فيه الزام بوجه دون وجه  
 مثل عزل الوكيل وحجر المادون ووقوع العلم بفسخ الشركة  
 والمضاربة ووقوع العلم للبكر بالغة بالنكاح ولتبا اذا  
 سكت شرط فيه شرط في الشهادة اما العدد او العدالة  
 عند اى حنفية رحمه الله وعند اى يوسف ومحمد رحمه الله هذا نظر  
 فاسبق والشرط فيه ان يكون الخبر مميذا عدلا كان وغير عدل  
 لان من باب المعاملات وجه قوله انه من جنس الحقوق اللازمة  
 لانه يلزمه الكف عن التصرف اذا اخبر بالجور والعزل وشبه  
 سائر المعاملات لان الذي يفسخ يتصرف في حقه بالفسخ كما  
 يتصرف في حقه بالتوكيل ولذا فنشرطنا احد شرطى الشهادة  
**القسم الرابع** في بيان الخبر بوجه  
 العلم بصدق خبر الرسل عليهم السلام فان جهة الصدق

وهو اربعة

متعين لقيام الدلالة على انهم معصومون عن الكذب وحكم هذا النوع  
 اعتقاد الحقيقة فيه ولا يتأثر بحسن الطائفة قال الله تعالى وما آتاكم  
 الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا قول بحيط العلم بكنه  
 كدعوى فرعون الربوبية مع قيام آيات الحدت فيه ظاهرا  
 وحكما اعتقاد البطلان فيه ثم لم يستفك برأ باللسان واليد  
 بحسب ما تقع به الحاجة اليه في دفع الفسنة قول بكتماها على السوء  
 كخبر الفاسق وفيه احتمال الصدق باعتبار دينه وعقله واحتمال الكذب  
 باعتبار تعاطيه واستوى الجانبين في مراعاة حال الحكم فيه التوقف  
 الى ان نظر ما يترجح به احد الجانبين عما لا يقول تعالى فتبينوا قول  
 كخبر العدل المسبح لشرائط الرواية في باب الدين فانه يترجح  
 جانب الصدق فيه بوجود دليل شرعي موجب للعلم به وهو  
 للصح والمقصود هذا النوع قول ولهذا النوع اى براخير  
 وهو الذي يترجح احدا احتماليه على براخر اطراف ثلاثة طرف السماع  
 وطرف الحفظ وطرف برادار ثم طرف السماع نوعان عزمة  
 وخصومة فالعزمة ما يكون من جنس السماع وهو اربعة اوجه

وقسم

دقسم

وقسم ترجح احد  
احماله على  
الراحت

بما علم من سائر احوالهم

فان كان



وجهان من ذلك حقيقة واحدة احق من لآخر ووجهان  
 ذلك عزيمة لها شبه الرخصة فالوجهان لرد لان قرائك على الحديث  
 من كتاب وصفي وهو سمع فنقول له اهو كما قرأت عليك فتقول  
 نعم وقرأة المحدث عليك من كتاب وصفي وانت تسمع قال غاطه اهل  
 الحديث ان القسم الثاني احق لا نه طريق رسول الله عليه السلام وزكي  
 عزاي خيفة رحمه الله ان لرد اولي لان رعاية الطالب استدعاء  
 وطبعة واما الثاني فان ذلك كان احق من رسول الله عليه السلام لكونه  
 مأمونا عن السهو وما كان يكتك كلانا فيمن يحرك عليه السهو وتقرأ  
 عن كتاب حتى اذا كان يروي عن حفظ لا عن كتاب فقراته اقوى  
 والخيار في هذين القسمين ان يقول لسامع حديثي لان ذلك  
 في المشافهة واما الوجهان لآخران فالكتابة والرسالة  
 اما الكتابة فان المحدث اذا كتب الى غيره على رسم الكتب قد عرف في كتاب  
 القاضى الى القاضى وذكره كتابه كذا وكذا فهذا من الغائب منزلة  
 الخطاب ليرى ان رسول الله عليه السلام كان يري الكتاب تليفان قوم  
 الحق وكتاب الله اصل الدين واما الرسالة فهو ان يرسل اليه رسولا

يبلغه على هذه الصفة فان رسول الله عليه السلام كان مأمورا بتليغ  
 الرسالة وبلغ الى قوم مشافهة والى آخرين بالكتاب الرسالة  
 وذلك بعد ان تمت الكتاب الرسالة بالحجة انهما من فلان والخيار  
 في هذين القسمين ان يقول اخبرني لان الكتاب الرسالة ليسا  
 بمشافهة ليرى اننا نقول اخبرنا الله وانباؤنا ونبأنا بالكتاب  
 والرسالة ولا نقول حديثنا ولا كلمنا انما ذلك خاص لموسى  
 قوله كالا جازة والمناولة صورة كراجان ان يقول المحدث  
 حديثي فلان بن فلان بالحديث الذي في هذا الكتاب فاذا فهمته  
 فاجرت لك روايته ولم يعط الكتاب له او كان الكتاب تاما المناولة  
 فاعطاء الكتاب مع لراجان بان يقول حديثي فلان بن فلان هو  
 الكتاب فاذا علمت ما فيه فحدث به عنى ولاولى ذلك ان  
 يقول اجازي وكذا اخبرني لان ذلك دون المشافهة وفي المشافهة  
 يقول حديثي فيما كان دونه ينبغي ان يقول اجازي ولكن يجوز  
 ان يقول حديثي اخبرني باعتبار وجودها في لراجان قوله  
 ولا فلا وعلى قياس قول النبي يوسف رحمه الله بصح واصل ذلك

او يكون نصه هو  
 الذي لا يسمع فيه

اي ركا واحد منها

فالمجاز له ان كان  
 عالما يصح لراجان



في كتاب العاصم الى القاضي الرسايل ان علم ما فيها شرط لصحة  
 لا شهاد عند ما خلا لا يوسف رحمه الله **قوله** ان يحفظ  
 المستمع نفع من وقت السماع والفهم الى وقت الترادى وكان  
 هذا مذهبا الى حنفية رحمه الله في الاخبار والشهادات جميعا  
 ولهذا قلت روايته وهو طريق رسول الله عليه السلام فيما بينه للناس  
**قوله** فان نظريه وتذكر يكون حجة سواء كان خطه او خط  
 رجل معروف او مجهول لان المقصود هو الذكر والاحتراز عن  
 النسيان غير ممكن وانما كان في ايام الحفظ لرسول الله عليه السلام **قوله**  
 سنقرنكم فلا تنس لرا ما شاء الله ولا فلا عند الى حنفية رحمه الله  
 لان الخط للقلب بمنزلة المرأة للغير المرأة اذا لم تفقد للمعنى  
 كان عودا فالخط اذا لم يفقد للقلب كرا كان هذا ثم الخط يدل  
 على الاحداث وما يجد القاضي في ديوانه مما لا تذكر وما يكون في  
 الصلوك وقد روى ابن بشر بن الوليد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله  
 انه لم يعمل به في كله وعن ابي يوسف رحمه الله انه يعمل في ديوان القاضي وسماع  
 للاحداث في ديوان الصلوك وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله انه يعمل بالخط

وطرف الحفظ  
والعزيمة

والرخصة ان يغند  
الكتاب

وطرف الحفظ  
والعزيمة  
والرخصة ان يغند  
الكتاب

في الكل **قوله** والرحضة ان ينقله بمفناه وقال بعض اصحاب  
 الحديث انه لا يجوز وقيل هو احتيازي ثقل من ائمة اللغة والعلم  
 فخر الله امره سمع منا مقالة فوعاها وادها كما سمعها ولان  
 النبي عليه السلام مخصوص بكمال الفصاحة والبلاغة كما روي عنه  
 قال انا افصح العرب والعجم والافخر وروى عنه انه قال وتيت  
 خمس لم يؤتى من احد قبلي وذكر منها واوتيت حوامع الكلم فلا  
 يورث في النقل التبديل والتحرير وجه قول العاقبة تاروك  
 عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وغيره ان النبي عليه السلام قال  
 هكذا او كواحدة او قريبا منه وهذا نقل بالمعنى ومشهور في الصحابة  
 رضي الله عنهم انهم قالوا امرنا رسول الله عليه السلام بكذا ونهانا  
 عن كذا وهذا نقل بالمعنى واجماع حجة وهذا لان النظم من السنة  
 غير معجز وانما الدلم لمعناه بخلاف القرآن **قوله** لمن له بصر  
 في وجوه اللغة لان المراد معلوم حقيقة واذا كساه العالم باللغة  
 عبارة اخرى لا يتمكن فيه ثمة الزيادة والنقصان **قوله** ترا  
 للعقبة المجتهد لانه اذا لم يكن عالما بذلك لم يؤمن عليه ان ينقله

فان كان محظرا لا يتخذ  
بمعنى يجوز نقله بالمعنى

واركان طاهرا  
محتلر عن فلا  
جوز نقله بالمعنى



الى ما لا يحتمل ما احتمله اللفظ المنقول من خصوصه ومجاز قوله  
وما كان من جوابه الكلم الى آخره اما جوابه الكلم لقوله عليه السلام  
الخارج بالضم ان فلان النبي عليه السلام كان مخصوصا بهذا الظاهر  
ما روى انه قال وتنت جوابه الكلم اي خصصت بذلك فلا يقدر  
احد بعده على ما كان هو مخصوصا به ولكن كل مكلف بما في وسعه  
وفي وسعه نقل كل اللفظ ليكون مؤديا الى غير ما سمعه من يقين  
وجوز بعض متساينهم الله نقله على الشرط الذي ذكرنا في الظاهر  
واما المشكل والمشتك فلان المراد بهما لا تعرف لربا بالتاويل  
والتاويل يكون سوع من الياي كالقياس فلا يكون محجة على غير  
واما الجمل فلا يصور فيه النقل بالمع لانه لا يوقف على المعنى  
بالفسر قوله اذا انكر الرواية اختلف فيه السلف والعصر  
لا سقط العمل وقال بعضهم تسقط وجه القول لادراك  
في حديث ذكره ليدري ان النبي عليه السلام كان يصلي المظهر او العصر  
فسلم بعد الركعتين فقال واليد برأى فصررت الصلوة يا رسول  
ام نسيتهما فقال عليه السلام كل في لكم لم يكن فقال واليد برأى بعض

والمروي عنه

سقط العمل لانه

ذلك فذكر ان معنى النسيان فقال عليه السلام لا يكر وعمرى عنها  
احق ما يقول واليد برأى فقالا نعم وقام وانتم صلوتهم وقيل  
شهادتهما على نفسه باليد يذكر فعلم بان العمل بعد برأى كان صحيح  
وحجة الفريق الثاني ما روى عن عمار بن ياسر انه قال لعمرى  
اما تذكر اذ اكناني لربا بل فاجنبت فتمعلت في التراب ثم سألت  
رسول الله عليه السلام عن ذلك فقال اما كفلك ضربتان فلم يذكر  
عمرى فلم يصبل ضرب من عدالته وفضله ولان خبر الواحد يرد  
العادة كما في حديث مسر الزكر فتكذب الراوى وعليه مداره اولى  
وحديث ذكره ليدري ليس بحجة لان النبي عليه السلام ذكره فعلم بان  
وعليه وهو الظاهر من حاله لانه ما كان نقتد على الخطي والمحاكي  
تحتمل انه سمعه من غير نفسه وقما في برأى حاله على السواء قوله  
ما هو خلاف يقين بان لم تكن الرواية محتملة للتاويل والخصيص  
وذلك لان الخلاف ان كان حقا وقد بطل برأى حجة به وان كان  
باطلا فقد سقطت روايته وبيان هذا في حديث عابشة رضي الله عنها  
ان النبي عليه السلام قال اما امرأء نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها

كان

او غير خلافه بعد الرواية



باطل ثم انما روجت بنت اخيها عبد الرحمن وهو غائب كان ذلك  
 بعد الرواية فلم يبق حجة قول **قوله** وان كان قبل الرواية او لم تعرف  
 تاريخه لم يكن جرحا اما اذا كان قبل الرواية <sup>اي ان كان بعد</sup> فلان الطاهر انه  
 تركه بالحدث احسانا للظن به واما اذا لم تعرف تاريخه فلان حجة  
 في اصله فلا يسقط بالشبهة قول **قوله** وتعين بعض محتملاته لان  
 العمل به لان احتمال الكلام لغة لا يبطل بنا دليلا بيان هذا في حديث  
 ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا  
 وهذا احتمال الفرق بالاقوال واحتمال الفرق بالابدان ثم حمل ابن عمر  
 على الفرق بالابدان ولم نأخذ بتاويله لان الحديث في احتمال كل واحد  
 من المرين مشترك فنعني احد المحتملين فيه يكون باطلا ولا يراى استراك  
 لغة لا يسقط بتاويله قول **قوله** ولا يمنع عن العمل به مثل العمل  
 بخلافه لان الامتناع حرام كالعمل بخلافه قول **قوله** لا احتمال الجفاء عليهم  
 مثل ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام  
 وقد صرح عن عمر رضي الله عنه انه قال والله لا انفي هذا ابدا وقال علي  
 رضي الله عنه كفى بالنفي فتنه **قوله** علمنا انه لم نخف عليها لان اقامة الحد

لا احتمال الجفاء عليهم

وعلى الصحيح خلافه  
 بوجه الطعن اذا  
 كان الحديث طاهرا

اي ان كان بعد الرواية  
 اي ان كان قبل الرواية  
 اي ان كان بعد الرواية

من حفظ لراية مبناه على الشهرة وعمرو وعلى صبي عمه عنهما رواية  
 الهدي فلو صح لما خفي عليها قول **قوله** والطعن المبرم من جهة الحديث  
 لا يجرى الراوي ان يقول انه مطعون مجروح ولم يذكر السبب كما  
 لا يوجب في الشاهد بل ادلى لار الشهاده فسترد فيها الحرية  
 والذكون والعدد ولم تسترطسى منها في رواية الراوي **قوله**  
 بما هو جرح منقوع عليه كما اذا نفي العدالة او الضبط او غير ذلك  
 حتى لا يقبل الطعن بالنديس وذكر يقول حدثني فلان عن فلان  
 من غير ان ينصل الحديث بقوله حدثنا واخبرنا وسموه عنقنه لان  
 هذا يؤهم سببه لار رسا كحقيقته ليس بجرح على ما من شبهته لول  
 قول **قوله** والتلبيس وهو ان يروي الحديث عن رجل يعرف باسمه فلم يذكر  
 بذلك براسم وذكره لا تعرف به مثل قول محمد بن الحسن حدثنا الثقة  
 من اصحابنا من غير يفسر فان هذا يجوز على احسن الوجوه وهو  
 الراوي من ان يطعن فيه بعض من لا يبالى قول **قوله** ولما رآه لانه  
 دليل ما كيد الخبر واتفاق الراوي السماع من غير واحد قول **قوله**  
 ودكفي الرواية لان ذلك من عمل الجهاد اذ السباق على برافقهم

اي ان كان بعد الرواية

اي ان كان بعد الرواية

اي ان كان بعد الرواية

اي ان كان بعد الرواية



ای فتور و قبح الشعا رض  
بعوله و یما یبنتا ۵

وہابیہ



بالسؤال منه فقال كل من سمي مالك وكان ابن عباس رضي الله عنه  
 يقول الحمار تعذلفا لقت والتبر وصما طاهرا ان يكون  
 سؤن طاهرا وان عمر رضي الله عنه كان يقول انه رجس  
 وكذا لا يمكن اعتبار سور بلحمة لانه لعابه نوع ضرر  
 لكونه لسان مختلط به ولا ضرورة في لحمه ولا بعرقه لان  
 الضرورة في العرق اكثر ولا يلبسه لاختلاف الرواية في طهارة  
 ونجاسته وكذا لا يمكن لاعتبار سور الهرة لانها تلج المضائق  
 دون الحمار وكانت الضرورة في سورها اكثر ولا يسور  
 الكل لانعدام الضرورة <sup>في</sup> اصله لا يبقى مشكوكا فيه ولا يمكن  
 المصير الى القياس لا القياس لا من تعدد حكم ورد به  
 النص ولم يرد نص لاثبات حكم فيما هو من جنس سور الحمار  
 والقياس لا يصلح ساهدا لنصب الحكم ابتداء وحب المصير الى  
 ما كان باثنا في بر اصل وقد كانت الطهارة ثابتة في جانب الماء  
 والنجاسة في جانب اللعاب فقلنا لا يطهر به ما كان نجسا  
 ولا تنجس ما كان طاهرا للنعارض فان قيل ان الماء في اصل

وهو الحال كذلك

وهو الحال كذلك

كان طاهرا ومطهرا وقد تفتت في سور الحمار عن كونه مطهرا  
 فلا يكون عملا فيه سقر ولا اصول فيل لو ابقينا الماء عصفة  
 كونه مطهرا لقلنا حصول الطهارة للمحدث اذا استعمال  
 المطهر في محل قابل للنظر ليس بوجوب لطهارة لا محالة فحذر القينا  
 طرفا المحدث في حق تقرير اصله قوله وسنعي مشكلا لهذا  
 لاجل تقرير الاصول لاننا لما قررنا الاصول في حل الماء في اسكاه  
 لانه دخل في الماء المطلق حيث وجب استعماله ودخل في الماء  
 حيث لا نزول به المحدث فلذا سمع مشكلا لان تعني الجمل  
 لان حكمه معلوم وهو وجوب استعماله وعدم نجاسته قوله  
 فلم يسقطا بالنعارض لا القياس الشرع وضع للعامل لا الاعتقاد  
 وكل مختلص مصيب حق العمل وان كان احدهما مخطيا فيما  
 الى الاعتقاد فلم يتحقق النعارض فيما وضع له القياس وهو  
 العمل لانها لو سقطا بالنعارض لتعذر العمل بحجة شرعية  
 لان ما وراءها استصحب بالحال وكل عدم الدليل والعلم  
 لا يكون دليلا شرعيا فيجب العمل باحدهما بسهادة القلب

واما ادعاء النعارض  
من القياس



فانه يخص نور الفراسه وهذا بخلاف النصين فانما هي اسفطان  
اعتبار النصين بحكم المعارضة امكننا العمل بما وراءهما وهو  
العباس لانه حجة شرعية **قوله** اما ان يكون من قبل الحجة بان  
لا يعتمد الدليلان فلا تقوم المعارضة كوان يكون احدهما محكما  
كقوله على لسكنة سي وراهم متساها كقوله على الرجم على  
العريس استوى **قوله** او من قبل الحكم فان التايت بها اذا  
اختلف عند التحقيق سقطت المعارضة كقوله على ولكن قولهم  
انه باللغو ايمانكم ولكن بواحدكم بما عقدتم لرايان والغوس  
داخل هذا اللغو بين النصين تعارض من حيث الظاهر  
في بين الغوس لكن اسقى التعارض باعتبار الحكم لان المواخذة  
المثبتة مطلقة وهي دار الجزاء والمواخذة المنفية مقيدة  
بدار الجزاء فلا فصيح الجمع وبطل التناقض **قوله** او من قبل الحال  
الى اخي سانه ان كلمة حق للغايه ومن امتداد الشيء الى عايم  
وسا فنصاره دونها منافاه ولراطها وهو لراغتسال والظاهر  
يكون بانقطاع الدم بمر امتداد حمة القران الى لراغتسال

والمخلص  
عن المعارضة

بان هذا هو حاله  
حاله وراحت على حاله  
كما هو قوله على حجة  
يظهر بان الكف  
والسديد

في قوله وراهم متساها كقوله على الرجم على العريس استوى

وبس ثبوت الحبل عند انقطاع الدم منافاه ولكن باعتبار الحال  
سعى التعارض وهو ان يحل المرأة بالتسديد على حالها اذا  
كان ايامها دور العشر والقراءة بالكف على ما اذا كان ايامها  
عشر **قوله** او من قبل اختلاف الزمان صريحا بان يعرف  
بالدليل السابق فها هي المصين فيكون المتأخر منها ناسخا  
لقوله على واولات لراحال اجلهن ان يضع حملهن ان لراية  
تفضي ان تكون عدت المتوفى عنها زوجها اذا كانت حاملا  
بوضع الحمل فان اى حمل رضى الله عنه والى من ساء باهليته ان  
النساء القصرك واولات لراحال اجلهن نزلت بعد التي  
سورة البقي واراذه قوله على والذين يتوفون براه فجعل  
الناسخ ولدا للنسخ **قوله** او دلالة كل الحاضر والمبصر متفاهرا  
ان النبي عليه السلام نهى اكل الضئ ويؤى انه يخص فيه التعارض  
بين النصين بابت من حيث الطاهر ثم تنفي ذلك بالمصير الى دلالة  
التاخر فجعل الموجب للحظر متأخرا عن الموجب للاباحة لانه  
لوا انعكس يلزم النسخ مرتين لكون لراباحة اصلا في لراشيأ

مسعود ص

رجحى



قوله والمثبت اولى من المنافي عند الكرخي رحمه الله والمراد بالمنافي هو الذي يبقى الحكم على الراوي لا ولو نفى الراوي الطائفة وان لم يكن لفظه لفظة نفى وهذا لان المبت اقرب الى المصدق من المنافي ولما قبلت الشهادة على الابیات دون النفي وعند ابن ابي نعيم سعاد صان لان خبر النفي معجزة كالمثبت وما استدله على صدق الراوي المبت فانه استد بعينه على صدق الراوي الثاني قوله ولما اصله اي لاصل فيما اذا وقع التعارض من الثاني والمثبت قوله ان كان من خبر ما تعرف بدليله الى آخره وبيان هذا الكلام ان النفي ثلاثة انواع احدها ما يكون النفي من خبر ما تعرف بدليله وانه يصلح معارضا للاشبات والساكن ما يستتبه حاله وانه فسمان احدها ما تعرف ان الراوي اعتمد دليل المعرفة وهو ايضا يصلح معارضا للاشبات والساكن ما لا تعرف لرايها هو الحال وهو استصحاب الحال وهذا لا يصلح معارضا للاشبات والساكن ما تعرف من خبر ما يستتبه حاله لان نفي الخبرية المفترضة على البرق لرايها

ان النفي

واحتجوا بما ذكره من استحسان انه متى كان الخبر باجود من الراوي حتى وبالاخر بعد من فانه يؤخذ بخبر الخبرين كذا في اصول الفقه لسمس لرايه السرخسي رحمه الله قلنا هذا متروك باجماع السلف كذا ذكره في خبر اسلام رحمه الله قوله كما في الخبر المروي في التحالف وهو ما روى ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي عليه السلام قال اذا اختلف المسابغ ان والسعلة فانه يعينها تخالفا وترادا وفي رواية اخرى لم تذكر هذه الزيادة فاخذنا فيه اثبات هذه الزيادة وقلنا لا يحرك التحالف لراي عند قيام السلعة لان اصل الخبر واحد وكل مشقة وكونها خبر من محتمل بالاحتمال لا ثبت الخبر واذا كان الخبر واحدا فحذف الزيادة محتمل على قلنا ضبط الراوي وغفلته عن السماع قوله فيجعل كل الخبرين ويجب العمل بها عند لرايها لان علم انه خبران وان النبي عليه السلام انما قال كل واحد منهما في وقت آخر بيان فيما روى ان النبي عليه السلام اي عن بيع الطعام قبل لبعض وقال الغائب ابن ابي سبيد رضي الله عنه انهم عن ابي بصير عن سفيان قال لم يقبضوا فانا نعلم

ما في الراوي اصله

وهو السلوة

فاما اذا اختلف الراوي

وهو كذا وعنه سفيان



بالحدث ولا يجعل المطلق منها محولا على المقيد بالطعام حتى  
 لا يكون سببا في العوض قبل لبعض كما لا يكون سببا في الطغاف  
**فصل** في البيان وهو كلام العرب عبارة عن  
 لراظها روحه في اصطلاح اهل لراصول هو ما يظهر به  
 ابتداء وجود الحكم في الكلام لرا دلالة هو خمسة اوجه بيان  
 تقرير وبيان بفسر وبيان بغير وبيان بضرورة وبيان  
 بتبريل قول وهو توكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز  
 او الخصوص ودليل في الحقيقة التي تحتل المجاز والعام المحمل  
 للخصوص كقوله تعالى ولا طائر يطير بجناحه فالطائر  
 حقيقة هو الذي يطير بجناحه لكن كمال ان يراد به المجاز  
 فان التبريد سمي طائرا فقط هذا لرا احتمال بقوله يطير بجناحه  
 كذلك قوله في سجدة الملائكة لما كان محتملا للخصوص فقطع بقوله  
 كلهم احمقون قول كسان المحمل المشترك اما نظير بيان  
 المحمل بقوله تعالى ومنهم من بعداه على حرف فان اصابه جيل اطان  
 وان اصابه نشة انقلب على وجهه بقوله على حرف محمل فينبه

وهو اما ان يكون  
 بيان بغير

وهو اما ان يكون  
 بيان بغير

او سائر تفسير

وهو اما ان يكون  
 بيان بغير

بما يعقبه

وانما هو دلالة على

بما يعقبه ونظير بيان المشترك قوله تعالى احذنا دار المقامة فان  
 لرا صلا مشترك بين لرا نزال و لرا باحة فبين انه بمعنى لرا نزال لرا  
 قوله دار المقامة قوله وانها يصحان موصولا ومفصولا  
 معناه ان بيان المقرر والفسر يصح ان لا تأخر عن الكلام  
 بان ترد الكلام مبتدئا ويصح ان تأخر بان ترد او لا ثم تلحقه  
 البيان وعند بعض المتكلمين لا يصح بيان المحمل المشترك لرا  
 موصولا لرا المقصود بالخطاب فهم السامع للمعلم وهذا لا يحل  
 لرا بالبيان فلو جاز ناخير لبيان هذا الخطاب عما هو المقصود منه  
 ولا أدى الى تكليف ما ليس الوسع فلنا ان الخطاب بالمحمل قبل  
 نفي لرا مثلا كما اعتقاد الحقيقة فما هو المراد به مع انظار البيان  
 للمعلم وهذا لرا مثلا اهم من لرا مثلا بالعلم كما في المتشابه  
 فكان حسنا واما تكليف ما ليس الوسع فانما يلزم ان لو حرك العلم  
 قبل البيان ولا يجب ذلك قوله او بيان بغير كالتعليق بالشرط  
 ولرا استثناء وانما شئ هذا بيان بغير باعتبار اشرك واحد من  
 لسان والغيرية التعليق بالشرط ولرا استثناء اما التعليق



فلان لراهاب المنعوى عن الشرط بنجيز واذا دخل الشرط لم يبق كذلك  
 فصار الشرط مغيرا له لكنه بيان مع ذلك لان البان ما يظهر به  
 ابتداء وجود الحكم وابتداء وجود المعلق عند الشرط يظهر  
 بالنعلق السابق وراى بما يحتل عدم وجود الحكم في الحال كالم  
 بشرط الخيار وكان التعليق بيانا لارفع الحكم بعد البوت  
 واما الاستثناء فانه مغير للكلام وذلك طاهر ولكنه اذا اتصل  
 منه بعض الكلام لا ان رفعه بعد الوجود ليكون نسخا فكان بيانا  
 ثم لا خلاف بين العلماء في هذه النوعين من البيان انه يصح موصولا  
 بالكلام ولا يصح مفصولا ممن لا يملك النسخ واما اختلافوا في  
 اعمال الشرط وراى استثناء قوله وعند السامعي رحمه الله كونه ذلك  
 اصح بقوله تعالى ان الله يامركم ان تذكروا نعمة الله عليكم لما استوصفوها  
 بتبينهم صفتها وكان ذلك دليل الخصوص على وجه البان منفصلا  
 عن اصل الخطاب وبقوله تعالى فاسلكن من كل زوجين سبيلا واهلك  
 وعموم اسم لراهل سبنا ولا يثبت له بقوله انه ليس من اهلك  
 وبقوله انكم وما تعبدون من دونه حصصا بهم ثم لما عارضوا بعيسى

واختلف في خصوص الوجود  
 فعندنا لا يقع مترجيا

زمان يحقق عبقها مما لا تعرف لراى باستصحاب الحال ولا تعارض  
 خبرا بيات الحرمة لانه امر محسوس وعدم الاعتق مما لا يحس  
 والتفني في حديث ميمونة وهو في الحل الطاري على اهرام  
 لراصل ما تعرف به ليله وهو هبة المحرم فعارض بيات الحل  
 وجوب المصير الى طاهر من اسباب النجس في الرواة والتفني في  
 طهارة الماء وحال الطعام مما سنبه حاله لانه جاز ان يعتد  
 المخير فيه طاهر الحال كما اذا اخبر عن طهارة الماء المعنى بان  
 ان تراصل فيه لطرهارة وحسنه لم يقبل خبره بمقابلته خبرا بيات  
 لانه اعتناء ما ليس بحجة وما يشار به فيه السامع وحاز ان يكون  
 عن معرفة كما اذا اخبر بطهارة الماء وبتبين سبب علمه بان قال  
 اخذته من البحر وجعلته في موضع نظيف وكنت غير متفارق  
 عنه فلا بد من السؤال والناظر حال المخير فان ثبت انه  
 تبنى على طاهر الحال لم تعارض بيات وان ثبت انه اخبر  
 عن معرفة كان مثله بيات موجب لعل بالاصل وهو كون  
 الماء طاهرا في لراصل بالاصح قوله والاصح لا يقع بفضل

وانه لما لم يملك طهارة



عدد الروايات يعني اذا كان احد الخبرين روييه واحد والآخر  
 يروييه انسان فالذي يروييه انسان لا يخرج على ما يروييه واحد  
 ومن الناس من يقول بالترجيح به واستدل بما قاله المحقق  
 في مسائل الماء والطعام والشراب ان قول الراشدين اولى  
 ولان الصلب شهد لذلك بحرية في الصدق فلنا هذا  
 خلاف السلف فانهم لم يرجحوا بفضل العدد في باب العمل  
 ما جاز لراي واحد فالقول به يكون مولا بخلاف اجماعهم وهذا  
 لان ما يروييه واحد كتمان يكون متاخرا فيكون باسناد لا  
 وهذا الراجح لان نفع بفضل عدد الروايات فلا يقع به الترحيح  
 وكذا لا يقع الترحيح بالزكون والحرية عندنا وعندهم  
 يقع في العدد دون الراي فانهم يرجحون رواية  
 الرجل على رواية المرأتين وعلى رواية امرأة واحد وكذا  
 يرجحون رواية الحرين على رواية العبدتين وعلى رواية عبد  
 واحد فاما لا يرجحون رواية رجل واحد على رواية امرأة  
 واحدة وكذا لا يرجحون رواية حر واحد على رواية عبد واحد

معتبرا بنفسه فتعبر به الصدور كلاما واحدا واذا اعتبر كذلك  
 تعبر بالحكم كما نقضيه الجملة ثم اذا ثبت اجماعنا واجماعه وجب  
 بينها وقولنا تكلم بالباقي باعتبار وضعه يعني ما عندنا حقيقة  
 اصل الموضع ونفي اثبات باشارته لان الاستدلال بمنزلة الفاي  
 للمستدنى منه لانه انما ان يدخل على النفي وعلى ابيات وكرايا  
 بالعدم منتهى والعدم بالوجود منتهى واذا كان كذلك لم يكن  
 من ابيات الغاية لنا هي اقول وهذا ما تلت لغة مثل صدور الكلام  
 لان اقول ايات قصدا وهذا لا فكاك اشارة قول وهو ما لا  
 استخراج من الصدور ولهذا انفق اصحابنا ان قول الرجل لفلان  
 على الف درهم لراي ثوبا ان هذا استثناء منقطع لان استخراج  
 لا يصح فمحل نفي مبتدأ وفيه لا تؤثر في لراف قول الاستثناء  
 متى تحقق الى آخر معناه ان الجمل المعطوفة بعضها على بعض  
 بحرف الواو وكل جملة كلام تام والحق لراي استثناء ما قال  
 لزيد على الف درهم ولعمرو على الف درهم ولمحمد على الف  
 درهم لراي خمسة حكمها ان تصرف الجميع عند السامع في رواية لانه

وهو ما لا فكاك  
 استثناء منقطع

كلمات معطوفة بعضها  
 على بعض تصرف الجميع  
 كالمرأة عند السامع في رواية  
 وعندنا الى ما يليه خلاف  
 الشرط لانه مبتدأ



معارض مانع بمنزلة الشرط والشرط يصرف الى جميع ما سبق حتى  
 يتعلق الكل به مثله قوله عبد حر وامرأة طالق وعليه الخ الى  
 بيت الله ان دخلت هذه الدار فكذا لا يستثناء وعندنا  
 تنصرف الى الجملة لراعيه لان الاستثناء لغوي وتنصرف الى  
 الكلام فيقتصر على ما يليه خاصة وذلك لو جهلنا ان اعمال  
 الاستثناء باعتبار ان الكلمة حكم كلام واحد وذلك لا يتحقق  
 في الكلمات المعطوفة بعضها على بعض والسبب في اصل الكلام  
 عامل باعتبار اصل الوضع وانما انعدم هذا الوصف منه بطريق  
 الضرورة فيقتصر على ما يتحقق فيه الضرورة وهذه الضرورة لا  
 بصرفه الى ما يليه بخلاف الشرط فانه جبريل ولا يخرج به اصل الكلام  
 من ان يكون عاملا انما يتبدل الحكم ومطلق العطف يقتضي اشتراك  
 فلذلك اثبتنا التبديل بالتعلق بالشرطية صح ما سبق ذكره  
 قوله او بيان ضرورة اي بيان ما ثبت بطريق الضرورة لان  
 هذا البيان انما يحصل بالشيء الذي هو غير موضوع للبيان لضرورة  
 الجائز الى ان يجعلها سانا وهو اربعة اوجه لانه اما ان يكون حكم

في الاستثناء

في التعليل

في التعليل

في التعليل

والملازمة نزل ذلك لخصوص ان الذين سبق لهم من الحسن او لمك عنها  
 مبعدون قوله ولما اهل لاسناد لراي لان اهل الرسال من شانهم  
 ويوم من هم وعلى هذا لفظ لاهل كان مستر كافيه جمل ان يكون المراد  
 هو لاهل من حيث النسب اصمال ان يكون المراد لاهل من حيث المتابعة  
 في الدين فلهذا سأل الله فبشر الله له ان المراد لاهل من حيث المتابعة  
 في الدين وان الله الكافر ليس من اهله وتأخير المستر كصحح عندنا قوله  
 لم يناد له عيسى عليه السلام لان كلمة لاهل وان غير العقل لكنهم كانوا  
 متعنتين فزاد في البان اعراضا عن تعنتهم قوله ولما استثناء  
 التكليم بحكم بقدر المستثنى اي بمنع التكليم وحكم التكليم مع بقائه  
 صوته معناه ان لاهل استثناء بمنع صدور الكلام من ان منع قدس الحكم  
 بقدر المستثنى فجعل تكليما وراي المستثنى وكان المتكلم في قوله  
 لقلا ان على الف لاهل لاهل لم يلفظ بلفظ لاهل حكما وانما تلفظ بلفظ  
 تسعياه قوله بمنع الحكم بطريق المعارضة وذكر في المير ان لا يصح  
 عن الشافعي رحمه الله ولكن استدلووا بمسائل تدل على ذلك ثم من  
 قوله بمنع الحكم بطريق المعارضة ان صدور الكلام انفق وجوب الحكم

وقوله المكم وما تفيدون  
 من دون الله

فجعل تكليما  
 بالباقي بعدكم

وعند الشافعي  
 رحمه الله



الكل لئلا ان لم استننا نحن قدر المستنى حكما فنعارضنا فلم ثبت  
 الحكم وصار بقدر ما ذكرنا من الصون لراماية فانها ليست على  
 وهذا بطر احضلا فهم في التعلق بالشرط على ما سبق ان الشرط عنونا  
 بمنع ثبوت الحكم المحل لانعدام العلة الموجبة له حكما مع ضرورة  
 التكليم به وعند منع الحكم مع وجود علة وفان لم اختلفا بطر  
 في منع الحفنة بالحفنة من الطعام فان لم استننا عندنا لما كان  
 تكلم بالباقي بعد النيا كان المراد بالطعام المذكور في قوله عليه السلام  
 لا تبغوا الطعام بالطعام لراسوا بسوار الكثرة الذي يحكي فيه الكيل  
 لا القليل لان استننا حالة التساوي على عموم صدور  
 في احوال لان استننا الحال من العن محال لان المحافضة شرط صحة  
 لراستنا ولراحوال ثلاثة مساواة ومفاضلة وبما زفه ولا يتحقق  
 لرا في الكثرة يجوز مع الحفنة بالحفنة لاطلاق قوله على واهل البيت  
 وعند لما كان عمله بطريق المعارضة وصدر الكلام عام فوجب  
 الحرمة في القليل والكثير ولم استننا عارضة في الكثير يبقى ما وراء  
 الكثير داخل تحت الصذر فتثبت الحرمة فيه لاطلاق الصذر

جميع ما ذكرنا

لاجماع اهل اللغة على ان لم استننا من المعاني ثبات ولا شأ في هذا  
 لرا اذ كان الصذر عاما في نفي جميع ما سأل لم ينفي النفي قدر  
 المستنى بعارض لرا استننا فاما متى قلنا بانه تكلم بالباقي  
 بعد النيا لا يتحقق ذلك بل يكون نفي في حق غير المستنى وكذلك  
 لرا ثبات على هذا فانما متى قلنا ان لم استننا تكلم بالباقي بعد  
 النيا يكون هذا اثبات الحكم الحاذق من غير المستنى قوله  
 ومعناه النفي وكرابات أي نفي لرا لوهية عن عمارة واثباتها  
 لله على وهذا المعنى انما يتحقق ان لو جعل كانه قال لا اله الا الله  
 فانه هو لرا له اما اذا جعل تكلم بالباقي كان هذا نفي لرا لوهية  
 عن غير الله من غير ان ثبت لله على فلا يكون توحيدا وحقيقة الفقه  
 ان لم استننا استخراج واستخراج نفس الكلام لا يتصور بعد  
 التلطف وانما يتصور منه حكمه فعرف انه عام بطريق المعارضة  
 قوله ولنا قوله على فثبت فيهم الفسنة لرا خمس عاما فكذا  
 استننا وقع في الاخبار فامسح ان تجعل عاملا بطريق المعارضة  
 لان سقوط الحكم بطريق المعارضة انما يستقيم في راسا وكذا ليل

جميع ما ذكرنا

ولان قوله لا اله الا الله للوجود



الخصوص فاما في اخبار لا يمكن ذلك لانه يؤيد الكذب في الناقص  
 فان من اخباره انه كان كذابا لم يمكن ذلك كون كذبا وتناقضا  
 ولان ارفاسم لعدد مخصوص وهو ضعف جسمه ليس فيه  
 افعال فادونه من وجه وان قل فينحصر حكمه العدد والمخصوص  
 فلم يجعل اصل الكلام هكذا لم يمكن تصحيح ذكر ارفاسم بوجه فكل من  
 خلق ارفاسم موجه لان ارفاسم لا يخلق على تعاليه وحسن اصلا  
 ولو جاز كان بطريق المجاز وفيما قلنا عمل بالحقيقة لان استثناء  
 لما كان مانعا عن التكلم بحكمه يصير كانه قال فليست تسعائة وثمانين  
 وهذا مختصر منه والمختصر اذ لسان العرب كان ما قلنا اوله  
 ولان ما بينه الحكم بطريق المعارضة يستوي فيه البعض والكل  
 كالنسخ وهذا لا يجوز استثناء الكل من الكل فاعلم ان حكمه ليس على  
 طريق المعارضة **قوله** ولان اهل اللغة قالوا الاستثناء استخرج  
 اي طاهرا وتكلم بالسا في بعد النبا يعني حقيقة والمراد بقوله  
 تكلم بالباقي ان موجب الاستثناء ان الكلام به يصير عبارة عما  
 وراء المستثنى وهذا لان قولنا لا كذا لا يصلح ان يكون كلاما

القدر الذي  
 لا يجوز  
 في الاستثناء



وفيه ما في بعض النسخ

المنطوق وندت بدلالة حال المسكلم او نيت ضرورة دفع الغرور  
 او نيت ضرورة الكلام نظير اول قوله تعالى وورثه ابواه فلام  
 التثنية فانه لما ذكر صدور الكلام ان الميراث للابوين بقوله  
 وورثه ابواه ثم تن نصيب لأم بقوله فلام التثنية الميراث يكون  
 ما ناضروا بالنصيب لرب ان التثنية ولكن يفتر ما وضع للبيان  
 لان قوله وورثه ابواه غير موضوع لبيان نصيب لرب وكذا  
 قوله فلام التثنية لكن لسان لم يحصل بترك النصيب على نصيب  
 لرب بل بدلالة صدور الكلام يصير نصيب لرب كالمخصوص عليه  
**قوله** كسكوت صاحب الشرع عند امر نعاينه عن البغير  
 فان ذلك لسكوت منه تقرير لكل لزام وبيان الحقيقة بدلالة  
 حاله اذ لو كان الحكم عنده بخلافه لبيته لانه واجب عليه عند  
 الحاجة اليه وسكوت الصحابة رضي الله عنهم عن يقوم متفق  
 البدنية وكذا المغرور جعل ما نال هذا وصورة رجل استركي  
 جارية واستولدها ثم استحققت فان الولد جعل حرا بالبيعة  
 لانه انما اقدم على طيها الوعنة لها ملكه اذ لسان تحترع عن

في الكلام

او نيت ضرورة دفع الغرور

حقيقة



ارفاق جزه فلو لم يحفل الولد خرا انضروا هو ولو لم يحجب  
 عليه بنضروا المستحق فجعل خرا بالقمة نظرا للجانبين ثم ان  
 الصحابه رضي الله عنهم سكوتوا عن سان مناخ الولد انها مضمونه  
 ام لا اى هل ياخذ المستحق من ارباب بمقابله ما استخدمه لرب  
 او اجزه فاخذ اجزته قبل اربابا مستحقا قام لامح ان صاحب  
 الحادته كان يملك حكم الحادته وما كان عالما بما له من الحق فيكون  
 في هذا الموضع دليل لنفي اذ لا يظن انهم تركوا الواجب  
 كسكوت المولى عن النهى حتى ياتي بعبء يبيع ويسترى ان ذلك  
 يحفل ادنا له التمانه لضرور دفع الغرور عمن تعامل  
 العبد لان الناس لا يتمكنون من استطلاع راي المولى في كل  
 معامله تعاملونها مع العبد وانما يتمكنون من التصرف بحركي  
 العين منه ويستدلون بسكوته على رضاه فحفل بسكوته  
 كالنصره بالاذن لضرورة دفع الغرور **قول** ضرورة  
 الكلام اى ضرورة طول الكلام كقوله له على ماية درهم ان  
 ان العطف جعل بيان للمانه عندنا وقال الشافعي رحمه الله

او يبيح ويؤخر الغرور

قول الملقية المانه لانها مجله قاله بياها والعطف لا يصلح  
 بيانا لانه لم يوضح له كما اذا قال مانه وثوب لكنا نقول ان هذا  
 جعل بيانا عادة اذ الناس اعتادوا حذف مغرور والمعطوف عليه  
 ضروره كثر العدد وطول الكلام وذلك مما يستلزم في الذمه في  
 المعاملات كالمكسب الموزون اما الثوب فلا ضرورة فيه  
 لانه لم يحجب الذمه لاي لسلم او فيما هو في معنى المسلم كالبيع  
 بالثوب الموصوف مؤجلا **قول** او بيان بتبدل وهو النسخ  
 وقيل التبدل رفع الحكم لاول بدل والنسخ قد يكون  
 رفع الحكم لاول بدل وقد يكون بلا بدل والنسخ في اللغة  
 استعمل المعنيين احدها لزاله والرفع يقال نسخت الشمس  
 الظل ازالته ورفعه فان الظل لا يبقى في ذلك المكان بعد  
 وجود الشمس فيه ويقال نسخت الريح اثارا لراقدام اذ ارفعها  
 وابطلتها حسا والساني يستعمل النقل بها فنسخت الكتاب  
 اى نقلت مثل المكتوب الى محل آخر وهو الشرع بان لملة  
 الحكم الى آخر والمراد بالحكم المحكوم لاي الحكم الحقيقي صفه ازيله

المطلق الذي كان محلا ما عند الله لانه  
 اطلاقه وصار طاهر البقاء في حق البشر  
 فكان يبرأ في حقنا بيا بما مضى في حق  
 صاحب الشرع



به تعالى وهو غير قابل للنسخ فصارت بظاهرها البقاء لان الظاهر  
 في علمنا بقاء كل موجود واستمراره بآياتنا محضاً في حق صاحب  
 الشريعة لانه يعلم ان ذلك يبقى الى تلك المدة لكن اطلق براهين  
 ولم يثبت قوله وهو حايث عندنا وقال بعض من لا يعتد  
 بقوله من المسلمين انه لا يجوز النسخ لكن لا تصور هذا القول  
 ممن يعتقد بسلام فان شريعة محمد صلى الله عليه وآله ناسخة لما  
 قبلها من الشرائع فكيف يتحقق هذا القول منه مع اعتقاده  
 بهذه الشريعة والحجة عليهم النص لقاطعه وهو قوله تعالى  
 يا نبي صلى الله عليه وآله واتنسخها من قبلها واولها واذا  
 بدلنا آية مكان آية وانتسخ التوراة الى بيت المقدس بغير ضية  
 التوجه الى الكعبة لانك عاقل قوله خلا فالله يود لغيره  
 وهم في كل زمان فريقان فريق حاله عقلا وفريق حاله سمعاً  
 وحساً الفريق الاول قالوا ان المراد اوجد مطلقاً ثانياً  
 لمراد فان كلامها فامر الله تعالى ونهيه يكون باقياً الى قيام الساعة  
 ونسخه لمراد حال وجوده لا يجوز لانه يكون بداءً والبداء على

الله تعالى لا يجوز ولان المراد على حسن المأثور به والنهي  
 على قبح المنهي عنه والنسخ يدل على ضده والنهي الواحد  
 لا يجوز ان يكون حسناً وقبحاً فالقول بجواز النسخ قول كوا  
 البداء او الجهل لان العلم بالعاقبة ان كان حاصل في المراد يلزم  
 البداء وان لم يكن حاصل يلزم الجهل تعالى الله عن كل وجه الفرق  
 الثاني قالوا ثبت بطريق الثواتر من موسى عليه السلام انه قال تمسكوا  
 بالسبب مادام السموات والارض وقالوا ذلك مكتوب في التوراة  
 وكذا قالوا ذوى عن موسى عليه السلام انه قال ان شريعة لا تنسخ  
 وجه قولنا مع الفرق الاول ان تحريم الاحوال والجموع من الحنين  
 وتحريم الحزب ثابت في شريعة موسى عليه السلام ولا باهية بآيته قبلها  
 وليس بفسر النسخ لمراد هذا ولان اليهود يقررون بان يعقوب صلوات  
 الله عليه حرم شيئا من المطعومات على نفسه وان ذلك صار حراماً عليهم  
 كما اخبرنا الله تعالى به في قوله تعالى كل المطعومات كان حلالاً لبني اسرائيل لانه  
 والنسخ ليس بتحريم المباح وابهية الحرام ولان العمل بالسبب  
 كان مباحاً قبل ان يوصى عليه السلام فانهم يوافقونا على ان حرم

كما اخبرنا الله تعالى به في قوله تعالى كل المطعومات كان حلالاً لبني اسرائيل لانه



العلم السبب من رغب موسى عليه السلام ولأن النسخ بيان مق  
الحكم وذكر غيب عنا لو يتن لنا في وقت لا يمكن حسننا لا يشو  
من معنى الصبح سي فكذا اذا يتنه بعد ذلك بالنسخ وذلك لأن  
النسخ انما يكون في حقيق النبي عليه السلام ولما لم المطلق في حقيق  
عليه السلام لا لا يجب لا للبقاء اذا لم يزل لنا والبقاء لغف فلا  
يكون البقاء بديل نوحه بمنزلة البراءة ولا يجاد ان حكم الحقيق  
والوجود لا البقاء بل البقاء لعدم اسباب الفناء او هو باق  
هو غير البراءة وله اجل معلوم عند الله تعالى فكان البراءة والبراءة  
بياناً محضاً في هذا مثله فلا يكون نسخاً للامر حال قيامه ولأن النسخ يحرك  
عندنا فيما احتمل ان يكون مشروعا ويحتمل ان لا يكون مشروعا والقول  
بحوان النسخ في مثل هذا لا يورد كالحال لبراء والجهل ببيان ان  
البراءة على نوعين نوع يكون حسنا في ذاته كالامان بانه تعالى  
والعدل او يكون قبيحا في ذاته كالكفر والظلم ونوع يكون حسنا  
لغيره او قبيحا لغيره ولما في الوجود نسخ البتة وانما كوزي  
المالك والراجح لان ما كان حسنا لغيره جان ان يصير قبيحا في بعض

لما زمان وكذا ما كان قبيحا لغيره كوزان يصير حسنا وما كان كذلك  
كوزان يكون في بعض البراءة ومن البعض كالمخلوقات  
لان في مثل هذا كوزان يكون المصلحة في بعض البراءة دون  
البعض وهذا كما عرفنا ان شرب الماء البارد للمجموع الذي هو  
حار المزاج مصلحة ثم حار ان يصير ذلك مفسدة لتغير مزاجه  
من الحرارة الى البرودة فجاز ان يقول الطبيب للمريض الذي هو حار  
المزاج اشرب كل يوم سربة باردة وعند تغير المزاج منفعه عن ذلك  
وعلى هذا لا يدل البراءة على دوام الحسن في الواجب بالامر وكذا  
الذي لا يدل على دوام القبح في الحكم المأثباته وحينئذ لا يلزم  
البراء والجهل أما الكلام في البراءة المأثباته فقد ثبتت رسالة  
رسل بعد موسى عليه السلام بالآيات المعجزة والدلائل القاطعة  
فلا يكاد يصح ما رويوا ودعواهم ان ذلك التورية عن مسموعة  
منهم لانه ثبت عندنا تحريف كتابهم فلم يسق حجة ثم ولو سلم  
ذلك فلا يمكن اجراء ما رويوا عن موسى عليه السلام ثم شكوا بالبيت  
مادامت السموات والارض على ظاهرها لان المكلف بالسبب ينقطع



باقراض الدنيا والسموات والارض جامعة ولكن هو كناية عن ابد  
 عرف اهل اللغة كانه قال تمسكوا ابدًا ثم مراد عليه اي ابدًا  
 عالم تبعث محرر صلى الله عليه حتى يكون عملا بالادلة واما قولهم رواية  
 عن موسى عليه السلام لا نسخ لشرعته ان كان بطريق التواتر وهو كلام  
 حذف بعضه اي لا نسخ لشرعته الى مبعث محرر صلى الله عليه لانه ثبت  
 رساله محرر عليه السلام بما ثبت به رساله موسى عليه السلام وبتبعه نسخ  
 شرعته ووجب القول بالحذف عملا بالدليلين قول **و** محله حكم احتمال  
 الوجود والعدم اعلم ان ما احتمل النسخ وما لا احتمله لا يخلو  
 عن اربعة احدها ما لا احتمل لعدم اصلا كصفات البارئ واسماء  
 وهذا قسم لا يدخل النسخ فيه لان لعدم بصفاته واسماءه لا يخلو  
 الزوال والعدم فلا يخلو سمي من اسماء وصفاته النسخ والبالغ  
 ما لا يخلو لوجود اصلا كشرى البارئ وهذا ايضا ما استحال نسخ  
 اذ النسخ انما يحركه الموجود والمآل ما احتمل الوجود والعدم  
 لكن افترن به ما يحتمل الزوال من ابد وتناقبت وهذا ايضا  
 مما لا يجوز نسخه لان عدسوتها لا يكون النسخ بل على وجه البقاء

والغلط تعالى الله عن ذلك والرابع ما احتمل الوجود والعدم لم  
 يفترن به ما يحتمل الزوال وهو الذي ارادة انه محل النسخ قول **و**  
 من توقيت او باسديت نصا او دلالة نظرا لتوقيت ما اذا  
 قال الرجل اذنت لك ان تفعل كذا الى ما ية سنة فان انتهى عنه  
 فذلك مضى ملك الحق يكون مراد ونظرا لما يبدى صرحا قوله تعالى خالف  
 فيها ابد ونظرا لما يبدى لالة الشريعة التي قبض عليها رسول  
 الله عليه السلام فانها مؤبد لا تختم لان النسخ لا يكون بل على السك  
 من ينزل عليه الوحي وقد ثبت دليل مقطوع به ان محرر صلى الله  
 عليه حاتم النبئين وانه لا نسخ لشرعته ولا يبقى احتمال النسخ بعد هذه  
 الدلالة فما كان شرعة كحين قبض قول **و** وشرطه التمكن من عقد  
 القلب عند نادون التمكن من الفعل وعلى قول المعترلة التمكن  
 من الفعل شرطنا على ان لا ارادة لازمة للامر عندهم فكلها امر  
 الله على به فقد راد وجوده فيكون الفعل هو لا اصل عندهم وعندنا  
 لا امر بما لا يريد الله وجوده حايث لفائدة الوجوب فالخاصل ان حكم  
 النسخ ناسا للمدة لعمل القلب اصلا ولعمل الجسد بهما فان الله على

نسخ ما كان في النسخ

نسخ



اسلا نابا هو متشابه لابل منافه لا اعتقاد الخفيه فوعندهم  
 هو بيان من العلم بالبدن فالوالان العلم بالبدن هو المقصود  
 بكل امر وبكل شيء وادفع النسخ قبل الفعل صار بمعنى البدن والفظ  
 وحناني لكل الحديث المشهور وهو انه عليه السلام لم يجز له المعراج  
 ثم نسخ ما زاد على الحسن وكان ذلك بعد العقد حتى الكحل لان النبي عليه السلام  
 اصل من لماته فكان عقده كعقد الكل ولم يكن ثمة التمكن من الفعل  
 فارسل انهم كانوا من المعراج فكيف يكون ذلك ليدل عليهم فلما  
 انهم نكروا الصعود الى السماء فاما لا نكروا سرا من المسجد  
 الحرام كراقصي وكان سرا هو المعراج قوله والعباس لا يصلح  
 ناسخا وكان ابن شريح من اصحاب الشافعي رحمه الله يجوز ذلك ولا يظن  
 من اصحابه كان يقول لا يجوز ذلك بقياس الشبه وكو قياسي مستح  
 من الكتاب يجوز نسخ الكتاب به وكل ما س هو مستخرج من السنة  
 يجوز نسخ السنة به لان هذا في الحقيقة نسخ الكتاب بالكتاب والسنة  
 بالسنة فلما هذا باطل بافقا لاصحابه رضي الله عنهم فقد كانوا  
 مجمعين على ترك الداعي بالكتاب والسنة حتى قال علي رضي الله عنهما

الدين بالراي لكان باطن الخفا والى بالمسح مظاهره ولكني رايت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر الخف دون باطنه ولان الفاس  
 كيف ما كان لا توجب العلم فكيف نسخ به ما هو موجب للعلم قطعا  
 ولان النسخ بيان من بقاء الحكم وكونه حسنا الى ذلك الوقت ولا  
 مجال للراي في معرفه انتهاء وقت الحسن وما ادعياه من ان هذا  
 الحكم يكون باثبا بالكتاب فكلام ضعيف فان الوصف الذي به يرد  
 الفرع الى اصل المنصوص عليه في الكتاب والسنة غير مقطوع  
 بانه المعنى في الحكم البات بالنص احد من القايسين لا يقول بان  
 حكم الربوا فيما عدا الاشياء الستة يكون باثبا بالنص الذي فيه  
 ذكر الاشياء الستة قوله وكذا اجماع عند الجمهور ان عند  
 اعيان الناس يجوز بعض ما يحنا رجمهم الله بطريق ان اجماع  
 موجب علم اليقين كالنص فيكون ان ثبت النسخ به والصحيح  
 انه لا يجوز ذلك لان النسخ لا يكون لراي في حق النبي عليه السلام  
 ولا اجماع ليس بحجة في حيوته لانه لا اجماع دون رايه واذا وجد  
 منه البيان فالواجب العلم قطعا هو البيان المسموع منه وانما يكون  
 ادى الى علمه اللام



لراجعاء موحيا للعلم بعن ولا نسخ بعن فعرفنا ان النسخ يليل  
لراجعاء لا يجوز قوله وانما يجوز النسخ بالكتاب السنة  
متفقاً وهو نسخ الكتاب بالكتاب ونسخ السنة بالسنة ومختلفاً  
وهو نسخ السنة بالكتاب ونسخ الكتاب بالسنة وذلك اربعة  
اقسام وهذا كله جائز عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز  
نسخ الكتاب بالسنة ولا نسخ السنة بالكتاب ائتم بقوله علي  
واتبع ما يوحى اليك من ربك فانه يعلم امر الرسول ان يتبع ما انزل  
اليه ومتى اتسخ بقوله عليه السلام فقد ترك المتابعة ولا تـ  
يؤدي الى مخالفة الكتاب به علي مرحشاً لظاهره فيؤدي الى  
فتح باب الطعن في حقه فقال بانه لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة  
سداً لبابه لطعن وكذلك لا يجوز نسخ السنة بالكتاب لان علي  
قال ونزلنا عليك الكتاب تبلياً لكل شيء ومضى قال الرسول  
ولا تـم ورد الكتاب بخلاف ذلك يكون ذلك تبلياً للحكم واعلاماً  
بان الحكم على خلاف ما قاله الرسول ان ما جاء به الرسول كان غلطاً  
منه وهذا لا يجوز لانه امير الله على قوله يكون حقاً ولا يجوز ان

يكون مخطئاً فيما يقول ولان النص لا يرد بخلافه يكون هذا  
امراً بمخالفة الرسول فيما امن من حيث الاصوة فيؤدي الى الخ  
باب الطعن وهذا لا يجوز والحوادث ناقدتنا ان النسخ  
الحقيقة بيان من الحكم وحايين الرسول بان حكم الكتاب  
قد نعت مبيناً وجائز ان يتولى الله علي بان ما اجرى علي  
لسان رسول الله ثم نظر نسخ الكتاب بالكتاب قوله علي باع  
عنهم انه اتسخ بآية السيف وهو قوله فافنوا المشركين  
وجردتوه وقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ويطي  
نسخ السنة بالسنة قوله عليه السلام كنت نهيتكم عن ذبابة القبور  
لرا فزودوها ونظر نسخ السنة بالكتاب لوجه الى بيت المقدس  
فانه كان مدينت بالسنة ثم نسخ بقوله علي قول درهم شطبي  
المسجد الحرام ونظر نسخ الكتاب بالسنة ما قالت عائشة رضي  
ما قبض رسول الله عليه السلام حتى اباح الله علي له من النساء ما شاء  
وكان هذا نسخاً للكتاب وهو قوله علي لا تحل لكم النساء من بعد  
قوله والمنسوح انواع اي هو اربعة انواع احدى نسخ



السلاوة والحكم مثل صحف بريهم علمه اللام فانها نسخت اصلا  
 اما بصرفها عن القلوب وبموت العلماء وكان هذا هاجبا  
 القرآن في حيوة النبي علمه اللام قال الله تعالى سنقرئك فلا تنسى  
 لئلا يسهو الله فاما بعد وفاته فلا لقوله تعالى انما نحن نلتك  
 الذكر واناله لما فظول ي حفظه منزلا لا يلحقه تبدل صيا  
 للدين الى آخر الدهر والثاني نسخ الحكم دون السلاوة مثل  
 قوله تعالى لكم دينكم ولي ديني فان قيل ما الفائدة في بقا النظم  
 بعد انتسخ الحكم والحكم هو المقصود فلنا للنظم احكام  
 جواز الصلوة وبرا عجاز وما هو قايوم معنى صيغته من الوجوب  
 والجواز وغير ذلك وجواز الصلوة حكم مقصود بنفسه وكذا  
 برا عجاز السات نطمة حكم مقصود ببقا لنص الدين للحكمين  
 والثالث نسخ السلاوة دون الحكم مثل قراءة ابن مسعود رضي  
 الله عنه كفاة الممن مصيام ثلاثة ايام متتابعة لانه لما صح عنه الحاقه  
 بالمصحف والاثمة روايته وجب الحكم على انه نسخ نطمة  
 وبقى حكمه والسرابع نسخ وصف في الحكم وذلك مثل الرادة

على النص فانها نسخ عندنا وعند الشافعي رحمه الله بيان  
 حتى حوز ذلك بخبر الواحد والقياس ولكن لا بالمنصوص عليه  
 مقترن على حاله ولكنه ضم اليه سبب زائد ليدل آخر وضم الشيء  
 الى الشيء لا يوجب غير المضموم اليه كضم درهم الى درهم في الحيا  
 وبيان هذا في النفي مع الجدل ان الواجب الكتاب في هذا الزنا جلد  
 والكتاب لا يتعرض للزيادة فمضى ضمنا اليه سببا رايد بخبر الواحد  
 فقد وردنا المنصوص عليه ولكننا زدنا عليه وصفا زائدا وكذا  
 قلنا ان المنصوص عليه كفاة اليمين تحريم رقبته والنص  
 لا يتعرض للوصف بل هو مسكوت عنه فضم صفة لبيان  
 الله بالقياس على كفاة القتل لا يوجب تغيير قلنا ان النسخ  
 بان منه الحكم واستداه حكم آخر والنص المطلق يوجب العمل  
 باطلاقة فاذا صار مقيدا صار شيئا آخر لان التقيد  
 وبراطلاق ضدان لا يمتنعان واذا كان هذا غير لراول  
 لم يكن بد من القول بانها استداه الثاني وهذا لانه متى صار  
 مقيدا صار المطلق بفضه وبما للبعض حكم الوجوب كبعض العقل

الرقبة







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في القرآن  
دلائل على ما لا يدرك بالحواس  
والله اعلم بالصواب

ما يحرك القلب يعلم يدعوك الى العلم من غير استدلال بالآية ولا نظر  
في حجة قوله فاني بعضهم ان يكون هذا من حظه عليه السلام لقوله تعالى  
وما ننطق عن الهوى ان هو الا وحى نوحى ولا ابراهية اذ محتمل الخطأ  
فلا يصلح لنصب الشريعة ابتداء لان الشريعة حق الله تعالى فاليه نصبه  
مخلاف امر الخو وبلايه يروح الى العباد بدفعه او جبر نفعه وطاعة  
بالنهي ولنا قوله تعالى فاعبدوا يا اولى الابصار وهو قوله عليه السلام  
اختر بهذا الوصف ولا ان الرسول عليه السلام اسبق الناس في العلم  
حتى وضع له ما خفي على غيره من المتشابهة فالحال الذي خفي عليه معاني  
النص واذا وضع له لنزله العلم لان الحق للعدل سررت لرا ان  
اقتداء غيره بخلاف الخطأ واقتداءه لا يختل بالمقران على الخطأ  
وشرايع من قبلنا الى آخره اختلف العلماء في هذا الفصل فالبعضهم  
يلزمنا شرايع من قبلنا حتى تقوم الدليل على النسخ بمنزلة شريعنا  
وقال بعضهم لا يلزمنا حتى تقوم الدليل وقال بعضهم يلزمنا على  
انه شريعنا والصحيح عندنا ان ما قص الله تعالى اورسوله عليه السلام  
من غير انكار فانه يلزمنا على انه شريعنا وجه الفرق بين اول قوله تعالى

والباطن ما نزل  
بالاجتهاد بالناس  
في تراجم المنصوص  
م

نلزمنا ادا قص  
الله تعالى اورسوله  
من غير انكار على  
انه سريرة لرسولنا  
م

اولئك الذين وعدوا الله فيهدى بهم افئدة والهدى اسم يقع على الامان  
والشرايع وجه الفرق الثاني قوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة  
ومنهاها وجهه قولنا ان النبي عليه السلام كان اصلا في الشرايع  
فكانت شريعته عامة لكافة الناس وكان وارثا لما مضى  
من محاسن الشرايع ومكادهم لرافل اق قال الله تعالى ثم اورثنا  
الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا وراى رسول الله عليه السلام  
يد عمر رضي الله عنه صحيفه فقال ما هي قال التوريه فقال ايها رسول الله  
اسم كما تهوكت اليهود والنصارى واسم لو كان موسى حيا لما سبه  
لرا اتباعه وصار لرا صدق الموافقه لكن بشرط الذي قلنا ومعه  
لا نكر من فعل النبي عليه السلام العمل بما وجد صحيحا فيما سلف  
من الكتب غير محرف لرا ان نزل وحى بخلافه فسد ان هذا  
هو لرا اصل لرا ان التحريف من اهل الكتب كان مرا ظاهرا  
وشرطنا في هذا ان نقص الله تعالى اورسوله من غير انكار احشا  
باب الدين قوله تعالى فقلد الصالحين واجبت التقليد جعل  
ما اتى به الغير من عمل وقول قلاوة في عنقه اي حجة ملزمة

مردف كادى هادى  
اي كادى هادى

مردف كادى هادى  
اي كادى هادى



قال أبو سعيد البردعي نقله الصحابي وأجبت تركه العياشي  
 لأصل السماع والتوصيف ودلك فيهم فقدم على الراي أولاً  
 فضل أصابته في نفس الراي بمشاهد أحوال النزيل ومعرفة  
 أسباب النزول قال وعلى هذا أدركنا مشاكنا وقال الكرخي  
 لا يجب نقله لرافدنا لا تدرك بالقياس أن القول بالراي من أصح  
 النسخ عليه اللام مشهور واحتمال الخطأ في اجتهادهم كاي حال  
 فقد كان مخالف بعضهم بعضاً وكانوا لا يدعون الناس إلى  
 أقوالهم حتى كان من مسخو ورضي الله عنه بقول أخطأت من  
 الشيطان وإذا كان كذلك لم يجز نقله لهم بل يجب إرفاد  
 بهم في العمل بالراي مثل ما عملوا ودلك معنى قوله عليه اللام  
 أصحائي كالنجوم قوله وقال الشافعي رحمه الله لا نقل  
 أحد منهم وكان يقول في القدم تقدم قول الصحابي على القياس  
 وهو قول مالك وفي الجديد كان يقول تقدم القياس على العمل  
 على قول الواحد ولراي من الصحابة رضي الله عنهم كذا ذكر  
 سمس لراية السرخسي رحمه الله وهذا لأن الصحابي إما أن

أصل

قوله في نسخة  
 في نسخة  
 في نسخة

ان

بقول هذا القول عن حديث عنده أو عن اجتهاد فان كان قوله  
 عن حديث بقدر عدم التقليد وأن كان قوله عن اجتهاد  
 فهو راجع إلى أصل من الكتاب والسنة أو لاجماع وذلك  
 موجود في حق الباب من ومن بعدهم فيجب عليهم النظر  
 والناظر في ذلك لأصل ليتبين لهم أن هذا الحكم فرع ذلك  
 لأصل فينبغونه أو فرع أصل آخر من لفونه وأما التقليد  
 بلا اجتهاد ونظر فلا لأن الله تعالى أمر بالاعتبار دون  
 التقليد قوله **فما لا يعقل بالقياس كما في أصل الخصم**  
 قالوا أنه بلاه وأكثره روى ذلك عن أنس وعثمان  
 إلى العاصم الثقفي وأسد وأما باع بأقل ما باع قبل  
 بقدر اليمن عملاً بقول عائشة رضي الله عنها وقصة زيد بن  
 قوله كما في إعلام قد ذكرنا المال فقال أبو يوسف ومحمد  
 رحمه الله إنه ليس بشرط وقد روى عن ابن عمر رضي الله عنه  
 خلافة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله لأحمد المشرقة  
 ضامن ورواية ذلك عن علي رضي الله عنه وحالف أبو حنيفة

في نسخة  
 في نسخة  
 في نسخة

ما خلف عليهم  
 في نسخة  
 في نسخة



ذلك بالراي قول وهذا ابراحنلاف اي لرا حلاف ان  
 الصحابي هل نقلد ام لا اما اذا قال واحد من الصحابة قولا  
 ولم ينقل عن غير بخلافه فاما اذا نقل بخلافه فالحكم فيه ان  
 الحق لا نعدوا اقوالهم حتى لا يجوز لاحد ان يقول قولا خارجا  
 عن اقاويلهم وقول البعض لا تسقط بقول البعض لرا حلاف  
 لانهم لما اختلفوا ولم تجز المحاجة بينهم بالحدث المرفوع سقط  
 اهتلال الموقف وتعتن وجه الراي فصار ذلك كتنافس  
 ومن شأن النصارى من العيا سبي العلما هوها وكذا اذا نقل  
 قول بعض الصحابة في حكم وقدمه ذلك القول الى البعض لرا حلاف  
 فسكتوا مسلين له في ذلك فانه يوصف بقول الصحابي في هذه  
 لانه اجماع منهم فتبين هذا ان موضع الخلاف ما اذا نقل  
 قول بعض الصحابة من غير اختلاف ومن عمن ان يثبت انه بلغ  
 غير قايله فسكت مسلما قول واما السابغ فان ظهرت  
 فتواه في زمن الصحابة رضي الله عنهم كشرح والحسن البصري  
 ومسروق كان مثلهم عند بعض مشايخنا وقال بعضهم لا يصح

هو لرا حلاف

ما حكمه  
 من غير  
 ما حكمه  
 من غير

أخاها عن الصحابة

نقلين وهو دونهم لعدم اجمال الموقف واسفا مشاهل احوال  
 النبيل حقه وقد رونا على حقه رضي الله عنه انه كان يقول  
 ما جانا عن البايعين زاجناهم ووجه القول برأول سر حكا  
 علماء رضي الله عنه في شهادة الحسين وكان راى على رضي الله عنه  
 ان شهادة ثقيل له وخالف مسروق ابن عباس النذري والولد  
 وقد كان راى ابن عباس انه يجب مائة من ابل وراى مسروق انه  
 يجب شاة ثم رجع ابن عباس الى فتواه ولان الصحابة رضي الله عنهم  
 سقوا له اجتهاد الراي والمزا حمة معهم في الفتوى والحكم  
 رايهم فقد صار هو كواحد منهم واما اذا لم يبلغ درجة الفتوى  
 في زمن الصحابة رضي الله عنهم ولم يراهم في الراي كان اسوة  
 سائر ائمة الفتوى من السلف لا يصح نقلين وانه اعلم

## راجاع تفسيره

العزم النام من غير تردد والاسه على فاجعوا امرهم اي ابوا  
 واحكموا والجماعة اذا قطعوا عزهم على امضاء امر يقال  
 اجمعوا وهو سرعا اجتماع اراى جميع اهل لراجاع على حكم من



امور الدين وقت نزول الحادثة وركنه نوعان غير مئة وهو الكلام  
منهم ما يوجب اجماعهم او تركهم الفعل ان كان من باب وجوب  
وهو ان يتكلم البعض فيما كان من باب القول وسكت الباقي بعد بلوغهم  
وبعد مضي مدة التأمل والنظر في الحادثة او بفعله البعض ان كان  
من باب لم ينكر عليهم الباقيون بعد بلوغهم ومضي مدة التأمل والنظر  
في الحادثة وقال بعض الناس لا بد من النص في حكمي عن الشافعي  
انه كان يقول ان طهر القول من اكثر العلماء والساكنون في غير  
ثبت به اجماع وان انتشر القول من واحد واشتد والساكنون  
اكثر علماء العصر لا يثبت كذا ذكره سمي له السر حسني رحمه الله  
قولهم ما روي ان عمر رضي الله عنه شاور الصحابة ما في فضل عند  
فاشاروا عليه بتأخير القسمة ولما سأل الى وقت الحاجة  
وعلى رضي الله عنه ساكت فقال له ما تقول يا ابا الحسن فروي  
حدثنا في قسمة الفضل وهو لم يجعل سكوتهم تليها ولا ان السكوت  
قد يكون للمهاجرة كما قيل لا بن عباس رضي الله عنه حين سئل عن حجة مكة  
القول للصحابة ما منعك ان تحب عمر رضي الله عنه بقولك فقال دنته

15  
وقلنا ان استراط النطق من الكل يؤول الى ان لا نعقد اجماعا بيدا  
لا ارضاع اهل العصر على قول سمي منهم متعذر وغير معناد بل  
المفناد ان تنولي المكابذ الفتوى وسلم سائرهم والمنعذر كالمخ  
وتعلق السئ شرط هو ممنوع يكون مغيبا لاصله فكذا تعليقه شرط  
هو متعذر ولا ان السكوت انما جعل تليها بعد العرض وبعد اشتهارها  
وذلك موضع وجوب الفتوى وحرمة السكوت لو كان مخالفا فاذا  
لم يجعل تليها كان فسقا وانما سكت على رضي الله عنه لان ما اشاروا به  
على عمر رضي الله عنه كان حسنا ولكن القسمة كانت احسن عند علي رضي الله عنه  
لكونها اقرب الى اداء الامانة وفي مثل هذا لا يجب اظهارها واما حديث  
الدرة فقد قيل انه لا يكاد يصح لان عمر رضي الله عنه كان ليس باستماع  
الحق من غيري وكان يقول هم امرأ اهدى الى عمر عتوبه وليس صح  
في الحايث انه لم يظهر لانه علم ان عمر كان افقه منه فلا يظهر رايه  
في معابله لانه سم الكلام بعد هذا تنقسم الى اربعة اقسام مراد اهل  
من يعقد به اجماع والناهي شرطه والثالث حكمه والراعي في سببه  
**القسم الاول** اهلته من يعقد به اجماع قولهم واهل الاجماع



من كان محتسبا ليس هو ولا فسق اما صفة لراحتها فان اجماع  
انما يحتاج اليه في موضع لا نص فيه فلا بد من اهلته لراحتها للملكة  
التميز من وصف هو علة الحكيم المخصوص عليه وسرعه وهذا  
فما يخص الراي والاتباط واما في اصول الدين المهمة مثل نقل  
العران وامهات السراج كاعداد الصلوات وركعاتها ومقادير  
الزكوات فعادة المسلمين اخلون مع الفقهاء في كل اجماع واما  
الهيوى فلان صاحبه يدعى الناس اليه فسقط عدالته بالنقص <sup>الساثل</sup>  
والسفه وسرط في الدرر ان يكون من اهل السنة والجماعة وان لا يكون من اهل  
البيعة لان اجماع انما صار بحجة كرامة لهم وصاحب البيعة ليس  
الكرامة واما الفسق ونورث المهمة ونسقط العدالة وباهلية  
اداء السهاد وصفه بامر بالمعروف بنيت هذا الحكم <sup>فكونه</sup>  
من الصحابة لا بشرط وقال بعضهم لا اجماع لرا الصيغة لانهم لم يروا  
في امر بالمعروف والنهي عن المنكر وقلنا المعاني التي بها ثبت الحكم  
من صفة الوساطة والسهاد وكرامتهم بالمعروف لا تخص قوم دون قوم  
وكذا لا بشرط كونه من اهل المدينة وقيل بشرط لانهم اهل حضرة

التي عليه اللام قلنا هذه امور زائدة على اهلها وما ثبت لاجماع  
حجة لا توجب اختصاص سبي من هذا وانما هذا كرامة لهم لراحة  
ولا اختصاص للامة سبي من هذا <sup>اي ما دللنا</sup> **القسم الثاني** في شروط اجماع  
**قوله** وانقراض العصر قال اصحابنا رحمه الله انقراض العصر  
ليس بشرط لصحة اجماع حجة وقال الشافعي رحمه الله الشرط ان يحضروا  
على ذلك لاضمان رجوع بعضهم قلنا لما انعقد باعشار ما ذكرنا من  
المعاني كما الباب به كالباب بالنص وكما ان السات ليس لا يخص وقت  
دون وقت فكذلك السات بالاجماع ولو برطنا انقراض العصر لم يمت  
لاجماع ابدا لان بعض الباعين عصر الصيغة رضي الله عنهم كان من اجماع  
في الغوى فتوهم ان يبدؤوا له راي بعد ان لم يتواحد من الصحابة  
وهكذا في القرآن الثاني والثالث فودى الى سد باب حكم اجماع وهذا  
باطل **قوله** وقيل بشرط للاجماع اللاحق عدم تراخا في السابق  
عند ائمة حنفية رحمه الله صلافا لمحمد رحمه الله وقد روى الكوفي عن ائمة  
رحمه الله ان قضاء القاضي ببيع امهات لرا ولا لا ينقض فعال بعض  
مشائنا هذا ليدل على ان ما حنفية رحمه الله جعل تراخا في اجماع



ما نعام لراجم المناخي وذلك لان هذه المسئلة كانت مختلفة في الصحابة  
 فعند علي وجابر وغيرهما كوزيغ امهات لرا ولاد وعند عمر وعوف  
 الصابة لا كوزيغ ثم اتفق العصر الثاني على انه لا يجوز فقال لا ينقض  
 لانه قضى فصل مختلف فيه لراجم العصر الثاني غير صحيح فبقى المسئلة  
 محتجدا فيها وقضاء القاضي اذا لا في محل محتجدا تنفذ ولا تنفذ  
 وهذا لان المخالف لرا ولو كان حيا لما انعقد لراجم دونه وهو  
 من لراقة بعد موته لرايرك خلافا اعتبر لرا ليله لا ليله ودليله  
 باقى بعد موته وعند محمد رحمه الله تنفذ لان لراجم رفع ذلك الخلاف  
 عند ويكون القضاء على خلاف لراجم فلا يصح قوله وليس كذلك  
 في الصحيح لان الدليل التي عرفنا بها كون لراجم جهة مطلقا لا جهة  
 الفصل بين اجماع سبقه الخلاف وبين اجماع لم سبقه الخلاف وانما في  
 القيد فعليه الدليل وامانا واول قولنا في حصة رحمه الله ان اجماع العصر  
 الثاني محتجدا فيه لان عند بعض العلماء هذا لراجم غير صحيح فيكون  
 قضاؤه ملاقيا محلا محتجدا فيه فلا ينقض قوله والشرط اجتماع  
 الكل وخلاف الواحد منه كخلاف لرا كثر وقال بعضهم ان الشرط

رضي الله عنهم

اجماع لرا كثر من اهل لراجهاد ولا يعين لمخالفه لرا فل لقوله عليه السلام  
 عليكم بالسواد لرا عظم ومعلوم ان المراد منه ليس الكل بل لرا كثر  
 ينبغي ان يكون المخاطبون غير اقلين وكذا قال من خالف الجاهل قبل  
 شير وقد حلق ربة لرا سلام عن عتقه وقال من شذ مشي في النار  
 ولان الصحابة رضي الله عنهم انكروا على اربعين من حملوا رسول الفضل  
 لتفرد به بالخلاف حتى روي انه رجع الى قولهم والصحيح ما قلنا لان اجماع  
 انما صار جهة كرامة بنيت على اتفاقهم ولا يثبت بدون هذا الشرط  
 اما الجواب عن النصوص فلا منها من حمل لرا حاد وهي غير مقبولة في باب  
 لرا عتقاد واما انكارهم على اربعين فليس لتفرد به بالخلاف بل لمخالفه  
 الحديث المشهور الذي رواه ابو سعيد الخدري الحنطه بالحنطه الحديث  
 حتى نقل انه لما بلغه الحديث رجع عن قوله **القسم الثالث**  
 في حكم لراجم قوله وحكيه لرا اصل انما يقيد بالاصل لان  
 لرا اصل لراجم ان يكون موجبا للعلم قطعا على ما تذكر وما لم يكن  
 موجبا للعلم فذلك لما فيه يكون كما ان لرا اصل خبر الرسول عليه السلام  
 ان يكون موجبا للعلم قطعا وما لم يكن كذلك فذلك هو اصل الشبهة

الحائز من الامور

انما هو لرا كثر  
 على سبيل التفسير



وهو عدم السماع من الرسول عليه السلام فكذا هنا شبهة عموم انعقاد  
 اجماع من سوى الصحابة تمنع من ان يكون موجبا للحكم بطريق اليقين  
 ومن اهل الروى من لم يجعل لبراهمة هجة فاطمة لكل واحد  
 منهم اعتمدوا لا بوجوب لعلم وهذا باطل عندنا لقوله تعالى ومن  
 تشاقق الرسول برأيه فواجب هذا ان يكون بسبب المؤمنين هتافا  
 سيقن وقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس تامرون بالمعروف ونهون  
 عن المنكر والخيرية توجب الحقيقة فيما اجمعوا وقوله عليه السلام لا حكم  
 امتي على الضلالة وعموم النص يفي جميع وجوه الضلالة في البراءة والبراءة  
 جميعا ولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سرعته باقية الى قيام امة ياتيه  
 على الحق قال عليه السلام لا يزال طائفة من امتي على الحق طاهرين حتى تقوم  
 الساعة ولو جار الخطأ على اجماعهم وقد انقطع الوحي بطل  
 وعد الشبكات على الحق وجب لقولنا ان اجماعهم صواب يقين  
**القسم الرابع** في سبب اجماع وهو نوعان الداعي والناسي  
 والمراد بالداعي الحامل على عقد اجماع وبالناقص الحامل على  
 النقل وهو ظهور الحكم السريع في الخلف كما كان في السلف قوله

كلام الله

والداعي قد يكون من اخبار اجماع والعاسي وقد اختلفوا في ان  
 هل تسترط لان عقاد اجماع ام قال قوم لاسترط لانه لو لم يستعقد  
 اجماع لراعى دليل الكاينات المحنة هو الدليل دون اجماع وشروط  
 لراعى من ذلك لان حال برامته ليس فوق حال النبي عليه السلام  
 سم لا يجوز للنبي ان يحكم بغير دليل وهو اما الوحي او لراعى اجماع  
 فكذا البرامته سم اختلف في كيفية ذلك فعندنا قد يكون من اخبار  
 لراعى والقاسي قال عامة اصحاب المطواه والقاشاني  
 من المعتزلة انه لا يستعقد لراعى دليل قطعي فاما لا يستعقد  
 خبر الواحد والعاسي قالوا لانه قام الدليل عندنا ان العاسي  
 وجهي الواحد ليس بحجة ولو جعل اعيان الكان صواب اجماع على  
 ما ليس بحجة فلا يكون حجة لاتفاقنا ان اجماع لا يستعقد  
 لراعى دليل وهذا باطل عندنا لان احباب الحكم به لم تثبت  
 من قبل دليل بل من قبل كرامة للامة وادامة للحجة  
 ولو جمعهم دليل بوجوب علم النقيض لصار اجماع لغوا فاول  
 فانه مثال برامته والخبر المتواتر لانه لا خلاف فيه وفيهم اهل

اي بالاجماع

قالوا قولي اجماع  
 الصلابة نصا



المدرسة وعقروا النبي عليه السلام **قوله** ثم الذي نقص البعض وكنى  
 الباقي لان السكوت في الدلالة على التقرير والنقص فكان  
 هذا اجماع دون كراول **قوله** على حكم لم يظهر فيه خلاف من  
 سبقهم وهو بمنزلة الخبر المشهور واجماعهم على قول من سبقهم  
 فيه مخالف بمنزلة الصحيح من الاحاد **قوله** وكرامه اذا اختلفوا  
 على احوال كان اجماعهم على ان ما عداها باطل كما خلاص في الصحاح  
 في مسلة الجد مع الاخوة منهم من حرّم لراوية اصلا ومنهم من  
 شرّكهم مع الجد ولم يصير احدا الى حرمان الجد من حرمة فقد  
 احدث قولنا انما لا يكون باطلا وعند بعضهم هذا من السكوت  
 الذي هو محتال ايضا فكما لا يدل على نفي الخلاف لا يدل على نفي  
 قول آخر في الحادثة وجه قولنا الكتاب السنة اما الكتاب  
 فلا انه لما يصح هذا القول صاير بل صاروا الى اقوال اخر كان  
 هذا غير بسط المؤمنين فيدخل تحت قوله ويتبع غير بسط المؤمنين  
 واما السنة فلا نه لما اختلفوا على اقوال كان غير هذه لاقوال  
 لا بد وان يكون خطأ اذ لو كان صوابا لكانت لراوية متفقة

ثم اجماع  
 من بعدهم  
 م

في قوله  
 لا يكون

على الخطأ وذلك لا يكون مادونا واذا كان خطأ كان باطلا ضرورة  
 وذكر خلاصة لرايهم في هذا اذا كان في مسلة واحدة كما خلاص فيهم  
 في الحديث لراوية اما اذا كان في مسائلين كما اختلفوا فقال بعضهم  
 ان اجماع ناسيا كالاكل ناسيا لا يفطران وقال بعضهم كلاما  
 يفطران فمن صار الى واحد منهما فطر ولا يفطر يكون ذلك  
 حائرا ولا يكون خارجا لاجماع لان هذا ليس بيسل المؤمنين  
 لان كل واحد منهما عملا بذهب يرتق **قوله** وقيل هذا في الصحاح  
 روى عنه منهم خاصة لما لهم من الفضل وكثير الدليل الذي ذكرناه  
 يوجب المساواة

**القاس**  
 للقاس بغير هو المراد بظاير صيغة ومع هو المراد بدلالة  
 صيغته ماله الضرب هو اسم لفعل يعرف بظاهره والمعنى يغفل  
 بدلالة على ما مر من ان دلالة النص اما تفسير صيغته  
 وهو التقدير يقال قسر النعل بالنعل اي قدومه به ويقال قاس  
 الطبيب الحرجة اذا قدر بالمسبار عمقها واما المعنى المات  
 بدلالة صيغته فهو انه قد ركب من مدارك احكام الشرع ومفصل

القاس هو القاس  
 في اللغة هو القاس  
 في السمع هو القاس  
 في الالف هو القاس



من مفاصله و قولنا مذرك اي سبب الذرك كما في قوله عليه السلام الولد  
 بمخله محنة اي سبب المخل والخيل والمراد بالمفصل موضع  
 الفصل بين ما هو حجة وبين ما هو وقيل المفقور اي تفرق بين الحق  
 والباطل فعلى هذا تفسير القياس بالتقدير المتين كسبغة  
 القياس لا كسب لاله صبيغة قوله وانه حجة بغلا وعقلا وقال  
 اصحابنا اظهروا ههنا اهل الحديث وغيرهم ان القياس ليس بحجة والعلم  
 باطل وهو قولنا اولد لراصبهاني وغير وجه قولنا القياس  
 قوله على و قولنا عليك الكتاب تبينا لكل شيء ولو كان القياس  
 حجة عند النص يكون قولنا بان الكتاب ليس تبينا لكل شيء وهو  
 خلاف النص وقوله عليه السلام لا يزال امرنا اسرا من مستعاضة كثر  
 فهم اولاد السبايا فقا سوا ما لم يكن ما قد كان فضلو واضلوا  
 ولا ان القياس فيهم سببه لان النص لم ينطق بشيء من لرا و صاف علة  
 للحكم والحكم المطلوب هو الله على فلا يصح اثباته بما هو سببه لرا هل  
 مع كمال قدره صاحب الحق وهذا من حيث الدليل واما من حيث المدلول  
 فلا طاعة الله على ولا بطاع الله بالعقول لرا راي ووجه قولنا

لا يصح اثباته بما هو سببه لرا هل مع كمال قدره صاحب الحق وهذا من حيث الدليل واما من حيث المدلول فلا طاعة الله على ولا بطاع الله بالعقول لرا راي ووجه قولنا

عدم

ما ذكره المتين من الكتاب والسنة والمعقول اما بيان الكتاب فقد  
 حكم عن تعليانه قال لم يفتش الله في السبي الى نظره وهذا هو  
 القياس في قيل لم اعتبار النبي قال الله على ان كسبه للمرويا تغيرون  
 اي يتبينون والنبي المذكر يكون مضافا اليها هو اعمال الداعي  
 معنى المنصوص ليتبين به الحكم في نظره واما السنة فاردت ان  
 عليه السلام انه قال لمعاد حسن وجهه الى اليمن ثم نفى في كتاب الله  
 فان لم تجد في السنة رسول الله قال فان لم تجد في السنة رسول الله  
 الله الذي وفق رسولك رسول الله ما يرضى به رسول الله ولو لم يكن القياس  
 موجبة للعمل بعد الكتاب والسنة لانكر عليه رسول الله عليه السلام ولما  
 مدحه ولما احده الله بتوفيقه لمعاز بالعلم بالراي واما المعقول فلان  
 النص وهو قوله تعالى فاعتبروا او جبب الامر فما اصابهم من المثلات  
 وفي اسباب شرورها فاستوحشوا بها تلك العقوبات لتكف عن تلك  
 الامساك اعتبارا عن مثل ما اصابهم من الجزاء فيكون هذا التام  
 في الحكم والسبب القياس في نظره لان النظم القياس في الحكم والعلة  
 فيكون كرا مبالا اعتبارا دسا ملا للملك ولا يكون مخصوصا بالمثلات

لا يصح اثباته بما هو سببه لرا هل مع كمال قدره صاحب الحق وهذا من حيث الدليل واما من حيث المدلول فلا طاعة الله على ولا بطاع الله بالعقول لرا راي ووجه قولنا

اي الجسد  
 والسرعة



فان قيل ما الفرق بين استدلال بالنصوص وهذا المعقول قلنا  
انه استدلال بالنص على ان القياس منصوص عليه استدلال بالمعقول على ان النص  
وان ورد في المسائل لكن العياض معناه ولا ان الامل حقيقة اللغة  
لاستعان غيرها سانية كالامل لراي انسان الشجاع لاستعان اسم  
لراي سر له والعيان نظير من حيث انه متامل معاني النص لا بات  
حكم كل موضع علم انه مثل المنصوص عليه قوله وبما انه قوله علم اللام  
الخطية بالخط اي سائر المقاييس فظهر المثلثات قوله اي سوا الاله  
علمه اللام اذ دخل الباء في الخطية وهي للاصااق قد كت على اصدار فعل كما  
في قوله بسم الله وذلك هو البسم لان الخطية بالخطية مقابلة فان بال  
ود لك بسم فيكون معناه بيعوا وايت هذا قوله علمه اللام لا ينعوا الطعام  
بالطعام لراي سوا بسوا قوله والخطية مكيال قول بسم الخطية  
اسم علم لنوع طعام له صلاحية الكيل كما يقال الماء مروي وان لم يكن  
القطر منه مروي ولكن له صلاحية لراي راء عند اضرام قطرات اخر  
فتتساو والخطية الحفنة وغيرها وقد قيل بحسنه حيث قال الخطية  
بالخطية وقوله مثلا مثل حال المناسب وهو قوله الخطية بالخطية فكان

او سوا هذا هو الاله

و هو الاله  
حاشا لما سبق

في القدر من الجرم بناء على فوات حكم  
لراي هذا هو الاله

معناه بيعوا حال كونها متاثلين قوله ويراجع احوال شروط فان الرجل  
اذ قال لعبد ان كملت فلانا فاما فانت حرة فكله قاعدا لم يعتق  
ولو كلفه فاما يعتق قوله ويراجع للايجاب كما عرفت بانه والبيع  
فاما مباح فلا يمكن احراء لراي على العموم فيصرف الى الحال التي هي شرط  
يعني اذا ما شرتم بيع الطعام بالطعام فباشروا بصفة التسوية قوله  
والمراد بالمثل القدر بدليل فاذا كرهت حديثا آخر كيا بكيل مكان قوله  
مثلا مثل حتى لو باع كراما من خنطة وزنة عشر امنا نصف هذا الكيل  
من خنطة وزنها عشر امنا ايضا لا يصح البيع وان كانا في المثل  
مقتساوين فعلم ان المواد به المثل المكيف وهو الكيل قوله  
والمراد بالفضل الفضل على القدر اي على الكيل لا مطلق  
الفضل الذي هو اسم لكل زيادة لعلمنا ان البيع ما شرع لراي  
للاستفضال ولا استبراح قوله فصار حكم النص وجوب  
التسوية بينهما اي بين الخطية والخنطة في الكيل واما الحرمة  
فبناء على فوات حكم لراي لانه لما توقف الحل على وجود التسوية  
لا يوجد بدونها فتثبت الحرمة ضرورة انعدام الحل وكان هذا

اي بيعوا هذا هو الاله



الحكم اعني وهو التسوية بينهما في الكد وكون الحرمة بناء على قوت حكم امر حكم قوله عليه السلام الحنط بالحنط عمرناه بالنائل في صفة النص قول والداعي اليه اي الحكم ليرى وهو جود التسوية القدر والجنس لا بحاجب التسوية من هذه الاموال بنفسه ان يكون هذه الاموال امسا لا متساوية ولن يكون امثالا متساوية لرا بالقدر والجنس في كل موجود من الخدشات موجود بصورته ومعناه والمماثلة محذرة فنقوم بالصورة والمعنى في القدر عبارة عن امتلاء المعيار بمنزلة الطول والعرض فيما يذرع ومسح فتحصل بالمعد والمماثلة صورة فان ذراعين الحشب سائل ذراعين الثوب من حيث الطول فقط والجنس عن مشاكلة المعاني فتثبت به المماثلة معنى وعند اجتماعه تحقق صورة ومعنى كذراع من الحشب فانه سائل ذراع من الحشب صورة ومعنى وهذا ايضا معنى معقول من هذا النص قول وسقطت قيمة الجود بالنص اي بقوله عليه السلام جودها ودرتها سواء قول هذا حكم النص اي هذا الذي ذكرنا من الامور الثلاثة

الحكم اعني وهو التسوية بينهما في الكد وكون الحرمة بناء على قوت حكم امر حكم قوله عليه السلام الحنط بالحنط عمرناه بالنائل في صفة النص قول والداعي اليه اي الحكم ليرى وهو جود التسوية القدر والجنس لا بحاجب التسوية من هذه الاموال بنفسه ان يكون هذه الاموال امسا لا متساوية ولن يكون امثالا متساوية لرا بالقدر والجنس في كل موجود من الخدشات موجود بصورته ومعناه والمماثلة محذرة فنقوم بالصورة والمعنى في القدر عبارة عن امتلاء المعيار بمنزلة الطول والعرض فيما يذرع ومسح فتحصل بالمعد والمماثلة صورة فان ذراعين الحشب سائل ذراعين الثوب من حيث الطول فقط والجنس عن مشاكلة المعاني فتثبت به المماثلة معنى وعند اجتماعه تحقق صورة ومعنى كذراع من الحشب فانه سائل ذراع من الحشب صورة ومعنى وهذا ايضا معنى معقول من هذا النص قول وسقطت قيمة الجود بالنص اي بقوله عليه السلام جودها ودرتها سواء قول هذا حكم النص اي هذا الذي ذكرنا من الامور الثلاثة

وان سئل على ما هم الاكابر من الاربعة في هذا القول

اي قوا على الام

وهو وجوب التسوية والحرمة عند مواته والراعي اليه حكم النص اما الاول فقد سبق له النص وكان باعتبار ما في فانه وان لم يسبق له النص لرا انه مات بالنظم بقوله والفضل بواي فكان ما اشارنا واما الثالث فثبت ضرورة لراول فكان ما اشارنا اقتضاء ثبت ان الكل حكم النص ثم لم يسبق بعد ما تاملنا وقفنا على هذه المعاني لرا اعتبار قول وقد وجدنا الى آخر لما فرج من ان معاني المنصوص شرع في ما هو نظير في ملك المعاني لبعضه بالمنصوص على وقد وجدنا لرايد وغيره كالخز والحق وسائر المكيالات والموزونات امثالا متساوية وكان الفضل على المماثلة في لرايد وغيره فضلا قايلا عن العوض في عقد البيع مثل حكم النص لا يفاوت فيلزمنا اثبات الفضل على طريق اعتبار وكد ربا حرام قول وهو نظير المماثلة اي القياس نظير المسلات حق السائل في السبب الحكم ما بينها وبين ما ذكرنا فرق قول وراخرج من الديار عقوبة كالقتل قال الله تعالى ولولا كتبنا عليهم ان يقتلوا انفسكم او اخرها من دياركم ما فعلوا لراويل

وهو وجوب التسوية والحرمة عند مواته والراعي اليه حكم النص اما الاول فقد سبق له النص وكان باعتبار ما في فانه وان لم يسبق له النص لرا انه مات بالنظم بقوله والفضل بواي فكان ما اشارنا واما الثالث فثبت ضرورة لراول فكان ما اشارنا اقتضاء ثبت ان الكل حكم النص ثم لم يسبق بعد ما تاملنا وقفنا على هذه المعاني لرا اعتبار قول وقد وجدنا الى آخر لما فرج من ان معاني المنصوص شرع في ما هو نظير في ملك المعاني لبعضه بالمنصوص على وقد وجدنا لرايد وغيره كالخز والحق وسائر المكيالات والموزونات امثالا متساوية وكان الفضل على المماثلة في لرايد وغيره فضلا قايلا عن العوض في عقد البيع مثل حكم النص لا يفاوت فيلزمنا اثبات الفضل على طريق اعتبار وكد ربا حرام قول وهو نظير المماثلة اي القياس نظير المسلات حق السائل في السبب الحكم ما بينها وبين ما ذكرنا فرق قول وراخرج من الديار عقوبة كالقتل قال الله تعالى ولولا كتبنا عليهم ان يقتلوا انفسكم او اخرها من دياركم ما فعلوا لراويل



قوله والكفر يصلح واعيا لله أي الى تراخي لانه لما صلح رعا  
الى القتل يصلح واعيا الى تراخي لانه في معنى القتل قوله واول  
الحشر يدل على تكرار هذه العقوبة لان تراويل على ثاني تعد  
والمراد بالحشر لا وعاء قوله ثم دعانا بقوله فاعثروا الى  
تراعيثا والثاملة معاني الصلح للعلم به وما لا نصوبه قوله وكذا  
هنا وهو سلة الربوا اذ لا فرق بين حكم هو هلاك في محل باعتبار  
معنى هو كبر ودين حكم هو تحليل او تحريم في محل باعتبار معنى هو قدر  
وجنس والنصيب على لزامه بالاعتبار في احوال الموضعين يكون للملا  
على لزامه الموضع لآخر واما جواب الخصم عن الكتاب قلنا صار  
الكتاب تبينا لكل شيء من هذا الوجه لان ما ثبت بالقياس مضاف  
الى النص والحواشي عن السنة طاهر لانا نقيس ما كان ما كان لانا نثبت  
ان حكم النص يثبت في الفرع وتظهره لا ان تثبت ابتداء واما  
عن المعقول فجائز وضع لاسباب العمل على هذا الوجه كالنصوص  
المختلفة تصيغتها من الكتاب والسنة ويلزم من ذلك ان طاعة  
الله عز وجل لا تتوقف على علم اليقين قوله وراصوله لراصل

ولا بد من ذلك في كل  
الشيء

معلولة والمراد بالاصول الكتاب السنة وراجاع وقيل معنى  
معلولة لراصل ما لم يقع الدليل عليه لان النص موجب قصيغه  
وبالتعليل منقل حكمة الى معناه وذلك كالمحاذ من الحقيقة ولا يجوز  
العدول عن الحقيقة الى المحاذ لراصد ليل فكذا هنا وقيل هي  
معلولة بكل وصف يمكن تراها لانه لان السرعة لما جعل القياس  
حجة ولا يصدر حجة لرايان تجعل اوصاف النص على صارت  
لرا و صاف كلها صالحة لرا يمانه وقيل هي معلولة لكن لا بد من  
دليل محتمل وهذا اشبه بهذه الاسباب في رحمة الله لانه لا يجوز التعليل  
بكل ترا و صاف لانه ما شرع لرا للقياس ستره وللجرح القياك  
اخرى عند الشافعي رحمه الله وهذا سدا باب القياس اصلا لان  
كل موضع وجد الكل فيه هو مخصوص عليه وفي موضع انعدم البعض  
لا يثبت الحكم لان العلة حجب لرا و صاف ولم يوجد فيلزم اسداد  
باب القياس فوجب لتعليل الواحد من الجملة فلا بد من دليل حجب  
التميز لكون ذلك الواحد مجهولا وعندنا معلولة لما ثبت  
في القول الثالث لكن لا بكل وصف لما عرفت في الداه غير اننا



وهو المنكر والمزاحمة

شرطنا دلالة تميز وصف من أوصاف النص لحوار التعليل في كل  
أصل بطريق آخر وهو أن يكون الوصف صالحا للحكم ثم يكون معولا  
لما ذكره قسم ركن العيا من أسائه على لا على الوجه الذي اغتبر  
قوله ولا بد من ذلك قبل تميز وصف من أوصاف لا بد  
من دليل مفصلي على كون أصل معلولا في الحال لا ناقدا  
من البصيرة ما هو غير معلول فاحتمل هذا أن يكون من تلك الجملة لكن  
هذا الأصل لم يسقط بالاحتمال لم يبق حجة على غير وهو الفرع  
بالاحتمال أيضا على ما استصحى بالحال ولا يلزم على ما قلنا أن  
لوا فنداء بالرسول عليه السلام وأحب مع قيام الاحتصاص ببعض  
لوا مودلان لواء فنداء بالنبي عليه السلام إنما وجب لكونه رسولا  
وهذا لا شبهة فيه فيكون لواء فنداء هو الأصل واحتصاص بعض  
لوا مود من له دليل التخصيص العام والعمل العام مستقيم  
حتى يقوم دليل التخصيص فكذا لواء فنداء به في أفعاله فاما هنا  
أصل كون النص غير معلول ثابت في كل أصل مثل كونه معلولا  
لما ان الشئ ابتلانا بالوقف مرة كما في المتشابهات وبالاشتراط

من تمام الدلالة على  
أنه للمجاز شاهد

أخرى فيكون هذا بمنزلة المجاز فيما يرجح إلى الاحتمال والعمل بالمثل  
لا يكون لواء فنداء دليل هو بيان فكذا تعدل لوصول وسائر  
الدهك والفضة فان حكم النص ذلك معلول لا نفيد التام  
بأن التعليل أصل النص من لا بد من إقامة الدليل على هذا  
النص معلول ودلالة ذلك أن قوله يدل على تضمن الحجاب التبيين  
لأنه لا بد من تعيين أحد البديلين كل عقد فان الدرس بالدرس حرام  
وتعيين البديل الآخر شرط تحقيق للاكتواء بينهما احترازا عن  
شبهة الفضل وهذا حكم متعدي إلى الغير صي قال السافعي  
بيع الطعام بالطعام إن التقابض شرط وقلنا جميعا  
استرى قعر حنطة بعينها بقعر شعير غير عنه حالا غير  
مؤجل لأنه باطل وإن كان موصوفا وشرطنا القبض رأس المال  
لتحقق معنى التبيين وإذا ثبت التعدي متناه معلول لا النفقة  
حكم التعليل قوله ثم للقياس تفسير لغة وسرقة كذا ذكرنا العلم  
أن الكلام في هذا الباب ينقسم إلى خمسة أقسام في نفس القياس وشرط  
وركن وحكمه ودفعه ودفعه في القسم الأول وفي الكلام في أربعة

وهو المنكر والمزاحمة



اخرى وانما اعاد يردول ليعلم ان ذلك ما يحتاج الى معرفته لما به جمع  
 من ذكره وذكره بالابد من معرفة وهي لردقسام برادعة فلا تد  
 وان ستر كما في حكم من الاحكام ولا ستر كما في ما ذكرنا وانما قلنا انه  
 يحتاج الى معرفة وذلك لان الكلام لا يصح للمعناه لان ما خلا عن  
 يكون ملحقا بالحار الطيور واذا افقر الكلام الى المعنى يحتاج  
 الى معرفة ذلك وبيان انه لا بد من معرفة لردقسام برادعة اما الطريقة  
 فلان وجود الشيء على وجه يكون معبرا شرعا لا يكون لرا عند  
 شرطه فحتاج الى معرفة واما الركن فلا ركن الشيء بحياة  
 عن ذاته وثبوت الشيء بدون ذاته محال فلا بد وان يتصور ذلك  
 واما الحكم فالشيء انما يخرج عن هذا المعنى السفة الى حد الحكمة  
 لكونه مفيدا وذلك لما يكون بحكمة مست الحاجة الى معرفته واما الدفع  
 فلان العباس للالزام وتام للالزام انما يكون بالتحذير من الدفع فوجب  
 معرفة طرق الدفع **القسم الاول** في طرق العباس **قوله**  
 ان لا يكون لرا اصل اي المقيس عليه مخصوصا بحكمة اي منفردا بحكمة بنقض آخر  
 يعني لا يكون حكم المعنى عليه مخصوصا به لانه اذا كان لرا اصل مخصوصا بحكمة

كذا في خبره  
 م

كان حكمه ايضا مخصوصا به وانما سطر هذا لان التعليل لتعديده الحكم  
 الى محل آخر ولكن بطل التخصيص بالمات بالنقض كان هذا تعليلا  
 في معارضة النص لرفع حكمه والقياس في معارضة النص باطل لانه  
 ان الله على سطر العدد في عامة الشهادات ثم خصه سولا الله عليه السلام  
 خزيمة رضي الله عنه بقبول شهادته وهذا بقوله عليه السلام من شهد له  
 حرمة فهو حرمه ولا يصح تعدية هذا الحكم الى من هو مثله العدالة  
 او فوقه لان اصل وهو شهادة خزيمة وحده انما صار مخصوصا بالقبول  
 بالحدث كرا ماله فلو جاز تعدية الى غيره لبطل حكم بنت افضل حنة به  
 كرامة له اذ ذلك بالصفة الخاصة دون العامة **قوله** وان لا يكون  
 اي لرا اصل معدولا به عن القياس معناه وان لا يكون الحكم في لرا اصل محالفا  
 للقياس لان المقصود بالتعليل لاثبات الحكم به في الفرع واذا كان  
 الحكم مخالفا للقياس لم يصح اثباته به كالنقض النافي لا يصح لرا  
**قوله** كبقاء الصوم مع لرا كل ما سياتي فان ركن الصوم وهو ما  
 الكف عن افشاء الشهوتين بعدم بالاكل نامريا واداء العبادات  
 بعد فوات ركنها لا يحقر فعرينا انه معدول به عن القياس فان قيل

م  
 خبره  
 م







الحرمة ابيات امر زائد بالتعليل اشداء وهو الدوام وانه لا يجوز  
ولانه يقتضي ضمير وقر اصيل تنوعا والتنع اصدلا ومثل هذا يبطل  
القياس ودلك لان الحرمة الموقته بمنزلة البعض من الموتى  
والبعض تنوع لكل خلاف فوات صفة القطع من الفرع فانه لا يغير  
حكم اصيل بل دلك شرط صحة القياس اذ الفرع لا بد وان يكون  
ادنى مرتبة من اصيل ولان اثبات صفة القطع بالتعليل الذي  
مختار محال فلم نعتبر ذلك المضرورة قوله ولا تعدية الحكم من الناس  
الفطر الى الخاطي والمكره بان تقول الخصم لما صار الناس معذورا  
به انه عامد نفس الفعل عالم به غير انه جاهل بالصوم فلان تعدد  
المكره والخاطي وما ليسا بعامدين نفس الفعل اولى لانا نقول عذرا  
دون عذره لان الخاطي لا يخلو عن ضرب بقصير من جهته بترك المبالغة  
في الحفظ لراى انه تجس عليه الكفارة والديه وياثم وعذر المكره  
ما عتبر وصنعه هو مضاف الى العباد والنساء مضاف الى من الحق  
فصار كما المريض والمقيد اذ اصيليا قاعد ثم قدرا على القيام فان  
المقيد تعيد او تقض بحسب الموت وخروجه والمريض لا تعيد ولا يقض

في قوله لا يجوز

والمستطاع  
في كلامه  
في كلامه  
في كلامه

فان قيل وقد عرفت حرمة المصاهرة من الحلال الى الحرام لان اصيل  
في بروت الحرمة ليس هو الوطى بل اصيل فيه هو الوار المستحق لكل امة  
البشر ثم شدد ذلك الى ابيهم كانهما صاروا شخصا واحدا فصارت اباؤ  
واشوا وكا بايها واشايها وامها ثنها وناثها مثل امهاته وبناته  
ثم بقاء ما هو سببه وهو الوطى متفاعة لاثبات هذه الحرمة وتستوى  
في ذلك الوطى الحلال والحرام قوله ولا الشرط لراى ان في وجه كفارة  
اليمن والظهار وهو ان يقال انه تحريم مكفر فكان لراى ان  
شرطه كفارة الفحل لانا نقول انه تعدية الى ما فيه نفس متغير لان  
النص المطلق وهو قوله يعلم او تحرير رقبته وفتح ربه يقتضيه جواز  
في اعتناق الرقبه الكائن في كفارة اليمن والظهار وبالتعليل يصير  
مقيدا فلا يجوز وهذا اذا كان التعليل محال فالنص انما اذا كان  
موافقا فكل ذلك لانه حينئذ يكون لغوام الكلام لان النص يقتضي التعليل  
فلا يجوز لراى ان قال بما لا يابى به قوله والشرط الرابع ان يبقى حكم  
النص بعد التعليل على ما كان لان القياس لا يعارض النص ولا يستثنى  
حكمه فان قيل القياس لا يصح لراى بعد تغير حكم النص فان حكم النص

في قوله لا يجوز



حلل مع الفعل

فصل التعليل يصدر عما فكف استقام استراطة قبل معناه ان  
تعتبر بعد التعليل ما هو المفهوم من النص قبل التعليل كنعليل  
الساعة في رحمه الله في قوله تعالى فكفارة اطعام عشرة مساكين  
فانه علة لاطعام بالملك ولو اطعام لقة جعل الغير طامعاً  
وكان نفهم هذا من النص قبل التعليل وهو قد يكون بالاباحة  
فلما علة بالتمليك تغير بعد التعليل ما هو المفهوم من النص  
قبله حيث لا يخرج المكفر عن هذه الكفارة بالاباحة وهذا  
باطل لانه لما ثبت انه لا يجوز التعليل على وجه تغير حكم  
لراصل الفرع كما ذكرنا في طهار الدمى فلان لا يجوز على  
وجه تغير حكم النص عين المنصوص عليه كالأول وفي قوله  
وانما خصصنا القليل هو أبغها قال الساعى رحمه الله انتم  
عثرتم حكم النص بالنعليل في مسألة الربوا فان قوله عليه السلام  
لا تتبعوا الطعام بالطعام يغتم القليل والكثير وقد خصصتم  
منه القليل بالنعليل فقد وقعتم في اذى ايتم قلنا بما  
خصصنا القليل بالنعليل بل لاله النص وهذا لانه استثنى

من مؤلفه الامام الرضوي الطحطاوي بالاطعام كرامه و بسم الله  
راي استنبينا احاديث المساكين و كذا على نحو صدمه في كرامه  
و لم ننت ذلك كرامه الكسوف و صغار الكسوف بالانفس مصاحف  
الانجيله

المساواة وهي حال وإسماء الحال من العين باطل فذلك  
على أن الصدر عام في أحوال وهي المساواة والمفاضلة  
والمجازفة ولن تثبت هذه أحوال لرا في الكثير لأن المساواة  
لا تحقق لرا عند وجود المستوى وهو الكل وكذلك المفاضلة  
لأنها زيادة على أحد المتساويين فلا تتحقق لرا عند تحقق  
المساواة وأما المجازفة فأنما تحرم لأعمال فضل أحد الخصمين  
على لرا والفضل لا يتحقق لرا في المقدّر وإذا استأن  
لراحوال الثلاثة لا تتحقق لرا في الكثير عرفنا أن صدر الكلام  
لم يتعرض للقليل فكان تخصيص التعليق بدلالة لرا متنا على  
لراحوال التي تنافي في الكثير وصار تعبير حكم النص بالنص  
الذي هو مصاحب للتعليق لا بالتعليق قول وإنما  
سقط حق الفقير جواب عما يقال إن النص وهو قوله علم  
في خمس من لرا السائمة سواء أوجبنا أو بغيرها  
ومعناها وقد أسقطتم الحق عن صورتها بالتعليق فنقول  
ما أسقطنا بالتعليق ثم ما رجع الفقير وإنما سقط ذلك

وعدا رفاق اقتداكم  
في الصواب والعدل  
والاستقامة  
مع اخلاقكم  
الطاهرة



ما قضاء النص سائر ذلك ان الله تعالى وعد كفاية العقير بقوله  
وما من دابة في الارض الا على الله رزقها والرزق كفاية الفقير  
وهو كرم لا تخلف وعنه ثم اوجب ما لا يسمع كالسقاء والابل  
وغرد لكل على اعيان نفسه لا للعقير لان الواجب على الركا  
وهي عبادة فالعلمه الكلام اما العباد فالصيام والقيام والصلوة  
والصدقة النافلة بعد الزكوة ومثل هذا الكلام لشرح المذكور  
آخر على المذكور اولا في المصنف السائفة كما يقال العالم في البلد  
زيد وعمر وعبد خالده فانه يفهم من هذا كون خالدا علم منها  
والعلم لا يستحقها احد الا الله سبحانه وتعالى ثم امر بالتأخر  
المواعيد من كل المسموع بقوله تعالى وانما الزكوة والمسح بالحنظل  
لانما من احلاف المواعيد لان حوائج الفقير مختلفة لا حياء  
الى الطعام واللباس وغير ذلك فكان ادنا ما لا يستند الى كماله  
على آخر كمنظرة ولاخر على راسه عشر دواهم فامر له  
الحنظلة على الحنظلة بقضاء حق صاحب العشر من الحنظلة فادى  
صاحب العشر عشر دواهم بوضاه وقيله يكون ويسقط حق

علم على النقص اسماء على الصور  
وغيره في غير موضع

صاحب الحنظلة من الحنظلة كذا ذكره الشيخ رحمه الله في شرح  
براهين كذا في ان قيل لما ثبت حواجز الاستبدال باقتضاء  
النقص فما فائدة التعديل قلت انه فائدة لان على تقدير  
ما ذكرنا لم يثبت الاجواز للاستبدال مجزأ فقط وبالنسبة  
ثبت الحكم في افراد تفصيلا كما هو الحكم في جميع التعديلات  
بيان هذا ان الشاه انما صلت لكفاية العقير لكونها مالا منفوقا  
محترما وسائر اموال يساويها في هذه الوصف وصلاحية  
الحل للصرف الى الفقير امر شرعي فعرضا هذا الوصف  
من الشاه الى سائر اموال مع ابقاء الحكم الشرعي في الشاه  
كما كان قبل التعديل هو كونها صالحة للصرف الى الفقير

**المسألة الرابع**

في ذكر القياس قوله وكنه ما جعل علما  
الى آخره ذكر الشيء ما يقوم به ذلك الشيء والقياس انما يقوم  
بهذا الوصف والمراد بالعلم العلة والاشتمال به لان علم السمع  
ليست بمنتهى الاحكام الحقيقية بل هي قارات انما المشد للامكام  
هو انه سبحانه وتعالى وكانت العلة علما الى معرفه بان حكم الشرع



هذا لهذا الوصف وقد اختلفوا ان الحكم المنصوص عليه ثابت  
بالنقص ام بالعلة قال بعضهم انه ثابت بالنقص لا بالعلة فعلى هذا تكون  
العلة علما على ثبوت الحكم الفرع فقط وقال بعضهم انه ثابت  
بالعلة وعلى هذا تكون العلة علما على ثبوت الحكم كل موضع وجد فيه  
خلاف لكل العلة كذا في الميزان وذكره بعض فوايد اصول الفقه على  
انها سلام رحمه الله انما قد يكون علما لان علم الشيء ما يعلم به ذلك الشيء  
ولا يثبت به والحكم المنصوص به بالنقص من العلة وهكذا  
ذكر الشيخ رحمه الله في شرح الاخبيكتي وعلى هذا يكون ذلك الوصف  
معرفا للحكم النقص وهو ثبوت حكم الفرع بما استدل عليه النقص من  
براهين صاف التي استدل بها وجعل الفرع نظيرا له في حكم  
ان نظير الاصل في حكمه لاصل وجود ذلك المعنى في الفرع وانما  
قدرة بقوله وجعل الفرع نظيرا له لاخترازا عن العلة القاصرة  
اذ هي ليست بركن للمعيار **قوله** وهو جائز ان يكون وصفا  
لاذنا للمنصوص عليه كالمسبة فانها وصف لازم للذهب والفضة  
لانها خلقا جوهر لثمان لا يفارقهما هذا الوصف بحال وقد

٢٥  
حولنا هاهنا للعلة للزكاة في الخالي **قوله** وعارضا في قوله عليه السلام  
للمستحاضه في بيان علة نقض الطهارة انه دم عرق انفق فالدم  
اسم علم وانه عارضا وصفه عارضا غير لازمة لان الدم كان موجودا  
في العرق ولم يكن منفرا **قوله** وجلت مثل قوله عليه السلام  
الامر ليست نجسه وانما هي من الطوائف عليكم والطوائف والطوائف  
وصف حلي وقد جعل علة لسقوط النجاسة **قوله** وحيا مثل  
الكيل الجنس الذي اعزنا والطعم عند الحضم فان كل واحد منها  
وصف لا نفهم من النقص بالتمام ولا جهتها **قوله** وحيا اي حكما  
شرعيا كقولنا في فساد بيع المذبر هذا نسخ تعلق عنه مطلق  
موت السيد فلا يجوز بيعه كأم الولد **قوله** وفردا كما علمنا  
حرمة النساء بوصف واحد وهو الكيل والجنس **قوله** وعرضا  
نحو علة حرمة المفاضل فانه القدر من الجنس كونه تغليبا في نجاسة  
سور السباع بانه حيوان محرم لراكل لا لكرامة ولا بلوى في شؤ  
فالعلة لنجاسته هذه لراوصاف لراربعة **قوله** وكوز في النقص  
كما في قوله عليه السلام الحنطة بالحنطة مثل مثل والفضل بوا قال عليه هو



الكيل والخنس وهو موجود في النص لأن الخنطة سبى مكيد ومجانس  
 الخنطة تقابلها قولاً وغيره إذا كان بابتائه أي يجوز أن يكون غير  
 النص لكن إذا كان بابتائه بالنص يعني لم يكن مذكورا صريحا ولكنه  
 ثبت ضرورة فكون بمنزلة المذكور ودلك مثله ما ذكر أن النبي  
 عليه السلام نهى عن سب رآبوق وهو معلول بالعجز عن التسليم وليس النص  
 ذلك لرا أن السب يعنضى بالعجز ورة والعجز صفة لا صفة العجز  
 لا رالباب عجز عن تسليم العبد لرا بوق فكان العجز بابتائه مفضي  
 النص لا بعينه قولاً ودلالة كوز الوصف علة صلاحه أعلم  
 أن جميع اوصاف النص لا يجوز أن يكون علة للاختلاف لأنها لا توجد  
 لرا في المنصوص وكذا الاختلاف أن كل وصف لا يكون علة لأن ذلك  
 يؤدي إلى سقوط لرا ابتداء وانفقوا أنه لا تختير المعلق حتى يجعل أي  
 هن لرا و صاف شاة علة من غير دليل لأن دعواه من بين لرا و صاف  
 أنه علة بمنزلة دعواه الحكم أنه كذا فكما لا نسمع منه دعوى لرا بدليل  
 فكذا لا نسمع منه الدعوى وصف لرا بدليل ثم اختلفوا في ذلك الدليل  
 فقال جمهور الفقهاء دلالة كون الوصف علة أن يكون صالحا للحكم

الكيل والخنس وهو موجود في النص لأن الخنطة سبى مكيد ومجانس  
 الخنطة تقابلها قولاً وغيره إذا كان بابتائه أي يجوز أن يكون غير  
 النص لكن إذا كان بابتائه بالنص يعني لم يكن مذكورا صريحا ولكنه  
 ثبت ضرورة فكون بمنزلة المذكور ودلك مثله ما ذكر أن النبي  
 عليه السلام نهى عن سب رآبوق وهو معلول بالعجز عن التسليم وليس النص  
 ذلك لرا أن السب يعنضى بالعجز ورة والعجز صفة لا صفة العجز  
 لا رالباب عجز عن تسليم العبد لرا بوق فكان العجز بابتائه مفضي  
 النص لا بعينه قولاً ودلالة كوز الوصف علة صلاحه أعلم  
 أن جميع اوصاف النص لا يجوز أن يكون علة للاختلاف لأنها لا توجد  
 لرا في المنصوص وكذا الاختلاف أن كل وصف لا يكون علة لأن ذلك  
 يؤدي إلى سقوط لرا ابتداء وانفقوا أنه لا تختير المعلق حتى يجعل أي  
 هن لرا و صاف شاة علة من غير دليل لأن دعواه من بين لرا و صاف  
 أنه علة بمنزلة دعواه الحكم أنه كذا فكما لا نسمع منه دعوى لرا بدليل  
 فكذا لا نسمع منه الدعوى وصف لرا بدليل ثم اختلفوا في ذلك الدليل  
 فقال جمهور الفقهاء دلالة كون الوصف علة أن يكون صالحا للحكم

ثم يكون معدلا بمنزلة الشاهد فإنه لا بد من صلاحه بما يصير  
 أهلا للسداد من الحرية والسلام وغيرهما من عدالته  
 ثم لا يصح لرا داء لرا بلفظ خاص ولا خلاف بيننا وبين السافعي  
 رحمه الله أن صفة الصلاحية للعلة بالملائمة ومعنى الملائمة أن  
 تكون العلة موافقة للعلل المنقولة عن رسول الله عليه السلام  
 وعن أصحابه رضي الله عنهم غير نافية عن طريقهم في التعليل لأن  
 الكلام في العلة الشرعية والمقصود إثبات حكم الشرع بها  
 فلا يصح العمل بها لرا أن يكون موافقة لما نقل عن الذين نبأهم  
 عرفوا أحكام الشرع كما لا يصح العمل بشهادة الشاهد قبل  
 لرا أهلية وإذا ثبتت الملائمة لم يحج العمل بالعلة لرا بعد العدالة  
 لأنها تختص مع قيام الملائمة واختلفوا في العدالة فقال بعض  
 أصحاب الشافعي رحمه الله عدالة الوصف بكونه محيلا بمعنى  
 يقع في القلب خيال الصحة وقال بعضهم لا بد من عدالة الثابت  
 بالعرض على أصول فإن لم يتركه أصل من أفضا ولا معارضا  
 صار معدلا واد في ما يكفي لذلك أصلا وقال مشايخنا رحمهم الله

وهو الكمال والمنه



عدالة الوصف انما يظهر بطورها اثره في حصر الحكم المعلق وذلك  
لانا احتجنا الى ابيات صحيحة لا لا نحتر ولا نغائز وهو الوصف  
الذي جعل علماء الحكم المص والاحتر فانما يعلم بان اثر الذي  
ظهره موضع من المواضع قول كنعيلنا بالصغر اني التيب  
الصغير يعني فلنا انما تروى كرها لانها صغرى فاسمها التيب  
والنعيل بالصغر لاثبات لولاية نظير النعيل بالطواف  
لاستقاط النجاسة فكان ملائما وهذا لان الصغر منشأ  
العجز والعجز مؤثر في ابيات الولاية كما ان الطواف منشأ  
الضرورة والضرورة مؤثرة في استقاط اعتبار النجاسة  
فكان لتعليل بالصغر موافقا لتعليل سول الله عليه السلام  
واما عدالة فان لوصف الصغر اشرا بالانفاق كما  
اثبات حكم من حذر في كل الحكم وهو ثبوت الولاية للولي  
في مال الصغير فانه ليس للثبابة ولا للبيكان اشرا في حق  
ثبوت الولاية في المال بل لا اشرا هناك للصغر بالانفاق  
فيستدل على عدالة الوصف في حكم المتنازع كالشاهد

في رواية المشايخ لما  
يصل به من العجز  
بأنه الطواف لما  
يصل به من الصغر

لما كان مجانباً لمحظور دونه يستدل به على كونه مجانباً لمحظور  
الكذب في شهادته قوله دون اطراد وجودا او جودا  
وعدماً واطراد عبارة عن سلامة الحكم عن النقوض  
والعوارض قال اهل الطرد دلالة كون الوصف علة  
هو اطراد فقط من غير ان يعتبر فيه معنى معقول  
ثم اختلفوا فيما بينهم وقال بعضهم الشرط اطراد الحكم  
مع الوصف وجودا وقال بعضهم الشرط دوران الحكم  
مع الوصف وجودا او عدما واحتجوا جميعا بالطواف وهو  
الموجه للعلة بالقياس فانها لا تخص ون وصف كل  
وصف بمنزلة نص من النصوص لان لا وصاف تنص للنص  
فتكون معتد به والنص لا يحتاج الى دليل آخر يجعله  
موجباً للعلة به فكذلك الوصف فيكون لراصد كل وصف  
ان يكون علة لرا اذا قام الدليل بخلافه ثم قال الفرق  
الباقي العلة فاسفتر به حكم الحال وجود الحكم وجود  
الوصف فيكون لفاق وقد يكون للكون علة لا شقين

وصفا



التعليل بالنفي لان استقصاء العدم لا يمنع الوجود من جبراه  
 كقولك ان في راحة اليد لا يتحرك الا باليد

جهة كونه مغيرا لبراهان عدم الحكم عند عدمه فيه تثبت  
 انه لم يكن اتفاقا **قوله** لان الوجود قد يكون اتفاقا  
 كافي جميع العلل فانها لا تخلو عن اوصافها تفاقية  
 كالشئية والوجودية وامثالها وكذا الدوران لان  
 على كون المدار علة للداير لان الحكم كما يدور مع العلة  
 وجودا وعدمه يدور مع الشرط وجودا وعدمه لا بقول  
 بان الشرط علة للشرط فان قيل يرا صلح ورا ان  
 الحكم مع العلة وجودا وعدمه فاما الشرط فعارض لا  
 يكون لرا بعد تعلق الحكم به نصفا فلنا ههنا يرا صلح  
 هو دوران الحكم مع العلة ولكن مع هذا احتمال الدوران  
 مع الشرط قابض وبالاختلال لا يثبت **قوله** ومثله اي  
 يرا طراد والتعليل بالنفي كقولك ان في راحة اليد لا يتحرك  
 اخاه لا يعتق لانه ليس بينهما بعضية وهذا فاسد لان  
 استقصاء عدم العلة لا يمنع وجود الحكم من وجه آخر  
 وهذا مثل يرا طراد من حيث ان نهايه يرا طراد الجهل بما

وكذا قوله  
 في الاستقصاء لا يستلزم بهاد

يطلب وهو المتناقض والمعارض ونهايه التعليل بالنفي الجدل  
 بوصف آخر ثبت الحكم متعلقا به لرا ان يرا طراد على وجه العلة  
 حيث يدور الحكم مع الوصف وكان مقدما على التعليل  
 بالنفي **قوله** لرا ان يكون السبب معيناً معناه ان  
 يقع لرا اختلاف حكم سبب معين فحينئذ نفي الحكم نفي  
 ذلك السبب كون نفيها صحيحا كقولك محمداً حمداً في  
 ولد الغصب انه لا تضمن لانه لم تقصرت فان ضا الغصب  
 سببه واحد معين وهو الغصب فاما تعليل عدم العقب  
 بعدم البعضية فلا يصح لانه لا نفي وجود علة اخرى وهي  
 القرابة المحرمة للقطع **قوله** ورا احتياج ما كنصحا  
 الحال اي هو مثل يرا طراد في انه ليس بحجة ونفسية  
 التمسك بالحلم المانت في حالة البقاء فاحذر من المصاحبة وهو  
 من قبيل اضافة الشيء الى المفعول فاعلة محذوف وهو را اذ  
 وكان مع استصحاح الحال ان لا يذرا يطل مصاحبة البقاء  
 وذلك كما يقول بعض اصحاب الشافعي رحمه الله في حكم الزكوة في مال  
 الصبي

ان الغصب  
 لا يمنع الوجود من جبراه

ان الغصب  
 لا يمنع الوجود من جبراه



ان بر اصل عدم الوجوب فيستصحى به يقوم دليل الوجوب وهو الذي هو التعليل باطل  
 لا والدليل المبيته للحكم ليس بقى لذلك الحكم سواء كان مثبتا للوجود او للعدم لان  
 البقاء يكون في الوجود والبراهين لم يبنوا ولا رتبة ولهذا يجوز نسخه ولو  
 كان معينا لما جاز نسخه واذا لم يكن البقاء مضافا الى المبيته كان لا بد  
 من تنصيص الحال الذي معناه كان الحكم ثابتا في استدلالاته لا بد دليل  
 ويكون قوله ان بر اصل عدم الوجوب في حال الاصل فيستصحى به باطلا لان  
 بوث عدمه وان كان بدليل معدوم فذلك الدليل لا يوجب بقاء  
 العدم كما ان الدليل الموجد للشي لا يكون دليل بقاء الوجود **قوله**  
 كان اسما على حال على كل وجه عندنا في معنى الله هو يقول ان  
 الحكم اذا ثبت بدليله بقى ذلك الدليل ايضا ولو رزى معنى حكم البص  
 بعد وفات رسول الله عليه السلام واضح باجماعهم على ان من سبق  
 بالوضوء لم يكن الحدث لم يدره وضوء اخر واذا علم بالحدث  
 لم يكن الوضوء يعني الحدث ولو شهد بشهود المدعى ان هذا النبي  
 كان ملكا لصاحبه **قوله** وعندنا لا يكون حجة موجه لما بينا وانما  
 لا يجوز المسح بعد وفات النبي عليه السلام بدليل موجب للبقاء وهو وفاته  
 عليه السلام على تقرير الدلائل واما الطهارة والحدث والمك من جنس  
 ما بقى بدليله لان حكم الشرائع الملوك الموبد وكذا حكم الوضوء والحدث  
 لكنه تحتل السقوط بما يعارضه على سبيل المناقضة فقبل المعارض  
 له حكم البقاء فكان البقاء بدليله وكلامنا فيما ثبت بقاء  
 بلا دليل كحيث المفقود **قوله** لكنها حجة دافعة لان الطاهر

ص  
البقاء

الشفعة  
 طاعة  
 طاعة  
 طاعة  
 طاعة

ان الحكم متى ثبت ببقائه ان كان الدليل المثبت لا يوجب البقاء  
 والطاهر كفى حجة لابقاء ما كان لا للالزام على الغير كطاهر  
 اليد يصلح حجة للرفع دون الزام فكيف المفقود لما كان  
 الظاهر بقاءها وصلح حجة لابقاء ما كان حتى لا يورث طاله  
 ولا يصلح حجة لابطال امر لم يكن حتى لا يورث من برهانه والثابت  
 لا يزول بالشك في غير البات لا يثبت بالشك **قوله** فانك المشر  
 ملك الطالك الى السفح ان القول قول المشتري هذه الخصومة  
 حتى لا تجب الشفعة بدون البينة وان كان بر اصله هو ان يكون  
 بر املاك يد الملاك **قوله** لقول زفر المرافق لها لا يثبت  
 او غسلها في الوضوء لانها مع جعل المرافق غاية بقوله وايديكم  
 الى المرافق والغابات منقصة بعضها بدخل وبعضها لا بدخل  
 وهن الغاية لها شبه كلا القسمين بدخل والغاية عليها  
 في اعتبار الشبه بالقسم الاول بدخل وباعتبار الشبه بالقسم الثاني  
 لا بدخل فوجه التعارض من الشبه ليس صريحا باولى من الآخر  
 فلا يحل الفصل بالشك عند تعارض السببين **قوله** وعزاعمل

ص  
وما في يد  
الطاهر وهو السعي

وراضح  
 لاسباه

ان من الغابات  
 لا بدخل منها  
 لا بدخل منها  
 لا بدخل منها



بغير دليل لا بالشكل ام حادث من العلم والجهد فلا يثبت حدوثه  
 لراي دليل فان قال دليله تعارض لراي مشاهد فلنا وهذا ايضا  
 حادث لا بد له من مثبت فان قال في قول بعض الغايات عدم  
 دخول بعضها مما ثبتته فلنا هذا الكلام لا يفي ذلك لانك هل تعلم  
 ان هذه الغايات من اى القسمين ام لا فان قلت نعم لم يبق المشكوك كلامك  
 مبنى عليه وان قلت لا فقد حصل لرأى فالحجج وجييد  
 اما ان يكن الوقوف عليه بالطلب ام لا فان لم يكن فقد جعله عن  
 نقصه منك في طلبه وذلك لا يكون حجة اصلا وان لم يكن كنت  
 في الوقوف عليه ولكن هذا القدر لا يصير حجة لك على من يزعم  
 انه قد ظهر عنده دليل الحاقة باحد النوعين فعرفنا ان حاصل كلامه  
 احتياج بلا دليل فويل انه من الفرج وكان حدثا كما اذا سمع  
 وهو يقول وهذا ليس بتعليل لظاهرها ولا باطنها ولا حوتا  
 الى اصل لانه ليس على موافقة عمل السلف ولا اثر له الحكم وهو  
 لراسخا من عند تحريم النظر عن الوصف الزايد بقى بلا اصل  
 كانه قال مستر الزكرفتنه طهارته كما اذا سمع الزكرو ذلك باطل

ولما احتج بالاشتمال  
 لراي وصف ينع به  
 القول كقولهم في  
 الذكر م

وراء حجاج بالاول  
 المختلف كقولهم  
 الكتاب المثل

كتاب المثل

قوله انه عقد لا يمنع من المكفر فكان فاسدا معناه ان الكفاية  
 عقد يمنع من المكفر وهذا عقد لا يمنع من المكفر وكان فاسدا  
 فلنا هذا في نهاية الفساد لان كون الكتابه مانعة من المكفر  
 وصف مختلف فيه فعندنا الكتابه الصحيحة لا تمنع من المكفر  
 فكون احتجاجا على الخصم باليسن دليل عليه قوله البراءات ياقص  
 العدد عن سبعة ولا تتادى به الصلوة كما دون لرايه هذا النوع  
 مما لا يخفى فسادا على احد قال سمس لائمة السرى رحمه الله نقل  
 من هذا الجنس سمي من السلف انما احديثه من كان يعيد امر طريق  
 الفقرا فاما على السلف ما كانت تخلو عن الملائة والماتير  
 ولهذا كان الواحد منهم شاملا وقت ولا تقف صادقة لرا على  
 قياسا في ياسين الواحد من المتأخرين زمانه يمكن في مجلس واحد  
 من ان يدكر في حادثة حسين عليه من هذا النكر او اكثر قوله  
 ولما احتج بلا دليل قال بعضهم لا دليل حجة للناس في علمه  
 لا للمثبت قال الله تعالى ومن يزعج به الله الزنا آخر لا يبرهان له  
 ولهذا جعل البينة في جانب المدعى لا في جانب المنكر لانه متمسك

ولما احتج بالاول  
 فسادا  
 نقول لهم م







على العموم وان كانت خاصة فعلى الخصوص وقلنا ان دليل  
الشرع لا بد وان يوجب علما او عملا والتعليل لا يفيد العلم  
بالايقاق والاعمال في المنصوص عليه لار الحكم بابت بالنظر  
وهو فوق التعليل فلا يصح قطعه عنه فلم يبق للتعليل حكم  
سوى التعدية ولا يقال بان التعليل بالعلة القاصرة يقيد  
اختصاص حكم النص بها لان ذلك يحصل بترك التعليل على ان  
التعليل بالعلة القاصرة لا يمنع التعليل بالعلة المتعدية  
فتبطل هذه القاموس قوله والتعليل للاقسام الثلاثة  
لراول وفيها باطل لان التعليل شرع فذلكا احكام الشرع على  
ما مر وفي ابانت الموجب وصفته ابانت الشرع لانه لما وقع  
لراحتلاف في السبب الموجب ووصفه انه كان او لم يكن فقد وقع  
لراحتلاف في اصل الشرع وليس للعبد ولاية وضع الشرع فلا يقع  
ولا يشترط في حكم احدا وفي ابانت الشرط وصفته ابطال الحكم ورفع  
وهذا نسخ لانه لو لم يكن شرطا لكان الحكم موجودا بدونه وبعد  
ما صار شرطا لا يوجد بدونه فكان رفع الحكم وابطاله

والله اعلم

ونصب احكام الشرع بالراي باطل وكما ليس الى العباد ولاية  
نصب لرا سباب وليس الهم ولاية نصب لرا احكام وكذا بطل التعليل  
لنفيها لان الثاني يدعي انه غير مشروع وما ليس مشروع كيف  
يمكن ابانتة بدليل شرعي قوله فلم يبق لرا الرابع اي الذي  
صح التعليل لاجله وهو تعدية حكم النص الى ما لا نص فيه وذلك  
على وجهين حق الحكم احدهما القياس الثاني لرا استحسان فان  
كانت التعدية بناء على العلة الطاهرة فهو القياس وان كانت  
بناء على العلة الباطنة فهو لرا استحسان لرا انها في حق الحكم وان  
لراها تتعارضان حيث ثبتت احدهما ما تنفيه لرا آخر وهذا النوع  
من لرا استحسان سمى استحسانا بالقياس الحفي وهو قسم من اقسام  
لرا استحسان اذ لرا استحسان على اربعة اقسام فكلها من حفي  
استحسان وليس كل استحسان بقياس حفي ومن لرا استحسان لغة  
اعتماد الشيء حسنا بقول الرجل استحسنت كذا اي اعتقدته  
حسنا على ضد لرا استقباح او معناه طلب لرا احسن للاتباع  
الذي هو مأمور به وفي السبعة عيان عن الدليل الذي يكون



معاودة للقياس الظاهر الذي سبق برا وهام الله قبل اعفاء  
 الباطل فيه قول ولو احسن ان يكون بالاثركا السليم وهو  
 اخذ عاجل باجل بطريق اليقينة والقياس على جوان لا يبع  
 المعدوم ويبع ما هو موجود غير محلول للباع باطل فيبيع المعدوم  
 اولى بالبطلان لاننا تركناه بما روي عن النبي عليه السلام انه نهى  
 عن بيع ما ليس عندك لان وخصص السليم قول ولو ارجاع  
 كالاكتصاح فمما فيه للناس تعاقل ضرورة ان يقول الخراز ارجع  
 لي خضار جلدك صفته كذا وقدره كذا بكاد رهما وسلم اليه  
 الدراهم او لم يسلم او سلم بعضها فانه يجوز والقياس يقتضي  
 خلافه لانه مع مري بعمله وهو معدوم لان العلم استحسنه  
 فاما زوجه للتعاقل فيه غير انهم اختلفوا في كسبه فكان الحاكم  
 السهربري يقول انه مؤاخذة وانما منعقد بالتعاطي قال سمس  
 لا يراعي المرحس في حقه لانه لا يصح اية معاقد قول والقياس الحفي  
 كظمان شور سباع الطير فان القياس فيه النجاسة لانه شور  
 ما هو بيع مطلق وكان كسور سباع البهائم وهذا مع ظاهر

والاكتصاح وهو بيع ما هو موجود غير محلول للباع باطل فيبيع المعدوم اولى بالبطلان لاننا تركناه بما روي عن النبي عليه السلام انه نهى عن بيع ما ليس عندك لان وخصص السليم قول ولو ارجاع كالاكتصاح فمما فيه للناس تعاقل ضرورة ان يقول الخراز ارجع لي خضار جلدك صفته كذا وقدره كذا بكاد رهما وسلم اليه الدراهم او لم يسلم او سلم بعضها فانه يجوز والقياس يقتضي خلافه لانه مع مري بعمله وهو معدوم لان العلم استحسنه فاما زوجه للتعاقل فيه غير انهم اختلفوا في كسبه فكان الحاكم السهربري يقول انه مؤاخذة وانما منعقد بالتعاطي قال سمس لا يراعي المرحس في حقه لانه لا يصح اية معاقد قول والقياس الحفي كظمان شور سباع الطير فان القياس فيه النجاسة لانه شور ما هو بيع مطلق وكان كسور سباع البهائم وهذا مع ظاهر

العلم عندنا على بآثارها  
 وطاهر شور سباع الطير ولما صارت

سراثر لانها سواء في حرمة الاكل وفي الاستحسان هو ظاهر  
 لان السبع ليس بحسن العين لحواله لا يفسح به وقد ثبتت  
 نجاسته ضرورة حرمة لحمه فابشتا حكما بين حكمين وهو  
 النجاسة المحاذرة فثبتت صفة النجاسة في رطوبته ولعابه  
 وساخ الطير فاخذ الماء بمنقارها ثم يتلعه ومساها بها  
 عظم حافت والعظم لا يكون نجسا من الميت فكيف يكون نجسا  
 من الحي فصار هذا باطنا معدوم لكل الظاهر في مقابلته  
 فسقط حكم الظاهر لعدم وعدم الحكم لعدم دليل لا يقد  
 من باب الخصوص قول وقد منا على القياس الاستحسان  
 لان العبرة لقوم لراثر دون الظهور لراثر ان الدنيا ظاهري  
 والعقبى باطنه وقد ترجح الباطن لقوة اثبات وهو الدوام  
 والمخلود وهكذا النفس مع القلب والبصر مع العقل فسقط  
 حكم القياس معارضة الاستحسان لعدمه في المقدير قول  
 وقد منا القياس لصحة اثبات الباطن بغنى الموجب للمقدم  
 قوة اثبات لا ظهوره كالنصوص فانها مع ظاهرة والعلل والمعان

لما صار العلم عندنا على بآثارها

الذي هو العباس الحفي اذا تولى اثره

على الاستحسان الذي طهر اثره وخفي مساده



صح ما طنه والرجحان للنصوص لكن لا لظهورها بل لكونها  
 دلائل قطعية فالحاصل انه لا رجحان للظاهر بظهور ولا  
 للباطن بظهوره وانما الرجحان لقوة اثره وعدم القياس  
 على تراخيها من عدم وجوده اما بقدر تراخيها على القياس  
 فالأثر من ان يحصى قوله فانه تركها قياسا اي ترك ركوعا  
 بسبب الدلالة وسوى سجدة الدلالة ثم يعود الى القيام لان  
 النقص رتبة اعني بالقياس قال الله تعالى وخزنا لعلنا اي ساجدا  
 وهذا قياس ظاهر لان اطلاق اسم الركوع على السجدة بدون  
 ثبوت المساواة بينهما لا يستقيم فلما شابها ينوب احدى هاتين  
 لآخر وفي تراخيها لا يخبر به لان الشرح امر بالسجدة والركوع  
 خلافة فلا نشاد في السجدة بالركوع كما لا نشاد في سجود الصلوة  
 بالركوع مع ان العرب بينهما اكثر لانها موصوفة بحركة واحدة  
 وكذا لا ينوب الركوع خارج الصلوة عن تحلة الدلالة مع انه غير  
 مستحق بحركة اخرى وركوع الصلوة وهو مستحق بحركة اولي ان  
 لا ينوب وهذا ظاهر لان المأمور به لا نشاد في رايه واما

كما اذا نزل الى السجدة  
 في صلوة

وفي تراخيها لا يخبر به

العباس فظاهر الفساد لانه محاز محض لكن القياس اولى باثره  
 بيانه ان سجد الدلالة ليست بمقصود بعينها حتى لا تلزم  
 بالنذر انما المقصود مجرد ما يصلح تواضعا عند هذه الدلالة  
 والركوع يصلح تواضعا في الصلوة بخلاف الركوع خارج الصلوة  
 لانه لم يشرع قربة وتغظيها لله تعالى وسجود الصلوة مقصود  
 بنفسه ولهذا ارمعه ساير اركان بكونه سقوطا فلا ينادى  
 بالركوع فصارت اثر الحفي وهو انه حصل المقصود بما يصلح  
 تواضعا مع الفساد الظاهر هو كونه محازا اولى من اثر الظاهر  
 وهو ان الركوع خلاف السجدة مع الفساد الحفي وهو عدم الجواز  
 مع حصول المقصود قوله خلاف لراقسام لآخر فانها لا  
 تعدية لانها غير معلولة قوله لا يوجب بمس البايه قياسا  
 لان المتشرك لا يدعي عليه شيئا في الظاهر اذ المبح صار مملوكا له  
 بالعقد وانما البايه هو المدعي قوله ويوجب استحيانا  
 لانه شكر تسليم المبح ما يدعيه المتشرك منا وهذا حكم تعدى  
 الى الوارثين لحي بحركي الى الف من ورثة البايه والمتشرك

المستحسن بالقياس الحفي  
 يصلح تعدية  
 لراي ابراهيم  
 في التمس ببل المبح



وكذا تعدى الى ارجائه اذا كان لراي اختلاف قبل استيفاء المناهج  
 قوله فاما بعد البعض فلا يجب بين البائع سرا بالاشد وهو <sup>فلم</sup>  
 قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان فالسلعة قائمة بخالفها  
 وتزاد او هذا لا المشترك لا يدعى على البائع شيئا اصلا <sup>تدري</sup>  
 المبيع اليه اتا البائع يدعى عليه زيادة المهر وهو منكر فاليها  
 المهر عليه دون البائع ويكون المهر على البائع بالاشد على منافاه  
 القياس فلم تضع تعدته الى الوارث <sup>فلم</sup> شرط لراضتهاد الى آخر  
 اي شرط لراضتهاد الذي عند وجوده يخرج المراء عن القوام ويدل  
 هذا العلم ويلزمه العلم باجتهاده وكثر علمه بقلبه غيره ان  
 يحكي علم الكتاب مع معانيه ومع وجوهه التي ذكرنا في اول  
 الكتاب من المعاني والبراهين والدلالة والبراهين وان يحكي  
 علم السنة مع طرقها وهي طرق ايصالها برسول الله عليه السلام  
 من التواتر والبراهين والبراهين وان يعرف وجوه القياس ك  
 شروطه وطلائه الوصف وتأثيره على ماستر وشروط بعضهم  
 معروفة كبراهين ايضا وزاد بعضهم وان يكون غارفا باصول الدين

قوله وحكمه لراضتهاد بغالب الراي اي مع اهل الخطا لا لراضتهاد  
 على القطة واليقين حتى قلنا ان المجتهد يخطئ ويصيب لما ان حكم  
 لراضتهاد بمقتضى الخطا قوله والحق موضع الخلاف واجد وهو  
 هو لاصل المسئلة فان الحق لما كان واحدا يلزم بالضرورة ان يكون  
 لراضتهاد بمقتضى الخطا والدليل على ان الحق واحد قول مسعود  
 رضي الله عنه في المفوضة ان كان صوتا بامره وان كان خطا فمعه  
 ومن الشيطان والله ورسوله منه برهان <sup>فلم</sup> وقالت المغيرة  
 كل مجتهد مصيب والحق موضع الخلاف متعدد وذلك لان المجتهد  
 مأمورا بالا جتهاد حتى يحرم علمه بقلبه غيره واذا كان مأمورا فلا يخلو  
 اما ان كان مأمورا بالعلم بما هو عند الله تعالى من الحق المعين وامر  
 بطلبه بالا جتهاد او كان مأمورا بما يودى اليه ظاهرا جتهادا وبراهين  
 باطل فانه يكلف باليسر الوسخ فتعنى وجوب العلم اذى اليه  
 اجتهاده من حيث الغالب واذا كان هذا واجبا لعل يكون قسوا  
 لان الله تعالى لا يامر بما هو حق وصواب وقلنا لو كان كل مجتهد  
 مصيبا لسقط الامتحان وبطل لراضتهاد لانه نصيب في الاجتهاد



ابو العلاء

قوله وهذا خلاصة العقليات لا في العقليات لان في العقليات  
 المجتهد يخطئ نصيب الاجماع والحق فيها واحد ولهذا يقال لا قول  
 من مذهبنا حق ومن مذهب الخصم باطل وفي الفرع مذهبنا صواب ومذهب الخصم خطأ  
 ومن مذهب الخصم خطأ ومذهبنا صواب قوله لراعي قول بعضهم وهو  
 ابو الحسن الغبري من المعتزلة فانه يقول كل مجتهد مصيب العقلي  
 والشرعي وهذا قول باطل رده عليه اخوانه من المعتزلة وكل عاقل  
 ينفذ الى ان الدهر في مصيب التوحي مصيب وكذا اليهود والنصارى  
 وكذا كل واحد من هؤلاء فساد رعا احد قوله كان مخطئاً  
 استأثروا انتهاء عند البعض حتى ان عمله به لا يصح احتجاجاً بقول  
 النبي عليه السلام في ساركي بدر حين نزل قوله تعالى لا كتاب في  
 سبق لبراه لو نزلنا عذاباً ما كنا لراعي ولو كان لراعيها حتى  
 العرا صواباً لما صلح نزول العذاب على الصواب قوله والمخالف  
 انه نصيب استأثروا اي استأثروا صواباً وحق ان عمله به يقع  
 صحاحاً سرعاً كانه اصاب الحق عند انه مخطئ انتهاء اي فدا طلبة  
 لقوله عليه السلام لعمر بن الخطاب احكم على انك ان اصبحت فلك عشر

ثم المجتهد اذا  
 أخطأ

لعمري انما كان

مخطئاً

ابو العلاء

حسنات وان اخطأت فلك حسنة والثواب لا يترتب على الخطأ  
 يقيناً فلا بد من ان يكون نصيباً في برأيه ليصير نصيب الثواب  
 قوله لانه يودى الى نصوب كل مجتهد لان التخصيص بعض  
 حجة التخصيص والمختص من سرعة والعلة تصلح مختصاً  
 عند من يجوز التخصيص يكون كل واحد من العكس صحيحاً  
 فيلزم نصوب كل مجتهد قوله صار مختصاً من العلة  
 بهذا الدليل بمنزلة العام فانه يخص منه بعض ما ناوله بالدليل  
 وهذا لان العلة فرع النص وقد صرح بالتخصيص في القياس  
 لئلا يلزم مخالفة الفرع لراصله لان القياس الشرعي يترك  
 العمارة في بعض المواضع بالنص والاجماع او الضرورة او الاحتياط  
 وذلك تخصيصاً لقضية هذا بقى ذلك العام وجبال للعلماء غير ذلك  
 الموضع والقياس المنقضي فاسد لا يجوز العربيه في موضع وجهاً  
 ان دليل التخصيص شبه النسخ بصيغته ولا سيما بحكمه فانه  
 مستقل بنفسه كدليل النسخ ولا يكون لرافقاً كالاستثناء  
 وواحد من هذين الوجهين لا يتحقق العقل فان نسخ العلة

ابو العلاء  
 جازاً لا للخصم وهو ان يفرق كما عاين  
 من جهة ذلك لا سيما لم يجمع

وعند ما عدم الحكم على عدم العلم وسائر ذلك التام اذ احسن الله  
 خلقه ان نفس الصلوات ركعة ولزم عليه الناسي



لا يجوز والخضم يجوز ان يكون المانع علة وكيف يجوز النسخ العلة  
 فيها احتمال الفساد لكونها مستندة بالرأي فاذا ظهر ما يمنع  
 العمل اصلا تنعش جهة الفساد فيها بخلاف النص فانه لا يحتمل  
 جهة الفساد فالنسخ يكون بياناً للعدم الغالب والخصيص بين  
 انه معمول به بعض المحالات ون البعض وكان القول يجوز النسخ  
 والخصيص النص ثبوتاً الى صحته ولا يشاء انما يكون العبارة  
 ليتبين به ان الكلام عبارة عما وراء المستثنى وذلك لا يتحقق  
 في المعاني الخالصة واذا بطل بالخصيص كان عدم الحكم عند  
 في ضرورة الخصيص عند الخصم بناء على عدم العلة فالذي جعل  
 عندهم دليل الخصم جعلناه دليل العدم وهذا اصل هذا الفصل  
 قوله وهو لا يرد وهو قوله عليه السلام ثم على صورته فانما طهر الله  
 قاله لصاحب الكل وشرب ناسياً وقلنا عدم لعدم العلة وهذا لان  
 شرط العلة ان لا تكون معارضة للنص فاذا وجد النص على خلاف  
 العلة فانت شرط صحة القياس فثبتت العلة ضرورة وكذلك  
 في نظائرها قول وبني على هذا اي على قول من يجوز تخصيص

فما جاز الخصم  
 قال امسح حكم هذا  
 التعليق منه المانع

الشرع يسقط عنه الجناية ويبيح الصوم لغيره  
 من نوات ذلك م

منه

تقسم الموانع وهي خمسة حساً وحكماً بمانع يمنع انفعال العلة وذلك  
 حساً في الرمي فانه اذا انقطع وترو او انكسر فوق سهميه  
 لم تنفذ الرمي علة وحكماً فاما اذا اضاف البيع الى حر فانه  
 لم تنفذ البيع علة لعدم المحل اصلاً ومانع يمنع تمام العلة وهو  
 ما اذا اصاب السهم حايطاً او سجداً فردّه عن سنه وكذا اذا  
 باع عبد غيره فانه يمنع لان عقاد في حق المالك لانه ليس له ولاية  
 على المالك شرعاً فلم تصدر النص من اهل مضافاً الى محله  
 عن ولاته سرعته في حق المالك لكنه منعقد تاماً في حقه لوجود  
 المجموع في حقه وقايد لان عقاد النفاذ عند ارجازة  
 وقايد عدم تمامه بطلانه عند عدم ارجازه ومانع يمنع اشتراك  
 الحكم كدفع المرمى اليه السهم عن نفسه بترس يجعله امامه وكاسر  
 الحيار من المالك لنفسه البيع فانه يمنع ثبوت الملكية المبيع  
 ومانع يمنع تمام الحكم كدواته الجراحة بعد ما اصابه السهم  
 حتى اندمل وكسوت حيار الرمية المشتركة لانه يتكلم من القسم  
 بدون رضا وقضاء ولو تم الحكم لاشتمل على ابطاله اشتراكاً

منه

منه



في خيار العيب حيث قد رد لانه امتناع لا رفع بعد الثبوت  
 واما بمنه لزوم الحكم بان يصيبه السهم فيمضيه ويصير  
 صاحب فراش هي يصير له كطبخ خامس وخيار العيب المستور  
 فانه على سرف ليرافساح فيكون فانعام لزوم الحكم  
**القسم الرابع** في دفع القياس **قوله** ثم العلة  
 اي على زعم القايين واما فالعلة الطردية ليست بعلة شرعية  
 لما ترى بانه **قوله** القول بوجوب العلة وانا قدّمه لانه في الخلاص  
 عن وجوب العلة وان كان المنازع يبقى على حاله فكان بالتقديم  
 لان المصير الى المنازعة عند تعدد اماكن الموافقة فاما  
 اماكن الموافقة فلا معنى للمصير الى المنازعة **قوله** انه صوم  
 فلا تنادي برأيه غير الله كصوم القضاء والكفارة وهذه علة  
 طردية لان وصف الفرضية في الصوم توجب التعيين انما كان  
 فكان لا وجوب التعيين كما دأب ايرامه وصف الفرضية **قوله**  
 عندنا لا يصح برأيه التعيين اي نحن نلتزم موجب تعليلك لم  
 بان تعين النية شرط لكن لا يلزم من هذا ثبوت فالتنازع فيه

في خيار العيب

اما الطردية  
 فوجوه دفعت  
 اربعة

كقولهم في صوم  
 رمضان

علا كما هو ضروري من القسم

فان مثل هذا الوصف لا بد وان يكون ممنوعا عند الخصم لان بعد  
 ثبوت لا يبقى للمنازعة في الحكم مع والثالث في شروط العلة  
 وبحيث ان يمنح شرطا منها هي شرط بالاجماع مثل قول السامعي  
 في السلم الحال انه احد عوَضى البيع فثبت حالا وموجلا كتمسك  
 فقال له لا خلاف ان من شرط التعليك ان لا تغير حكم النص وان  
 لا يكون برأصل معد ولا به عن القياس بحكمه وانا نسلم هذا الشرط  
 ههنا بانه ان حكم النص برخصة نقل الشرط برأصله وهو  
 المبيع مملوكا مقدورا الى ما تخلفه وهو برأجل لما ان الزمان صالح  
 للكسب لذي هو من اسباب القدر والشيء اذا سقط الى خلف  
 يكون باقيا كما فلو جاز حالا لصار الحكم برخصة اسقاطا فيقتصر  
 بالتعليل حكم النص وكذا برأصل معد ولا به عن القياس لان  
 التاجيل انما ثبت بالنص على خلاف القياس فامتنع  
 ان نقاس عليه غيره والسر في المعنى الذي به يكون الوصف  
 علة موجبة للحكم وهو لمطالبة ببيان التاثير لان مجرد الوصف  
 بلا اثر ليس بحجة عندنا فلا يصح ابراهم به عن الخصم على



لا يراه ولا يلاحظه بشره رسله في هذا كله بل انما يعتبر  
 برأيه كما دعى للصورة بل ان الموضع اذا ادعى رده الوديع يكون  
 منكرا للمضمان معني ولما يكون القول قوله مع اليقين قوله وهو  
 انه ليس بخارج اذ الخروج عبارة عن برأيه في المخصوص ونحن  
 نعلم يقينا ان تحت كل جلد وطوبه نجسة وفي كل عرق وما فاذا  
 زال الجلد وقطع العرق فظهرت تلك النجاسة وذلك لانها  
 فعدم برأيه في موضع غير السائل لما يكون عدم الخارج فلا يكون  
 نقضا وهذا دفع بالمعنى البات بالوصف لغة قوله وهو  
 وجوب غسل كل الموضع اي المعنى البات بالوصف دلالة  
 وجوب غسل محل الخروج فيه اي فوجوب غسل كل الموضع  
 صار وصف الخروج محته في استغاض المطهر قوله بانشار  
 ما يكون منه لا يتجزى فيما يرجع الى وجوب التطهير كما في المني والميض  
 والبفس وهذا لان بعض بدن الانسان اذا انصف بصفه  
 حقيقة تنصف الكل بها كما كالعلم والجهل يقال فلان عالم  
 فلان جاهل ولا يقال قلبه عالم وقلبه جاهل بل ان الشرع

مورد عليه ما اذا لم  
 يسئل فدفعه اولاً  
 بالوصف

م بالمعنى البات  
 بالوصف لانه

من حيث ان وجوب  
 التطهير البدن

والسائل  
 وهو السائل  
 وهو السائل

الكني تغسل البعض فما عدا المني والميض والبفس على اصل  
 القياس لعدم الضرورة قوله فنرفع بالحكم بان نقول  
 لا نسلم بان الخرج السائل ليس بحدث بل هو حدث عندنا  
 ولهذا اوجبنا الطهارة بعد خروج الوقت والوقت  
 اشر له في برأيه في نقاض انما تاخر حكمه باعتبار الضرورة الدار  
 الى ذلك كما تاخر حكم البيع بسطر الخيار باعتبار الحاجة تاخر  
 الحكم عن العلة لا يكون مناقضة وهذا على قول من جرد تخصيص  
 العلة قوله وبالفرض اي نرفع بالفرض فنقول عرضنا  
 من هذا التعليل لتسوية من الخارج النجس عن السبلين  
 وبين لبوك قد بينت التسوية بينهما لان لبوك اذا دام  
 واستمر صار عفواً لئلا يمكن المكلف من الخروج عن عهده المكلف  
 كذا هذا قوله معارضة فيها مناقضة والمعارضة  
 ابداء علة جنداة لاشات حكم آخر بدور المتعرض لدليل  
 المجيء المناوضة ابطال دليل المحب بحلف الحكم بدور ابداء  
 علة في الفرع ولا اصل وهذا القالب يتضمن احدى خاصيتي

ويورد عليه صاحب  
 الخرج السائل

واما المعارضة  
 فهي نوعان







لا نستدل بأحد الحكمين على الآخر بعد ثبوتها لمساواة بينهما  
 من حيث أن المقصود بكل واحد منهما تحصيل قربة زائدة  
 هي محض حق الله على وجه يكون المضي فيها لازما فيجعل  
 هذا دليلا على أن مرة وذاك على هذا أخرى **قوله** والبيان  
 قلب الوصف شاهد على الخصم بعد أن يكون شاهدا له وهو مأخوذ  
 من قلب الحراب وهو جعل بطنه طيرا وظهره بطننا لئلا هذا  
 لا يكون لئلا يوصفنا فيه تقرير لرد أول تفسيره فكان دون  
 القسم لرد أول ثم المعارضة فيه ظاهرة وأما المناقضة  
 فلأن المطلوب هو الحكم والوصف الذي يشهد بآثاره من  
 وجه وينفيه من وجه آخر يكون مناقضا في نفسه بمنزلة الشاهد  
 الذي يشهد لأحد الخصمين على الآخر في حادثة ثم يشهد للخصم  
 لآخر عن تلك الحادثة فانه يتناقض كلامه وذلك مثل  
 قولهم في صوم رمضان أنه صوم فرض فلا تآذي لربنا في  
 النية كصوم القضاء قلنا لما كان صوما فرضا استعفى  
 عن غير النية بعد تعيينه كصوم القضاء فصار صوم القضاء

حجة لنا بعد ما كان حجة علينا لكن بزيادة وصف وهو قولنا  
 بعد تعيينه لأن الخصم لم يفرض له وفيه تقرير وتفسير  
 للمدعى لأن الكلام فيه لا يفسر المفروض فإن قيل هذا  
 القلب الثاني بزيادة وصف وهذه الزيادة بتبدل الوصف  
 ويصير شيئا آخر فيكون هذا معارضة لا قلبا قلنا هذه  
 زيادة مفسرة لا مغيرة فكان تقريرها للأول لا أن يجعل شيئا  
 آخر وهذا لأن الخصم قال هذا صوم فرض ولم يبين أنه متعين  
 في هذا الوقت تلبسا علينا فنحن إذا بينا وفسرنا هذا  
 الصوم المذكور لا يكون تغييرا بل يكون قلبا بذلك الوصف  
 وبطل لرد أول لأن الوصف الواحد لا يتعلق به حكمان  
 متضادان في حالة واحدة فإذا تعارضا سقط كلام المجيب  
**قوله** وجب أن يستوي في عمل النذر والشرع كالوضوء  
 فيكون بها كما استويا في الوضوء ولا يلزم بها وانما قلنا أنه قلب  
 لأنه لو ثبت لراستواء في النذر والشرع في الفسخ ولراصل  
 يصير لراصل هو الوضوء شاهدا له لا عليه فيكون قلبا

قوله  
 لا نستدل  
 بأحد الحكمين  
 على الآخر  
 بعد ثبوتها  
 لمساواة  
 بينهما  
 من حيث  
 أن المقصود  
 بكل واحد  
 منهما  
 تحصيل  
 قربة  
 زائدة  
 هي محض  
 حق الله  
 على وجه  
 يكون  
 المضي  
 فيها  
 لازما  
 فيجعل  
 هذا  
 دليلا  
 على  
 أن  
 مرة  
 وذاك  
 على  
 هذا  
 أخرى  
 قوله  
 والبيان  
 قلب  
 الوصف  
 شاهد  
 على  
 الخصم  
 بعد  
 أن  
 يكون  
 شاهدا  
 له  
 وهو  
 مأخوذ  
 من  
 قلب  
 الحراب  
 وهو  
 جعل  
 بطنه  
 طيرا  
 وظهره  
 بطننا  
 لئلا  
 هذا  
 لا  
 يكون  
 لئلا  
 يوصفنا  
 فيه  
 تقرير  
 لرد  
 أول  
 تفسيره  
 فكان  
 دون  
 القسم  
 لرد  
 أول  
 ثم  
 المعارضة  
 فيه  
 ظاهرة  
 وأما  
 المناقضة  
 فلأن  
 المطلوب  
 هو  
 الحكم  
 والوصف  
 الذي  
 يشهد  
 بآثاره  
 من  
 وجه  
 وينفيه  
 من  
 وجه  
 آخر  
 يكون  
 مناقضا  
 في  
 نفسه  
 بمنزلة  
 الشاهد  
 الذي  
 يشهد  
 لأحد  
 الخصمين  
 على  
 الآخر  
 في  
 حادثة  
 ثم  
 يشهد  
 للخصم  
 لآخر  
 عن  
 تلك  
 الحادثة  
 فانه  
 يتناقض  
 كلامه  
 وذلك  
 مثل  
 قولهم  
 في  
 صوم  
 رمضان  
 أنه  
 صوم  
 فرض  
 فلا  
 تآذي  
 لربنا  
 في  
 النية  
 كصوم  
 القضاء  
 قلنا  
 لما  
 كان  
 صوما  
 فرضا  
 استعفى  
 عن  
 غير  
 النية  
 بعد  
 تعيينه  
 كصوم  
 القضاء  
 فصار  
 صوم  
 القضاء



وسازانه معارضه فيها مناقضه فلانه اذا ثبتت المساواه ثبتت  
 مجموع الوجود من في الصوم لاسف مجموع العدمين هما الكنه  
 ضعيف لانه لما جاء بحكم آخر وهو المساواه التي لم تغرض  
 الخصم لها وقد بطلت المناقضه ولان المقصود من الكلام  
 معناه ولراستواء مختلفي المعنى لان عمل النذر والشرع في  
 لراصل وهو الوضوء سقوط اللزوم وفي الفرج وهو الصوم ثبوت  
 اللزوم وهما متضاده ان التضاد يبطل القياس لان شرط صحة  
 القياس ان تغزى حكم النص بعينه الى فرع هو نظيره ولم يرد  
 قول وسع عكسا اي هو احد نوعي العكس لكن ليس بعكس  
 حقيقة لان العكس رد السعي على سنه ورايه وهذا ليس كذلك  
 فانه يرد حكم لراصل لا على سن حكم لراصل بل على خلاف سن حكم لراصل  
 من حيث انه رد الحكم الذي اطرده كان عكسا ومن حيث انه على خلاف  
 سنه بل سنن آخر كان معارضه والنوع الآخر رد الحكم عن  
 سنه ما يكون فلما لعلته حتى يثبت به ضد ما كان باثا باصله  
 مثل قولنا في صوم النفل ما يلزم بالنذر ملتزم بالشرع كالج

هذا

انفسه رد الحكم على وجه التقرير

وعكسه ان ما لا يلزم بالنذر لا يلزم بالشرع كالوضوء وهذا  
 ايضا ليس بعكس الحقيقة لان حقيقة العكس ان يقال ما يلزم  
 بالنذر ملتزم بالشرع وما يلزم بالشرع ملتزم بالنذر كما يقال  
 لرا انسان حيوان ناطق والحيوان الناطق انسان لرا ان هذا النوع  
 من لوازم العكس الحقيقي فيكون قريب الى الحقيقة بالنسبة الى النوع  
 لراول فيكون هذا النوع مخالف لراول من حيث ان لراول عكس  
 حكم العلة بدون قلبها وهذا عكس حكم العلة بقلبها وكان هذا  
 ضد الطرد فلا يكون قادحا في العلة بل يصح مرجعا فان ثبت  
 في الشرع ان ساراه على قول واحد في حكم الفرج وهو صحيح  
 وتنوع خمسة انواع ولراخرى ساعله لراصل ودلك باطل وشرع  
 بل انه انواع قول بلا زياده مثل قول الساعى رحمه الله في  
 مسح الراية دكن ويستثنى ثلثيته كالفضل بقلنا بطريق  
 المعارضة انه مسح ولا يستثنى ثلثيته كمسح الحف قول او يناد  
 على نفسه مثل قولنا بطريق المعارضة ان المسح ركع الوضوء  
 فلا تستثنى ثلثيته بعد اكمالها وهذا احد وجهي لعل على ما بينا واما ذكر هذا ايضا

والله اعلم بالصواب

سواء عارضه  
 بضد ذلك الحكم

لما انه معارضه صحيح  
 دانا وهذا وجه ضمني  
 فاوردها نظرا الى  
 داته ووجه نظرا  
 الى ما في صفة م

فيكون هذا هو الوجه



ان قيل في المصنف  
ان قيل في المصنف

قوله او غير ذلك وفيه في المصنف اول ابيات لما نفاه  
قوله مثل قولنا في اليتيم انما يصغر فنكح كالتي لها اب فقالوا  
في صغير فلا تولي عليها بولايه براحقه كالمال وهذا غير للاول  
لان المتعلقين لا يثبت المولاة لان الغيب الوقت لرا ان تحت هذه  
الجملة في قول لان ولاه برحقه ادا بطلت بطلت سايرها  
بنا عليها بالاجماع قوله اذ فيه في المصنف يثبت قول اول ابيات  
لما لم ينفع قول لكن تحت معارضة قول مثل قولنا الكافر ملك  
يحس العبد المسلم فيملك سراه كالمسلم فقالوا وجب ان يستوي  
حكم سراه ابتداء وحكم استدامة الملك فيه كالعبد الكافر فنقول  
في هذه المعارضة ابيات ما لم ينفع بالتحليل وهو التسوية بين  
اصل الشرا وبين استدامة الملك فلا يكون متصلة بموضع النزاع  
قوله بعد البناء باثبات التسوية بين الاستدامة واثر السرا  
وليس للسرايل هذا البناء فلم يكن هذه المعارضة صحيحة بطريق  
النظر وان كان يظهر فيها معنى الصحة عند ابيات التسوية  
بينها قوله او في حكم غير قول لكن فيه في قول ايضا مثل قول  
الى

حسنة رحمه الله في التي اخبرت بموت زوجها فنكحت فولدت ثم  
جاء اول حينا ان يراد الحق بالولد لانه صاحب فراش  
صحيح فان عارضه الخصم بان الثاني صاحب فراش فاسد  
فيستوجب نسب الولد كرجل تزوج امرأة بغير شهود فولدت هذه  
المعارضة في الظاهر فاسدة لاختلاف الحكم لان النسب لما لم  
يصح ابياته من زرع بدو من عمره وصحت المعارضة  
بما يصلح سببا لاستحقاق النسب قوله والثاني في علمه ابراهم  
اي علمه المقيس عليه وهو باطل لعدم حكمه ان كان التحليل علة  
قاصرة ولفساد لو افا د تعديه لانه لم يصح بما عارضه سوى ان  
ادى المحلل عدم العلة وعدم العلة لا يصلح دليلا عند  
عدم المحجة فالن لا يصلح دليلا في مقابلهتها اولى قوله سواء كان  
معنى لا تنفردى كما قلنا في الدرر الفضة انه يعول بالقر والجنس  
وقال الخصم هو معلول بالتمسك قوله او تنفردى الى مجمع عليه قلنا  
في الحنطة علة الزواج فيها الكيل مع الجنس وقال مالك لا يملك العلة  
برائشات واولاد خاير وهذا الوصف تنفردى الى موضع مجمع عليه



كولا رز و الذرة **قوله** او مختلف فيه مشترك عارضه الشافعي رحمه  
 ايانا في الخسطة بقوله العلة هي الطعم وانه تنعدي الى العليل  
 وهو فرع مختلف فيه **قوله** وكل كلام صحيح في بر اصل في  
 اي السبيل في كل كلام يذكروا على سبيل المفارقة ان يذكروا  
 الممانعة وهذا لان شرط صحة القياس تعليل لراصل بعض  
 اوصافه لما ذكرنا ان التعليل صحيح لراوصاف باطل واد كان  
 التعليل بعض لراوصاف شرط صحة التعليل كان ذكر الفرق  
 بينهما يذكروا وصف آخر لم يذكروا المعلق لاحقا الى بيان صحة  
 التعليل وحينئذ يكون لسائل سائلا في صحتها يرد منه فان  
 سعيه لا بطل التعليل لا المنصوح فقل ان الوجه في ذلك  
 ان يذكروا على وجه الممانعة ليس التعليل لا تثير علة مثاله  
 ما قال الشافعي رحمه الله في غناق الراعي المعبود الموهوب  
 على هذا تصرف من الراعي مبطل حق المهر من غير الموهوب  
 فلا سقن نفس رضاه كالبيع فقلنا ليس هذا كالبع لان  
 البع يحتمل الفسخ والغتول لا يحتمل فهذا كلام صحيح في نفسه

لان الكلام بان اطلاقه هل هو تعيينه ام لا فعندنا اطلاقه تعيينه  
 لانفسا بما يراحمه فتادى بمطلق النية **قوله** وهي اما ان تكون  
 نفس الوصف مثل قولهم في الكفارة على من افطر بالاكل والرب  
 هذه عقوبة متعلقة بالجماع فلا تجب بالاكل كحد الزنا قلنا  
 لانفسا بان الكفارة متعلقة بالجماع بل هي متعلقة بالافطار  
 على وجه يكون حناية كاملة وهذا منع للموصف لانه لما جعل كونها  
 متعلقة بالجماع علة لعدم الوجوب بالاكل وان كان كونها متعلقة  
 بالجماع نسبة الحكم الى الوصف لكنه لما جعل هذا المجموع علة لعدم  
 الوجوب بالاكل يكون منعها منعا للموصف **قوله** او في صلاجه  
 للحكم به وجوده كما اذا علق تكرار المسح بالراس وقال هذين  
 طهارة مسح فيس فيهما التثنية كالاغتسال بالا حجار قلنا لا  
 هذا الوصف في لراصل فان لم يستن ازاله النجاسة المعينة فاما  
 ان يكون طهارة بالمسح فلا وهذا لو لم يتلوث شيء من ظاهره يدينه  
 لا يكون علة لم يستن **قوله** او في نفس الحكم مثل قولهم في  
 مسح الراس انه ركنه ضرورة فيس ثلثية كغسل الوجه

والممانعة

المسح بالراس على  
 المحض فلا يكون  
 صالحا لتعليل  
 السليبية وندول  
 الصلاحيه لانها  
 السليبية



فنقول ان غسل الوجه لا يسن ثلثه بل تسن بكيله بعد تمام  
 فرضه وقد حصل التكليف هنا ولكن التكرار صير اليه في الغسل  
 لضربة ان الفرض استغرق محله وهذا المحل معدوم في المسح  
 قول او في نيته الى الوصف مثل تعليمهم في لراح انه لا يعتق  
 على اخيه اذا ملكه لانه ليس منها بعضيته كابر العزم فانما منع في ان  
 العزم ان يكون انتفاء العتق عند دخوله في ملكه لهذا الوصف  
 اذا العدم لا يجوز ان يكون حيا شيئا قول وفساد الوضع  
 قال سمس لامة البرجسي رحمه الله فساد الوضع في العتق بمنزلة ساد  
 براداء في الشهادة وانه مقدم على النقص لان براداء انما يطلب  
 بعد صحة العلة كما ان الشاهد انما يشتغل بتعديله بعد صحة  
 اداء الشهادة منه فاما في فساد الوضع اكثر من تأثير النقص لان  
 لكونه غير مفيد ثم تأثير فساد الوضع اكثر من تأثير النقص لان  
 بعد طهر فساد الوضع لا وجه سوى براداء الى علة اخرى  
 فاما النقص فهو محل مجلس كسر براداء عنه في مجلس آخر  
 قول كتعليمهم لا يجاب لفرقة باسلام احمد الروجيني وهذا

قضاء الصوم بخلاف الصلوة فان استراط الطهارة لها بالنهي على وفاة  
 النفس فيوتر عدم الطهارة في اسقاط قضاء الصلوة ومقتضاه انه  
 لما استرطت الطهارة للصلوة في جميع الصور والحائض والنفساء  
 عاخرتان عنها صارتا كما كانهما لم يساوا لهما سبب وجوب الصلوة  
 فلم يجب براداء عليها لا تحققا ولا تقديرا ووجوب القضاء ينشئ عليه  
 فلما لم يجب براداء لم يكمل القضاء اما الصوم فلم تسترط الطهارة  
 له في اصله فصار وجود الطهارة وعدمها بمنزلة فتننا ولها سبب  
 وجوب الصوم تقديرا وان لم يكن حقيقيا فوجب القضاء بناء  
 عليه قول من انه لا حرج في وضائه لانه يكرهها قضاء عشرة  
 ايام في احدى عشر شهرا بخلاف الصلوة فانه وجوب قضاها حرجا  
 بينا لانه يلزم على الحائض صمد خمسون صلوة في كل عشر ايام  
 من كل شهر قول والموت وهو عجز خالص انما قيد العجز  
 بكونه خالصا احتراز عما تقدم من الصغر والجنون والرق  
 وغيرها فان اشرك كل واحد منها عجز ولكن ليس بخالصا وهو  
 على عرضية الزوال الى الدنيا مع بقاء نوع قدرة فيها قول

بخلاف الصلوة



انما هو على ما  
في كتابنا

وانه شافي احكام الدنيا ما فيه تكليف لقوات الغرض المطلوب  
من التكليف وهو كذا وانما اختيار وهذا لان التكليف التام  
ما فيه كلفة على الفاعل من غير زيادة حرج ابتداء فكان الغرض  
الفعل الذي هو عبادة وذلك فعل اختيار في الموت شافي الفل  
التي تحصل بها الفعل وفوات القدرة بوجوب فوات كذا يعلم  
منه فوات نفس الوجوب لما مر وانما يبقى علمه لما تم لما انه من احكام  
لراخه والميت في حق احكام لراخه ملحق بالاحياء لما نذكره  
ان شاء الله تعالى **قوله** فان كان حقا منعلفا بالعين كتعلق حق  
المودع بالوديعة وحق الراهن بالرهن وحق لراخه بالمستاجر  
وحق المالك بالمقتوب يبقى الحق بقاء العين لان الفعل في حقوق  
العباد غير مقصود بل المقصود هو المال والفعل تبع لانه  
محتاج و تنعضي حاجتهم بالمال ولهذا ان المداين اذا ظفر بحبس  
حقه له ان يأخذ لمصول المقصود به بخلاف حقوق الله قال المقصود  
فمنها ابتداء وانما يتحقق بفعل عن اختيار ولهذا اذا  
طهر الفقير مال الزكاة بعد الوجوب لم يلزم ان يأخذ لان الحق لله تعالى

ما شرع لخاصته  
م

لان الحادث بينهما اختلاف الدين فلا يتوقف لفرقة على قضاء  
القاضي كالفرقة برودة احد الزدحين لانا نقول هو الرأى  
انما حصل باسلام من اسلم منها فاما ما عبا ربقا من بقي على الكفر  
الحال حال الموافقة فقد كان منها الموافقة والباقي على دينه  
فعرفنا ان لاختلاف الحادث باسلام المسلم منها وهو سبب لعصمة  
المالك فالتعليل به لا يحق والفرقة يكون فاسدا وضعا في الفرع  
وان كان صحيحا في اصله من حيث ان لاختلاف هذا الحادث بالركن  
وهي كسب لذو الملك والعصمة **قوله** قلنا انه منفصل  
الثوب فانه طهارة ثم لا تسترط فيه النية فيضطر الحميم حينئذ  
الى الرجوع الى الناشئ وهو ان كل واحد منهما طهارة حكمية غير  
معقولة المعنى بل ماسة شرعا بطريق التعبد وليس على رايضا  
شيء من ذلك من الطهارة والعبادة لا تنادي بكون النية بخلاف  
غسل النجاسة فانه معقول لما فيه من زالة عين النجاسة عن المحل  
وهذه الوجوه لاربعة تلجى اصحاب الطهارة الى القول بالماثر  
**قوله** فليس لسانها بعد لما نوعا المعاصرة لانها

والمناوضة  
كقول السامعي  
الوصو والسمعي  
طهران فكلوا  
في البيت م

واما الموتر



لا تحتل المناقضة وفساد الوضع لأن العلة المؤثرة هي التي  
 ظهرت لها ما للكتاب السنه ولإجماع وهذه الثلاثة لا تحتل  
 المناقض إذا اندفع المناقض اندفع فساد الوضع بطريق  
 لا رادى لأن فساد الوضع هو من أساس القياس والمناقضة  
 محل مجلس كما ذكرنا فكان فساد الوضع فوق المناقضة لم أعلم  
 بأن الممانعة أساس النظر لأن السائل منكر فسيبيل أن لا يتعدك  
 حذو المنع ولما نكاز وهي على أربعة أوجه تراوكت نفس العلة مثل  
 قولك إننا فعلى وجهه في النكاح أنه ليس بالفلانة بنت بسملة النساء  
 مع الرجال كالحودود والقصاص فلما هذا تعليل بالنفي ودل  
 باطل في ترك الممانعة فيه يكون قبول من الخصم ما لا يكون حجة  
 وذلك ليل الجدل والساني الوصف الذي جعله علة أم  
 في الفرع ولما أصل أم لا لأن العلة قد تقع بوصف مختلف  
 في وجود مثل ما علك به أبو حنيفة ومحمد جميعها إذا لم يرد  
 الصبي تسليط على ما سهل الك فقال لا نسلم بأنه مسلط على  
 لا سهلا كمعناه سلمنا بأن التسليط علة ولكن لم قلت أنه يوجد  
 أو من المهر

ولكن هذا الطريق لا ينفى تعليل الخصم وطريق برادة على الوجه  
 المسموع أن يقال إن من شرط القياس أن لا يتغير حكم النفي  
 الفرع ونحن نمنع وجود هذا الشرط ههنا بآية أن حكم الأصل  
 وهو البيع وقد انصرف لا بطلان حتى لو أجاز المترين البيع  
 حاز بالإجماع وأما حكم الفرع وهو لا غناق فليس مع قوته  
 لو أجاز المترين لا يصح اغناقه أيضا عند ولأن البيع تحتك  
 الفسخ بعد الثبوت فصارت تغير الحكم لو جاز قول كان السيل  
 التراجع لأن أسوأ أحوال المعلن أن لا تساونه السائل في الموجه  
 فإذا عارضه بعد تعليله واندرفعت الممانعة والمناقضة والمعارضه  
 عنه كما اندرفعت عن المعلن سواء في الدرجة فلا بد من بيان رجحان  
 أحدهما على الآخر لتثبت الحكم به فان ظهر والا فقد سقط الرجحان  
 ولم تثبت أحدهما لشيء قول وهو عبارة أي التراجع والمراد الرجحان  
 فكان هذا من قبيل إطلاق اسم المؤثر على تراش قول وصفا لأن  
 التراجع إنما يقع بما لا يعبر به في المعارضة لا بما هو أصل تقوم به  
 المعارضة فكان نازلا منزلة الوصف للمزيد عليه مثل الرجحان في الوزن

وإذا كان المعارضه  
 وضل  
 على



فانه عبارة عن زيادة بعد سوت المعادلة بين كفتي الميزان تلك  
الزيادة لا تقوم بها المماثلة ابتداء ولا يدخل تحت الوزن منفرد  
عن المرئى عليه مقصودا ففسرها بالبرهان ضد الترجيح التظهير  
وذلك نقصان في الكيل والوزن لا يقوم به التعارض  
ولا ينفي اصل التعارض فكذلك الرحمان يكون بزيادة وصف على  
وجه لا تقوم به المماثلة ولا يتقدم بظهور اصل المعارض قول  
نقيض آخر وكذلك وانما يترجح بقوة فيه وهو ان يكون محكما والمعارض مفترقا  
الحدث الكتاب والمعارض ايضا او ظاهرا حتى صار الحدث المسهورا في الغيب  
وكذا صاحب الحيلولة لان الشبهة توجب قوة في اتصاله بالرسول عليه السلام قول  
لا يترجح على صاحب  
حتى تكون الدنة نصفين لان كل جراحة علة ثالثة ولا يترجح  
احدهما بزيادة عدد في العلة في جانبها لضاف الفعل اليه  
دون صاحب بل الفعل يضاف اليها على وجه التصادق قول  
وكذا السفيان في الشقص السابق المسح بسهمين متفاوتين  
سواء في استحقاق السفعة وصورتها دارين بل لا احد  
نصفها والنصف الاخر من الاخرى بل انما تافيع صاحب النصف

لكن لما كثرت افراذ الرواة ازداد الخبر قوة حتى دخل  
في حد الاستسهار فازداد اتصال رسول الله عليه السلام  
فترجح على خبر الواحد ثم هذا الترجيح قريب من القسم الثاني  
لما ان الفرق بينهما ان القسم الاول اخذ الترجيح من قوة  
هذا الوصف باعتبار ثباته على الحكم المسهور به وفي هذا  
القسم اخذ من نظاير كفا في مسح الرأس فانك اذا قلت  
ان المسح ينفي عن الخفيف وله قوة السات على الحكم  
المسهور به من جهة جرك الخفيف فمما فيه المسح كالتميم  
الحف والخبار والجوذب وقد اعتبرا الرحمان فيه بقوله  
ثباته على الحكم المسهور به وكان يظهر القسم الثاني ولو قلت  
ان وصف المسح راجح من وصف الركبة اثبات المدعى لكثرة  
نظاير هذا الوصف كالتميم ومسح الحف وغيرها واعتبرت  
الرحمان فيه بكثر لراصول النظاير ولا يكون هذا راجح  
القياس بالقياس لان ذلك لا يجوز لان كل قياس تحت احواله  
وفيما نحن فيه القياس واحد والمعنى واحد لرا ان اصوله



كثر قولهم والوجه بالعدم أي ترشح الوصف باعتبار انعدام  
 الحكم عند انعدام ذلك الوصف وهذا هو العكس الذي وعدناه  
 من قبل وهو اضعف وجوه الترجيح لان العدم لا يتعلق به حكم  
 لكن الحكم اذا تعلق بوصف ثم عدم عند عدمه كان ذلك اضعف  
 لصحته فصالح ان يدخله انقسام الترجيح بيان ذلك مسج  
 المراس ان مسج فلا يسكن تكراره فان سقوط التكرار حكم يوجد  
 عند هذا الوصف كما في الليم ومسج الحف والجبهه وينعدم  
 عند عدمه كما في المغسولات فاما وصف الحصم وهوانه  
 ركن فيستنكره لا انعدم الحكم عند عدمه والتكرار في  
 المضمضه والمراسنساق وليس بركن قولهم واذا تعاقب  
 ضربا ترشح احدى المعنى في الذات والى في الحال على محالفة  
 لردول كان الرجحان في الذات احق منه في الحال لان الاحوال  
 التي تحدث على المرات تقوم به فكان الذات بمنزلة المراتب وانما  
 من الحال بمنزلة النسخ والمراصل لا شغرت بالنسخ على أي وجه كان وعلى  
 هذا قال اصحابنا في مسایل صنعة الفاضل الطبع الذي

انه تنقطع حق المالك لان الصنعة قائمة بذاتها من كل وجه  
 ولا تضاف حدوثها الى صاحبها لعن لما العن في مالكة  
 من وجه اذ لم يبق صالحا لما كان صالحا له قبله وهي من ذلك  
 الوجه نضا الى صنعة الفاضل فكان هو اول قولهم لان  
 قائمة بالمصنوع ما لعة له فلتا ان البقاء حال بعد الوجود فاذا  
 تعاقبا كان الوجود احق من البقاء قولهم والترشح بقلبة  
 لراشياء مثل قول الشافعي رحمه الله في ثمر الارواح ان الارواح تشبه  
 الولوبوجه وهو المحرمية وتشبه من العلم بوجوه مثل وضع الركن  
 وحل الخلية وقبول الشهادة وجوب القضاة من الطرفين  
 فكان هذا اولى فلتا هذا باطل لان كل متبه يصلح قياسا  
 فيصير لترشح القياس بعين سر آخر قولهم وبالعوم أي عموم  
 العلة مثل قولهم ان الطعم احق لانه يعم الفلذ والكثير  
 والتعليل بالقدر يخص الكثير وما يكون اعم وهو اولى قلنا  
 هذا باطل لان الوصف فرع النص وتقتضيه وتحتذى مثاله  
 والنظر العام والخاص سواء عندنا وعندكم الخاص يقتضي على العام

في مالكة  
 في مالكة  
 في مالكة

او نقار الصنف



**قوله** وقلة ترا وصف كما قال السافعي رحمه الله جعل الطعم علة  
 أولى من جعل الجنس علة لأن الطعم وصف واحد فاما الجنسية  
 فيعزى بربط وهذا لأن العلة لما كانت ذات حروفين أو اجزاء يكون  
 احتمال الغلط باثباتي كل خير قلنا هذا باطل لأن العلة  
 فرع البصر والبص الذي خسر نظمه بضرب من ترا جاز وراخص  
 والنص الذي أشبه بيانه سواء فكذا العلة **قوله** وإذا ثبت دفع  
 العلة كما ذكرنا من الوجوه كانت عاقبة الدفع أن تلجى إلى الإشغال  
**قوله** لا يثبت تراؤى مثل من علق بوصف ممنوع وقال في البصري  
 المودع إذا استهلك لوديعته لم تضمن لأنه مسلط على الاستهلاك  
 فلما انكم الخصم احتاج إلى اثباته وهذا مستقيم لأنه لم تدع ترا  
 الحكم تلك العلة فإدام نسعى إثبات تلك العلة لم يكن منقطعا  
**قوله** أو ننقل من حكم إلى حكم آخر بالعلة تراؤى مثل قولنا إن  
 الكتاب عقد يحتمل الفسخ بالاقالة فلا يمنع الصرف إلى الكفارة  
 كالأحاق فان قال عندك عقد الكتاب لا يخرج الرقبة من  
 الضلحية لذلك ولكن نقصان الرق هو الذي يخرج الرقبة

وهو ان ينقل من علة  
 إلى علة أخرى

أو للصرف إلى الكفارة

من ذلك وبطله وجب أن لا توجه الرق بقصانا مانعا من الصرف  
 إلى الكفارة لأن ما توجه بقصانا في الرق لا يكون فيه احتمال  
 الفسخ فهذا إثبات الحكم الثاني بالعلة تراؤى وهذا صحيح  
 لأنه إذا ادعى حكما بوصف فسلم له ذلك لم يكن بقطعا لأن  
 غرضه إثبات ما ادعاه والتسليم بتحقيقه فلم يكن به باس فإذا  
 أمكنه إثبات حكم آخر بذلك الوصف كان ذلك آية كمال الفقه  
 وصحة الوصف **قوله** أو ننقل إلى حكم آخر وعلة أخرى بأن  
 تعذر إثبات الحكم الثاني بالعلة الأولى فإراد إثباته بعلة أخرى  
 كما في الصور التي سبق ذكرها في الوجه الثاني فإنه لما قال عندك  
 لا يمنع هذا العقد ولكن المائة نقصان الرق فعلى بوصف آخر  
 بأن نقول مثلا هذا عقد معاملة أو معاوضة موجب لا موجب  
 نقصانا في الرق فهذا أيضا لا يكون بقطعا عامة لأنه ماضى بعينه  
 إثبات جميع أحكامه بالعلة تراؤى وإنما ضمن إثبات الحكم الذي دعي  
 أن خصمه بنازعه فيه فإذا اظهر الخصم الموافقة فيه واحتج  
 إلى إثبات حكم آخر جاز له أن يثبت بعلة أخرى **قوله** أو ننقل



مرحلة الى علة اخرى لاسات الحكم برود الى لاسات برادولى فمن  
 اهل النظر من جوزد لك ايضا استدلالا بقصه الخليل عليه السلام  
 في حاجة اللعين فانه اسقل الى ليل آخر لاسات ذلك الحكم  
 بعينه كما قص الله على عنه بقوله تعالى فان الله ياتى بالسمن المشرق  
 لرايه والصحيح ان مثل هذا يعد انقطاعا لان النظر شرح  
 لبيان الحق واذا لم يكن مناهيا لم تقع به برابانه كما اذا رفته البعض  
 لم يقبل منه لراحتراز بوصف بايد فلان لا يقبل منه التعليل  
 المستند اذ الى فاما الخليل فلم ينقل قبل ظهور الحق برادولى لم  
 ولكن برادولى كانت حجة طاهرة لم يطعن خصمه فيها انما ادعى دعوى  
 مبتدأ بقوله انا احيى واميت وكان ما صنعه معلوم الفسا  
 عند المتأملين لراانه كان في القوم من تبع الظاهر ولا شامل  
 في حصصه المعنى فخاف الخليل صلوات الله عليه لراستبناه على امثالهم  
 فضم الى الحق برادولى حجة لا يكاد يقع فيها لراستبناه فبهت الدرك  
 كقر **فصل** حجة ثابتة بالحق الذي يوجب كرها من الكنا  
 والسنه وراجاع سياتي لراحكام المسروعة نحو الجلب الحر والود

أحد  
 م

والخوار وغير ذلك والباقي ما شئت به هذه لراحكام لرا سباب  
 والعلة والسر وط والعلامات وانما نستعين بالتعليل للقياس  
 بعد معرفة هذه لراشياء فبعد ما احكم طريق التعليل وبتنبا  
 تمامها الحق هذه لراشياء سباب لقياس لتكون وسيلة الى التعليل  
 وهذا واراقتضى ان يكون هذا الفصل مقدما على باب القياس لان  
 الوسيل ابد تكون قبل المقاصد لكن القياس حجة من حجج الشرع كالكتا  
 والسنه وراجاع فاقضى في ذلك ان تكون الحق كلها مرتبة بعضها  
 على بعض فقدمه على هذه الجملة لتكون الحق كلها مقدمة على ما هو  
 المقصود لانها هي لرا اصول قول وما اهتمعنا فيه وحوا  
 غا لبجدا القذف ثم حيث انه شرع زاجرا ومنه سمع هذا الحق  
 من شرع الزواجر اخلا العالم عن الفضا ويكون حق الشرع وحيث  
 انه شرع لرفع العار عن المقدوف وهو الذي ينفع به على الخصوص يكون  
 حق العبد ولكل تشهد لراحكام اما ما يدل على انه حق الله على الولاية  
 الى لرام وبتنصف بالحق ولا ينقلب لا عند سقوطه وما يدل  
 على انه حق العبد انه شرط فيه عو كالحق لقبول الشهادة ولا يبطل

اما لراحكام فادعه  
 بعد اية فالتصنيف  
 وفقد العباد حاصلة



ما لا يملكه  
المرء  
من  
المال  
الذي  
هو  
مستحق  
له  
من  
المرء  
الذي  
هو  
مستحق  
له

ما لا يملكه وجب على المستأمن ولا يقبل فيه المخرج عن المأثر  
وتقضى القاضى بفلم نفسه فان قيل ما وجه استدلالنا بشرط  
الدعوى وتستلزم الدعوى ما بالسرقة ايضا ان هذا السرقة  
خالص حق الله تعالى فلتا نعم تستلزم فيها ايضا ولكن دعوى  
من ليس المال ملكه كالمودع والمستعير واما بيان ان حق الله تعالى فيه  
غالب لذلك لانه حد ثمنه فيه براحصان فكان حق الله كالجزم  
لان الحدود زواجرة والزواجرة شرعية حق الله تعالى فاما ما يكون  
حقا للعبد فهو في اصل جابر ليرى اننا واجب من العقوبات حقا  
للعبد وجب باسم القصاص الذي ينشئ عن المساواة ليكون اسارة  
الى مع الجبر قول وما اجتماع فيه حق العبد غالب كالقصاص  
وساكنه حق الله تعالى هو انه يسقط بالشبهات وهو حق الفعل  
واجزبه لافعال بحسب حق الله تعالى ولكن لما كان وجوبه بطريق المماثلة  
عرفنا ان مع حق العبد راجح فيه وان وجوبه للجبر ان كسب  
كما وقعت لراشاه اليه في قوله تعالى ولكم في القصاص حكمة وفي قوله  
ولكم اسانة الى خلوص حق العبد وفي قوله القصاص اسانة الى المماثلة

هو  
المرء  
الذي  
هو  
مستحق  
له  
من  
المرء  
الذي  
هو  
مستحق  
له

فاما ان لراشاه ان دليلان على ربحان من العبد ولغلبة حق العبد  
بحسب فيه لراشاه والعفو والاعتياض بطريق الصلح بالمال كما  
في حقوق العباد قول وهي انواع اى جميع العبادات وهي لراشاه  
مع فروعة تنقسم الى اصول لواحق زوايد فاصول العبادات  
الصدقة لراشاه والصلوة في فروعه ولواحقها لراشاه في لراشاه  
والزكاة والاصوم وكونها في فروعه والمزوايد هي النوافل والسنن  
ولراشاه اب تم المصدق اصل لراشاه لما ذكرنا في فصل لراشاه ولاقراء  
ركن ملحق بالصدق حتى اذا اكره الكافر على لراشاه فامسح به بناء  
على وجود احد الركبتين بخلاف الملك على الرد لان لراشاه الرد  
دليل محض لا ركن وانت المفعول فالاصل فيها الصلوة لانها  
عماد الدين وهي مستلزمة على احوال واحوال بعد توطئها في الشاهد  
لكنها دون لراشاه لانها صارت قربة بواسطة الكعبة ولراشاه  
قربة بلا واسطة ثم الزكاة التي تعلقت بأحد ضربي النعمة وهو المال  
وهي دون الصلوة لان نعمة البدن اصل ونعمة المال فرع فاما ان يكون  
متعلقا باقوى النعمتين لاختفاء في مرتبة على ما يكون متعلقا بالادنى



ثم الصوم قربة تتعلق بنعمة البدن ملحقة بالصلوة كانه وسيلة اليها  
 لا يصير قربة لربها بواسطة النفس وهي دون الوااسطة لاوليين  
 لان الوااسطة هنا داته والوااسطان براوليان خارجتان عن ذات  
 الفاعل وهذا وان دل على ان الصوم يكون أقوى من الصلوة والركن  
 لعدم الوااسطة المستند لرا ان الصوم أسرع وسيلة الى الصلوة وكان  
 دونها والركن اصل نفسه غير ثابتا به لغيره فكأنه فوق الصوم ثم الحج  
 الذي هو زيارة البيت المعظم وعبادة بطريق الحج تستلزم على اركان  
 تحتضن اوقات وامكنه وفيها معنى القربة باعتبار معنى التعظيم لتلك  
 المراتب فيكون دون الصوم وكانه وسيلة اليه لما ان الصوم  
 قهر النفس التي هي عدو الله تعالى بمنعها عن معتضياتها وفي السفر  
 تنكسر قوتها فيقدر على قهرها والجمعة سنة قوية تابعة للحج ثم الحاد  
 شرع لالعلاء الدين ولما فيه من توهيب المشركين ودفع شرهم عن المسلمين  
 وكان اصله فرضا لان اعزاز الدين فرض ولكنه صار فرضا  
 الكفاية لان المقصود وهو كسر شوكة المشركين ودفع شرهم  
 يحصل لبعض المسلمين ورا عكاف شرع لادامة الصلوة على

٥٦٦

مقدار لرا مكان فكان من التواب ولهذا احتضر بالمساجد  
 قوله وعقوبات كحد الرنا وشرب الخمر والسرفه فانها  
 شرعت زواجر عن ارتكاب سبابها المحظورة حقابه على  
 خالصا قوله وعقوبات فاصرة كحرمان الميراث بالقتل  
 فان ذلك عقوبة ولكن فيه نوع قصور عنه ثبت في حق  
 الخاطي والناثم اذا انقلب على مورتته مع قصور الخاطي في فعلها  
 ولو كانت عقوبته كاملة لما وجب بمقابلته الجناية المقاصرة  
 كالقصاص ونسبها اجزية لانها جزاء الفعل عندنا حتى لا  
 تثبت في حق الصبي لانه يستدعي حرمة الفعل وذلك الخطأ  
 والخطاب لا يسبق لرا هليته بخلاف البالغ الخاطي لانه مقصر  
 فلزمه الجزاء القاصر والصبي غير مقصر فلا تثبت في حق  
 عقوبة فاصرة كانت او كاملة ولهذا لا تثبت في حق الخافر  
 وواضح الحجة والسابق والشاهد اذ ارجح لانه جزاء الملبس  
 فلا يجب على صاحب الشرط كالقصاص قوله وحقوق  
 دايمة اي من المعابد والعقوبة كالكنفارات فانها باوحي

او السبب



ترا جرائع اسباب توحيد العباد وسميت كفارة ما عشاها  
 سنان للذين فكون عقوبة من حيث انها تحب بطريق العقوبة  
 ولا تستوفي خبرا بل فرضا داوها الى من علمه ومناذريها  
 هو طاعة وهو الصوم تكون عبادة ثم جهة العبادة فيها راحة  
 عند راحة تحب على الناس والمحاط والمكمل وهي جزاء الفعل  
 مع ان العبادة فيها راحة حتى راعينا فيها صفة الفعل  
 فلم نوجب على قاتل العمد وصاحب الغموس لا السب غير موصوف  
 نسي من لراياحة وقلنا لا تحب على المستبد لذي قلنا ولا  
 على الصبي لانها من لرايحة وكذا القول في جميع الكفارات  
 جهة العبادة فيها راحة فاضلا كفارة الفطر فارتها عقوبة  
 وجوب عباد اداء حتى تسقط بالشبهة على مثال الحدود  
 قوله وعباد فيها معنى المونة كصدقة المفطر حيث  
 ان اسمها يدل على كونها عباد كساير الصدقات ونسبها  
 فيها النصاب وكذا النية عند اداء قلنا انها عباد ومن  
 حيث انها تحب على الغير بسبب الغرض صاوت كسنة الزمان

فصاحب القليل يساوي صاحب الكثير استحقاق الشقص  
 المسيح لان كل جزء من اجزاء السهم علة صالحة لا تتفق  
 جميع المسيح بالسفحة فانما وجد في جانب صاحب الكثير  
 كثر العلة وبذلك لا يقع الراجح قوله يقق لراثة  
 كالاستحسان معارضة القياس مما لم يافدنا في طول الحق  
 انه لا يمنع الحر من نكاح لراثة وقال السافعي رحمه الله  
 لانه يرق مائة على غنية وذلك حرام على كل حر كالذي  
 تحت حرة وهذا وصف من لراثة لان لراقة يظهر العقل  
 لراثة كان لرا مام تتخير من القتل لرا سرقاق قلنا  
 انه جائز لانه نكاح بملك العبد باذن مولاه اذا دفع  
 الله مهورا يصلح للحر ولراثة جميعا وقال تنوخ مرثي  
 فيملك الحر كساير لراثة وهذا قوي لراثة لان الحرية  
 من صفات الكمال لما ان المرء بها يصير اهلا لاشياء  
 لم يكن اهلا لهاد وها والرق من اسباب نصيف المحل في  
 المحل ان يكون الرقيق في النصيف مثل الحر الكمل فانما

في دفع النية  
 في دفع النية

في لرا سادك

في دفع النية  
 في دفع النية



ان يزداد اثر الرق ويتبع به الحل فلا وما ذكر من لو ان  
 وضعف كهيئته لان الرق اقرب من النضيب والنضيب  
 خايم بالعرل باذن الحتم فالارقاق اولى ~~بها~~ ويقع  
 ثباته على الحكم المسهود به بان يكون الوصف الزم لهذا الحكم  
 من ذلك الوصف لئلا الحكم كقولنا في صوم رمضان انه متعين  
 اذ لم يزلهم انه صوم فرض لان الفرضية لا يوجب <sup>لها</sup> الاشكال  
 لا التعيين لا محالة فان اداء الزكاة فرض ومع ذلك لو ادرك  
 وجه المال يخرج عن العهدة ويكون الخ لم يطلق النية بالايجاع  
 وان كان فرضا فعلم بانها لا توجب البعير لا محالة لكونه  
 فرضا وصف مخصوص بالصوم بخلاف البعير فانه وصف  
 لازم في اسقاط البعير حتى تعدى الى الودائع فان رد  
 الودعة متعين ولا يشترط عند الرد تعينه انه رد الودعة  
 وان ههنا الدفع دفع الودعة وكذلك الفصبة ورد البيع  
 في البيع الفاسد ~~قوله~~ وبكثرة الاصول وهو كالرجوع  
 للخير بواسطة صفة الاستنهاد فان خبر كل فرد حجة بحال  
 او غيره

والمخارج ولهدا لا يشترط لها كمال لبراهلية ويشترط ذلك في  
 حقوق الله حي قال ابو حنيفة وابو يوسف هما الله تحت صدقة الفطر  
 على الصبي والمجنون اذا كان لهما مال ويؤدي لولي مالها  
 فان قيل لم قلت انها عبادة فيها معنى المونة ولم نقل انها مونة  
 فيها معنى العبادة قلت معنى العبادة فيها معنى العبادة  
 من حيث لراسم وكذا من حيث المنع لان العبادة ما ياتي به المنة  
 تعطى الله تعالى بامن وثبات عليه وهذا موجود فيها وكذا من حيث  
 السرط لما ذكرنا وكذا بالنظر الى المصروف اما المونة فقاصرة لان  
 مونة الشيء ما يكون سببا لبقائه ودلك معدوم في صدقة الفطر  
 فلذلك رخصنا العبادة فيها ~~قوله~~ ومونة فيها معنى العبادة  
 كالعشر فانه مونة اصلا لعبادة ووصفا وذلك لان مونة الشيء ما يكون  
 سببا لبقائه ذلك الشيء والعشر يصرف الى المقابلة اذا كانوا  
 فقراء وهم يزبون الكفار عن حرم لراسلهم فيبقى لراسلهم  
 على يد الملاك سبب المقابلة فيكون العشر سببا لبقاء لراسلهم  
 على يد المسلمين لرا ان سبب العشر في لراسلهم لئلا ياتيهم فكان العشر

فها



مومنة باعتبار السبب وهو عبادة وصفها حيث شغلها لغش  
 بالمباقي وبحب العليل من الكدر كما في الزكوة ونصرف مصارف الزكوة  
 ثم جهة المومنة لما كانت باعتبار السبب هو اصل وجهه العبادة  
 باعتبار الوصف وهو تبع وحيث المومنة على العبادة **قوله**  
 ومومنة فيها مع العقوبة كالحراج اما المومنة فلان يراد بها  
 تبقى ايدي الملاك بواسطة قصر يد المتغلبه عنها وذلك انما  
 يحصل بالمقاتلة اذ هم كفور فغور سننلاء الكفار فيصرف  
 من اموالهم اليهم ليصرف مومنة لهم في الدفع وذلك هو الحراج فصار  
 مومنة باعتبار اصل وجهها معنى العقوبة لما فيه من الزل كما اشار  
 الى ذلك رسول الله عليه السلام حين راي آية الحرام في دار قوم  
 فقال ما دخل هذا بيت قوم يراذلوا وهذا لان الرأى عمار  
 الدنيا واعراض عن الجهاد فيستحق الزل ولا يلزم على هذا  
 العشر لانه اعتبر فيه اكتساب المال كالكسب مال الزكوة لان  
 عمار الدنيا اصله حق الكفار عارضه حق المسلمين فان المسلمين  
 جعلوها وسيلة الى برائة اما الكفار فيعلمون ظاهرا من الحق

الدر

الدنيا وهم غنى براحه غافلون واذا ثبت ان الحراج مع العقوبة  
 لا يندرك على المسلم وجار البقاء عليه لان البقاء استمرار لا يندرك  
 على انه اهل للعقوبة في الجملة كالحذود والقصاص بخلاف لغش  
 حيث لا يبقى على الكافر لان الكفر يناهز القرينة من كل وجه **قوله**  
 وحق قائم بنفسه كحجر العناب والمعادن اي من وجب به فعل بنفسه  
 من غير ان يكون له سبب يحجب على العبد باعتبار ذلك المصنف الصلوات  
 والزكوة والصوم فانها متعلقة باسباب يحجب على العباد باعتبار  
 ذلك باسباب هكذا ذكر الشيخ ناقلا عن ائمة اهل البيت ووجهه وقيل  
 معناه حق منتهى له على حكمه انه لا يستلحق بركة المكلف والجب  
 على العبد اذ ان طاعة له ولها يجوز صرفه الى شئها سم لانه على  
 هذا التحقيق لم يصح له اذ صاح وكذا يجوز صرفه الى العالمين الذين  
 استحقوا اربعة ابراهيم بخلاف الزكوات والصدقات فانها  
 لا ترد الى ملاكها بعد اخذ الساعي منهم وان كانوا محتاجين  
 حولهم وعندها كالنكاح والطلاق والبيع والشرع **قوله**  
 وذلك اكثر من ان تحصى **قوله** فالأصل ان اصله التصديق والقرار

وفقدوا العباد  
 كسر المسلمات  
 والمنصوبات

وهذا المعنى يتوقف  
 على اصله وحلف



وهذا على مذهبي العقربا فان كل واحد منها ذكر عندهم حتى لو صدق  
 بالقلوب وهذا زمانا يقدر فيه على اقراره ولم نقش باللسان لا  
 يكون مؤثرا عندهم **قوله** ثم صار لراي ارضا مستتبدا الى حق  
 المكنى على السلام **قوله** ثم صار تبعته اهل الدار اى حتى صغير  
 ادخل دارنا اذا لم يكن معه احوال يوثق **قوله** ثم هذا الخلف عندهنا  
 مطلق وهذا الشافعي رحمه الله ضروري حتى لم نعتبه قبل الوقت  
 حتى القرينة ولم يجوز الفرضين يتيم واحد لانه ضروري فيسقط  
 الحق الضرور والحاجة الى اسقاط الفرض باعتبار كل قرينة  
 تتجدد ضرور اخرى ولم يجوز للمريض الذي لا يخاف الهلاك  
 على نفسه وجوز التيمم لراينا بن احمد هما طاهر ولا يخرج  
 لان الضرورة لا تحقق مع وجود الماء الطاهر عنده ومع رجاء  
 الوصول اليه بالتيمم وتشرط طلب الماء لان الضرورة قبل الطلب  
 لا تحقق وليست **قوله** علمه اللام الرابع طهور المسلم ولو الى غير  
 مح ما لم يجد الماء حلقه طهورا مطلقا عند العجز عن اصالته  
 يجوز قبل الوقت ويؤدى به ما يؤدى بالوضوء فادام شرط الخلافة

حلفا عي  
 المصدق  
 احكام الدنيا

والحلف على ما لا يطهر بالاصطلاح

كن الخلافة من الماء والتيمم في قولنا وجب الوضوء وهو راسه

فاما وهو العجز عن استعمال الماء ولا يتيمم لراينا بن احمد  
 طهورا مطلقا عند العجز وقد ثبت العجز بالتعارض والمحصل  
 ان عندنا هو ضروري ابتداء وبقاء وعندنا هو ضروري  
 ابتداء لا بقاء **قوله** ويشتى عليه مسلمة امامية المتيمم المصلي  
 وعند محمد وزوجهم طهرا لا يؤتم المتوضئ ان التيمم حلف  
 فكان المتيمم صاحب الحلف وليس لصاحب الاصل القوي ان يبنى  
 صلوة على صاحب الحلف كما لا يبنى المصلي بر كوع ويجوز صلوة على  
 صلوة المؤتم وعندنا التراب كان حلفا عن الماء في حصول الطهارة  
 به ثم بعد حصول الطهارة كان شرط الصلوة موجودا في كل واحد  
 منها بكامله بمنزلة الماسح يؤتم الفاسلين لهذا **قوله** في كسر الغوس  
 وعندنا لما لم تنعقد موجبة للاصل وهو البس باعتبار انه اضيف  
 الى محل البس فيها فنصورا البس لا تنعقد موجبة لما هو حلف وهو  
 الكفان والخلف على مس السماء لما انعقدت موجبة البس لقضاء  
 محلها كانت موجبة لما هو حلف عن البس وهو الكفان **قوله**  
 راسا القسم الثاني وهو الذي يتعلق به الاحكام فادبعه لراول

فاما اذا لم يجد الماء حلقه طهورا مطلقا

والحلف على ما لا يطهر بالاصطلاح

ويظهر هذا



السبب وإنما جعله أولاً للتقدم وجوداً على العلة والشرط  
والعلامة وهو يذكر ويراد به الطريق قال الله تعالى  
وإنما من كل شيء سبباً فاتبع سبباً أي طريقاً وتذكر  
أسباباً ويراد به الباب قال الله تعالى لعلكم أسباب السهوات أي  
البوابها ومنه قول زهير ومن هاب أسباب المنايا سلبه  
ولولا أسباب السماء بسلم أراد بالاول الطريق كالامر  
والحوادث الموجبة للموت وبالباني لبواب وتذكر  
ويراد به الخيل قال الله تعالى فليمدد سبب من السماء يعني  
خيل من سقف البيت ومع الكل واحد وهو ما يكون  
طريقاً إلى الشيء وهو في الشريعة عبارة عما هو طريق الوصول  
إلى الحكم المطلوب من غير أن يكون الوصول به ولكنه طريق  
إليه لمن سلك طريقاً إلى مصر بلغه من كل الطريق لكن  
بمشبه لا بالطريق قوله سبب حقيقي وهو ما يكون طريقاً  
وأيضاً إلى الحكم وقوله وما يكون طريقاً إلى الحكم عام للسبب والعلامة  
والشرط لأن العلة ما يوجب الحكم والموجب للشيء به والشرط

لراول السد  
وهو اقسام  
م

بسم الله الرحمن الرحيم  
والله اعلم بالصواب

ما توقف عليه الحكم وكان وجوده طريقا للحكم فقولهم من غير  
أن يضاف إليه وجوب صار مانعا للعلّة اذا العلة يضاف  
الحكم اليها وجوبا وقوله فلا وجود صار مانعا للعلّة والشرط  
لان الحكم يضاف الى العلة وجودا بها والى الشرط وجودا  
عنده ثم يتدّ بقوله ولا تعقل فيه معاني العلة اهترانا  
عن السبب الذي له سببه العلة وعن السبب الذي هو في  
العلّة فانها من انواع السبب ولكنها ليسا بسبب حقيقي  
وكلامنا في السبب الحقيقي قول كدلالته انما على مال  
انسان ليسرقه او ليقتله فسرقته المملوك او قتله اذ لا يحب  
الضمان على صاحب السبب وهو الدال لان صاحب العلة وهو  
السارق او القاتل لما تخلل من السبب الحكم فقد منع  
إضافة الحكم وهو قطع اليد او القضاة وضمان المال  
الى السبب ولا يكره على هذا دلالة المحرم على الصيد حيث  
وجب الضمان عليه وان كان صاحب كربة في دخل يملكه من  
الحكم صاحب علة وهو المباش لان الدلالة في إزالة أمر الصيد

طریقہ

بسم الله الرحمن الرحيم  
والله اعلم بالصواب



مباشرة لانه التزم بالاحرام ان لا يوجد منه شيء فيه ازالة اُميت  
 الصيد وفي الدلالة ازالته لان الصيد لا يبقى كمناع المذلول  
 اذ لم يكن في البعد عن ذلك الناس وانما يتبعها بعرض  
 فلم يحم الضمان نفس الدلالة حتى تستقر ودلك ان يتصل  
 بها القتل فكان هذا كدلالة المودع على المودعة فانها مباشرة  
 جنائية على ما التزمه من الحفظ بالنضيب فصار ضامنا لما لمباشرة  
 فان اُضيف اليه لا بالتسبب **قوله** كسوق الدابة وقودها فان كل واحد  
 الله صار للسبب طريقا لا فاعلم موضوع له ليكون علة ولكن هو في معنى العلة  
 حكم العلة لان ما هو العلة في هذه الصور مضاف الى السد وكل لان  
 علة التلف وطى الدابة وكبرها لكن كبرها مضاف الى السابق  
 والقايد لان الحيوان يحس على طبعه من سقوة ونقود فصار  
 كان فعل الكبر وجود من لا احتياجه **قوله** والبهيمة على  
 او بالطلاق وبالعناق يستحق سببا محازا لان ادنى درجات  
 السبب ان يكون طريقا للحكم المطلوب البهيمة طاعة على كل  
 واحد من الكفان والجزاء فالحال ان يكون سببا له حقيقة

والنفس

سانه ان البهيمة على سرعت للبر والبهيمة ضد الحث بشرط  
 الكفان والمسروط لا يوجد من السوط فلو كان البهيمة  
 للكفان لكان سببا لضد موجه وهو محال وانما البهيمة  
 بغراسم الله تعالى كعلوق لطلاق العناق فكل ذلك لا يصلح  
 سببا للجزاء لان اصل العلوق للمنع عن وقوع وان كان يقع  
 حاملا على وجود الشرط كما في العلق لرا ان لا يصل ما ذكرنا  
 لان اثره من السبب والحكم على حسب الاختلاف وعلى كلا  
 التقديرين يمنع الجزاء فالحال ان يكون سببا لما يمنع وهذا  
 لان العلوق مع الجزاء متضادان لانه مما يبقى المتعلق  
 لم يوجد الجزاء وحين وجد الجزاء زمان وجود الشرط لم يبق  
 المتعلق لانه لم يبق لبقوله انت طالق وانت حر فانه ليس  
 متعلقا واذا كان العلوق مع الجزاء متضادان امتنع ان يكون  
 العلوق سببا للجزاء حقيقة لكن محتمل ان يرجع الى ان يكون  
 سببا للكفان او للجزاء فيسمى سببا للكفان مجازا اذ سمي  
 الشيء باسم ما يؤول اليه طريقا مجازا كما في قوله تعالى

الجزاء

م  
م



الكرمية وانهم مسنون وقال تعالى لعلوكم بسى من المصيد  
 والمراد وانه اعلم النضر والسافعي رحمه الله جعله سببا هو  
 بمعنى العلة حتى حوز المكفر بالمال قبل الحنث ولم يجوز  
 تعليق الطلاق والعاق بالمكفر على ما مر ذكره في بيان  
 براسد لا لا فاسدة قوله لكن له شبهة الحقيقة بمعنى  
 ان المهر وان لم يكن سببا حقيقة عندنا لكن فيه شبهة حقيقة  
 العلة وعندنا حردها ليس هذا المجاز شبهة الحقيقة وظهر  
 هذا في صلة التميز هل يبطل التعليق ام لا فعندنا يبطله  
 وعندنا لا يبطله وصورته ما اذا قال لامرأته ان دخلت  
 الدار فانت طالق ثم طلقها بلا ثا قبل ان تدخل الدار ثم  
 تزوجت غيره فدخل بها فطلقها ثم تزوجت لرا وادخلت  
 لا يقع سى عندنا وعندنا حردها سى يقع الطلاق المعلق  
 هو وصول لم يتحقق شبهة السببية في التعليق اصلا لان التعليق  
 تصرف بين محل دمة الخالف وقد وجد فاذا صادف  
 المهر محله فقد استعنى عن محل الجزاء كاشدء تعليق العلق

لا يقع من المهر فاذا كانت المحل بطل  
 لا يقع من المهر فاذا كانت المحل بطل

والطلاق بالمكدر والنكاح ولا يقال وجب ان لا شرط  
 قيام الملك حاله الثعلب مع غير المضاف ايضا عندنا لانه  
 ليس بتطبيق لاحقيقة ولا شبهة لانه يقول انما شرط  
 الملك حاله التعليق لما ان المهر تعقد للبتر فوجب ان يكون  
 البتر مضمونا بجزاء مخيف ليصير وسيلة الى البتر وانما يكون  
 الجزاء مخفا اذا كان مشقرا او موع او غاليا لوجود عند  
 الشرط وذلك ان يكون مضافا الى الملك او الى الملك لان  
 الظاهر نفا ما كان عند التعليق من الملك استصحاب  
 الحال فاذا وجد الملك عند التعليق يكون الجزاء غاليا لوجود  
 فتعقد المهر بعد ذلك فواته لا ينصركم ذلك الحل  
 وقلنا ان المهر لما انعقدت للبتر وصار البتر مضمونا  
 بالجزاء على معنى انه يلزم الجزاء عند ترك البتر صان للجزاء  
 قبل فوات البتر شبهة البتوت كالمقصوب مضمون بالقيمة  
 بمعنى انه يلزم دفع القيمة عند فوات رد المقصوب مع  
 ان للقيمة حال قيام المقصوب شبهة البتوت ولهذا الوادي







حكم الحال وفي السبعة عبارة عما يضاف اليه وجوب الحكم اشياء  
 مثل البيع للملك والنكاح للمحال والقتل للقصاص غير ان علة  
 الشرع ليست موجبة بدوايتها وانما الموجب للحكم هو انه يعلى  
 لمرأى ان ذلك لا يحجب عنا جعل الشرع لاسباب التي يمكن  
 وهو سبعة اقسام الوقوف عليها علة لوجوب الحكم في حقنا تفسيرها على ما هو  
 علة اسماء وحكم ومعنى والمراد من كون الوصف علة اسماء هو ان  
 يضاف الحكم اليه اذ لا يراصد له لراضافة اضافة الحكم الى العلة  
 ومن كونه علة حكما هو ان يثبت الحكم متصلا به ولا يتراخي عنه  
 ومن كونه علة معنى هو ان يكون مؤثرا في الحكم كالبيع المطلق  
 فانه علة للملك اسماء لان الملك يضاف اليه وحكما لان الملك يثبت  
 بالشر المطلق متصلا به ومعنى لان الشر مؤثرا في بقاء الملك  
 قوله كالايجاب المعلق بالشرط فانه علة اسماء حيث ان الحكم  
 يضاف اليه بدون الواسطة لكنه لم يثبت به الحكم في الحال فلم يكن  
 علة حكما وكذا غير مؤثرا في الحكم قبل الشرط لانه فانه من سبعة  
 فلم يكن علة معنى قوله كالبسبب الحيار فانه علة اسماء  
 وعلة اسماء الحكم ولا معنى

لان الحكم يضاف اليه ومعنى لكونه مؤثرا شرعا في الملك الحكم  
 اذ الحكم لم يثبت به في الحال وكذا البيع الموقوف لما قلنا ودلالة  
 كونه علة لاسباب ان المانع اذا زال وجب الحكم به من غير وقت  
 لرايجاب حتى يملك المشترك بزوايد المنفصلة والمنفصلة  
 وكذلك لرايجاب لمضاف الى وقت كالنذر بالصوم والصلوة  
 الى وقت علة اسماء ومعنى حتى لو عجل قبله بصره ويقع عتبا  
 البزم ولكنه شبه لاسباب لانه لا تستند الحكم الى وقت  
 وجوب لراضافته وكذا انصاب الزكوة قبل مضي الحول علة  
 اسماء لانه وضع له ومعنى لكونه مؤثرا فيه فلما تراخي حكم اسبه  
 لاسباب لراصدى انه تراخي الى ما ليس كاد ثبه والى ما هو  
 مشبه بالعدل وكل واحد من الوصفين يدل على ان النصاب  
 شبه لاسباب اما لاول فلانه لما تراخي اليها الذي اوجب الحول  
 مقامه وانه يحصل بالتجارة بالمال لانفس المال وكذا التوالد  
 والناس لا يحق مضي الزمان وانما تحقق ما ثبات الزكوة  
 لراداث لم يكن النصاب علة للعلة كالذي يرا سببا كدلالة

والانفصال عن المالك بصفة النماء  
 كونه فاعل علة

الحول



السارق على مال انسان ليسرقه واما السارق فكذلك لان ملكا  
 الحكم الى ما هو سببه بالعلل وهو النماء لانه يوجب المواساة  
 كان له اثره وجوب الزكاة ثم لو كان متراخيا الى ما هو علة  
 حقيقة كان النصاب سباحة لا علة فاذا تراخى  
 الى ما ليس بعللة حقيقة لكنه شبه العلة تردد النصاب  
 من ان يكون علة شبه السبب او سبب شبه العلة فقلنا ان  
 سببه كونه علة غالب على كونه سببا لانه بالنظر الى اصل علة  
 لان ملكا النصاب فوجب المواساة من غير نظر الى وصف النماء والنظر  
 الى وصف لاصل سبب لاصل راجح على الوصف فترجح سببه  
 كونه علة فجوزنا التحصيل بعد كمال النصاب ولا يكون المودى  
 زكاة للحال لانعدام العلة وكذا عقد لرا حارة علة للملك  
 المعقود عليه سما لانه منسب اليه ومع لكونها موثرة فيه  
 لاحكام لان لرا حارة عقد المنافع والمنافع معدومة والمعدوم  
 لا تحتل الملك ولهذا قلنا ان لرا حارة لا يملك في الحال لانعدام  
 العلة حكما وتلك شرط التعميد لوجود العلة اسما ومع

شبه

صفه

وكذا اذا هو علة العلم

في حكمه من المملك والمملك  
 في حكمه من المملك والمملك

لانه شبه لاسباب لان العقد حق الحكم حقيقة وهو ملك  
 المنفعة صار مضافا الى متراخيا الى حال وجود المنفعة  
 ولاست مستدا الى وقت العقد لان قامة العين مقام  
 المنفعة في حق صحة لاسباب فقط فقها وراى بقى على اصله  
 وهو ان نعقد عند وجود المبيع قوله علة في غير لاسباب  
 لاسبابه بالاسباب وذلك ان تكون العلة موجبة للحكم لكن بواسطة  
 مضافة اليها لكونها من موجباتها من حيث ان الواسطة مع حكمها  
 حصلت بالاولى كانت العلة هي لراولى ومرحلتها لا تعمل لرا  
 بالواسطة يكون للاولى سببه بالاسباب في كل كثر القرب فانه علة  
 العتق بواسطة الملك لما يت بالشرا ولهذا اذا نوى المكفارة  
 عند الشرا يصح خلاف ما اذا استرى المحلوف بعنقه بنية الكفارة  
 لان الواسطة وهي السرط ايضا فاليه العتق وجوده عند اوجوبه  
 والعتق عند وجوده مضاف الى ما وجد من العتق السابق ولم تقتر  
 بنية الكفارة وكذلك مريض الموت علة للمخرج من التبرعات فيها هو حق  
 الوارث بصفه اتصال الموت به وهذا منظر وكان الموجود في الحال

في الموت



علة تشبه السبب فاذا تم باقصال الموت به استند حكمه الى اقل  
 المرض حتى سطل تبرعه بما زاد على الثلث واذا تبرع من مرضه  
 كان تبرعه نافذا لان العلة لم تتم بصفتها وكذا التركيب عند  
 اى حنفه رحمه الله علة بواسطة الشهادة لان الموجب للحكم  
 بالرحم شهادة السهرود والشهادة لا تكون موجبة بدون  
 التركيب فمن هذا الوجه يصير الحكم مضافا الى التركيب وحيث ان التركيب  
 صفة للشهادة بقي الحكم مضافا الى الشهادة ايضا فالى الفرقين  
 كان ضامنا وكذا كل ما هو علة العلة كالرمي فانه علة القتل بالوسائط  
 وتلك الوسائط من موجبات الرمي فخصيف القتل الى الرمي وصار الرمي  
 قاتلا ولم تورث الوسائط سببه في القصاص لكون الرمي علة قول  
 ووصفه له شبه بالعلل كاحد وصفي العلة ولهذا قلنا ان الجنس ما يفراد  
 بحرم النسبة وكذا القدر لانه بوا النسبة سببه الفضل فثبت  
 شبهة العلة وهو احد الوصفين الحاصل ان كل حكم يتعلق بوصفين  
 موثرين لا يتم نقصان العلة لرايهما كان لكل واحد منهما سببه لعل قول  
 وعلة معنى وحكما لاسما كاحد وصفي العلة نحو القرابة المحرمة للنكاح

فقد علمنا ان العلة هي التي لا يتصل بها الحكم

مع الملك فانها وصفان موثران في العتق ثم اخبرها وجودا يكون علة  
 معنى وحكما لكونه موثرا في الحكم ونسبت الحكم عند لا اسما لان الركن  
 بها فلا يستحق بذلك احداهما **قوله** وعلة اسما وحكما لا معنى كما لا ينفك عنه  
 علة للخصص اسما لانها تضاف اليه شرعا وحكم النقصان لفطر والقصر  
 يتحقق عند وجوده فكان علة حكما ولكنه ليس بعلة معنى لان الموت  
 في هذه الرخصة انما هو المسقة لرا ان المسقة باطن بقاءات احوال  
 الناس فيه ولا تكن الوقوف على حقيقة فاقام السرخ السفر مقام  
 تلك المسقة لكونه دالا عليها غالبا وكذا النوم علة اسما وحكما لا معنى  
 لان الموت فيه خروج النجس من البدن ومن احدى السبل على  
 حسب اختلاف واقعه وذلك غير موجود في النوم لان النوم  
 بصفه مخصوصة وهو ان يكون متكبيا او مضطجعا سببا لامتزاج  
 المفاصل واسترخاء المفاصل ليليل الخروج **قوله** وليس صفة  
 العلة الحقيقية اى المطلقة وهي التي تكون علة اسما ومعنى وحكما  
 تقدمها على الحكم وقال بعضهم يجوز ذلك لان الذي لا يجوز كون  
 العلة خالية عن الحكم فاما كونه ان لا يتصل الحكم بها ولكن يتاخر

والنوم للخصص وللحزق

في المساقم

في المساقم

المراد بالمراد



لما لا وهو الال للسرعية منها لم توجد لم تؤثر في غيرها فلا يجوز ان  
توجدوا ولا تؤثر في غيرها وهذا في العلل السريعة ممكن لانها بمنزلة  
الجواهر وهذا تصح لراى له بعد مضي ساعته ولو لا قيام السبب لما صح  
تخلاف العلل العقلية فانها اعراض لا تبقى ما من فلا يمكن القول بغيره  
كلا يلزم حصول الفعل بدون القدرة او خلوا القدر عن الفايده  
ولما صح انه لا يجوز لان علل السرعة غير مثبتة للاحكام بل هي امارات  
في الحقيقة ولو كانت مثبتة لا يلزم ان يكون شققة على الاحكام اذ  
العلل العقلية مثبتة ولم تقدم على معلولاتها ثم هي اعراض حقة  
فوجب ان لا يكون معلولاتها كالاستطاعة على الفعل **قوله** وقد  
يقام للسبب الداعي والدليل مقام المدعى والمدلول الى اقامة  
الشيء مقام غيره بطريقين احدهما اقامة السبب مقام المدعى مثل  
السفر والمرتب الرخصة والنوم في الحدث والميت عن **النكاح**  
في حرمة المصاهرة والباقي اقامة الدليل مقام المدلول مثل الخبر  
عن المحبة مقام المحبة ومثل الطهر مقام الحاجة في اقامة الطلاق  
**قوله** وذلك اما لدفع الضرورة والعجز الى اقامة الشيء مقام

كأن لا يسمع ويغنى  
أو لا يحاط كذا في كونه  
الدواعي أو لوجه الحج  
كأن السد والظهور

غيره يكون سلاية اوجه من الحق احداهما الضرورة والعجز عن الوقوف  
على ما هو الحقيقة كما في الاستدراك اذ المؤثر في الحجة شغل الرحم بما  
الغير وذلك باطن مقام السبب الظاهر الدال عليه وهو استنجات  
ملك الوطني بملك اليمن مقام ذلك المعنى وجوب الاستدراك والباقي  
بإحصاء كذا في تحريم الروايع **قوله** الحوائج والعبادات والبالد مع  
الحرج عن الناس بما تحقق فيه الحاجة لهم كذا في السفر والظهور  
وهذه وجوب مقاربة تتم معرفتها وفقه الرجل ولكن في ضبط  
حدودها بعض الحرج لما فيه من الدقة **قوله** والبالد الشرط  
ونفسه في اللغة العلامة اللازمة ومنه اسراط الساعة الى علاماتها  
اللازمة لكون الساعة انية لا محالة ومنه الشرط لانه نصب نفسه على ركن  
وهية لا يفارقه ذلك اذ اغلب احواله فكانه لازم له ومنه الشروط  
في الوثائق لانها تكون لازمة وفي الشرع هو ما يتعلق به الوجود  
دون لوجوبه من حيث لا يتعلق به الوجود **قوله** شرط محض الشرط المحض ما يتوقف  
نسبه العلة على وجوده ومنه وجود العلة حقيقة بعد وجودها

وهو خمسة



صوت حتى يحدد لشرط فنصير موجوده عند حقيقة فاشي  
تراجي العلة عندنا وعند الشافعي رحمه الله تراحي الحكم وذلك في كل  
بعلق بحرف مره وف الشرط كان وكلها ويدخل في كل العبادات  
والمعاملات **قوله** وشرط هو في حكم العلة وهو كل شرط لم يعارضه  
علة فانه صلح ان يكون علة يضاف الحكم اليه ومتى عارضته علة لم يصلح  
علة وذلك لان للشرط سببا بالعدل لما يتعلق به الوجود والعلة  
اصول اضافة للاحكام اليها لكنها لما لم تكن عللا بذواتها استقام  
ان تختلف في الشروط وذلك بحسب الزق فان علة التلف اما هو سببان  
الموهن لرا ان الزق كان مانعا من العمل للعلة صوت وهو بالسبق  
بشر شرط التلف في ضمان عليه لان الشرط في هذه الصون  
لم يعارضه علة لان السببان امر طبيعي للمدعي فلا تصلح اضافة الحكم  
اليه وكذلك هو البير في الطريق فانه شرط الوقوع بازالة المسكة  
عن ذلك الموضع والشيء سبب محض والعلة ثقلة لرا ان لرا رص كانت  
مانعة للثقل عن العمل فاذا ازال المسكة بالحق فقد بشر شرط التلف  
لكن السبب لم يصلح علة لاضافة الحكم اليه لانه مباح بلابهة وكذا العلة

وهو الثقل لانه امر طبيعي لا تعدي فيه لما انه مخلوق كذلك  
لا احسار له في ذلك واذا لم يعارض الشرط ما هو علة للشرط  
سببه بالعدل كعمل خلفا عن العلة في اضافة الحكم اليه لانه صوت  
بالتعدي فيجب الضمان على الجافر ولكن لا يصير مبنيا لالا  
حتى لا تلزم الكفان ولا تحرم عز الميراث **قوله** وشرط له  
حكم لرا سباب وهو الذي اعترض عليه فاعل محتمل من غير ان  
يكون ذلك الفعل مضافا الى ذلك الشرط ويكون الشرط مقدما  
على كل الفعل كما اذا حل بيد عبد حتى ابق لم يضمن قيمته  
مانعا وصحبا لرا ان المانع من لرا باق هو القيد فكان حله  
ارالة للمانع فكان شرطا في الحقيقة لرا انه لما سبق لرا باق الذي  
هو علة التلف لرا من لرا سباب فالسبب ما تقدم والشرط ما  
تأخر ثم هو سبب محض لانه اعترض عليه ما هو علة قائمة بنفسها  
غير حادثة بالشرط **قوله** وشرط اسم الاحكام كقول الشرطين  
في حكم يتعلق بها حكم الشرط ان يضاف الوجود اليه وذلك مضاف  
الى آخرها فلم يكن شرطا لرا اسماء حيث انه يقتصر الحكم اليه



في الجملة وذلك مثل قوله ان دخلت هذه المزارع وهذه المزارعات  
 طالق فان دخولها في المزارع او في شرط اسمها لا حكم لان الحكم غير  
 مضاف اليه وجوبه ولا وجوده عند ولا وجوده عند ولا وجوده عند ولا  
 رجمهم الله وما من الملك عند وجود الشرط لولا خلافه لخرجه  
 وهذا لا يستلزم الملكية المحل عند وجود الشرط لولا خلافه لبقاء  
 اليمن ولنزول الجزاء او لصحة الشرط لا يسئل الى لولا لان اليمن  
 باق قبل الشرط بدون الملك فكذلك بعد لان الشرط اسم لا يوجب  
 بغير الحكم ولا الى الباني لان الجزاء انما ينزل عند الشرط الباني  
 دون لولا ولا الى الثالث لان صحيح بدون الملك حتى لو وقع  
 الشرطان بدون الملك ثمحل الممنون لا الى جزاء قول **قوله** وشرط هو  
 كالعلامة الحاصلة كالاحصان في الزنا وبيان هذا ان الشرط ما  
 يثبت بوث العلة حقيقة بعد وجودها صولة الى وجوده  
 والربا موجب للعقوبة بنفسه ولا يثبت ثبوت الحكيم الى وجود  
 براحصان ولهذا لو وجد براحصان بعد الزنا لاشت بوجود  
 حكم الرجم فعرفنا انه ليس بشرط محض لكنه معرف بظواهر يعرف

الشرط

ان الزنا حير وجد كان موجبا للرحم فكان علامة وله لم يضمن  
 سهود براحصان اذ ارجعوا وبنت براحصان بسهاد الرجال  
 مع النساء ولم تسترط فيه الذكوة الخالصة لانه لم يثبت به حجب  
 عقوبته ولا وجودها **قوله** وانا نعرف الشرط بصيغة كحرف الشرط  
 او دلالة اي بانه نعرف الشرط باللفظ الدال عليه كحرف الشرط  
 وتارة نعرف دلالة كقوله المودة التي تروى بها طالق لانا لان  
 لولا لا تنفك عن معنى الشرط البتة فان قيل قد وجد صيغة  
 الشرط في قوله على فكابوهم ان علمهم فيهم خيرا والمكناية جارية  
 قبل العلم بالخيرية حتى قال بعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله  
 انه مذكور على سبل العادة قلت المراد بهذا المراد استحباب  
 بدليل ما بعد وهو قوله واتوهم من مال الله الذي آتاكم فانه لا تجاب  
 دون المراد بحاج فيقتضي تعلق استحباب الكتاب بالعلم بالخيرية  
 وما قالوا انه مذكور على سبل العادة فليس كذلك لانه قول بانه  
 لغو وكتاب الله على منزلة عن مثله **قوله** لوقوع الوصف في  
 النكاح فان التزوج دخل على امرأة غير مقيمة فكانت نكحة والوصف

صريح

في قوله على سبل العادة  
 انما هو في قوله على سبل العادة  
 فانه لا يوجب



في النكحة معتبر فصار كانه قال المنزوجة طالق فتعلق الطلاق  
 بالنزوح ولو وقع الوصف العين بان قال هذه المرأة التي انزوت  
 طالق لا يكون شرطا فلا تتوقف وجود العلة على وجود وقد ذكرنا  
 في الوجع الفاسدة قول **ونص السرخسي** الوجه من اي لوان  
 يصيغه السرخسي في النكحة اذ في العين توقف وجود العلة على وجود  
 الشرط لقوله ان تزوجت امرأة منكنا وهذه المرأة ان تزوجتها قول  
 والرابع العلامة وهي في اللغة اسم للمعرف قال الله تعالى وعلاما وباليوم  
 هم يتدبرون في معرفات لوحدانية الله تعالى منزلة المبدأ والمبدئية  
 يعرفان الطريق والجامع وهي في الشرع عبارة عما يعرف الحكم الناتج  
 بعلة من غير ان يتعلق به وجودا او وجوب كالاحصان حتى لم يضمن  
 سهودا اذا رجعوا بحال سواء رجع سهود الزنا او لم يرجعوا  
 قبل قضاء القاضي او بعد او قبل امضاء ما قضى به او بعد  
 او مجتمع او منفرد لما ذكرنا انه لم يثبت به وجوب عقوبة ولا  
 وجودها **فصل** بان الاهلية لوجوب الحقوق له عليه  
 قول **وقالت** لراشعية لا عبرة للعقل اصلا فلا يعرف حرسا

والعقل معتبر في الأهلية  
 وانه خلق متفوتا

فله العبد دون السمع واداء السمع  
 فله العبد دون العقل

والصدق العدل لراشسان وقبح اضدادها بالعقل والابح  
 ايمان الصبي بحرد العقل من لم يبلغ الدعوة فغفل عن الاعتقاد  
 حتى هلك يكون معذورا وكذا لو اعتقد الشرك قبل ان تبلغ الدعوة  
 يكون معذورا وانما العبرة للسمع فكان الحسن والمراتب والقبح  
 ما نهينا عنه وهذا لان العقل لا ينفل عن الهوى لان الانسان كما  
 وجد وجد معه الهوى والفرق بينهما متعذر قول **فوق العبد**  
 السريعة لان العقل السريعة امارات في الحقيقة فجاز ان تحلف الحكم  
 عنها بخلاف العقل العقلي فانها على موحية بذواتها فلم تثبتوا  
 بدليل الشرع فالاندركه الحقول كروية الله تعالى لآخره بالانصار  
 فان روية له موجود لا في حرم ولا اتصال شعاع غير الرائي الى  
 المرئي ولا مسافة مقدرة بينهما مما لا يدركه العقول كذا لم يجوزوا  
 عذابا لقبر لان عذب من لا حيوة له اصلا من فعل المجانين وهو  
 قبح عقلا قول **وكي** يقول الذي لم يبلغ الدعوة انه غير مكلف  
 بحرد العقل لهذا اذا غلبت المراهقة ولم تصف وهي تحت روية  
 بن ابوسلمين لم تحفل مرتدة ولم تبين من روجها ولو عقلت وهي

وقال المغيرة  
 انه علمه موحية  
 لما استحسنه محرم  
 لما استبعه

وادام يعتقد  
 ايمانا ولا كفرا  
 كان معذورا

فله العبد دون العقل



مراهمه فوصف الكفر كما تمرت مرة وبانت من زوجها فعلم ان العقل  
 قول لم يكن معزورا وان لم تبلغ الدعوة على كونهما قال يوسف  
 في السفينة اذا بلغ خمسا وعشرين سنة لم يمنعه منه فانه قد  
 استوفى مدة التجربة ولما امتحان فلا بد ان يزاد في شدة التراب  
 ان هنا ليس على الحد الفاصل بين مدة تستوفي التجربة فيها  
 وسرعة لا يمكن استيفاء التجربة فيها دليل قاطع اذ ذلك يختلف  
 باختلاف العقل فربما قل يستدعي في زمان فليكن رب عاقل يحتاج  
 فيه الى زمان اكثر فالحاصل ان العقل غير موجب بنفسه كما في المعجزة  
 وغيره كما قالت الاشعرية بل العقل معتبر لاثبات لاهله وهو  
 البدن كالشمس والملكوت الطاهرة والقلب كالعين وقوة لرادراك  
 فيه كقوة لرابصار في العين وتأخر قدره لرادراك عن القلب  
 من الصبا الى اوان المميز وفيضان نورها لا يقال الشمس هي  
 الموجبة للرؤية او العين مستغن عن الشمس كقبح الروية فكذلك العقل  
 غير مهمل العقل حجة موجبة بمنع الشرع بخلافه فليس معه دليل  
 يعتمد عليه سوى امور ظاهرة تسلمها الحسن بليان والصدق

واذا اعان الله  
 بالكره وامره  
 لدرك العوالب  
 م

منه من الصبا الى اوان المميز  
 وفيضان نورها لا يقال الشمس هي  
 الموجبة للرؤية او العين مستغن عن الشمس كقبح الروية فكذلك العقل  
 غير مهمل العقل حجة موجبة بمنع الشرع بخلافه فليس معه دليل  
 يعتمد عليه سوى امور ظاهرة تسلمها الحسن بليان والصدق

والعدل ووجه الكذب الكفر ومثالها لكن لا تدرك هذه الامور على  
 ان العقل موجب بنفسه بل جعلها الله تعالى كذلك والعقل آلة  
 معرفتها ومن الغي العقل من كل وجه فلا دليل له ايضا لان اسباب  
 العلم ثلاثة الحواس الخمس وخبر الصادق ونظر العقل يقال  
 لهم هم عرفتم انه لا تعرف العقل حسن الشيء وقبحه فان قالوا  
 بالحس طهر عنا وهم ولم يجدوا نصا بان العقل غير معتبر لاثبات  
 لاهله فتعين المنفى بالعقل فتنقض مذهبهم فان قيل لم قلتم  
 بانه لا يمكن نفى كون العقل حجة بالشرع وقد قال الله تعالى وما كنا  
 نعذبهم حتى يبعث رسولا اخبرانه لا يعذب حتى نقيم عليهم  
 حجة السمع فلو كان سمى يعرف قبحه قبل السمع لوجب لاجتناب عنه  
 وعذابه تركا به مستحق التعذيب. وحديثه يلزم الخلف خبر وهو  
 محال والكواب ان ورود لاهله فها طريقه السمع لا فها طريقه  
 العقل فان الدلالة قامت على استحقاق التعذيب بالانغماس في دلائل  
 العقول قال تعالى خبرا عن قول الكفار وقالوا لو كنا نسمع او نعقل  
 ما كنا من اصحاب السعير الى غير ذلك من الايات والحجج على تعذيب  
 اي لا تعذبون تعذيب الاستيصال



وإنما لا بد من ذلك لصلته بالوجوب غير أن الوجوب  
غير مقصور بنفسه محال أن يظل لعدم حكمه فما كان من  
حقوق العباد من الغرم والعوض ولعمدة الروايات لزمه  
وما كان يعقوب به لم يجعله ٢



الذي هو قائم مقامه في اداء المونات اذ مع القربة والعقوبة  
 فيها غير مقصود واذا خرج مع القربة والعقوبة من ان يكون  
 مقصودا لظهور ان المال هو المقصود فيها واذا ادى الى  
 نكاح كادابه قوله متى بطل القول بحكمه لا تجب العبادات الخالصة  
 المتعلقة بالبدن او بالمال لان المقصود في حقوق الله تعالى هو اداء  
 وذلك فعل يحصل عن اختيار على سبيل التعظيم كحقن الدماء  
 والضعف بنا فيه ومات ذكره بالناس لا يصح طاعة لانها نيابة  
 جه لا اختيار فلو وجب ذلك لضرار المال مقصودا وذلك باطل  
 في حدس القرب فلذلك لم تلزم الصلوة والزكاة والحج والصوم  
 وكذا العقوبات لا يثبت وجوبها في حقها سواء كانت من حالها  
 او من غير طاعتها في العباد لان ليس بها حكم قول كالعصبي العاقل  
 والمعنى البالغ وانما الحق بالعصبي لانه عاقل لم يعتد عقله  
 فكان كالصبي العاقل واصل المعنى يعرف بالعيان وذلك ان كفا  
 المورد ما يصلح له يدرك العواقب المستترة فيما يتبعه ويدرك  
 نقصانه بالامتحان وبعد الترفيع في رتبة النقصان طاهر انشأ

واهل ادا وهي  
 نوعان فاصلة بين  
 على القدر القاص  
 من العقل القاص  
 والبدن القاص  
 م

احوال البشر في الكمال في وجه شغور الوقوف عليه فاقام  
 الشرع اعتدال الحال بالبلوغ عن عقل مقام كمال العقل حقيقة  
 في سائر الزام الخطاب عليه يسيرا على العباد فصار صفة الكمال الذي  
 يتوهم وجوده ببل هذا الحد ساقط لاعتبار وبقاء توهم النقص  
 بعد هذا الحد كذلك هذا لان السبيل لظاهره متى قام مقام المعنى  
 الباطن للتيسر اذ الحكم معه وجودا وعرضا قوله وتنتهي عليها  
 صحة لراوا اي تنتهي على لرا هله القاصرة حكم لراوا من غير علم  
 وغرامة لان القول بالزام العبرة بنقصي التكليف بالاداء وذلك  
 يؤدك الى المخرج وقال تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم مخرج وقال وتضع  
 عنهم اصرهم والراغلا التي كانت عليهم وفي الزام خطاب لراوا في  
 كمال العقل من معنى لرا اصر والمخرج ما لا يخفى قوله وكامل الى آخره  
 اي لرا هله الكاملة تنتهي على قدر تنقذ فهم الخطاب على الكمال  
 وذلك يكون بالعقل الكامل وقدره العلم وذلك بالبدن قوله  
 في هذا الحق باب اهله لراوا قوله وحال القول بصلته لان الشيء  
 اذا وجد بحقيقته لا يعدم رايه بالشرع والقول بالحد لراوا

تنتهي على القدر  
 الكاملة من العقل  
 الكاملة والبدن  
 الكاملة وتنتهي على  
 وجوب لراوا م  
 فحق الله ان كان  
 حسنا لا يخلو  
 عن كماله ان  
 من الصبي بالزوم  
 ادا م



مع كونه حسنا للزانية ولا عهدة فيه ممسح وكذا عز حكمة وهو السعادت  
 لرا بديته لممسح بناء على ذلك فان قيل وجب ان لا يصح ايمانه  
 لان في القول بالصحة لزوم العهدة على الصبي وهو حر فان يرايت  
 عن اقاربه الكفار ووقوع الفروقة بينه وبين امراته الكافرة فلما  
 ذلك لا يصح مما لا يعيونه لانه امر ضمني من ثمرات لرا بان لاهلته  
 لرا صلي وصحة السبي انما تعرف من حكم لرا صلي لاما يكون من  
 ثمراته والحكم لرا صلي الذي وضع لرا بان السعادت لرا بديته وذلك  
 نفع محض قوله وان كان قبيحا لا يخلو عنه كاللغير لا يجعل عفو  
 لان جهله بغير الله تعالى لا يمكن ان يجعل عفو فكيف الجليل بالله يعلم فض  
 ارتداد في احكام لرا اخر لانه لما وجد بركنه ولا يمكن العفو عنه  
 لان من القول بصحته وما يلزم من حرمان الميراث وثبوت الفرو  
 بينه وبين امراته المسلمة عند ما خلا لا يوسف رحمه الله ان ذلك  
 لم يضر ضررا لا يشق منه منفعه فانما يلزم حكم الصحة ارتداد لا  
 نفسه ومثل هذا غير معتبر كونه ضررا لثبوت في ضمن شيء آخر  
 اذ لا اعتبار بالمنضم للمنضم قوله وما هو من لرا من اي

كونه حسنا للزانية  
 م

كونه حسنا للزانية وفيما لغير من حيث انه تحت النسخ كالصلح ونحوها  
 يصح لرا لاد من غير عهدة فلا يلزم لرا تمام بعد الردع ولا الفضا  
 بنقد من الفساد ولو اخرجهم فانك محظور احراره لا يلزم الجزاء وانما  
 ما كان ماليا فعلى صحة لرا دار اضرار به في العاجل باعتار نقصان  
 ملكه فثبت ذلك على لرا اهله الكاملة قوله ان كان نفعاً محضاً  
 لقول الله والصدقة ولرا صطبار ولرا خطاب لرا كنسائهم  
 مباشرة من الصبي لانه نفع محض لا يشوبه ضرر وكذا جاب القول بصحة  
 عبادته في ما لا يغير وطلاق غير وعناق غير اذا كان ذكرا لان  
 من ذلك صحة عبادته وعند الغلاة ذلك من اعظم المنافع قوله  
 وفي الصان المحضه كالطلاق والوصية والقرض والصدقة تبطل  
 اصلا ولم يملك ذلك عليه غير ما خلا القرض فانه يملكه الفاعل على نوع  
 لرا من غير المتوى بولاية القضاء قوله وفي ما لا يبرئ منها اي من الغي  
 والضرر كالبيع والرجاء والنكاح لما ابرأ من قبل على ذال الملك  
 وهو ضرر وحصول البدل وهو نفع يملكه لراي الولي ولا يملكه نفسه  
 لما فيه مراعاة الضرر وانما يملكه لراي الولي لانه اهل الحكم بما شمر

وما كان من غير حق

تبطل اصلا

كالبيع ونحوه  
 يملكه لراي الولي



الولى فكما راهلا لسببه لا محالة لان السبب انما يقتضى الاحكامها  
لا لذواتها وما كان ما نفع عنه وهو احتمال الضرر فذلك هو اندفع  
برأى الولى قوله وقال السباعى رحمه الله كل منفعة يمكن تحصيلها  
مباشرة وليه الى آخره واصلة هذا الباب ان مر كان موليا عليه  
لم يصلح وليا لان كونه موليا عليه منه الفخر وكونه وليا له الفقد  
وبينهما مغايرة على سبيل التضاد فلا يكون اجتماعهما واحداً على هذا  
براصل الفروع فقال لا تعتبر عبارته في الحكم باسلامه اذا سمع  
منه لراقرار به لان المنفعة المطلوبة بالاسلام يمكن تحصيلها  
بمباشرة الولى فانه يصير مسلماً باسلام احد الابوين تبعاً وان  
كان عاقلاً وكذا في البيع ولا تعتبر ردته لان حكم الردة في  
حقه لما كان ثبت بطريق الشبهة للابوين يسقط اعتبار  
مباشرة لذلك بنفسه وتعتبر عبارته في الوصية لان المنفعة المطلوبة  
بها لا يمكن تحصيلها بمباشرة الولى وكذا في احضار احد الابوين  
وعندنا لما كان قاصراً اهله صلح موليا عليه ولما كان صاهك  
اصل اهله صلح ولتيا ومتى جعلناه ولتيا لم نجعله فيه مولياً عليه

لا تغير عبادته  
كالاسلام واليه  
وما لا يمكن تحصيله  
له بما من ولىته  
تغير عبادته فيه  
كالوصية واخياد  
احد لرايوس

وهماء صبر والجبن والقساة والبرص والامعاء  
والنور والبرص والحصى والفتنة من والحواس

واذا حملنا. موليا لم نجعله ولما **فصل** العوارض

والمراد بالمرادى من وقت الولادة الى وقت البلوغ وانما عُدَّ الصغر  
من العوارض وان كان ما يتاخر في اصل الخلقة لان المراد من قد  
مخلوعه في الجملة كآدم وحواء صلوات الله عليهما ولا ان الصغر  
عند اهل الحقيقة لا فسان دليل ان الكبير انسان بدون

هـ  
والسفر والأكراه هـ

المصنف



صفة الصبر مع ان وجود الشيء بدون حقيقته محال **قوله** وهو في  
 اول احواله كالجنون لانه عدم التمييز والعقل فان قيل ان امرأة  
 المجنون اذا اسلمت غرض على ابيه واقه لم يسلّم فان سلم امرأته  
 ولم يفرّق القاضي بينها واذا اسلمت امرأة الصبي لا يغرض **قوله**  
 على ابويه بل يوفى الى حين بلوغه فكيف يكون الصغر مثل الجنون  
 قلنا انما لا يوفى الجنون لانه غير محدود وزواله موهوم  
 اما الصبي محدود وزواله متيقن فهذا اقرب **قوله** لكنه اذا  
 عقل وقد اصاب ضربا من اهليته براداء وهي لاهله القاصرة  
 لكن الصبا عذر مع ذلك والصوم والحج والحدود والكفارات  
**قوله** ولا تسقط عنه فرضيته لربان فلو اتى به يقع فرضا لا  
 نفلا ولهدا قلنا ادا بلغ ولم يعد كلمة الشهادة لم يجعل مرتدا  
 ولو كان لراؤك اقعا نفلا لما كان محجبا عن الفرض كالصبي  
 الذي صلى في اقل الوقت ثم بلغ في آخر الوقت لربا انه وضع عنه الزام  
 لربا ادا بلغ **قوله** وجملة لربا اى القول الكافي به ان تؤمن عذره  
 لان الصبا من اسباب المرحمة تجعل سببا للعفو عن كل عثرة تختمل

في المأكل كالصبي والفقير  
 صبي الا اذا كان كافرا  
 وصبي عن ابيه وامه

فان يرضع عنه المهر  
 وان يرضع عنه المهر  
 وان يرضع عنه المهر

في المأكل كالصبي والفقير

العفو ويصح من الصبي ومن غير له ما لا عهد فيه ولا يحرم عن  
 الميراث سببا لقتل عندنا لان الحرمان جزاء الفعل وفعله  
 لا يصلح سببا للميراث لانه لا يوصف بالحرمة بخلاف الكفر والرق  
 لان الكفر يتنافى استحقاق الميراث من المسلم لانه من باب الولاية  
 ولا ولاية للكافر على المسلم بالنص والرق يتنافى بالكتب المال  
 فيكون القول ميراثه الرقيق قولنا بوارثه لربا جنى من لربا جنى لان  
 فالرقيق قولنا ما يكون الميراث للمولى بالحقيقة وانه باطل  
**قوله** والجنون وهو اقله تضعف لقوى وتزيل المحقق  
 به العبادات لانه يتنافى الفدية على براداء اذا اقدت على العبادات  
 بدون العقل وتعدم الوجوب ايضا لانعدام براداء وهذا هو  
 القياس لكن العلماء استحسنوا وقالوا بالوجوب اذا اقل  
 برامتداد والحقق بالنوم ولراغما لانه جيد لا يوجب الحج  
 وقد اختلفوا فيه فقال محمد رحمه الله لا فرق بين ارضى وهو  
 الذي لم يعرض على البلوغ وسن العارضى وهو الذي اعرض على  
 البلوغ وقال ابو يوسف رحمه الله ارضى بالحق والصبا واما العيان

في المأكل كالصبي والفقير



الجمعة يوم الجمعة  
الجمعة يوم الجمعة  
الجمعة يوم الجمعة

في العارضي وثمة الخلاف في ظهورها اذ ان الله مجنوننا ثم افاق في بعض  
شهر رمضان فانه يجب عليه قضاء ما مضى عند محمد رحمه الله  
طافا لا في يوسف رحمه الله ان يزيد على يوم وليلة في عباد  
ترادقات عند محمد رحمه الله واما عباد الساعات عندهما وقادة  
الخلاف في ظهورها اذ اخرج قبل الزوال ثم افاق بعد الزوال  
في اليوم الثاني فانه لا يجب قضاء الفوات عندهما خلافا لمحمد  
قوله والعنة بعد البلوغ العنة انه تقضى العقل والارادة  
وكلامه شبه من بكلام العقلاء ومنه بكلام المجانين قوله حتى  
لا تمنع صحة القول والفعل فلو اسلم يصح اسلامه ولو انكف  
مال الغني يكون معتبرا ولو توكل من انسان يصح ايضا ولو  
بيعه واجارته على راي الذي قوله ولو كان صبيامعذورا او موهوما  
لا نفي في عصمة المحل وبيان هذا ان ضمان ما يهلك من اموال  
كان لعصمة المحل لا لخرافا لافعال وعصمة المحل باتباع العباد  
وحاجتهم لا ابتلا ان الله تعالى والقدر الساتر في المليف لا نوحى بطلان  
الحق الساتر في المليف عليه لانه محتاج كونه خلاف ما ثبت حقا للشرع فانه

وحد كرامته  
في الصلوة

وهو كالصباح  
العقل كل تراكم

توضيح عند الطائفة  
والا على غير

ابن القوي

حاز ان سطره لانه عنى عن العالمين لا يري ان الملك او المضطر  
اذا ساد في الغير لا ياتم لانه حق الشرع ووجب الضمان لانه حق  
العبد قوله والنسيان وهو عجزارة عن معنى يعجز عن انسان  
بذون اختياره فيوجب لعقله عن الحفظ وقيل انه عبارة عن  
الجهل الطائري وهو لا يات في الوجوب في حوائج على لانفس الوجوب  
ولا وجوب لراحا لانه لا يعدم العقل قوله يكون عفو الان  
الصوم كجوع فيدعون الطبع الى الاكل والشرب فيغلبه النسيان  
وفي الزج خوف تعربه واضطراب بحقه سبب في حال المزاج  
مر الحيق الى الموت واما الاسلام فيغلب وجوده في القعدة لاولي  
لانها محلة وليس للمصلي همة مذكرة لحرمة اللام فلذلك لم تقطع  
بخلاف السلام في غير حالة القعدة من الصيام والركوع والسجود  
فانه تقطع لانه ليس تعالى الوجود فيها فلا يعذر بالنسيان قوله  
ولا تجعل عذرا في حقوق لانها محترمة لحقهم وحاجتهم لا ابتلاء  
قوله والنوم وهو عجز عن استعمال القعدة وقيل هو عبارة  
عن فتنة اصلية تحدث في ذى الروح وتزيل عمل مشاعره ففوله

والا على العالمين  
والا على العالمين

الجمعة



في كل حال قول  
ولا يخلو عن النوم والمراد بالمشاعر مواضع الشعور وهي  
الحواش الحس في العقل قول ولم يمنع الوجوب لاحتلال المراد  
لان النوم لا يمتد فلا يكون وجوب القضاء عليه خرج قول  
ولم يتعلق بقراءة وكلامه وقرئته في الصلوة حكم أي لا يتعلق  
بقرائه حواش الصلوة ولا بكلامه فسادها واذا فرغ النائم  
في صلوة لا تنقض طهارته لان المفرقة انما جعلت حدثا في موضع المنجا  
لقبحها وسقط ذلك بالنوم وكذا لا تفسد الصلوة لان النوم يبطل  
حكم الكلام قول ولا يغار وهو ضرب مرض حتى كان النسي عليه اللام  
غير معصوم عنه لانه غير معصوم عن امراض قول بل اشد منه لان  
النوم فترة اصلته وهذا عارض نسي في القوة اصلا فكان حدثا  
بكل حال قول فيسقط به راد اذا بطل راد اذا بطل الوجوب  
على ما قلنا وهذا استحسان وكان العيار لا يستقط به شيء من الواجبات  
كما في النوم قول والرق وهو كلفة ثني عن الضعف في الشرع  
عبارة عن عجز حكمي شرع جزاء في راد اصل فتد بالحاكمي احترازا عن

فادرجت في  
الخطاب

في كل حال قول

وهو كالنوم حتى  
بطلت عباراته

وقد جحد الامداد

في كل حال قول

في كل حال قول  
ولا يغار وهو كلفة ثني عن الضعف في الشرع  
عبارة عن عجز حكمي شرع جزاء في راد اصل فتد بالحاكمي احترازا عن

العجز الحسني لانه ربما يكون العبد اقوى من الحر حسبا لكنه عاجز  
حكما عما تقدر عليه الحر مثل المهاداة والولادة والملوك كوها وهو  
حكم شرع جزاء في راد اشارة لان المكفنة استنكفوا عن عباد الله على  
فما زاهم الله على ما صبرهم بحسد عبيد قول لكنه في البقاء صار من  
لما مور الحكمة أي الرق في حالة البقاء لا يكون بطريق الجزاء بل بالحكم  
السابت من الله تعالى لا سبب في العبد يبقى مرقوقا وان كان هو اتقوا  
من ابراهيم ويؤسرك الى راد لاد وان لم يوجد منهم براستين كاف كالحراج فانه  
شرع في راد اشارة جزاء وفي البقاء صار امر احكاميا حتى يجب على المسلم اذا  
استرك رضا خراجيا قول به أي سبب الرق بصير المير عرضة للتدك  
وراد اشارة الغرض الجزية التي تكون للقصاب كلما اصاب بدن او كسبه دم  
او نس سمح بها ولما كان العبد مظنة دفع حاجات المولى صار كالعرضة  
للقصاب قول وهو وصف لا يتحرك أي الرق وصف لا يتحرك في معناه  
ان المحل الذي يقوم به هذا الوصف غير متحرك على معنى ان نصفه بوصف الرق  
دون النصف لآخر لان الرق معنى حكمي على المحل فلا يكون المحل متحركا في حقيقة  
كما في العلم والقدرة وغيرها قول كالعتق الذي هو ضده نفع لما كان

في حقيقة  
م ر ق



العتق غير متحرك يلزم ان يكون الرق كذلك ولا يلزم تحريك العتق او فلو  
 المحل عن احد الضدين قوله وكذا ابراعنا وعندنا الى احر لان  
 ابراعنا انفعال العتق فلا يتصور دون العتق كالطليق لا يتصور  
 دون الطلاق وانفعاله وهو العتق غير متحرك بالاجماع فلو تحرك الفعل هو  
 ابراعنا يلزم احد الامور الثلاثة وهو اما ان يشترط الموت او الموت  
 بدون اشراف تحريك العتق وذلك لانه اذا اعتق البعض جميعا فلما  
 ان ثبت العتق ولا فان ثبت فلا يخلو اما ان ثبت كمالا او على وفق  
 ابراعنا فان ثبت كمالا يلزم اشراف دون الموت لان ابراعنا لم يوجد  
 لراي البعض وثبت العتق البعض لا يكون بلا اعتناق وان ثبت  
 على وفق ابراعنا يلزم تحريك العتق ان لم يثبت اصلا يلزم الموت  
 بدون اشراف لان ابراعنا لما كان متحركا كان كل جزء منه علة مؤثر  
 في ابيات حكمه وقد وجد ابراعنا في البعض ولم يعتق منه فوجد  
 المؤثر بلا اثر لم كل واحد من الامور منسب فنفى تحريك ابراعنا قوله  
 انه ازالة ملك متحرك لان ابراعنا تصرف والمرد انما تصرف فيما هو  
 كافي العبد المتحرك لا فيما هو غير وحقه في الملك وذلك متحرك وهذا

دون اشراف تحريك العتق

لا يخلو الرق وانما العتق

ملك سعة البعض دون البعض اما الرق حتى يتعاضدا لما ذكرنا  
 انه شرع جزاء في ابراعنا فلا يمكن العبد من اسقاطه وكذلك العتق  
 الذي هو قوه سرعيه لسبب وسبب العبد ابيات ذلك لان ذلك الى  
 انه على فلم يكن ابراعنا اسقاط الرق وابيات العتق وانما يمكن  
 العبد من ابيات العتق ضمن ازالة الملك بطريق التسيب وهو ان  
 العبد لما ازال حقه من حاجته فانه تعطى كمال كرهه واستغايه  
 تحيبي حياير الكرم مران لا تزل حقه لمران ذلك متعلق بسقوط كل  
 ملك الملك عن المحل كمالا بطل حق المالك فيكون ازالة بعض الملك بمنزلة بعض  
 العلة فسوف الحكم الى تمامها كما في غسل اعضاء الوضوء فانه متحرك  
 لكنه تعلق بالكل امر لا يتحرك وهو ابيات الصلوة وادبنت ابراعنا  
 ازالة ملك متحرك لا اسقاط الرق وابيات العتق لا يتجه احد الامور  
 المتمنعة قوله والرق ينافي ماله كمالا لقيام المملوكية فالانف  
 هو مملوك من حيث انه مال فلا يكون ماله كمالا لقيام المملوكية والمملوكية  
 من المنافاه اذا المالكية عبارة عن قدرة سرعيه والمملوكية عبارة عن  
 عجز سرعي وكذلك المالك مستذل والمالك مستذل فلا يملك العبد والمالك

في لا يملك العبد والمالك المسترعي والادب



التبرك لانه من احكام المال ولا يصح منها حتى يرأسلام لانها انما تنادي  
 بمنافع بدنية وعلية والمال منعمومة للعبد وكذا البدنية لانها  
 للمولى بغير الملك لرفقه فان ملك الذات على الملك الصفات والعباد  
 لا تنادي بملك الغير لانه لا يحصل معنى لرايئلا بخلاف الصوم والصلوة  
 فان العبد في حقها يبقى على اصل الحرية فلم يكن للاستطاعة التي  
 تحصل بها الصوم والصلوة للمولى **قوله** ولا تنادي بالكنية غير المال  
 كالنكاح والدم لان العبد ملك بضع المولى في النكاح وبملك لقرار  
 بالقصاص وهو اقرار بالدم ولا يملك المولى بالافدية وانما تنادي بملك  
 عند عدم تراءد على ايجان مولاه لان النكاح لم يشرع خاليا عن المهر  
 وفي ايجان بدون رضا المولى افراد به حتى لو زال للمولى صفة بالانكاح  
 نفذ لكل النكاح الصادر من العبد بدون ايجان وانما يملك المولى  
 ايجان على النكاح بمكساة من تحصيل ملكه عن الزنا الذي هو كسبه المالك  
 والقصاص كما انه ينفذ النكاح على اجازته لصيانته حقه عن البطان  
 وذا لا يدرك على ان العبد غير مالك للنكاح **قوله** وينادي كما الحال في اهل  
 الكرامات اي الكرامات الموضوعة للبشر واهله الكرامه ههنا ما اعتبار  
 كالذمة والولاية  
 والمحل م

٩

لراديه فلذلك تنكح النعمة كالذمة والمحنة كالحد وانما قلنا ان الذمة  
 وصلى الصلاحية للايجاب ولا استيجاب من كرامات البشر لانه بها  
 بمنزلة لرادى عن اليها بم ونصير اهلها لتوجه خطاب الشرح ثم هي  
 ضغفت بالرق عن احتمال الدين بنفسها فضمت اليها ما لية لرفقه  
 حتى اذا انقصر فلما دون وجبت الذنوب وذمة ثباج ذمته  
 وكذا ضم اليها كسبه فيؤخذ من معتق البعض من كسبه عند  
 خنقه رحمة وكذا الولاء من كرامات البشر وذل كما ظاهر وقد  
 انقصت بالرق حتى لم يجعل لعبد اهل الملك لما لا هو اهل  
 للنصرة في المال استحقاق اليد عليه وكذلك الحيل لما كان من  
 كرامات البشر حتى جعل للنبي عليه السلام تسع نسوة دون ان ينقص  
 ذلك بالرق حتى لا تنكح العبد سوى امرأتين **قوله** وانه لا يثبت  
 عصمة الدم اي الرق لا بعدم العصمة ولا تنقصها  
 لان العصمة نوعان عصمة موثمة وعصمة مقومة والعصمة  
 الموثمة بالامان والمقومة بدار لرايئان والسبب لافاوت بين  
 الحر والعبد فكذا العصمة وانما الموثمة وحوط الكفان لا غير

والى العبد من كرامات البشر واهله الكرامه ههنا ما اعتبار

والعصمة ههنا ما اعتبار



ربيعاً للاثم وذلك من قتل في دار الحرب بعد ما أسلم إنه لا يجب القصاص  
 في العمد ولا الدية في الخطأ ولكن يجب الكفارة وأما المقومة وجوب  
 القصاص والدية في العمد والخطأ وذلك من كان متوطناً بدار الإسلام  
 على وجه القرار ثم قتل إنه يجب القصاص في العمد والدية في الخطأ  
 وأما يوثق الرق في انقاص قيمته عن دية الحر بما لا يعتبر في الشرع  
 وهو العشرة وإذا كان العبد في العصمة مثل الحر يقتل الحر بالعبد  
 كما يقتل الحر لأن القصاص باعتبار العصمة المقومة قوله وصح  
 إمامنا المأذون لأن العبد بالآدم يصير أهلاً للجهاد فيصير شركاً  
 مع الغزاة فما هو الحاصل بالجهاد وهو العنفة فإذا آمن بربك  
 فحقه ثم نفقته لا الغير كشهادته بهلاك رمضان وروايته الحديث  
 فكان إمامنا حار جاعراً في إقسام الولاية وكذا صح إقرار بالحدود  
 لما ذكرنا أن الرق لا ينافي بالكية ما ليس بالملك وكان إقرار ملاقباً  
 بنفسه نفقته لا المال مولا فيصح وفي المحرور اختلاف فعند أبي حنيفة وفيه  
 يصح إقرار بالحدود والمال عند محمد رحمه الله لا يصح ما عند أبي يوسف  
 يصح بالحدود والمال وهذا إذا كذب المولى فإما إذا صدقه فإنه يحد

المستند في القصاص والدية  
 المستند في القصاص والدية

المستند في القصاص والدية  
 المستند في القصاص والدية

ومرد المال إلى المقر له قوله والمرضى قبل هو عيان عن نوح  
 ضعف كحل بالبدن فيزول عند اعتدال الطبائع لربيع وأنه  
 لا نفا في أهلية الحكم ولا أهلية العيان مطلقاً سواء كان حقوق  
 الله تعالى ومن حقوق العباد قوله كان المرض من أسباب تعلق حق  
 الوارث والفرع بما له لأن الموت لما كان غلة حقيقة لتعلق حق  
 والفرع والمرض سبب الموت كان المرض سبب تعلق حق  
 سبب تعلق الحق للحال لأن السبب ثبت نوع من الحكم قبل العلة  
 قوله فيكون من أسباب الحجر لثبوت ما ثبت أن المرض من أسباب تعلق  
 حق الوارث والفرع كان المرض المنصلاً لموت كسبب الحجر المكلف  
 مستند إلى أنه أي أو المرض والفرق من سناد والنبش  
 أن النش يمكن إطلاعه للعباد كما في برء ما تحت الحجر بأن يحلها  
 ويرى ما تحتها وفي برء سناد لا يمكن إطلاعه للعباد كما في ضمان  
 المقصوب قبل إدايته إنه هل يودي الضمان بملك من وقت القبض  
 بطريق برء سناد أم لا فإنه غير معلوم قوله فيلحق كل تصرف  
 تختم القسح لأن دكن التصرف صدر من أهله مضافاً إلى محله

كالبينة  
 والمحابة

المستند في القصاص والدية  
 المستند في القصاص والدية

بقوله تعلق به  
 ضمانة الحق إذا ظهر  
 بالموت مستنداً  
 إلى أنه حتى لا يوثق  
 مما لا تعلق به حق  
 الفرع والوارث



في بيان ان المانع من وجوب الفعل قول

ومما لا ينعقد ان اهلية م

عن ولاه شرعية والمانع متردد وذلك كالهبة وبيع الحمام قوله  
 كالاعتناق اذا وقع على حق غيرهم او وارتب انه يجعل بمنزلة التدبير  
 فكونه لا يعاقب لارادته ولا يستحق العقاب لالحال قوله وللحيض  
 والنفاس الحيض لغة عبارة عن الدم الخارج يقال حاضت المرأة  
 اذا خرج منها سى كالدم وفي الشرع عبارة عن دم تنفضه رحم المرأة  
 سالمة عن داء وصغير والنفاس دم يعقبه لولده قوله لكن  
 الطهارة للصلوة شرط جواب سؤال مفترده هو ان يقال انها لما  
 لا تعرف ان اهلية وجب ان يجب عليها الصلوة فقال الطهارة عن  
 الحيض والنفاس شرط لمحو ان يراد به وقد فات الشرط يفوت يراد  
 وعند فوات يراد به يفوت لوجوبه لا المقصود من الوجوب اما يراد  
 او المضاعف ولا يسئل الى كل واحد منها اما يراد به فلما ذكرنا وانما الفضا  
 فلا استماله على الحج قوله بهيئة نصا وهو ما زد ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال الحائض تدعى الصوم والصلوة بخلاف القياس بل صحت  
 من الحدث والحديث ولما كان استراط الطهارة في حق الصوم بالنقص  
 على خلاف القياس لم يؤثر عدم الطهارة من الحيض والنفاس اسقاط

وفي ثبوت شرط فوت  
 يراد به وقد ضللت  
 الطهارة عنها شرط  
 لصحة الصوم

في بيان ان المانع من وجوب الفعل قول

في بيان ان المانع من وجوب الفعل قول

فكان الفعل هو المقصود ولم يوجد الفعل قوله وان كان ديننا  
 لم يبق بحمد الله الضعيف بالموت فلا تحتل الدين بنفسه بل اذا انقض  
 اليها مال او ما يؤكده الدم وهي ذمة الكفيل فتقوى الذمة بها فتك  
 ذمة حشد بمنزلة ذمة الحج فيبقى الدين وهذا قال ابو حنيفة رحمه الله  
 ان الكفالة بالدين عن الميت المغلس لا تصح لرا اذا كان للميت كفيل فحشد  
 تصح لانه اذا لم يكن له كفيل تمت مغلس لا تحتل ذمة الدين لضعفه  
 وعدم المؤكد فصار كان الدين ساقط وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله  
 تصح لان الدين مطالبته لكننا عجزنا عن المطالبة وهذا الوجه لا يطالب  
 فعلم ان الدين باقى والجواب ان عدم المطالبة المعنى في محل الدين وهو  
 ضعف الذمة لا العجز فالمعنى فيما نعلم بكن مطالبته فلا تصح الكفالة  
 لان الكفالة لا التزام المطالبة وقد عجزت المطالبة ولا يقال ان  
 الموت لما كان عجزا خالصا وجب ان لا يبقى الذمة اصلا لانعدام ما يراد  
 من الذمة من اهلية بل يجب ان لا يتحجب ولم يستقم قولك ان الذمة ضعفت  
 بالموت اذا ضعف بقاها الذمة لانا نشهد ببقاء بقاها بقاها  
 بقاء ملكه فما تنقض به حاجته على بقاء نفس الذمة فاستقام

في بيان ان المانع من وجوب الفعل قول



بما لا يملكه  
الموت

القول بانها ضعف بالموت **قول** بخلاف العبد المحجور بيان  
ورود هذا النقض ان ضعف لزمه ويرا فلاس وعدم وجوب  
المطالبة في الحال متحقق المحجور لان الكفالة بالدين تقترب المحجور  
صحة فاجاب عنه بان ذمته حقة كاملة لكونه حيا عاقلا بالغ  
مكلفا ولهذا يملك المأوى والمأوى والقصاص كذا يؤخذ بان  
بعد العتق المالك وانما ضعف ذمته حتى المولى فيكون راجع  
الى المولى وهو المال والرقبة لضعفها حتى المولى **قول** وشرع  
صلة كنفقة المحارم تبطل بالموت اما بيان انها صلة فلان الصلة  
اسم لما يجبر المال بمقابلة ما ليس به مال وفقعة المحارم كذلك فكانت  
صلة واما بيان انها تبطل بالموت فلان الموت فوق الرقبة ضعف  
الذمة لان الرقبة ترجى زواله غالبا وهو لا يرجى زواله غالبا والرقبة  
تتأخر وجوب الصلة على الذمة فالموت دلي على ان نوصي فانه يصح من  
الثلاث لان نفع الوصية راجع الى الوصي ففي صحته نظره **قول**  
وان كان حيا لم يبق له ما تنقضي به الحاجة اي حاجة الميت لان الموت لا  
تأخر الحاجة بل تحقها لان الحاجة باعتبار العجز ولما قلص العجز بالموت غشائية

نظرا ان نوصي  
فمنه من الثلث

بما لا يملكه  
الموت

القدرة كملت الحاجة لان الحاجة نقص ترتفع بالمطلوب بنجسها واني  
نقص نقص من الموت واذ كان كذلك تقدم لراهم فالاهم فتقدم  
جهان على نونه اعتبارا بحال حيوته لان جهان وهو مونة  
عسله وتكفيه ودينه بمنزله اكله وشربه ولباسه في حال حيوته  
فكذا في حال مماته ثم تقدم ديونه على وصاياه لان الدين واجب الوصية  
تبرع واسقاط الواجب اعم من ابتداء النسخ ثم تقدم وصاياه  
كلها على الموارث في اقعة ومفوضة بان قال وصيت لفلان كذا  
او اعنفت هذا واعطوا لفلان كذا بعد موتى او اعنقوا هذا  
لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين **قول** نظرا لان  
في ابطال المال الى اقرباياه واحبايه نظرا له صلة للقرابة قال عليه السلام  
لان تدع ورشك لعيا خسر من ان تدعهم عماله تتكفون الناس  
ولهذا لم تكن الوصية من الصبي لما فيها من ترك النظر **قول** فنصرف  
الى من اتصل به نسب اى قرابة كالاب والام والولد وغيرهم او سببا  
وهو الزوجية والموالة او دينا بالنسبة لاسباب يوضح في بيت  
المال قضاء الحاجة المسلمين **قول** ولهذا بقيت الكتابة الى آخر

نظرا ان نوصي  
فمنه من الثلث

بما لا يملكه  
الموت

بعد موت المولى  
عن ذواته المكاتب



اى باعتبار ان ما كان حقا له يبقى له ما تنقضي به الحاجة بقية الكتابة  
 لان المولى محتاج الى بقاء الكتابة لنيل ثواب التحرير قال عليه السلام  
 من اعنق برقبة اعنق ابيه بكل عضو منها عضو آمنه من النار والقضاء  
 ديونه وتنفيذ وصاياه وغير ذلك من ذلك الكتاب وكذا المكاتب  
 محتاج الى بقاء الكتاب لئلا ترفل الحرية ويظهر هذا الشرف  
 في حق اولاد **قوله** لبقاء ملك الزوج في العدة فان قيل الملك  
 بنى على القدر والموت ينافيها والمملوكية تنبى عن العجز والموت  
 يوافقها ومع ذلك تنعدم بالموت فلما لم تنق المملوكية بالموت موافقة  
 اياها لان لا يبقى الملك لما فاه الموت اياه اولى قلنا شرعية الملك  
 لدفع حاجته بعد موته والمملوكية لم تشرع لدفع حاجة المملوك في حال  
 حيوة فكيف يبقى بعد موته في بطلان محل المملوكية **قوله** وما لا  
 يصلح للحاجة كالقصاص لانه انما يجب بعد قضاء الحيوة لدرك النار  
 اى الحق وعنده ذلك انما يجب للميت ما يصلح لقضاء حوائج القصاص  
 لم يصلح لذلك فلم يجب القصاص له وقد وقعت الحناية على حوائجها  
 وان انعقد السبب للميت ولهذا صرح عضو المخرج لانفا عنهم كبقية

وقلنا تغفل  
 المرأة زوجها  
 بعدتها

المملوكية

لانه شرع له عقوبة  
 لدرك النار وقد  
 وقعت الحناية على  
 اوليائه من وجهه

في غير هذه النسخة  
 في غير هذه النسخة  
 في غير هذه النسخة

فاوجبنا القصاص للوثة ابتداء لان تكون الورثة خلفا عن الميت  
 ولهذا صرح عفو الوارث قبل موته وهذا دليل على ان القصاص  
 لهم بطريق الرصالة اذ لو لم تكن كذلك لما صح العفو كما براههم عزم  
 المورث على الدين حال حيوة المورث **قوله** غير مؤلف لما قبل  
 وهو انه شرع لدرك النار وتشفي الصدر ولتسليم خيوق لولا والفقار  
 وذلك لمرح اليهم فيكون القصاص حقا لهم من ابتداء لكن القصاص واحد  
 لانه جزاء فعل واحد وكل واحد منهم كانه ملكه وحده فاذا اصبحت  
 بطل اصلا **قوله** واذا انقلبت حال صار موروثا اى تمت للمقتول اولا  
 ثم تنتقل الى الورثة بطريق الخلافة لانه يصلح لحواله في مقتضى ديونه  
 وتنفيذ وصاياه كانه هو الواجب لراصل وهذا لان الخلف يجب  
 لراصل وسبب لراصل وجد في حال حيوة فيستند وجوب الخلف اليه  
 فيكون موروثا فان قيل انما يصير موروثا ان لو كان ثابتا في حال حيوة  
 ولا اصل وهو القصاص لم يجب حال حيوة فكيف ثبت الخلف في ذلك  
 قلنا لراصل مات في حال حيوة بالنظر الى السبب وهو الحناية ولهذا  
 يصح عفو المخرج وكذا عفو الوارث قبل موته فيثبت الخلف ذلك

وقال ابو حنيفة

عفى

الوقت



ايضا عند سقوط الراسل قوله ووجيل القصاص للز وجين كما في الد  
 لان المكاح يصلح سببا لدرك الثا كما يصلح سببا للخلاف في المال  
 قوله ولحكم لراحيا في احكام لراخرة وهي اربعة انواع احدها  
 ما يجلب بظلم ظلم عليه غير والثاني ما يجلب عليه بظلم ظلم على  
 غير والثالث ما يحصل له من التواكب الكرامة والراح ما يكون له  
 من العقاب الملازمة فكان له في حق هذه الاحكام حكم لراحيا لان القبر  
 للميت بمنزلة الرحم للماء والمهد للطفل من حيث انه موضع الماء والرحم  
 ليصدر عاقبته اهلا للاحكام وكذا الطفل المهد فكذلك الميت وضع  
 في القبر للاحكام لراخرة ثم القبر للميت دوضة من رياض الجنة وحق  
 وحلته وانواع من خضر النيران ونحوه تعالى ان يصير لنا دوضة بكرمه قوله  
 للجهد وهو يقض العلم وهو خفاء الامر وهذا وصفه على الكفار الجهد  
 لانه خفي عليهم وجه الحق الصواب فيل هو اعتقاد الشيء على خلاف  
 ما هو به والصحيح هو الاول فان قيل العارض ما يطرأ على الامر صلي  
 والجهد امر اضلي وانما العارض هو العلم لقوله تعالى انه اخبركم من بطون  
 امهاكم لا تعلمون سنا فكيف عدا الجهد من العوارض قلنا العلم الجهد

وحلته وانواع  
 الجهد  
 الجهد

صفتان رايدتان لان حقيقة الانسان لا تعرض للعلم ولا للجهد كما امر  
 في الصغر وانما عدا الجهد عارضادور العلم لان الكلام في تراوفا  
 التي لها ما تشرى تغير للاحكام والموتى في الصغر بما هو الجهد دور العلم  
 فان قيل سلمنا ما نه من العوارض ولكن لا نسلم ما نه من المكتسبة اذ المكتسب  
 ما يدخل في كسر الجهد وتصرفه كالسفر وغيره والجهد لا يدخل في كسر الجهد  
 قلنا انه مكتسب لانه تعالى لما مكن العباد من ازالته واودرهم على ذلك  
 فلم يقدم عليه فكانه اكتسبه ولا يقال يجب ان يكون الرق من العوارض  
 المكتسبة لانه شرع جزاء على الكفر والكفر قدور لزالته فكذلك جزاء  
 لانا نقول انه شرع جزاء في اراصل وفي حال البقاء صار من اراصل  
 الحكمة فلم يقدم على ازالته فلم يكن مكتسبا وان قيل  
 على ما ذكرتم بكون ان يكون السكر من العوارض السماوية لانه يعرف بالسكر  
 ليس في وسعه ازالته ذلك فكان كالرق قلنا السكر امر حقيقي حال  
 بفعله وكسبه فلا يلحق اضافة الى الغير وانما يلحق اضافة اليه لان  
 اراصل انما ترفع فعل الفاعل ايضا فالي لفاعلها الرق فامر اعتناك  
 فيلحق اضافة الى الشئ ولا لالرق جزاء جنائية الكفر الجزاء انما تحقق



ان لو كان من قبل غير الجاني لانه لا يصلح مجازيا لفعل نفسه اما  
 السكر فليس بحراز بل هو امر مقصود للسارب من فعل الشرط استقام  
 ايضا قوله جهل باطل لا يصلح عذرا في اخره كجهل الكافر  
 فانه جهل بالصانع وهو لا يصلح عذرا لانه مكاتبه وجوده بوضوح  
 الدليل اذا العالم بجواهري واعراضه واجزائه وابعاضه وجملة انفسه  
 وقلة دلائله على وجود الصانع قوله جهل صاحب الهوى في صفاته  
 انه على ذلك باطل ايضا لا يصلح لان براد له الدالة على سوت الصفات  
 في الموضوع مثل براد له الدالة على وجود الذات فان مرتفع فيه دياج  
 منقش وبناء قصير على مرتبة او جهاد او عاجز او جاهل بقدر  
 الحائس والسفرها وكذا اتصاف الذات كونه عالما بدون العلم  
 وفادرا بدون القدر باطلا اطلاق لاسامي المستنق من المصاد  
 على ذات مشروط بثبوت معنى ما استنقت لاسامي منه في الذات  
 ولما كان لفظا او هذرا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا لانه ان هذا الجهل  
 دون برول لانه صاحب الهوى متاول بالقرآن بقوله على ليس كمثل  
 سى ولا انكار صاحب الهوى بما يلزم لقلوب في التوحيد فلا يكون

وهو انواع  
 ٢

ح

كالاول قوله واحكام لراقة مثل عذاب لقبر وسؤال منكرو ونكر والميل  
 والصراط والخوض والشفاعة والحشر وهذا ايضا دور الكفر لان المنكر  
 متاول بالقرآن كما تتمسك المعزلة بالآيات في نفي حوزة النبوة ولكن  
 ذلك لا يعذر لان الدلائل السمعية وردت بهن لراسيا والعقل  
 لا ياباها وحيث لقبول وكان لراكار باطلا قوله جهل الباغي اي هو  
 ايضا باطل لا يصلح عذرا لان كان الدلائل الواضحة في كون برام  
 العدل على الحق مثل على وغير من الحلفاء الراشدين رضي الله عنهم فان  
 الدلائل لا محجة على حقيقتهم على وجه يعجز جاحل معاندا لكنه لما كان  
 متاولا بالقرآن كان جهله دون جهل الكافر فيضمن اذا انلف  
 مال العادل ونفسه اذا لم تكن منعة فاما اذا كان له منعة فقد خلا  
 الوجوب عن القايمة فلا بد من العمل بتاويله الفاسد وقلنا ما يلج  
 الضمان قوله جهل من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة اي المشهور  
 اي هو ايضا باطل لا يصلح عذرا اصلا نظير مخالف الكتاب القوي بحل  
 متروك التسمية عامدا فانه مخالف لقوله على ولانا كلوا مما لم يذكر اسم الله  
 وانه لفسق ومطلق التهم يقتضي التحريم كلف وقد اكد بحرف فانه

حتى يضمن طار  
 العادل اذا  
 ابلغه م



في موضع النفي للمبالغة فيفرض حرمة كل حرمة منه ولما أتت تدل على أن  
 الحرمة لعدم ذكر اسم الله تعالى لا الترخيم بوصف دليل على أن الموشى  
 في الحكم هو الوصف كالميتة والموقود فلم يستعمل حل لربا على الميتة  
 ودناج المشركين إذ الحرمة هناك ليست لعدم ذكر اسم الله تعالى وهذا  
 لا يحل ولا يكره اسم تعالى ثبت القول بحل متروك التسمية عامداً  
 باطل قلو فضى المقاضى كوازيعة لا ينفذ قضاءً ونظر مخالف  
 السنة المشهورة الفتوى كوازيعة أمهات براداد وهو قول بشير  
 المرسى وداود بر صبراني ومن تابعهما من أصحاب الطواهر وهذا مخالف  
 للسنة المشهورة وهو قوله عليه السلام حين ولدت مائة أبرهم رسول  
 عليه السلام فقيل لرسول الله عليه السلام ألا تغنمها قال أغنمها ولها  
 وكذا الفتوى بالعضاء بشاهد وعين وهو قول السافعي رحمه الله مخالف  
 للسنة المشهورة وهي قوله عليه السلام البيئنة على المدعى واليمين على المدعى  
 من وجهين أحدهما أن الحديث دلالة على أن اليمين حائبة المنكر دون  
 المدعى والثاني أنه يدل على أنه لا يجوز الجمع بين البيئنة واليمين فلا تصلح  
 اليمين متممة للبيئنة كمال قول الثاني الجمله موضع راجتهاد الصحيح

في موضع النفي للمبالغة فيفرض حرمة كل حرمة منه ولما أتت تدل على أن  
 الحرمة لعدم ذكر اسم الله تعالى لا الترخيم بوصف دليل على أن الموشى  
 في الحكم هو الوصف كالميتة والموقود فلم يستعمل حل لربا على الميتة  
 ودناج المشركين إذ الحرمة هناك ليست لعدم ذكر اسم الله تعالى وهذا  
 لا يحل ولا يكره اسم تعالى ثبت القول بحل متروك التسمية عامداً  
 باطل قلو فضى المقاضى كوازيعة لا ينفذ قضاءً ونظر مخالف  
 السنة المشهورة الفتوى كوازيعة أمهات براداد وهو قول بشير  
 المرسى وداود بر صبراني ومن تابعهما من أصحاب الطواهر وهذا مخالف  
 للسنة المشهورة وهو قوله عليه السلام حين ولدت مائة أبرهم رسول  
 عليه السلام فقيل لرسول الله عليه السلام ألا تغنمها قال أغنمها ولها  
 وكذا الفتوى بالعضاء بشاهد وعين وهو قول السافعي رحمه الله مخالف  
 للسنة المشهورة وهي قوله عليه السلام البيئنة على المدعى واليمين على المدعى  
 من وجهين أحدهما أن الحديث دلالة على أن اليمين حائبة المنكر دون  
 المدعى والثاني أنه يدل على أنه لا يجوز الجمع بين البيئنة واليمين فلا تصلح  
 اليمين متممة للبيئنة كمال قول الثاني الجمله موضع راجتهاد الصحيح

أو في موضع السببه أو في غير موضع راجتهاد لكن في موضع الشبهة  
 أما الأول فكالمجتهاد إذا افطر على طين أن الحمامة وطيرته فأنه  
 لا تلزمه الكفان لأنه جهل بموضع راجتهاد فان عند براداد في  
 الحمامة ثفطر الصوم وإنما قيد راجتهاد بالصحيح إذا لو كان  
 جهله في موضع راجتهاد نظرا إلى ظاهر الحديث ولكن ليس راجتهاد  
 صحيح كان جهله لا يصلح سببه حتى إذا أكل متعبا بعد ما اغتتاب  
 يلزمه القضاء والكفان كيف كان سواء بلغه حديث الغيبة وهو  
 قوله عليه السلام الغيبة ثفطر الصائم أو لم يبلغه عرفيا وبليان  
 المراد منه نقصان الثواب للحقيقة فساد الصوم أو لم يعرفه  
 وأما الثاني فلم يبيح جاريته والدين على طين أنها تحل له لم يلزم الحديث  
 لأنه جهل بموضع راجتهاد إذا لحال شتبه على براداد من حيث راجتهاد  
 يحل له لراشفاق بالاسم باعتبار رقابة الولاد وهي مستركه  
 قول وأنه يكون عذرا أي في الشرائع حتى أنها لا تلزمه لازل الخطات  
 النازل خفي فيصير الجهل به عذرا ولو أوجبنا الشرائع عليه فلم  
 بها يلزم بكليفه ليس الوسخ قول ويحقق به جهل الشيعه أي جهل

المال الجمل  
 داود الحرب من  
 مسلم لم يهاجر  
 م



السفح بالشفعة بان لا يكون عالما ببيع دار له شفعة فيها يكون عذرا  
 حتى اذا حصل له العلم تمكن من الطلب ان هو زمان من وقت البيع  
 لحقاء دليل العلم لان صاحب الدار قد يتفرد بالبيع فيكون خفيا  
 وفيه الزام الشفع الطالب ومافيه الزام يتوقف على علم من يكرهه كالمالك  
 احكام الشفع قوله وجعل الراحة بالاعتناق وبالحيار اى هل يراى  
 المنكوسة بالعتق وخياره يجعل عذرا لان الدليل خفي حتى استغفلا  
 بخدمة المولى شاغل له على تعلم احكام الشرع بخلاف خياره بالبيع لمن رزقها  
 رايخ او العلم فانه يبطل بواسطة الجهل لان الدليل غير خفي فحقها الا  
 غير مشغولة فكون بناء على تقصيرها فلم يصح عذرا قوله وجعل  
 البكر بالنكاح الولي يعني ان البكر البالغة اذا زوجها الولي ولم تعلم بالنكاح  
 يجعل جهلها عذرا حتى تكون لها الخيانة وان سكنت قبله قوله وجعل  
 الوكيل الماذون بالاطلاق اى بالوكالة ولا فرق بينه اى بالعرف والحر  
 فكون عذرا لان فيه ضربا مجازيا للزام اما في اطلاق الوكيل فلا يراه  
 الجري على موجب الوكالة فان مر كان وكيلا بشراء سى بعينه لا يمكن  
 من رايه لنفسه وكذا لا يجوز تصرفه من لا يقبل شهادته له فعلم ان

الشافعي

مجره فصار انواعا لكرامه لانه قوله وهو مجمل لانه في الخطاب لان  
 هو المالك مستل ويراى ان الحق في الخطاب وكذا لانه في رايه لانه في الخطاب  
 مشروط بها ثم الدليل على انه مستل ان قوله من رزقها بين فرض وحظر  
 واباحة فان من اكره بالقتل وبقطع العضو على شرب الخمر او اكل الميتة  
 او الخنزير او على فعل مباح انه لا يحل له الامتناع عن ذلك ولو اكره بالقتل  
 على الفساد اكره الرضا على الزنا فانه محرم عليه لرا قد ادم على كل ولو اكره  
 على رافطار بالقتل في صوم رمضان فانه شاح له الفطر وكذا لانه  
 براختياره ايضا اذ لو سقط براختياره لبطل لرا كراه لرا بركانه على  
 ان يختار احد لرا من وهو اما تلغ نفسه بالامتناع عن لرا قد ادم على  
 اكره عليه ولو قد ادم على كل لصيانته نفسه وعلى التقدير هو مختار  
 اما اذا امتنع فظاهرا لانه كان قادرا عليه حقيقة واما اذا قدم وكذلك  
 لانه لما امره بفعل وقد فعل هو ذلك فقد صح ان يقال انه وافقه والموافقة  
 لا تنصوب بدون براختياره لانه لو قال واصل للمار الجار اجر لا يقال بان  
 المار وافقه قوله وجب نصح الصحيح على الفاسد اى يمكن ويجعل  
 براختيار الفاسد معدوما في مقابلة الصحيح فيرا المالك منزلة علم

فادعاء رضى اختياره صحيح

ولا يفتى منسوب الى ابي حنيفة  
 الفاسد وهو المار والارض  
 لا يفتى لان الظاهر ان المار  
 لا يفتى فاقطع رعيه







وآثر انقضاء على العشاء فالمرزاق خلاف البس عندنا في حنفية رحمه الله  
 لانه يفسد بالسرط الفاسد اما النكاح فلا يفسد بمثله فان اتفقا  
 انه لم يحضرها سبي واحلفا فقد ذكر محمد بن حنفية رحمه الله ان النكاح  
 حايث بالمرزاق خلاف البس لان المرزاق في النكاح حتى يتعقد برونه فلو اوجبا  
 الفتن كما في البس لصار المقصود من صحة التسمية المهر فليعلم صيرورة  
 البس مقصودا وانه خلاف المراد اما البس فلا يلزم من اعتناء التسمية  
 فيه صيرورة التسمية مقصودا لان التسمية انما اعتبرت فيه لجوازها لا لايصال  
 برون المهر وروى ابو يوسف رحمه الله عن حنفية رحمه الله ان المهر الفان وان  
 التسمية الصيغة مثل انشاء البس وهو ما اذا توضع على البس مالف يعقد  
 على الفتن وفي ذلك جعل ابو حنيفة رحمه الله العمل بصحة لراي اجاب وفي العمل  
 بصحة المواضع وكذا هذا وهذه الرأية اصح لانها على ما هو مذهب  
 ابو حنيفة رحمه الله في اعتناء العقد وترك المواضع في الماحل والبناء  
 وان كان ذلك الجنس يتواضع على المهر فانه على ان المهر في الحقيقة  
 وراهم فان اتفقا على اعراض المهر ما سمي وان اتفقا على البناء  
 مهر المثل الاجماع خلاف البس لانه لا يصح لانه لا يسمي التمس اما النكاح فيصح

قال النكاح حايث  
 بالمرزاق وبيل القيس

واعتناها واعتناها  
 واعتناها واعتناها

بدور التسمية وان اتفقا انه لم يحضرها سبي واحلفا فعلى رواية محمد رحمه الله  
 يلزم مهر المثل بخلاف بناء على ما سمي من المهر تابع ولا يجعل مقصودا  
 بالصحة وعلى رواية ابو يوسف رحمه الله عن حنفية رحمه الله كالمسعى وظلت  
 المواضع وعندنا يجب مهر المثل وهو وان كان المال فيه مقصودا  
 كالحل والعنف على مال فان مهر المهر لا يملكه وانفق على البناء فالطلاق  
 واقع والمال لازم عندهما لان الزك كمن له خيار الرط لما ذكرنا والحل لا يملك  
 خيار الرط وكذا الزك وعندنا لا يقع الطلاق بل يتعلق بخيارها لانه  
 لما اعتبر خيار الرط وما اذا خالعت المرأة زوجها على انهما بالخيار لا يقع  
 الطلاق ولا يجب المال لان نشاء المرأة يقع الطلاق ويجب المال وكذا هذا  
 غير ان المشقة غير مقيدة بالملك في الخلع بخلاف البس وعندنا في تلك الصوة  
 الطلاق واقع والمال لازم والخيار باطل وكذا هذا وان اعرضا وقع الطلاق  
 وحدث المال الاجماع اما عندنا فلان الزك لا يمنع من وقوع الطلاق ولزم  
 المال اما عندنا في حنفية رحمه الله فليطال ان المواضع باعراضها وان اختلفا  
 فالقول مدعى اعراض عندنا في حنفية رحمه الله لانه جعل الزك موثرا في اصل الطلاق  
 من حيث انه لا يقع ودمر ان عندنا خلاف هو فعندنا بان يجب ان يكون



القول المنع عن اعراف وعندهما الخلق جابر ولا خلاف غير مفيد وان كان  
 فهو لازم اجاباً قولاً وان كان في القدر فان اتفقا على البناء فغنى  
 الطلاق واقع والمال لازم اي كنه وهذا لا يوافق الا بوثق الزوجه عند  
 المال وان كان الزوجه موثقة او حبان بطريق النعيه لانه متى ضمن  
 الخلق ولا يخبر بالمنضمين كالوكالة الثابتة في ضمن الرهن فلم يوثق  
 الزوجه فيه بضافي جميع المسموع وعند مجيب شغل الطلاق باختيارها اي  
 ما خسر المراه جميع المسموع لان الطلاق يتعلق بالزوج به وقد علقه بالفسخ  
 بهما وان هر لا باطلا والمرة ما قبلت بعضه جزا لكونها هازله لا لكونها  
 معلقا بقبولها فالنقح الطلاق يقبل البعض اذا قال لايت طالق بالفسخ  
 فقبلت احد الرافضين وان اتفقا انه لم يحضر ماسي ومع الطلاق وجب المال اي كنه  
 في عندى حسنة رحمه الله لانه حرك لك على الحد وذلك اولي المواجهه وعند  
 كذلك لما قلنا من اصلها ان الزوجه لا يوثق الخلق قولاً وان كان ذلك في  
 وهو ما اذا اهل لا بان ذكرنا الدناير تلجيه وغرضها الدراهم كالمسموع  
 عندهما كالحال سواء اتفقا على اعراف والبناء او اخلفا انه لم يحضر  
 متى لما يتنا ان الزوجه لا يوثق الخلق وبجبال بطريق النعيه وهذا الذي

وهو ما اذا اهل لا بان

في اعرافهم ودرهم  
 وانفقا على البناء  
 ومن الطلاق وان  
 اتفقا انه لم يحضر  
 في جميع المسموع  
 والطلاق والفسخ  
 والقول المنع عن اعراف

ذكرناه في الخلق شاقى كذا في اللفظ على ما في قوله وان كان ذلك في اعرافهم  
 فغنى المفسح كالبسج وراجان مان يواضعها على انها نفرا عند الملاء بالبسج او  
 سراجان ولا يكون كذلك وما لا تختمه كالطلاق والفسخ فالزوجه سطله لان  
 سراجان يثنى على ثبوت المخبره والزوجه يد على عدم المخبره لان الزوجه هو ان  
 يكون في الحقة خلاف ما اظهر عند الناس وراجان تختمه كذا فلا يصير  
 اصلاً قولاً والزوجه بالردة كغيرها من وهو ان يقول هازلا الصم الا  
 مثلاً نعوذ بالله من كل فانه يصير كافراً بهذا القول وان كان هازلاً فيه لا يملك  
 وهو اعتقاد لا لوهيته للصم اذ هو غير معتقد لذلك بل لانه لا يملك اذ  
 نفس الزوجه مختار راضى به وذلك استخفاف بالدين الحق وانه كفر بال  
 وليس التهم لقولن اياكنا نخرض ولو لم يلق قولاً لا تغذروا وقد كفرتم بعد ايمانكم  
 فعلم ان الاستخفاف بالدين الحق كفراً وبالسفه وهوية اللفظ الحقة وفي  
 خفة تغذي لانسان من الفصح او من الغضب فتبعه على العمل بخلاف موجب الشرع  
 قولاً وان كان اصله مشروعاً اي اصله صاحب السفه قولاً وهو السرف والبدن  
 اي العمل الذي هو خلاف موجب الشرع موجه هو السرف والبدن لان اصل السرف  
 مشروع لان الزوجه حرام كالاسراف في الطعام والنزاهة لا يعلم ولا تسرفوا

لكن ليس الزوجه الا ان استخفافا بالدين

السفه

وذلك لان الزوجه خلا  
 في اعرافهم ودرهم



وغيره ما ذكره  
بابه اجابا

ولما سرف المجاوز عن الحد قوله بالنص وهو قوله بعبارة لا تنووا السفر بها اي اموالهم وانما اضاف اموال السفر بها الى الاوليا باعتبار الولاء والسيادة الى الشيء بادي في صلة بينهما قوله وانه لا موجب للحرج اصله عندنا في حصة لانه حرج لا يقض ان عقله متغير بالشديد وهذا لان في سلبه لا يثبت اهدار آدميته وهو اشتد ضررا من البذر ولا يصح القياس على منه المال لان الحرج ليس في العقوبة ولا على الصبي لانه عاجز عن النظر لنفسه وهذا فادركه قال ابو محمد محمد بن محمد الله يجوز هذا السبب عن الضرر فاقول في المحتمل للفسخ لان عندنا في سفره محذور رحمه الله على سبيل النظر وعندنا في رحمة الله على سبيل الزجر والعقوبة ويظهر الخلاف بينهم فيما اذا كان مفسدا في حقه مصلحا في كالفاسق فعندنا في محذور رحمه الله لا يحجر عليه واحتجوا بقوله تعالى فان كان الذي عليه الحرج سفها او ضعيفا او لا يستطيع ان يعمل هو فليملك لية بالعدوك وهذا نصيب على ابواب الله على السفينة لا يكون ذلك لا بعد الحرج قلنا ان برأيه حملت على الصغير والمجنون لان السفينة عبارة عن الحصة وكل ما نعدم العقل او نقصانه قوله وكذلك عندنا اي لا يوجب السفينة المحجر صما فيما لا يبطله الهزل كالنكاح والطلاق والعتاق قوله والسفر هو الخروج المديد وانما قال هكذا ولم يقل هو

دادناه ملاه امام

السفر

مؤخر في قصره وادب لادع  
ووجه خبر الصوم

وهو عندنا في السفر طر حرام على

السفر المديد اذا المسافر ابدل لا يكون على السبيل وهو في السفر ابداما يبطله بالافاقه قوله بخلاف المرض فانه منتهى الى ما يصح الصوم والى ما تنفعه اما السفر فقط لا تنفع الصوم قوله ولم يكن محض ضرورة لانه اي لم يكن موجبا مسقة لا يمكن فعلها بل هي ما يمكن فعلها لان سببها وهو السفر ليس لازم وانما هو امر اختياري واداك كان السبب لانهم يكون الضرر الناشئ منه كذا بخلاف المرض فانه لا اختيار للمكلف فيه فكذا فيما تنشأ عنه قوله بالسنة وهو ما روي ان النبي عليه السلام لما خرج الى السفر وخص المسافر من قال على ضيق امره لو جاوزنا هذا الحصر لقصرنا قوله وان لم تتم السفر علة بعذر وهذا يبطل بينه براقية وان وجدت في غير موضعها لكونها نفقا للعارض كما اذا ساء ظلالهم فوي براقية في غير موضعها فانه لا يصح ان هذا ابتداء ايجاب فلا يصح في غير محله قوله والخطأ وهو تعريض الصواب ومعناه مخالفة المقتضى بحكم الشرع قوله اذا حصل عرجتها اذا اجتهد فخرج اجتهدا على الخطأ كمن رمى الى سبب طنة صيدا فاذا هو آدمي قوله حتى لا ياتم الخطأ اي لا ياتم اتم الفضل لعدم ولكن ياتم اتم ترك التثبت بوليل وجوب الكفاية عليه كذا تخم عن المرات وذلك لا يتصور بدون الجناية قوله ولا نواخذ محذور قصاص لان كل واحد منهما جازا كاملا من اجزائه بفعال فلا يجب على المعذور قوله

الكل ما اصله

٢٢

وانه لا ياتم الاكل  
اسان الحكم الكفر من  
مطلقا لكونه في سائر السنة

لكنه لما كان من  
لرأموه المختار

واحكام السفر  
بنت سقلس لادع

والعدو والخصم  
والصواب

ولم يحفل بقدره  
مقصود الجهاد



د لوقام الملوغ مقام اعتدال العقل  
لهم طلاق النام

بنيهم في سجن  
لهم طلاق النام  
لهم طلاق النام  
لهم طلاق النام

حتى وجب ضمان العدو وان كان ضمانا فالحال لاجراء فعله وهذا الواجب عشرين وانلفوا  
شأنهم عليهم ضمان ولو كان جزاء فعل لتعدرو وجبت به الدية لانها بدل  
المحل لاجراء الفعل قوله وصح طلاقه وقال السافعي رحمه الله لا يصح لانفا  
لراحياء منه وصار كالناجم ولنا ان رد وام العبد للعقل بلا سهو ولا غفلة امر  
لا توقف عليه لراحياء فاقليم البلوغ مقام اعتدال العقل عند قيام كمال العقل  
والنوم ينال في اصل العمل بالعقل والاحرج في معرفة نفس العمل بالعقل فلم يتم  
اذا صدق وجهه البلوغ مقامه قوله ويجوز ان تعتقد ببعده صورته رجل اذ انقول  
ويكون كس المكنون  
للقام عند اقتراف مثل الجري على لسانه خطأ بعث منك هذا العبد بكذا  
وقال القام بعت تعتقد البس ويكون كس المكنون لوجود لراحياء وضفا  
ولعدم الرضا قوله ولراكره وهو اسم لفعل بفعله بغير بينة  
رضاء وهو بلاه انواع احدها الكامل الملحق وهو ما اذا اكره بالعقد  
او بقطع العضو وهذا النوع يعدم الرضا ونفسه لراحياء لانه بالنظر  
الى اصل لراحياء واحيانا صحيح وبالنظر الى انه لو خلى لا يحن ولا يصح  
فكان قاسدا والساني القاصر وهو لا يلحق وانه لا يفسد لراحياء ريم هو كان  
احدهما لعدم الرضا والساني لا نعدمه وهو ان يتم بحبس اسبه او ابنه وما يجرى

وهو ما يعدم  
الرضا ونفسه  
لراحياء وهو  
الملحق او يعدم  
الرضا ولا يفسد  
لراحياء ولا يعدم  
الرضا

نصا فكان هو اولى بالتحقق من المواضع واما لو نوسف ومحمد رحمهما الله فقد  
اختلفوا المواضع ما امكن بناء على العادة الحادية بين الناس بحقوق المواضع  
السابقة وفعلوا بحكم اذ هو مفضل الى قصر من الظلمة عن اموال الناس  
فقالا هو اولى لراحياء لانها سبق لراحياء من كان اعشارها اولى لراحياء  
ما تنقصها بان تنقصا على لراحياء عنها وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لراحياء  
ناسخ للاول قوله وان كان ذلك القدر اى تنقصا على الجدة العقد  
لكنها تواضعا على البس بالفنس على ان احدهما هزل وتلجيه فان تنقصا على  
لراحياء عن المواضع كمال البس الفنس ان تنقصا انه لم يحضرها شيء واختلفا  
فالرزل باطل والتسمية صحيحة عند ابي حنيفة رحمه الله حتى يجب الفان اذ ههنا  
مواضعا لراحياء في اصل العقد بالجدة والثاني وصف العقد بالهزل  
وهو المواضع في قرر البدك اعبار الحد في لراحياء لوجوب صحة العقد  
والعبار الهزل الوصف نفس لراحياء لان جواز البس فنفسه الى قبول المسح منها  
في البس فان من قال لا خربت هذا من كل الفنس فقبله الاخر بالف لا يصح  
البس واذا كان قبول لراحياء شرط الجواز واعشار الهزل يخرج لراحياء المسح  
فصار هذا شرط قبوله لراحياء في البس لقبول ما دخل تحته ومثله يفسد

المراد من البس  
دون اصل العقد



البع وان لم يكن له طلبة من جهة العباد لناديته الى تفرق الصفقة كما  
 اذا جمع بين حرو عبد في صفقة واحدة فانه يفسد البيع في القرد ان  
 انفق على حصة المضموم اليه واذا تعارضت المواضع كان  
 العمل بالمواضعة بالجدة اصل العقد والى الوجهين هما ان الوصف  
 لا تعارض لاصل السائر اعنا والمصحح اولى مراعاة بالمفسد  
 قوله وعندنا العمل بالمواضعة واجبة لراف الذي هو لآيه باطل  
 لان اعتبار الهزل قد راد بطل العقد لان بعد اعتبار المواضعة  
 احكم العمل بالجدة نصيح العقد باق من الهزل وهو لراف فصار كانه  
 حط بعض الثمن بعد ذكر الكل ثم ذكر لك لاتحاد الجنس والعمل بالمواضعة  
 وان استندت شرطاً في الفاضل لعقد هو قبول ليس ما دخل تحت  
 العقد لقبول ما دخل تحت لكر هذا شرط لا طلبة من جهة العباد لا يفاقها  
 على انه ليس ثمن ومثله لا يفسد كما اذا شرط ان لا يبيع الدابة لمصلحة ويعلقها  
 كذا او لا يعلقها اصلاً قوله وان كان ذلك الجنس ان نواضع على  
 ما نه دنا على ان يكون الثمن ذراعهم او على العكس فليس جابر على  
 كل حال وكجب المسعى بالاتفاق سواء اتفقا على البناء او على المرافض او

وان اتفقا على البناء  
 على المواضعة والتب  
 البان عندك  
 م

عقلا وما كان عقليا لا يتبدل فيكون هو بالاشاع باذ لا نفسه لا غراز ورسول  
 فكان موثرا حتى تبه على حق نفسه نصار شهيدا واما الماني فلان حرمه الوض  
 لحق المالك وحقه فابهم في الحال فاذا امسح فقد  
 احتجب عن الحرام بهذا نفسه فصار

عقلا وما كان عقليا لا يتبدل فيكون هو بالاشاع باذ لا نفسه لا غراز ورسول  
 فكان موثرا حتى تبه على حق نفسه نصار شهيدا واما الماني فلان حرمه الوض  
 لحق المالك وحقه فابهم في الحال فاذا امسح فقد  
 احتجب عن الحرام بهذا نفسه فصار

عقلا وما كان عقليا لا يتبدل فيكون هو بالاشاع باذ لا نفسه لا غراز ورسول  
 فكان موثرا حتى تبه على حق نفسه نصار شهيدا واما الماني فلان حرمه الوض  
 لحق المالك وحقه فابهم في الحال فاذا امسح فقد  
 احتجب عن الحرام بهذا نفسه فصار

لا مشاع  
 ع  
 مشاع  
 ع



بسم الله الرحمن الرحيم  
من الكتب التي وصفها الفقهاء  
بالأعزى رتبة ذي المواهب  
مخبر المدعوين الصدور  
ولفني عيسى

